الكيان المسيحي اللبناني

وجهة نظر صهيونية في نشوء لبنان الحديث

مائير زامير

ترجمة سليم فارس



مائير زامير

الكيان المسيحي اللبناني

ترجمة سليم فارس

شركة المطبوعات الشرقية
دار المروج
١٩٨٦

The Formation of Modern Lebanon

MEIR ZAMIR

CROOM HELM
London · Sydney · Dover, New Hampshire

دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - ١٩٨٦

مقدمة

هذه الدراسة تبحث في مرحلة حيوية من التطور السياسي للبنان الحديث، مرحلة تأمَّن فيها وجوده ككيان منفصل ومستقل، حيث رُسمت حدوده وتبلور نظامه السياسي.

وإذا وجد حدث يستطيع أكثر من غيره تلخيص شخصيَّة وتطوُّر الدولة اللبنانية، فيكون بدون شك هو إعلان دولة لبنان الكبير في ١ أيلول ١٩٢٠.

في ذلك اليوم ضُمَّت المنطقة الساحلية ووادي البقاع مع سكانها بأغلبيتهم المسلمة، إلى جبل لبنان، الذي يهيمن عليه المسيحيون الموارنة، بتقاليده الاستقلالية وروابطه الوثيقة مع الغرب.

هذا الحدث الذي اغتصب كل طموحات المسلمين، كانت له مضاعفات بعيدة المدى في تطوُّر لبنان، حيث سيطرت الأزمات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين المسيحيين والمسلمين على مجمل تاريخه اللاحق، وتلاحقت المحاولات الفاشلة لإيجاد حل يلحق المجموعة الأخيرة إلى الحياة اللبنانية.

وبالرَّغم من كل هذه الجهود لم ينجح لبنان في تجاوز مضاعفات حدث ١٩٢٠ وهذا الفشل كان يظهر دائماً في التوتُّر المستمر بين المسيحيين والمسلمين في لبنان وفي علاقته مع العالم العربي المسلم وخاصة مع سوريا.

والحرب الأهلية في سنة ١٩٥٨ وفي سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ والتي لم تنتهِ بعد، تعود جذورها إلى توسيع حدود لبنان؛ ويمكن القول إنَّ خلق لبنان الكبير بذر بذور تدمير استقلالية الكيان المسيحي، مع أنَّ الخطة كانت أن

يكون ضماناً له.

ويقع هذا الكتاب في أربعة أقسام، الجزء الأول يلقي نظرة عامة على انبثاق الكيان المسيحي اللبناني الخاص وتطوّره، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى حركة قومية. ويتحدَّث عن مراحله الثلاث: دولة مستقلة، حدود موسّعة، مع حماية فرنسية وردَّة فعل مسلمة.

أمّا الجزء الثاني فيدرس الأسباب التي اختفت وراء القرار الفرنسي لإقامة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠. وسيُفحص هذا القرار في إطار السياسة الفرنسية العامة ومصالحها في لبنان أثناء وبعد الحرب. ومن خلال الصراع الفرنسي ـ الإنكليزي حول الشرق الأوسط، وأزمة حرب المواقع بين فرنسا والحركة القومية العربية بقيادة فيصل، ودور المسيحيين اللبنانيين وخصوصاً الكنيسة المارونية في إنشاء لبنان الكبير المستقل.

أمّا الجزء الثالث فيهتم بالتأثيرات التي أدَّى إليها توسيع حدود لبنان على البنية السكّانية الجغرافية والسياسية للدولة الجديدة ويمتحن حالة التجمعات السكّانية الرئيسية، وخاصة الموارنة وعلاقة السُنّة بهم. ويلاحق تطوُّرهم السياسي خلال سنوات الإنتداب الأولى.

والجزء الرابع يصف تطوُّر لبنان السياسي بين سنة ١٩٢٣ و١٩٢٦ وتأثير الدروز وتمرُّدات السوريين في سنة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ على العلاقات السورية اللبنانية وخاصة على الخلاف حول الحدود بين الدولتين ومحاولات انتزاع بعض المناطق التي ضُمَّت إلى لبنان وربطها بسوريا، وينتهي هذا الجزء بإعلان الدستور اللبناني في أيار ١٩٢٦ وتأسيس الجمهورية اللبنانية.

وأنا مدين لكثير من الأصدقاء والزملاء الذين ساعدوني خلال تهيئة هذا الكتاب وخاصة الأستاذ «إيلي كيدوري» من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وللاستاذ «موشي ماعوز» من جامعة القدس العبرية. وقد ساعدني الكثير من المعاهد والمكاتب العامة والأرشيفات ومراكز التوثيق خلال أبحاثي، وذلك في فرنسا وإنكلترا وإسرائيل. كذلك أقدِّر مع الشكر الجزيل المساعدة التي تلقَّيتها من المركز العالمي للطلاّب والمعيدين العائد لوزارة الخارجية الفرنسية والتي سمحت لي بالبقاء في مركز

الدراسات العالية حول إفريقيا وآسيا الحديثة. وأنا أشكر مدير المركز السيد «ج. ماليكو» وكل العاملين في المركز الذين كانوا دائماً على استعداد للمساعدة، كذلك أودّ شكر المدراء والعاملين في «أرشيف» وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، وأوجِّه شكري أيضاً إلى موظفي المكتبة العامة، وكذلك إلى القسم التاريخي للجيش في «فنسان»، كذلك إلى «أرشيف» «تول». كذلك أشكر قسم مساعدة الأبحاث في جامعة لندن لمؤازرتي في عملي، وللعاملين في «مكتب الأرشيف العام» في لندن ولمركز الشرق الأوسط في معهد «سان أنطوان» في أوكسفورد.

كذلك أكنُّ تقديراً خاصّاً لجامعة بن غوريون في بير السبع، ولمعهد «هاري س. ترومان لتقدُّم السلام» التابع للجامعة العبرية في القدس على مساعدتهم ومؤازرتهم في تحضير هذه الدراسة للنشر. وفوق كل هذا أنا مدين لزوجتي «أنجيلا» التي لولا مساعدتها الدؤوبة وتشجيعها المستمر لم يكن ممكناً لهذا الكتاب أن يبصر النور.

(مئير زامير، جامعة بن غوريون، بير السبع)

انبعاث الكيان اللبناني

تأسَّست دولة لبنان الحديث في أوّل أيلول سنة ١٩٢٠ عند نهاية مر-حلة سنتين تشكَّلت فيها المقوِّمات السياسية للشرق الأوسط الحالي. وقد بدأت هاتان السنتان في تشرين الأول من سنة ١٩١٨ بعد أخذ دمشق وبيروت من قبل قوات الحلفاء، فانتهت بذلك ٤٠٠ سنة من الحكم العثماني. كما انتهتا بهزيمة حكومة فيصل العربية في تموز سنة ١٩٢٠، التي فتحت الطريق لاقتسام الشرق الأوسط بين إنكلترا وفرنسا الأمر الذي أدّى إلى تجزئته إلى دول قومية.

وتأسيس «لبنان الكبير» على يد الجنرال «غورو» المندوب السامي في سوريا ولبنان، كان الخطوة الأولى التي اتخذتها فرنسا، وهي القوة المنتدبة، كي تنجز وعودها لمحميِّيها التقليديين، وهم المسيحيون اللبنانيون. وكان تأسيس دولة مسيحية مستقلة بحدود أوسع وتحت حماية فرنسا هو تحقيق لحلمٍ مسيحي، وخاصة للموارنة، يبلغ عمره قروناً عديدة. أمّا المسلمون في سوريا وفي المناطق التي ضُمَّت حديثاً إلى لبنان، فكان الأمر هو النفخة الأخيرة في سلسلة من الحوادث المهبِّطة للمعنويات والتي بدأت قبل ستة أسابيع عند هزيمة الجيش العربي في ميسلون، والتي أدَّت إلى احتلال دمشق من قبل الفرنسيين ونفي فيصل من سوريا. وتحطَّمت آمال العرب في إنشاء دولة عربية موحَّدة، والتي

بدت واقعية بعد الدخول الاستعراضي لفيصل إلى دمشق قبل سنتين من ذلك. وجاء تأسيس الدولة المسيحية في لبنان على يد القوى المسيحية الأجنبية التي أطاحت بالدولة المسلمة في سوريا، لا كرمز لهزيمتهم فقط بل وأيضاً كنصر للمسيحية على الإسلام. وفي هذه الظروف حدث أن كان لبنان الحديث هو الدولة المسيحية الوحيدة المستقلة في العالم العربي المسلم.

إنّ الأزمة بين المسيحيين اللبنانيين ومسلمي سوريا هي واحدة فقط من أزمات طبعت هذه السنوات الحاسمة بطابعها، ففي المنطقة المعروفة «بسوريا الجغرافية»[1] تزاحمت القوى الأجنبية، والقوى المحلية للحصول على المكتسبات في هذا الفراغ الذي خلقه الانهيار العثماني.

فقد وصل الآن إلى ذروته صراع القرن التاسع عشر بين بريطانيا وفرنسا للسيطرة على المناطق الآسيوية من الأمبراطورية العثمانية. ومن ناحية أخرى اصطدمت أطماع فرنسا وبريطانيا بالتطلّعات الاستقلالية والوحدوية للعرب المسلمين وهم أغلبية السكّان.

هذا التصادم عُبّر عنه بنضال الحكومة العربية في سوريا ضد فرنسا بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٠، وبالثورة العراقية ضد الإنكليز في سنة ١٩٢٠[2]. وعلى صعيد آخر كان على الأغلبية العربية المسلمة أن تتعامل مع الأقليات القوية التي حاولت تحقيق آمالها القومية، مثل الموارنة في لبنان، واليهود في فلسطين، كذلك مع تجمعات متراصّة كالدروز والعلويين وتجمّعات مبعثرة مثل «الروم الارثوذوكس» و«الروم الكاثوليك» الذين لم يطالبوا بحق تقرير المصير بل أرادوا تأمين مراكزهم ومصالحهم في أي دولة عربية مستقبلية يسيطر عليها السُنّة.

وقد أدّت الأزمة بين المصالح المحلية إلى تحوّل سريع في العلاقات وخاصة بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، وبين المسلمين واليهود في

فلسطين. وقد تبع العنف هذا التحوّل. فاندلعت في نيسان سنة ١٩٢٠ مناوشات بين المسلمين واليهود في القدس، بينما هاجم المسلمون في أواخر سنة ١٩١٩ وأوائل ١٩٢٠ القرى المسيحية في لبنان. وفي إحدى الحوادث الهامة، قتل أكثر من ٥٠ مسيحياً في قرية «عين إبل» في جنوب لبنان وذلك في أيار ١٩٢٠. ولم تكن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في لبنان قد ساءت إلى هذا الحدّ منذ سنة ١٨٦٠.

وقد ازدادت الهوّة الموغلة في القدم بين المسلمين والمسيحيين المحليين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما تعرّض لبنان، مثله مثل الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية العثمانية، إلى تغييرات عميقة النتائج. ومع ذلك كان النظام الإداري ـ الاجتماعي العثماني لا يزال يؤمّن الحدّ الأدنى من قاعدة التعايش المشترك، الذي عزّزته قرون من الحياة المشتركة التي أنتجت نوعاً من التوازن في الحقوق والواجبات بين مختلف الطوائف.

وقد انتهى فجأة هذا الوضع الثابت نسبياً مع انهزام الجيش العثماني واحتلال الحلفاء لسوريا ولبنان. ولم يلاق المسيحيون صعوبة في التأقلم مع الوضع الجديد، أمّا المسلمون فقد نازعتهم الشكوك حول مستقبلهم تحت حكم مسيحي أجنبي. وقد زادت الفوضى في حرب المواقع، من التوتّر والشكوك.

وأدّى الانتشار السريع للتطلّعات القومية إلى تسميم العلاقات بين المسلمين من جهة والأقليّات المسيحية واليهودية من جهة أخرى. ولم تستطعْ الخطب البلاغية أن تحجب الطبيعة المحلية الدينية الأساسية للعرب المسلمين والمسيحيين واليهود الصهاينة. والذي حدث هو أنّ هذه الحركات الثلاث أعلنت وعبّرت عن آمالها القومية في نفس الوقت، بدلاً من تطوير علاقاتها فيما بينها. ورأى المسلمون أنّ التحرّكات اللبنانية والصهيونية إنّما هي حجر عثرة في طريق آمالهم العادلة. فوحدة

واستقلالية العالم العربي والمسلم العربي كانتا معرضتين للخطر بسبب نداءات تأسيس الدولتين المسيحية المنفصلة واليهودية في مناطق يعتبرها المسلمون جزءاً لا يتجزأ من بلادهم. ورأوا في هذه الحركات أدوات القوى الأجنبية. أجل، لقد حقّق اللبنانيون المسيحيون واليهود الصهاينة طموحاتهم القومية، ليس بالاتفاق أو بتنازل من المسلمين، بل بمساعدة جادّة من فرنسا وبريطانيا.

بين سنتي ١٩١٨ و ١٩٢٠ بدا للمسلمين في سوريا أنّ مطالب المسيحيين بإقامة دولة مستقلة في لبنان يشكّل الخطر الداهم والأساسي أكثر من المطالب اليهودية الموازية في فلسطين. فقد كان المسيحيون اللبنانيون وخاصة الموارنة، تجمّعاً واسعاً قويّ الأساسات، أمّا الحركة الصهيونية فقد كانت لا تزال في بداياتها، ولم تكن أعداد اليهود في فلسطين كبيرة. وأكثر من ذلك، كان المسيحيون اللبنانيون يتمتّعون بمعاضدة فرنسا، التي هدّدت بطموحاتها الاستعمارية بجديّة الآمال العربية القومية. أمّا الصهاينة، من جهة أخرى، فكانوا مدعومين من بريطانيا، حليفة المسلمين، التي شجّعت وحفّزت الثورة العربية وساندت المطالب العربية ضد فرسا.

وأضاف التنافس بين بريطانيا وفرنسا عنصراً جديداً إلى الصراع الديني والطائفي والآن القومي بين المسيحيين اللبنانيين والمسلمين السوريين. فخلال صراعها من أجل النفوذ والسيطرة، استعمل الطرفان الدعاية والتخريب لزعزعة مواقع كل منهما. فاستعمل البريطانيون الصهاينة والعرب المسلمين بقيادة الهاشميين لزيادة شروطهم في اتفاق إنهاء الحرب مع فرنسا واقتسام الشرق الأوسط. أمّا فرنسا فقد دعمت المسيحيين اللبنانيين من أجل تقوية ادّعاءاتها في سوريا ولبنان.

ولذلك ليس من المستغرب أن يكون لبنان، منذ لحظة تأسيسه

كدولة مسيحية، مهدّداً دائماً من سكّانه المسلمين ومن قبل مسلمي سوريا. وحتّى قبل إنشاء الدولة اللبنانية، أعلن فيصل قائد الحركة القومية العربية معارضتَهُ لها في مقابلة مع اللجنة الأميركية للتحقيق في ٣ تموز ١٩١٩: «هذه الحركة الانفصالية، التي ظهرت مؤخّراً في فكرة غير طبيعية ألهمتها السلطات المحتلة والتي يدعمها قسم من الكنيسة وأتباعها مرفوضة من المفكّرين والمثقّفين»[٣].

وعارض برنامج دمشق، الذي وافق عليه المؤتمر السوري العام، في اليوم التالي، فصل فلسطين ولبنان عن سوريا. كذلك إعلان الاستقلال في آذار ١٩٢٠، الذي استعمل فيما بعد كبرنامج للقوميين العرب لفترة تزيد على ٢٥ سنة[٤]. فقد واصل القوميون العرب وصف دولة لبنان، ككيان مصطنع أنتجته فرنسا للتآمر ضد العرب[٥]. ولم يتوقّفوا يوماً عن تحدّي شرعيته، وواقعياً لم تعترف سوريا قطّ رسمياً بلبنان كدولة مستقلة[٦]. إلى أي مدى يمكن تبرير هذه الاتهامات؟ وهل كانت القومية اللبنانية حقيقة قضية مصطنعة ملهمة من قبل فرنسا وتجتذب فقط عدداً ضئيلاً من المسيحيين، أكثرهم من الموارنة، أو هي بالفعل حركة قومية أصيلة؟ وهل وُجد حقّاً كيان لبناني في نهاية الحرب العالمية الأولى؟ وما هو دور فرنسا في إنشاء لبنان؟ وهل لعبت فرنسا هذا الدور إرضاءً لمصالحها الاستعمارية، أم كان تتويجاً لتطوّر تاريخي، لعب اللبنانيون أنفسهم دوراً أساسياً في إتمامه؟

الأجوبة على هذه الأسئلة أساسية إذا أراد المرء فهم التطوّر السياسي للبنان الحديث.

الطموح السياسي للحركة القومية اللبنانية، خلال العقدين الأوّلين من القرن العشرين، كان يعبّر عنه بالمعادلة الدائمة الترديد: «لبنان مستقل بأراضيه التاريخية تحت حماية فرنسية»[٧]. وهذه المعادلة تؤكّد

على ثلاثة مطالب: لبنان مستقل، لبنان أكبر بحدود موسّعة وحماية فرنسية. ويُسائل المرء نفسه إذا كان مطلبا الاستقلال وتوسيع الحدود لهما نفس الأهمية بنظر اللبنانيين، وإذا ما كان طلب الحماية الفرنسية هو فقط وسيلة لتأمين تحقيق هذين المطلبين، وهل كان اللبنانيون المسيحيون واعين أنّ لبنان أكبر يعني سكّاناً مسلمين أكثر عدداً وهذا يمكن أن يعرّض شخصية واستقلال دولة مسيحية لبنانية؟ ألم يكن مطلبا «الاستقلال» و«الحماية الفرنسية» متعارضين؟ إنّ تاريخ لبنان ككيان منفصل لم يبدأ في سنة ١٩٢٠ حين إعلان الدولة الحديثة ولا في سنة ١٨٦١ عندما أسّس سنجق جبل لبنان تحت إدارة ذاتية (المتصرفية). والواقع أنّ لبنان حاز على كيان تاريخي منفصل منذ أمدٍ طويل، لم يجاره فيه أيّ كيان آخر في المنطقة ما عدا المصريين. وبعض دلائل هذه الاستقلالية ظهرت حتى قبل مرحلة المماليك، ولكنّ الكيان الحقيقي اللبناني وهو الإمارة، انبثق فقط في أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر أثناء حكم فخر الدين الثاني. وقد كان هذا أساساً للإدّعاء: «في حدود هذه المنطقة، تطوّر شكلٌ من السلطة السياسية تتابع بدون انقطاع منذ أوائل القرن السابع عشر حتى يومنا الحاضر، معطياً لبنان شخصيّته المستقلّة الواضحة المعالم»[٨].

وقد أخذت الإمارة شكلها عندما استطاعت عائلة إقطاعية هي المعنيون تأكيد سيطرتها على العائلات الأخرى وجمعت الموارنة والدروز في مشاركة سياسية واحدة. وكانت هذه المشاركة أساساً لإمارة استمرّت قرنين ونصف القرن من الزمن، أوّلاً تحت قيادة المعنيين ثم بعدهم الشهابيين. وفي الفترة ما بين (١٥٩٠ - ١٨٤٢) تبلورت معالم لبنان ككيان سياسي منفصل مع تقاليده في الحكم الذاتي. وهذان العاملان أعطيا الإدّعاءات اللبنانية في حق الحصول على دولة شرعية

مبرّرة.

والتوجّه الاستقلالي يعود إلى الطبيعة الخاصّة لتجمّعات الدروز والموارنة. فالأوّلون هم على مذهب إسلامي منشقّ والموارنة مسيحيون موجودون، وقد قاومت الفئتان كل السلطات المركزية لقرون طويلة، وهذا ما دعاهم للالتجاء إلى جبال لبنان المنيعة. وقد أمّنت لهم الإمارة سلطة سياسية موحّدة كان لاستقلاليتها حدود مع ذلك، فقد اعترفت بسلطة السلطان العثماني الذي كانت موافقته ضرورية لتثبيت الأمير الذي كان يدفع الضرائب السنوية للخزانة العثمانية. وبقيت الإمارة حتى القرن الثامن عشر تحت السيطرة الدرزية، إلى أن تولاّها الأمير بشير الثاني (١٧٨٨ - ١٨٤٠) فتبلورت شخصيّتها المسيحية وأصبح جبل لبنان وطناً للمسيحيين وخاصة الموارنة منهم. والتحوّل في التوازن بين القوى الدرزية والمسيحية كان نتيجة لتغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى جغرا - سكانية. فازدياد عدد السكّان أجبر الموارنة على النزوح من شمال جبل لبنان إلى حيث يغلب الدروز في الوسط والجنوب. ومع الوقت أصبح الموارنة هم الطائفة الأكثر عدداً والأوسع انتشاراً في جبل لبنان، وهاجر الكثير من المسيحيين من مناطق سوريا الداخلية واستقرّوا في أغلب الأحيان في بيروت والمدن الساحلية الأخرى. واستطاع لبنان بعد فترة أن يتباهى بكونه يحوي أكبر تجمّع مسيحي في الشرق الأوسط[٩].

وكانت للغلبة المارونية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعددية، أهمية مطلقة لتطوّر لبنان ككيان مسيحي. فكان الموارنة هم القوة الدافعة لتطوّر الحركة القومية اللبنانية، وبفضل جهودهم تمّ تأسيس الدولة اللبنانية سنة ١٩٢٠. فمن هو هذا الشعب؟

لقد وُصفوا كما يلي:

... مجموعة قومية، لها مقوّمات عرقية واضحة، ذات ديانة موحّدة وتاريخ طويل؛ عاشت لقرون عديدة في منطقة محدّدة كان لها في الماضي لغة مميّزة وذاكرة تعود إلى عهود سحيقة في القدم، وبالإضافة إلى ذلك، تمتّع الموارنة قديماً بتاريخ سياسي وحياة خاصة بهم وقد حوّلت ذاكرتهم هذا إلى أساطير قومية...[١٠].

ويحتفظ الموارنة بشعور قوي بخصوصيتهم وصفاء عرقهم وكبريائهم. فطبيعة منطقتهم الجغرافية سمحت لهم بتطوير شخصيتهم الخاصة التي ميّزتهم عن الطوائف المسيحية الأخرى في سوريا. فبعكس المسيحيين الآخرين الذين عاشوا غالباً في المدن، كان الموارنة شعباً جبلياً قروياً محارباً متعلّقاً بأرضه ذا مناعة أقوى في مواجهة الاعتداءات الخارجية. وتعلّقهم بجبل لبنان الذي اعتبروه وطنهم القومي، وروحهم الاستقلالية القوية كذلك خاصيتهم أدّت إلى نضوج عرقهم القومي في منطقتهم.

وكما المسيحيين الآخرين، يخشى الموارنة السيطرة الإسلامية عليهم، ولكن منعة طبيعة بلادهم ساعدتهم على مقاومة الضغوط الإسلامية، فطوّروا حاجتهم للمقاومة ضد الإسلام إلى أسطورة، عُبّر عنها في فكرة المردة[١١]. ولم يعتبروا أنفسهم عرباً، كذلك لم يحسبوا طائفتهم كجزء من العالم العربي. وقد شعروا بتفوّقهم على المسلمين دينياً وثقافياً وعلمياً وقاوموا كل محاولات تدجينهم داخل المجتمع الإسلامي. وعلاقاتهم القوية بالغرب وقربهم للقوى الأوروبية وخاصة فرنسا، زادت من شعورهم بخصوصيتهم وشدّدت من مقاومتهم لمحاولات أسلمتهم.

كذلك كان الموارنة فريدين في شدّة تعلّقهم بكنيستهم أكثر من الطوائف السورية الأخرى، هيمنت كنيستهم عليهم، فكان كهنتهم هم زعماؤهم السياسيون، والمركز الذي دار حوله صراع الطائفة من أجل البقاء والحفاظ على هويتها. وكان البطريرك الماروني، البطريرك الوحيد المقيم في

لبنان نفسه، قوة زمنية كما هو قوة روحية...[١٢]. وقد لعبت الكنيسة المارونية وبطريركها دوراً أساسياً في بلورة تاريخ لبنان السياسي خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتأسيس دولة مسيحية في لبنان سنة ١٩٢٠ كان، بشكل كبير، نتيجة ناجحة لجهودهم.

فالكنيسة هي التي حافظت على سلامة الطائفة، ووحدتها وهويتها، وهي أوّل من قدّم أيديولوجية مارونية عن طريق نشرها لتأريخ الكتابات الكنسية:

... يبدو أنّ تأريخ أخبار الموارنة وتقالدهم أصبح يُعبّر عن الكبرياء القومية المارونية، كطائفة متراصّة محاطة بالأعداء... وازداد اهتمام الموارنة بتتبّع تاريخهم الخاص، يملؤهم الزهو بسبب قدرتهم على المحافظة على هويتهم خلال قرون من التقلّبات[١٣].

وكانت الروح الدافعة لكتابة هذه التواريخ ليس مجرّد تسجيل التاريخ بل لتأكيد مطالب طائفتهم، فكتاباتهم تطبّعت بشعور قوي بوحدة عرقهم، وإحساسٍ بأنّ طائفتهم هي «الوردة ما بين الأشواك». فهم ليسوا عرباً، وقد نجحوا في المحافظة على هوية قومية ودينية منفصلة في وسط مسلم. والإدّعاءات بتحدُّرهم من المردة أو الفينيقيين يرجع أصلها لهذه الكتب. والكنيسة هي أول من طوّر فكرة الدولة المارونية بادّعائها أنّ جبل لبنان كان منذ قرون الوطن القومي المستقل أو المحكوم ذاتياً من قبل الموارنة. ووصف حكم فخر الدين الثاني كما لو كان الذروة في التاريخ اللبناني، عندما غطّت سياسة مستقلة كل البلاد. هذه الحجج كان مفروضاً بها أن تقدّم العمق التاريخي لمطلب الكيان المسيحي المنفصل. وقد استغلّها المسيحيون اللبنانيون فيما بعد لمعارضة مطالب القوميين العرب. متغلغلة داخل الكتابات التأريخية، أثّرت هذه الأفكار عميقاً على مجمل

المجتمع الماروني، فقد سيطرت الكنيسة على مؤسَّسات التعليم، وحفرت في أذهان أجيال متلاحقة من الشباب الماروني هذه المعتقدات، التي شحذت إيمانهم بأنفسهم وبطائفتهم وطبعت وعيهم بالمحيط الذي عاشوا فيه.

بدأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر الهوية اللبنانية بالانبعاث، فكل أسس القومية المارونية كانت موجودة. شعب: الموارنة، أرض: جبل لبنان، وأيديولوجية تدعو للاستقلال السياسي. والكنيسة كانت القوة الدافعة خلف مطلب إقامة إمارة مارونية تحت إمرة أمير مسيحي شهابي، مفروض عليه التعاون وثيقاً مع الإكليروس(١٤). وجاءت تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة، منها ظهور طبقة فلاحية حرَّة، وطبقة متوسطة، أدَّت إلى انتشارٍ سريع للقومية المارونية(١٥). واحتاج الموارنة مع ذلك إلى عقدين من الحروب الأهلية العنيفة كي يؤكِّدوا سيطرتهم على جبل لبنان، قاعدة دولتهم المستقبلية. فعشرة أعوام من السيطرة المصرية على سوريا ولبنان (١٨٣١ ـ ١٨٤٠)، أثقلت العلاقات المتأزِّمة بين الموارنة والدروز. وفي نهاية أيَّام الاحتلال تحوَّلت هذه العلاقات إلى أزمة عنيفة. وخلال ٢٠ سنة تلت ذلك، اندلعت ثلاث حروب أهلية (١٨٤١ ـ ١٨٤٥ ـ ١٨٦٠)، أدَّت إلى تحويل شامل في لبنان، فانهارت الإمارة، وأُلغي النظام الإقطاعي وفقد الدروز تفوُّقهم السياسي ومواقعهم الاقتصادية في الجبل.

فقد بدأت الأزمة بشكل صراع حول التفوُّق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولكنَّها تحوَّلت بعد حين إلى حربٍ طائفيةٍ دينية. ولم يكن هذا آخر صراع لبناني معقَّد يُعبِّر عن نفسه بهذا الشكل. فبالإضافة إلى ازدياد حجم السكَّان المسيحيين، وانتشارهم جنوباً نحو المقاطعة الدرزية، جاءت أسباب أخرى للحرب منها، ازدياد علاقة الكنيسة في المعاملات السياسية والاقتصادية، وخاصَّة علاقتها الوثيقة بالفلاحين.

كذلك ظهور طبقة متوسطة مسيحية لم تتوافق مع المجتمع الإقطاعي التقليدي، ثم انهيار سلطة الأمراء الشهابيين بعد نفي بشير الثاني، ومحاولات الدولة العثمانية تقليص استقلالية الجبل، وازدياد التنافس بين بريطانيا وفرنسا في المنطقة(١٦).

وبلغت الحرب الأهلية ذروتها سنة ١٨٦٠، فخلال بضعة أسابيع قتل أكثر من ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) مسيحي في لبنان، وشرِّد ١٠٠,٠٠٠ (مئة ألف) آخرون من منازلهم. وكانت المجازر أحداثاً مؤلمة بالنسبة للمسيحيين اللبنانيين، زادت في صلابة وعيهم الطائفي وأصبحت القضية الأساسية التي تنطلق منها كل أفكارهم السياسية(١٧). وبرهنت الكارثة على الحاجة الملحة إلى كيان ماروني مستقل، ما فتئت الكنيسة تطالب به منذ سنة ١٨٤٠.

ومن أنقاض الحرب الأهلية خرج سنجق جبل لبنان ليحل محل الإمارة المنقرضة ومكان نظام القائمقاميتين الفاشل والقصير الحياة(١٨). وكان الهدف الأساسي للنظام الإداري الجديد، هو تأمين الهدوء والسلام في الجبل ولمنع أيَّة حرب طائفية جديدة، وقد تمَّ ذلك فتحقَّق توازن جديد دام أكثر من نصف قرن (١٨٦١ ـ ١٩١٥). وفي هذا المناخ السلمي، نضج باطراد كيان مسيحي منفصل عن سوريا. وأصبح أساس دولة لبنان الحديث. فكثير من الصفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المميَّزة والتي وضعت لبنان الحديث في موضع خاص ظهرت أوَّلاً في ذلك الوقت، مثل دور الطوائف الأساسي في الحياة السياسية وسيطرة مواقع التجارة ورأس المال وقطاع الخدمات على الاقتصاد.

و«التسوية الشاملة» لسنة ١٨٦١ وملاحقها بعد ثلاث سنوات من ذلك، أمَّنت الغطاء الشرعي للمتصرفية(١٩). وهذه التسوية رسمتها لجنة دولية انعقدت في بيروت سنة ١٨٦٠ بممثلين عن الدولة العثمانية، وممثلي

خمس قوى أوروبية: فرنسا، إنكلترا، روسيا، النمسا وبروسيا، فجعلت من جبل لبنان مقاطعة عثمانية ذات حكم ذاتي، يحكمها موظف عثماني مسيحي غير لبناني. وهذا الكيان الخاص للمنطقة كان مضموناً من القوى الأوروبية الخمس[٢٠]. وتضمّنت هذه التسوية الجديدة مجموعة من الحلول الوسط، بين المصالح الدرزية والمصالح المارونية، بين اللبنانيين وخاصة الموارنة الذين طالبوا باستقلالية تامة وبين العثمانيين الذين حاولوا تقليص هذه الاستقلالية، بين العثمانيين الذين أرادوا المحافظة على سلطتهم المطلقة على المنطقة، وبين القوى الأوروبية التي حاولت التدخّل، وأخيراً بين القوى الأوروبية نفسها فلكلٍّ منها مصالحها ومحميّوها، ففرنسا كانت تحمي الموارنة، والبريطانيون الدروز، والروس الروم الارثوذوكس[٢١].

وبالرغم من نواقصها، قدّمت هذه التسوية امتيازاتٍ واضحة لسكّان الجبل. ورغم أنّ الاستقلال لم يكن كاملاً، فقد كان العثمانيون بعيدين عن حريّة التصرُّف في علاقات الجبل الداخلية، وتقلّصت سلطتهم عليه. وتعيين الحاكم العثماني كان مشروطاً بموافقة القوى الأوروبية وكانت سلطته معاقة بسبب التدخّل الدائم لممثليها، وسمح لحامية عثمانية صغيرة بالتمركز في الجبل، وكان للسنجق المحكوَم ذاتياً، مجلسه الاستشاري الخاص، وإدارته الذاتية، وميليشياه المدرَّبة من قبل الفرنسيين، وكان يُخطط لميزانية خاصّة به، ويتمتّع سكّانه بامتيازات ضرائبية وقد أعفوا من الخدمة العسكرية الإلزامية. ومثّلت التسوية الشاملة اعترافاً رسمياً من قبل العثمانيين بالكيان المستقل الفريد لجبل لبنان، في الوقت الذي كان هؤلاء يسعون نحو سياسة مركزية على كامل أراضي الامبراطورية. ويمكن القول إنّ أهمّ إنجازات المتصرفية كان الحفاظ على ذاتية لبنان، إلى أن حانت الظروف التي سمحت للبنانيين بتجديد مطالبتهم بالحكم الذاتي وحتى بالاستقلال. فللمرّة الأولى حصلت الهوية اللبنانية على تعريف

شرعي. فلكي يكون المرء لبنانياً، يتوجّب عليه أن يكون مواطناً في المتصرفية وأن يتمتّع بالامتيازات الناجمة عن ذلك. فقد استفاد اللبنانيون من نظامٍ حديث في الإدارة، بينما رزحت البقية من سكان سوريا تحت وطأة النظام الحكومي العثماني المتخلّف الفاسد. وقد ساهمت الامتيازات التي تمتّع بها سكّان المتصرفية والازدهار الاقتصادي الذي رافقها في إبراز شعورهم بخصوصيتهم وتفوّقهم، ورغبتهم في حماية هذا الكيان الخاص للجبل، وخوفهم من محاولات العثمانيين تقليص أو حتى إلغاء هذا الكيان، كان همهم السياسي الأساسي في ذلك الزمن. والضمانات الأوروبية مهّدت لهم نزوعهم للاعتماد على الغرب، الذي طوّروا معه علاقات سياسية ودينية وثقافية أشدّ قوة ممّا مضى. وانتشار الثقافة الأوروبية والأفكار الغربية غيّر من وعيهم وزاد من قوة اعتقادهم بخصوصيتهم عن باقي أجزاء سوريا، والكثير من المسيحيين اللبنانيين لم ينظروا لأنفسهم على أنّهم مواطنون عثمانيون[٢٢].

ووضعت المتصرفية الدمغة النهائية لشخصية جبل لبنان المسيحية، فأقعدت سلطتها على المناطق ذات الأغلبية المسيحية، فأصبح الموارنة عددياً وسياسياً واقتصادياً، هم الغالبون[٢٣]. وازدادت قوة اعتقادهم بأنّ جبل لبنان هو موطنهم وبأنّ المتصرفية ما هي إلاّ أوّل خطوة نحو إنشاء دولتهم المستقلة. واشتدت أهمية عنصر الأرض بسبب هذا، فكانوا مستعدّين لدفع أي خطر يهدّد حرية الجبل[٢٤]. وأكثر من ذلك، أصبح وجود كيان مسيحي مزدهر مصدر ثقة لكل المسيحيين الذين عاشوا في الجوار والذين لم تشملهم المتصرفية. وقد طالبوا، وخاصة الموارنة والروم الكاثوليك، بضمّ مناطقهم إلى الجبل، وذلك كي يحوزوا على نفس الامتيازات التي تمتّع بها سكّانه.

ومع الإيجابيات التي قدّمها النظام الجديد، كانت ردّة فعل الموارنة

بعيدة عن الرضى، فهذه التسوية لم تجب على مطلبهم بالاستقلال التام في إمارة تحت حكم شهابي ماروني ولم توافق رسمياً على الاعتراف بسيادتهم. وامتعضوا من تعيين حاكم عثماني، اعتبروه ممثِّلاً للآستانة في جبل لبنان. وجاءت المعارضة الأساسية للتسوية من قبل البطريرك الماروني ومن حركة بقيادة يوسف كرم. وكلتا الحركتين كان دافعها الطموح والمصالح الشخصية، فالبطريرك كان غيوراً على الحفاظ على نفوذ وقوة الكنيسة، التي قلّصتها التسوية، بينما أراد كرم أن ينصِّب نفسه حاكماً. ومع ذلك فقد لعبت الأسباب القومية دوراً مهماً في معارضتهم. وبمعاضدة الكنيسة حائزاً على دعم الأكثرية المارونية، تمرَّد كرم علناً ضد العثمانيين. وقد أراد مع جماعته تحقيق الدولة المسيحية المستقلة كما وردت في كتاب تاريخ لبنان بقلم نيقولا مراد[٢٥]. وقد فشل في تحقيق هدفه مع أنَّ حركته ألهمت الموارنة أحاسيس وطنية عميقة. وقد تحوَّل كرم إلى بطل قومي[٢٦]. والدعم القوي الذي واكبه حتى بعد نفيه يثبت إلى أي مدى أصبح عمق الأفكار القومية راسخاً في نفوس المجتمع الماروني[٢٧].

وبالعكس عن كرم لم تستطع الكنيسة المارونية التمرُّد علناً ضد السلطة العثمانية، فاضطرَّت إلى الرضوخ لمبادىء التسوية الشاملة. وقد حصل ما خشيته الكنيسة فقلَّص الحكّام العثمانيون من نفوذها وخاصة في عهد داود باشا، ولكنَّها استطاعت الحفاظ على تأثيرها على الموارنة، فبقيت الكنيسة مركز المعارضة الأساسي للحكم العثماني. فكانت القطاع الوحيد من السكّان الذي استطاع مقاومة ضغوط وإغراءات الحاكم، واستمرَّت بالنظر إلى نفسها كما لو كانت الممثِّل الأساسي والوحيد لتطلّعات الطائفة ومصالحها، وجسّدت المطلب الماروني للحكم الذاتي والاستقلال.

وقد حلَّ مكان الفراغ الذي خلّفه انهيار الإمارة وتداعي النظام الإقطاعي، المتصرِّف العثماني ومجلس إداري لجبل لبنان، وهو مجلس استشاري مؤلَّف من ١٢ عضواً منتخبين من بين شيوخ القرى حسب نسبة سكّان الجبل: ٤ موارنة، ٣ دروز، ٢ روم أرثوذوكس، ١ روم كاثوليك، ١ متوالي، ١ سنّي. وكان المجلس يمثِّل قيادة جماعية لمختلف الطوائف. ومع أنَّ صلاحياته كانت محدودة، فقد تمتَّع بنفوذ كبير في المتصرِّفية. وكان أعضاؤه يُختارون من بين أفراد العائلات الإقطاعية، التي استطاعت إنقاذ مصالحها بالانضمام إلى الإدارة الجديدة، ومن بين عائلات التجّار وأصحاب الأموال ورجال الأعمال. وكانت الطبقة الأخيرة هي المستفيدة الأساسية من النظام الجديد، فكان لدى أفرادها مصلحة كبيرة في الإبقاء على امتيازات الجبل. ومن أجل هذا، مثّلوا المبادىء التسووية في الحفاظ على التوازن بين مختلف طوائفه. وهذا الأسلوب بقي مهيمناً كقطب مركزي للسياسة اللبنانية[٢٨]. وبالإضافة إلى الكنيسة المارونية أصبح المجلس الإداري أحد أشدّ المدافعين عن النظام الخاص لسكّان الجبل، وذلك عندما عارض مشاركة السكّان في انتخابات عام ١٨٧٦ وعام ١٩٠٨. ولكن بينما مثَّلت الكنيسة فقط الطائفة المارونية، مثَّل المجلس كل عناصر «الكيان اللبناني». ويمكن التطلّع إلى المتصرفية كما لو كانت مرحلة أوَّلية في تنفيذ آمال الموارنة القومية، ولكن يمكن رؤيتها كتسوية سياسية للحفاظ على التوازن في مجتمع متعدِّد الطوائف. ونتيجة التحليل الأوَّل تؤدِّي بالتأكيد إلى دولة مارونية، أمّا الثاني فيؤدِّي إلى دولة جامعة لن يكون بالضرورة مكان للهيمنة المارونية فيها. وفي الحقيقة أمَّنت المتصرفية قاعدة لكلتا النتيجتين، وإنشاؤها بعد ٢٠ سنة من الحروب الأهلية هو اعتراف بالصعوبات الناتجة عن معيشة مجموعات مختلفة من الطوائف تحت نظام سياسي واحد.

ومحاولات تأمين أغلبية مسيحية وتعيين حاكم مسيحي وكل ضمانات القوى العظمى في ذلك الوقت، إنّما أتت أساساً لحماية المسيحيين من أي أزمات واضطهادات دينية.

ومع ذلك استطاعت المتصرفية خلال ٥٠ سنة من الحياة السلمية المزدهرة أن تشجّع وتعبّد الطريق أمام دولة متعدّدة الطوائف. وقد ساعد على ذلك تطوُّر الأفكار الطائفية وانتشارها في نهاية القرن التاسع عشر. وإمكانية الفوز للمسيحيين أو للشكل التعدُّدي للطوائف حدّدته كيفية رسم حدود الدولة.

وهنا حصل التناقض. فمع أنّ التسوية قدّمت حلولاً مقبولة لمشكلة الحكم الذاتي، فقد خلقت مع ذلك مشكلة جديدة: هي الحدود. وهذا ما أصبح أحد المسائل الرئيسية بالنسبة للمسيحيين. وفي نهاية القرن، أصبح توسيع حدود السنجق وتحديث إدارته أكثر أهمية من مسألة الاستقلال. فتسوية ١٨٦١ قلّصت حدود السنجق ذي الحكم الذاتي ضمن نطاق جبل لبنان، حيث حاول ممثّلو اللجنة الدولية إدخال المناطق ذات الأكثرية المسيحية الواضحة، فقط، في المتصرفية. وهذه السياسة اعتمدها بشكل خاص الممثّل الإنكليزي على أمل القضاء على أساس أي أزمة طائفية مقبلة. وقد وافق ذلك المصالح العثمانية، التي كان همُّها تقليص رقعة الأرض التي ستخرج عن سلطتها المباشرة، وبذلك تقلّص من مبلغ الخسارة المادية، التي ستعنيها الامتيازات الضرائبية التي كانت ستعطى لسكّان الجبل[٢٩].

فأصبح السنجق ذو الحكم الذاتي أصغر رقعة ممّا كانت عليه الإمارة. وحُصِرَ في رقعة تقارب الـ ٤,٠٠٠ كلم^2 وحدوده التي لم ترسم أبداً بشكل واضح، امتدّت من منطقة طرابلس وعكّار شمالاً حتى منطقة صيدا جنوباً، التي بقيت مدينتها تابعة لولاية بيروت. أمّا شرقاً فقد

حدّت المتصرفية منطقة بعلبك، البقاع ومرجعيون، التي تَبِعَت بأكملها لولاية دمشق ومن الغرب اتصلت المتصرفية بالبحر الأبيض المتوسط بشاطئين توسّطتها ولاية بيروت.

وقد عارض الموارنة تقليص الحدود هذا منذ البداية. وقد كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدّت بالكنيسة إلى معارضة التسوية. وقد طالب الموارنة تكراراً بعودة مقاطعات أربع، كانوا يرون أنّها جزء لا يتجزّأ من لبنان، وهي طرابلس وعكّار شمالاً، ووادي البقاع شرقاً ومناطق حاصبيا وراشيا وجبل عامل جنوباً، أمّا غرباً فطالبوا بكلّ المدن الساحلية، صور وصيدا وأهمّ من كلّ هذا، بيروت. وقد احتكم المسيحيون للوقائع التاريخية والجغرافية والحجج الاقتصادية لدعم مطالبهم بهذه المناطق. وقد لاحظوا أنّ المتصرفية تضم فقط قسماً من الأراضي التي كانت تجمعها الإمارة. فطالبوا بالعودة إلى الحدود التاريخية، وبشكلٍ خاص تلك التي سيطر عليها الأمير فخر الدين الثاني، وقد حُدّدت الحدود التاريخية للإمارة على الشكل التالي:

كل المنطقة التي تقع بين السلسلة الشرقية والبحر والتي كانت تحت حكم الأسرة المعنية وبعدها الشهابية، وهي منطقة لا تختلف كثيراً عن لبنان الحالي[٣٠]. وفي الواقع لم تَحُزْ الإمارة أبداً على حدود واضحة المعالم مع أنّ أمراءها استطاعوا أحياناً مدّ نفوذهم إلى مناطق خارج جبل لبنان، بموافقة الولاة العثمانيين حيناً وبدون موافقتهم حيناً آخر.

وحجة أخرى هي «الوحدة الجغرافية للحدود» جاءت لتمدّ يد العون للمطالب التاريخية. فالحدود الجغرافية للبلاد كانت، حسب أقوالهم، تمتدّ من النهر الكبير شمالاً إلى قمم السلسلة الشرقية شرقاً حتى نهر الليطاني جنوباً، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط[٣١]. وقد ساد الاعتقاد أنّ مسيحيي هذه المناطق الأربع يودّون الانضمام إلى جبل لبنان.

الحياة، يجب عليه العودة إلى حدوده التاريخية الطبيعية[٣٢]. فقد سادت مشاكل اقتصادية، تأزّمت بشكل خاص مع نهاية القرن، أثبتت أنّ الجبل لوحده غير قادر على إكمال الحكم الذاتي فيه أو حتى استقلاله. هذه المشاكل أثّرت على الحياة اليومية لسكّانه وخاصة التجّار والمتموّلين ورجال الأعمال الذين رأوا فرصهم في الربح مقيّدة بواقع مساحة المتصرفية الضيّق. فأصبح رجال الأعمال القوة الدافعة خلف المطالبة بلبنان أكبر، وخاصة مطلب ضم بيروت إلى السنجق.

والمشكلة الأساسية كانت النقص في الأراضي الزراعية، فلم يكن هناك سهول تصلح لزراعة الحبوب، والتي كانت موجودة في عكّار وسهل البقاع، فكان الجبل مضطرّاً لاستيراد الحبوب من البقاع وحوران، ويعتمد على الخارج في الحصول على أكثر تموينه من اللحوم. وازدادت وطأة مشكلة النقص الغذائي باستمرار زيادة السكّان وخاصة في نهاية القرن، حيث أصبح الجبل أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكّان في سوريا[٣٣]. وقد أدّى التخصّص الزراعي، وخاصة الحرير والتبغ، إلى زيادة اعتماد الجبل على استيراد المواد الغذائية، ممّا جعله ضعيفاً في مواجهة مصاعب قد يؤدّي إليها الكساد في المواسم. وقد أدّى انخفاض الطلب على الحرير الطبيعي، في نهاية القرن، والذي كان المورد الأساسي للسكّان إلى ازدياد حدّة المصاعب الاقتصادية[٣٤]. وقد عانى الجبل أيضاً من النقص في المرافىء البحرية. فمخارجه الطبيعية على البحر مثل بيروت وصيدا وطرابلس كانت تقع خارج حدوده، وسكّانها كانوا مجبرين على دفع مكوس ضريبية عالية إلى السلطات العثمانية. ولتسهيل العلاقات التجارية مع الغرب حاول المتصرّفون الحصول على حق إنشاء مرافىء داخل حدود المتصرفية، الأمر الذي قوبل بالرفض التام من قبل الحكومة العثمانية. ففي سنة ١٩٠٢ اقترح مظفّر باشا إنشاء مرفأ في جونية، وهي

مدينة صغيرة شمال بيروت، وقد فشل هو أيضاً في تحقيق ذلك. وانعدام وجود المرافىء كان سبباً مركزياً في زيادة ضغينة سكّان الجبل على السلطات العثمانية[٣٥].

والمشكلة الاقتصادية الملحّة كانت في فصل بيروت، وهي عاصمة ومرفأ السنجق. وفي رفض طلب الموازنة سنة ١٨٦١ لضم بيروت، أعلن العثمانيون أنّ المدينة تحوز على أغلبية مسلمة وتؤدّي خدمات اقتصادية لكل سوريا وحتى لبلاد ما بين النهرين. وقد تحوّلت بيروت خلال ذلك إلى مركز اقتصادي مزدهر ومصدر مهم للعائدات بالنسبة للخزانة العثمانية[٣٦]. ومنذ سنة ١٩٠٠ أصبحت بيروت المركز الرئيسي السياسي والثقافي والاقتصادي للمشرق، فالقسم الأعظم من تجارة سوريا مع أوروبا كان يمرُّ عبر المدينة بسبب مرفئها الحديث واتصالها بدمشق والداخل عبر خط سكّة الحديد. وافتتحت البنوك الأجنبية فروعاً لها في بيروت كما عاشت في المدينة مجموعات كبيرة من الأجانب، وبدون مركز اقتصادي مديني خاص به، اعتمد الجبل اعتماداً كاملاً على بيروت، التي كان اقتصادها مرتبطاً كلياً به. فترك الآلاف من سكّان الجبل، قراهم، للاستفادة من الفرص التي أتاحها اقتصاد بيروت المزدهر. وقد أدّى فقدان الغرف التجارية في الجبل، إلى ازدياد اعتماده المطلق على المدينة.

وازدادت الهجرة من الجبل، بعد سنة ١٨٦٠، بسبب قلّة الأراضي وفقدان الفرص الاقتصادية، والزيادة المطّردة في عدد السكّان. وحتّى نهاية القرن كان الآلاف من المسيحيين قد تركوا الجبل وهاجروا إلى مصر وسوريا والولايات المتحدة وأميركا الجنوبية وإفريقيا الغربية. وبين سنة ١٩٠٠ و١٩١٤، قُدّر عدد المهاجرين بحوالى ١٠٠,٠٠٠ (مئة ألف)، وقد مثّل هذا العدد ربع السكّان في ذلك الوقت. وقد أدّت هذه الظاهرة إلى اشتداد المطالبة بتوسيع الحدود. وادّعى المسيحيون أنّ

وكان السبب الاقتصادي برأيهم هو الأساس، فلكي يستطيع لبنان توسيع الحدود سيؤدّي ليس فقط إلى الحدّ من الهجرة، بل وسيسمح للمهاجرين بالعودة إلى وطنهم(٣٧).

وثقل الحجج الاقتصادية في مطالب الموارنة لا يجب أن يحجب الدوافع السياسية القائمة خلفها. بالنسبة للموارنة وكنيستهم كان تأسيس لبنان الكبير القادر على الحياة اقتصادياً هو الشرط الرئيس لإنجاز هدفهم في الحكم الذاتي المطلق والاستقلال المنشود. والعلاقة الوثيقة القائمة بين الاستقلال السياسي والاقتصادي للبنان، عبّر عنها أفضل تعبير كتاب صدر بقلم بولس نجيم سنة ١٩٠٨ تحت اسم مستعار هو م. جوبلين. وكان المؤلّف مارونياً لبنانياً ذا علاقة وثيقة بحكومة المتصرفية(٣٨). وقد حلّل الكتاب تفاصيل تاريخ لبنان منذ سنة ١٨٣١، ودرس وجوه المسألة اللبنانية المختلفة. كما قدّم اقتراحات إصلاحية سياسية واقتصادية وجغرافية. وقد قدّمت قضية توسيع الحدود باهتمام. وقد تحوّلت معادلة نجيم إلى قاعدة للحجج المسيحية في إقامة لبنان الكبير. وقد قدّم نجيم القضية القومية على النواحي الاقتصادية. فقط لبنان بحدود أوسع، يستطيع البقاء كدولة مستقلّة. وفي كلمات نجيم: «يجب انتزاعه من البؤس وإعطاؤه إمكانية الحياة والازدهار. فالحق في الحياة والبقاء لا يعود فقط إلى الأفراد بل وأيضاً إلى الأوطان».

أخبر نجيم الرأي العام الأوروبي، أنّ المسألة اللبنانية تتطلّب حلاً نهائياً، وهو إقامة الدولة المسيحية المستقلّة، أمّا حدوده فهي: «يجب إعادة بناء لبنان ضمن حدوده التي كانت له في عهد الأمير فخر الدين الثاني والأمراء الشهابيين، فهذه هي حدوده الطبيعية»(٣٩). وطريق التوصّل إلى هذا الحل كان واضحاً. ففي سنة ١٨٦١ فشلت القوى الأوروبية وخاصة فرنسا في تأمين الاستقلال للبنان وحماية حدوده

الطبيعية. وبما انّ فرنسا هي الحامية التقليدية للبنان فتقع على عاتقها مساعدة مسيحيي لبنان في تحقيق آمالهم في بناء دولتهم المستقلة(٤٠).

وطلب المساعدة الفرنسية بدا طبيعياً لنجيم وإخوانه الموارنة. فقرون من العلاقات مع فرنسا، أساسها الديانة المشتركة والارتباط الثقافي والاقتصادي مع تاريخ من الحماية المعنوية والقانونية الفرنسية. وقد تكون فرنسا قد استغلّت هذه العلاقة لتبرير نفوذها في لبنان، ولكنّ الموارنة رأوا ذلك بعين أخرى. وقد أعاد المؤرّخون الفرنسيون واللبنانيون تاريخ العلاقات مع فرنسا إلى الحروب الصليبية وحتى إلى شارلمان، ولكن من المسلّم به أنّ حق فرنسا في حماية الكاثوليك في لبنان يعود إلى معاهدة ١٥٣٥ ومعاهدات أخرى لاحقة. وتجذّرت الحماية الفرنسية سنة ١٦٤٩ عندما تعهّد لويس الرابع عشر، بحماية الكنيسة المارونية وطائفتها، وذلك في جواب على رسالة من البطريرك الماروني. وقد جدّد الملوك الفرنسيون اللاحقون هذا التعهّد حتى أصبح في القرن الثامن عشر تقليداً محدّد الأسس(٤١). وفي سنة ١٨٤٠ عندما أصبح لبنان حجراً أساسياً في المسألة الشرقية، اعترف الجميع بحق فرنسا في حماية الموارنة. وهذه المرحلة شهدت بدء التحرّك الماروني داخل فرنسا لكسب مساعدة حكومة فرنسا ومؤسّساتها التشريعية ورأيها العام. وقد ازداد هذا النشاط فيما بعد في محاولة للتأثير على سياسة فرنسا(٤٢). وتحوّلت الحماية الفرنسية المعنوية إلى حماية صريحة سنة ١٨٦٠ عندما نزلت قوة من ٦٠٠٠ جندي في بيروت لحماية الموارنة والمسيحيين ضد الدروز والمسلمين. وظهرت الحماية الفرنسية أيضاً خلال انعقاد اللجنة الدولية في بيروت، حين تبنّى المندوب الفرنسي المطالب المارونية، وكان لفرنسا الدور الأساسي في إنشاء المتصرفية.

وقد ضمنت التسوية الشاملة لسنة ١٨٦١ مبدأ حق الدول الأوروبية في حماية المسيحيين في لبنان. ورغم كون فرنسا واحدة من الدول الموقّعة

على المعاهدة، استمرّ الموارنة باعتبارها الحامي الوحيد لحقوقهم وامتيازاتهم. وبالنسبة للموارنة الذين تجانسوا كلّياً مع الفرنسيين حتّى لقّبوا أنفسهم «بفرنسيي الشرق»[٤٣]، كان الاحتلال الفرنسي وحتّى انضمام لبنان إليه يعتبر مطلباً قومياً، ويخلّصهم من السيطرة العثمانية الإسلامية التي قاوموها دائماً ويضعهم تحت حكم قوة مسيحية كانت لديهم معها علاقات ثقافية ودينية واقتصادية متينة. وأدّى انهيار الامبراطورية العثمانية في نهاية القرن وازدياد المصالح الثقافية والاقتصادية الفرنسية في لبنان إلى جعل فكرة الاحتلال ممكنة. ومع وضوح عوارض الضعف التي عصفت بالامبراطورية العثمانية، اشتدّت المطالبة المارونية لفرنسا بالتدخّل المباشر. وقد أصبح هذا المطلب هدفاً أساسياً في العقد الثاني من القرن العشرين عندما اعتقد الموارنة أنّ فرنسا تستطيع مساعدتهم في تحقيق أهدافهم في إنشاء لبنان الكبير المسيحي. في بداية القرن العشرين لم تكن المطالب المارونية العامة في تحقيق الحكم الذاتي المطلق الذي سيؤدّي إلى الاستقلال وتوسيع الحدود تحت حماية فرنسا قد تحوّل إلى برنامج سياسي واضح الجوانب. فرغم ضعف الامبراطورية العثمانية، كانت ما تزال تحكم سلطتها وسيطرتها الإدارية على المنطقة. ولكنّ الأمور تغيّرت بشكل جذري في تموز ١٩٠٨ عندما فتحت ثورة تركيا الفتاة أجزاء جديدة في تاريخ سوريا ولبنان. وجاءت السنون التالية لتقرّر مصير التطوّرات السياسية. فقد أنهت الثورة ثلاثة عقود من حكم عبد الحميد الثاني المحافظ وأدّت عملياً إلى انهيار نظام حكم دام لقرونٍ عديدة. وانتشرت أمواج من الإبتهاج والآمال بتحقيق تغييرات سياسية وإدارية جذرية في مختلف أجزاء الامبراطورية، تبعها تسارع في الأفكار القومية. وأخذت الحركة القومية العربية تتشكّل في تلك السنوات، بعد أن أوضحت كثيراً من أهدافها السياسية. والتحق لبنان بهذا التيّار

العارم، وسار مسيحيوه باتجاه تمثيل حركة انفصالية قومية هدفها تأسيس دولة مسيحية مستقلة.

وفتحت ثورة تركيا الفتاة آفاقاً وفرصاً جديدة أمام المسيحيين. ولكنّها مثّلت أيضاً مشاكل جديدة، فإصلاح الدستور والوعود بالتغيير شجّعا بعض اللبنانيين على القبول بمبدأ الإصلاح الإداري الذي كانوا يطالبون به منذ بداية القرن. ففي أيلول ١٩٠٨ قامت جماعة تسمّي نفسها بالحزب الليبرالي بمحاصرة مقر الحكومة في بيت الدين وطالبت بحل المجلس الإداري وإجراء انتخابات جديدة وزيادة نفوذ المجلس الجديد وإقالة الموظفين الفاسدين وإلغاء الضرائب الجديدة. وتحت ضغط المظاهرات العنيفة، أقال المتصرّف يوسف فرانكو نائب رئيس المجلس الإداري وبعض الموظفين الكبار[٤٤].

ومن ناحية أخرى أدّى طلب تركيا الفتاة إلى الجبل بالمشاركة في الانتخابات العامة وإرسال مندوبين إلى البرلمان العثماني لبدء الأزمة الأولى بين اللبنانيين والنظام الجديد. فبعض اللبنانيين دعموا المشاركة، التي كانت أحد مطالب الحزب الليبرالي، منذ سنة ١٨٧٦ عندما كانت الأغلبية تعارضها. وقد وصل الانقسام في الرأي إلى حدٍّ كبير. فقد عارض الموارنة مبدأ المشاركة وخاصة الإكليروس الذي خشي أن يؤدّي التمثيل في البرلمان العثماني إلى ضرب مكتسبات الجبل من حكم ذاتي وامتيازات ضرائبية. وقد أدّى إصرار الأتراك على الأمر إلى ازدياد تخوّفهم من دوافعه غير المعلنة. أمّا الروم الأرثوذكس المتعضون من الهيمنة المارونية على الجبل، فكانوا مستعدين للمشاركة في الانتخابات شرط إعطائهم ضمانات بأنّ استقلالية الجبل وامتيازاته لن تمسّ. والباقون من دروز وشيعة وسنّة فكانوا مستعدّين للموافقة على أي أمر يضعف من نفوذ الأغلبية المسيحية ويقوّض الهيمنة المارونية[٤٥].

وانضمَّ آلاف من الموارنة بقيادة الكنيسة وأعضاء من المجلس الإداري إلى حركة شعبية مناهضة لمبدأ المشاركة. وأرسلت العرائض إلى ممثّلي الدول الأوروبية وخاصة إلى قنصلي فرنسا وإنكلترا. وفي أواسط تشرين الثاني من سنة ١٩٠٨ تسلّم «كمبرباتش» ١٩٥ من هذه العرائض موقّعة من قبل ٣٠,٠٠٠ شخص[٤٦]. وشُكِّلت منظّمة جديدة دُعيت بالحلف اللبناني، لمعاكسة الجهود العثمانية في إقناع اللبنانيين بالمشاركة، وللمطالبة باستمرار الحكم الذاتي في لبنان وحماية امتيازاته والإصلاح في إدارته. وفي تشرين الأوّل من سنة ١٩٠٨ نشر المجلس الإداري بياناً يعلن ما يلي: «يصرُّ المواطنون على معارضة... انتخاب ممثّلين للبرلمان العثماني وذلك بهدف المحافظة على امتيازاتهم»[٤٧]. واستمرّت المحاولات العثمانية، وفي كانون الأوّل ١٩٠٨ أُعلِم وزير الداخلية الحاكم أنّ مجلس الوزراء أعطاه التعليمات كي: «يتّخذ التدابير الهادفة إلى انتخاب النوّاب؛ كون لبنان جزءاً لا يتجزّأ من الامبراطورية العثمانية ويقع ضمن سلطاتها»[٤٨]. وبقي الموارنة على إصرارهم وقد انتصر اتجاههم في النهاية فلم يشارك الجبل في الانتخاب وبقي بدون تمثيل في البرلمان العثماني.

هذا التناقض شحن الموقف اللبناني تجاه حكم تركيا الفتاة. وبدت ضرورة تأمين الإصلاحات ملحّة أكثر من قبل لحماية الحكم الذاتي. وكان لهذه المخاوف ذرائعها، فقد دعا حزب تركيا الفتاة إلى السلطة المركزية وعارض كل التدخلات الأجنبية. وقد عرض، كما ادّعى بعض اللبنانيين، توسيع حدود الجبل مقابل التنازل عن الامتيازات التي تمتّع بها أهله. وبعض المقيمين ومنهم بعض المسيحيين كانوا ربّما على استعداد لدغم هذه الخطوة. وازدادت مخاوف اللبنانيين عندما دخلت القوّات التركية أراضي الجبل وسفنها إلى مياهه الإقليمية بغرض منع

افتتاح مرفأ جونية. وهذه المخاوف كان مبالغ فيها، فلم تكن السلطات العثمانية قادرة على التحرُّك بدون موافقة القوى الأوروبية، الموقِّعة على التسوية[٤٩].

تأزّمت العلاقات بين سكّان الجبل ويوسف فرانكو، فقد أدّى الدور الذي لعبه في النزاع حول الانتخابات إلى بلورة موقعه كونه ليس سوى ممثل للسلطة العثمانية. وبدأ الحاكم المتمتّع بدعم السلطة المركزية بمعارضة أي إصلاح في النظام الإداري، على العكس من ذلك حاول بأساليب ملتوية، فرض المبادىء وسياسة النظام التركي الجديد على الجبل. ولم يكن التوتّر، على كلّ حال، بسبب سياسة يوسف فرانكو، بل كان سببه موقف اللبنانيين الذين ازدادت قلّة صبرهم وعداؤهم للسلطة العثمانية، وساعدتهم الحرية السياسية بعد الثورة على الارتفاع بآمالهم من أجل الإصلاح خاصة عندما رأوا في الاضطرابات والفوضى السياسية التي عصفت بالامبراطورية فرصة للضغط لتحقيق مطالبهم الاستقلالية[٥٠].

وتعقّدت العلاقات بين المجلس الإداري والحاكم بشكلٍ علني. فقد اعتبر أعضاء المجلس أنفسهم الممثلين الشرعيين لسكّان الجبل وطالبوا بالإصلاح وباستقلالية أكبر. كما هدفوا إلى تقليص سلطة المتصرّف وتوسيع نفوذ المجلس من هيئة استشارية إلى تشريعية وتنفيذية. وقد أدّى النزاع مع المتصرّف إلى عدائية علنية له وللسلطات العثمانية. وقد ردّ يوسف فرانكو بإقالة بعض أعضاء المجلس والتهديد بحلّه نهائياً. وقد زاد من توتّر العلاقات، المنازعات الداخلية والمصالح الشخصية المتعارضة التي طبعت السياسة اللبنانية بطابعها المميّز. وقد تابع «كمبرباتش» عن كثب ازدياد سوء العلاقات بين المجلس ويوسف فرانكو وعبّر عن تعاطفه مع الأخير مشكّكاً بالدوافع الحقيقية لأعضاء المجلس[٥١].

وعادت مشكلة فتح مرفأ جديد لتصبح حجر الزاوية في الشكوى من

السلطة العثمانية. ففي أواسط ١٩٠٩ حاولت مجموعة من رجال الأعمال افتتاح مرفأ جونية أمام السفن الكبيرة بدون موافقة السلطات. فردَّت الحكومة التركية بقرار من مجلس الوزراء في أيلول ١٩٠٩ يعلن عن معارضته لافتتاح مرفأ على الملاحة الدولية. وكان العثمانيون واقعين تحت ضغط جماعة من رجال أعمال بيروت الذين خشوا أن يهدِّد افتتاح مرفأ جديد في جونية، مصالحهم. وقوبل قرار الحكومة بموجة من الاعتراضات، وخاصة من قبل مجموعة أعلنت نفسها اللجنة الوطنية لتطوير التجارة والأعمال في لبنان. وكان بولس نجيم أحد أعضائها. كما ضمَّت مقيمين من جونية وتمتَّعت كذلك بدعم المجلس الإداري ورجال أعمال من الجبل. فأرسلت العرائض تطالب بدعم القوى الأوروبية لمسألة افتتاح مرفأ جديد. وفي سنة ١٩١٠ حاولت سفينة حربية عثمانية، منع سفينة بلجيكية من دخول مرفأ جونية، وقد أدَّى هذا العمل إلى ارتفاع موجة جديدة من الاحتجاجات من قبل اللبنانيين، الذين رأوا فيه اعتداءً على حكمهم الذاتي(٥٢).

وجاءت عوامل جديدة لتضيف إلى العلاقات المهتزَّة بين اللبنانيين والسلطة العثمانية، منها إضافة ضرائب جديدة من قبل المتصرِّف رغم معارضة المجلس الإداري، ورفض الحكومة العثمانية تعويم العجز في الميزانية اللبنانية، وذلك حسب نصوص اتفاقية التسوية. كذلك جاءت مشكلة إصدار هويات لتصب في نهر الشكاوى، فقد رفض قسم من اللبنانيين اعتبار أنفسهم مواطنين عثمانيين. وقد خشي الكثيرون منهم أن تُستغلَّ الهويات فيما بعد من أجل جباية الضرائب. وقد أتى إصدار الهوية مع قانون جديد في الامبراطورية يشمل المواطنين غير المسلمين في الخدمة الإلزامية العسكرية. وقد أعفوا من قبل من الخدمة العسكرية بعد دفعهم للبدل، وهو الضريبة لقاء عدم الخدمة. وقد استمر إعفاء اللبنانيين

المقيمين في الجبل، ولكنَّ السلطة العثمانية أصرَّت على الألوف منهم الذين سكنوا خارجه وخاصة في بيروت على دفع الضريبة كاملةً والخدمة في الجيش العثماني، مثلهم مثل أي مواطن آخر(٥٣).

وعند نهاية الخمس سنوات، وهي مدَّة ولاية يوسف فرانكو، في تموز ١٩١٢ اغتنم اللبنانيون الفرصة للمطالبة بإصلاحات إدارية. ووجدوا في فرنسا حليفتهم الطبيعية، والتي اقترحت، بالاتفاق مع الأطراف الأوروبية الأخرى الموقِّعة للاتفاقية، برنامجاً معقولاً للإصلاح في الجبل. ورفض الفرنسيون الموافقة على تعيين متصرِّف جديد، بدون الموافقة التركية على البرنامج الإصلاحي. وأصرَّ العثمانيون، من جهة أخرى، على عدم المناقشة في مشروع الإصلاح، قبل الموافقة على تعيين المتصرِّف الجديد(٥٤). وأثناء المفاوضات، التي استمرَّت حتى آخر السنة، بقي الجبل خالياً من المتصرِّف العثماني. وقد أدَّى وظيفته في قسم من هذا الوقت نائب رئيس المجلس الإداري، سعد الله الحويِّك، وهو أخو البطريرك الماروني، وهذا عامل شجَّع إضافياً الموارنة على المطالبة بالاستقلال التام. وانتشرت الشائعات في البلد التي تفيد أنَّ الفرنسيين يضغطون لتعيين متصرِّف فرنسي مما جعل والي مدينة بيروت يلفت نظر حكومته إلى ضرورة التعجيل في تعيين متصرِّف جديد للجبل(٥٥).

وتحت الضغط الفرنسي والأوروبي، رضخت السلطة العثمانية، ووافقت في ٢٢ كانون الأوَّل على بروتوكول جديد، ينصّ على تعيين متصرِّف جديد وبرنامج للإصلاح. وجاء واقع كون الاتحاد الليبرالي بقيادة كميل باشا، والذي كان يدعو إلى السلطة اللا مركزية في الامبراطورية، قد سيطر على سياسة الآستانة، لمساعدة الوصول إلى حلٍّ للأزمة. وكان البروتوكول هو أوَّل تغيير أساسي للتسوية الشاملة منذ ١٨٦٤، وقد حقَّق بعض المطالب اللبنانية الأساسية. فازدادت سلطات

المجلس الإداري، وتحسَّنت شروط انتخاب أعضائه وأضيف ممثل ماروني آخر إلى عدده وسمح بتأسيس غرفة تجارية في الجبل، وكذلك افتتاح مرفأين لبنانيين جديدين، واحد للموارنة في جونية وآخر للدروز في النبي يونس. ولكن مطالب زيادة رقعة الأراضي اللبنانية رفضت[٥٦].

وعندما وافق حزب تركيا الفتاة، الذي انتزع السلطة بعد ذلك بشهور، على البروتوكول الجديد، رغم تبنّيه مواقف مركزية، ارتفعت هيبة فرنسا في عيون اللبنانيين المسيحيين، الذين رأوا في انتزاع الموافقة دليلاً جديداً على كون فرنسا حليفتهم وحاميتهم. ومع ذلك فقد ثبت أنّ الإصلاحات جاءت بعد فوات الأوان، فلم يعد اللبنانيون يصبون إلى إصلاحات إدارية، بل تحفّزوا نحو تغييرات جذرية في السياسة وفي رقعة الوطن. ولم يعد يكفيهم الحكم الذاتي تحت ظل العثمانيين، بل أرادوا الآن دولةً مسيحيةً مستقلّة، ممتدّة الحدود وتحت الرعاية الفرنسية.

وترافق ازدياد الطموحات المسيحية اللبنانية مع سرعة انهيار الدولة العثمانية وخصوصاً بعد هزيمتها المنكرة في حروب البلقان، الأمر الذي هدّد وجودها بالخطر. وشعر اللبنانيون أنّ وقت تحقيق آمالهم قد حان. وقد شجّعتهم السياسة الفرنسية في المشرق. ولمواجهة السرعة في انهيار الامبراطورية وازدياد المنافسة من قبل الدول الأوروبية الأخرى، أسرعت فرنسا في إظهار وجودها في المنطقة والتي كانت تعتبرها واقعة ضمن دائرة نفوذها. وازدادت تحرّكات المبعوثين الفرنسيين بين السكّان وأصبحت زيارات السفن الحربية الفرنسية لموانئه أمراً معتاداً، حيث أصبح من تقاليد ضبّاطه أن يقوموا بزيارات لمقرّ البطريرك الماروني. وفي فرنسا ذاتها ازداد الاهتمام بالمسألة السورية واللبنانية، رافقتها حملات دعائية لدعم النفوذ الفرنسي في المشرق. وجاءت تصريحات السياسيين الفرنسيين وخاصة خطبة رئيس الوزراء «بوانكاريه» أمام مجلس الشيوخ

الفرنسي في ٢١ كانون الثاني ١٩١٢ لتبرهن للبنانيين المسيحيين أنّ فرنسا تمهّد الطريق لاحتلال سوريا ولبنان[٥٧].

وشهدت سنتا ما قبل الحرب العالمية الأولى، مجموعة أحداث سياسية ساهمت فيما بعد في إتمام تأسيس لبنان. فالمجلس الإداري الذي أمضى السنوات الخمس الأخيرة يناضل ضد يوسف فرنكو، أصبح الآن القوة السياسية الرئيسية، غير مزاحم من قبل المتصرّف الجديد أوهانس باشا. وازدادت الأصوات المطالبة بالانفصال، ورأى المسيحيون وخاصة الموارنة منهم أنّ هدف الاستقلال لم يعد بعيد المنال، بل قريباً في متناول اليد. فطالبوا فرنسا جهاراً وسرّاً، بالتعجيل في احتلال لبنان وإقامة الدولة المسيحية فيه تحت حمايتهم. وعملوا على إقناع الفئات المسيحية الأخرى وخاصة الروم الأرثوذكس المتردّدين، وعمدوا إلى طلاء مطامحهم بعناصر حديثة ومبادىء وطنية بعيدة عن الدين واللغة الطائفية. ولم يعد الكثير من اللبنانيين المثقفين يرى نفسه جزءاً من أقلية تطالب بالحكم الذاتي والحماية الأجنبية، بل جزءاً من أمّة تطلب دولتها المستقلّة.

وفي غياب الأحزاب السياسية الحديثة، أُسّست تجمّعات ولجان كمراكز للنشاط السياسي وأدوات للمساعدة على إنجاز الهدف المنشود. ورغم قلّة عدد أعضائها، كان لهذه التجمّعات تأثير كبير في بلورة الآمال المسيحية اللبنانية، القومية والمدنية لكون الكثير من هؤلاء الأعضاء محامين وصحافيين تخرّجوا من المعاهد الغربية. وستزداد أهميتهم أثناء وبعد الحرب، عندما ساهموا مساهمة فعّالة في إنشاء لبنان الحديث. إحدى هذه الجمعيات كانت «النهضة اللبنانية» أنشأها في بداية القرن الأخوان خازن وكان أحدهما، فيليب الخازن صاحب ومدير الجريدة المسيحية «الأرز»، وكان هدف الجمعية هو إنشاء لبنان

المستقل بحدوده الواسعة تحت حماية فرنسية، وكان بعض أعضائها يقيمون علاقات سرية مع الممثلين الفرنسيين قبل الحرب[٥٨].

وقد أسّست جمعيات موازية من قبل المغتربين اللبنانيين في مصر وفرنسا والولايات المتحدة وأميركا الجنوبية. وكان هؤلاء المغتربون يواصلون حفظ علاقات وطيدة مع بلدهم الأم، ويمثّلون عوناً مالياً كبير الأهمية. وكانت فكرة إنشاء لبنان الكبير المستقل منتشرة انتشاراً كبيراً في أوساط المغتربين، لاحتكاك هؤلاء المباشر بأفكار الغرب وثقافته. وبعض المؤرّخين يعتقد أنّ الأفكار القومية اللبنانية ارتفعت ليس في لبنان، بل في هذه التجمعات الخارجية[٥٩]. وكانت هذه التجمّعات تتصل عن قرب ببعضها البعض، وتنسّق جهودها لاستدراج عون الحكومات الأجنبية وللتأثير على الرأي العام المحلي لمصلحة التطلّعات اللبنانية. وإحدى الجمعيات التي نشطت داخل لبنان كما في خارجه كانت «الحلف اللبناني». وقد أسّست سنة ١٩٠٨ لمعارضة مشاركة لبنان في الانتخابات العثمانية. وقد نشأت لها فروع في شباط سنة ١٩٠٩ في القاهرة والإسكندرية بواسطة مغتربين لبنانيين متأثرين بأفكار مصطفى كمال القومية. وكان لهذه الجمعية شخصية قومية واضحة وكان هدفها الاستقلال التام للبنان مع حدود أوسع[٦٠]. ولكن الجمعية الأكثر نفوذاً كانت «اللجنة اللبنانية الباريسية» برئاسة شكري غانم ومن أعضائها خير الله خير الله وجورج سمنة. ونجحت هذه الجمعية في توطيد علاقاتها مع سياسيين فرنسيين وجماعات ذات مصالح استعمارية. ومع هؤلاء أسّست اللجنة المركزية السورية، التي لعبت دوراً أساسياً في الحصول على الدعم الحكومي الشعبي الفرنسي للقضية اللبنانية خلال وما بعد الحرب. وازدادت الشخصية القومية لجهود المسيحيين اللبنانيين لإنشاء دولتهم مع ازدياد النشاطات القومية لجيرانهم المسلمين في المناطق الساحلية، الذين

طالبوا بالحكم الذاتي وحتى بالانفصال عن تركيا، وخاصة بعد نتائج الحروب البلقانية. ولم تكن محاولات جعل المسلمين لولاية بيروت، منطقة ذات حكم ذاتي لها حقوقها وامتيازاتها، لتروق في أعين مسيحيي الجبل الذين أرادوا ضم المنطقة. وقد أدّت هذه التطورات إلى نمو العجلة في رفع المطالب المسيحية. وكان التغيير في مواقف المسلمين أكثر تهديداً لمسيحيي الساحل ومنطقة وادي البقاع، الذين عانوا من القوانين العثمانية الجديدة، وخاصة قانون الخدمة الإلزامية. وبدأ الألوف من الشباب المسيحي يهاجر خوفاً من التعبئة، وازداد هذا التوجّه بعد الحروب البلقانية. وأدّت مجازر الأرمن وتفاقم الشعور المعادي للمسيحية، ونمو الاتجاهات القومية والانفصالية لدى المسلمين إلى زيادة خوفهم وشعورهم بعدم الطمأنينة[٦١]. مع أنّ بعض المسيحيين كالروم الأرثوذوكس كانوا على استعداد للتفاهم مع المسلمين على قاعدة قومية وحقوقية وفي إطار مبدأ المساواة، أمّا الأكثرية المسيحية فكانت تنظر إلى طموحات المسلمين بعين شاكّة خائفة. ووافق مسيحيو الساحل على التعاون مع جيرانهم المسلمين في النضال من أجل انتزاع الحكم الذاتي واللامركزية من الحكم التركي، ولكنّهم رأوا هذا التعاون كخطوة قصيرة المدى ولظروف تكتيكية. وكثيرون منهم استمروا في التطلّع للانضمام إلى دولة مسيحية في جبل لبنان تحت حماية فرنسية. وحتى خلال التعاون مع المسلمين في بيروت، استمر زعماء المسيحين فيها يقومون بنشاط سري هدفه ضم المنطقة إلى جبل لبنان، وذلك بدعم قوي من الكثيرين من سكّان الجبل والمسيحيين في البقاع. وقد استاء مسيحيو الجبل بسبب عدم توسيع حدوده في بروتوكول ١٩١٢، ولكن نجاحهم في الحفاظ على الحكم الذاتي فيه وتوسيع امتيازاتهم، ساهم في تقوية رغبة مسيحيي الساحل ووادي البقاع في الانضمام إلى الجبل كي يتمتّعوا هم أيضاً بهذه

الامتيازات. فكثرت رجاءاتهم أمام الممثلين الفرنسيين لاستعجال الاحتلال الفرنسي للجبل وانضمامهم إليه، كقاعدة لدولة مستقلة تحت رقابة فرنسية[٦٢].

حتّى الآن تمركز نقاشنا حول المسيحيين في لبنان وانبثاق الحركة القومية المسيحية عشية الحرب العالمية الأولى. ولكن جبل لبنان لم يكن منطقة معزولة بل كان جزءاً لا يتجزّأ من سوريا العثمانية، التي كانت أغلبية سكانها من المسلمين. وكان المسلمون منقسمين على أنفسهم إلى طوائف، غلبت عليها السُنّة، تماماً مثل الموارنة عند المسيحيين. وأصبحت ردّة الفعل السنيّة لظهور كيان مسيحي قوي بين ظهرانيهم، لا تطالب فقط بالاستقلال والحماية الأجنبية، بل بضمّ أجزاء أخرى تعيش فيها أغلبية مسلمة، عاملاً حيوياً في التطوّر السياسي للبنان الحديث. فبعد ١٩٢٠ جاء السُنّة ليأخذوا مكان الدروز كشركاء أساسيين للموارنة ومنذ ذلك التاريخ سيطرت العلاقة بين هاتين الطائفتين على الحياة السياسية اللبنانية. ويعيش السُنّة أساساً في المدن الساحلية كبيروت وصيدا وطرابلس، وكانوا يعتبرون أنفسهم كجزء من مسلمي سوريا وكان لهم ارتباطات عائلية واجتماعية واقتصادية مع الداخل السوري. وكثير منهم عاشوا على التجارة التي ربطت المدن الساحلية مع داخل البلاد. وكما في أجزاء سوريا الأخرى كانوا يمثّلون دعامة الحكم العثماني والطائفة السياسية المهيمنة. وبسبب التغييرات الاجتماعية والثقافية والسياسية الجذرية التي طبعت النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ازداد العداء بين الأغلبية المسلمة السورية ومنهم السُنّة على الساحل وبين الأقلية المسيحية. ورأى المسلمون أنّ المساواة الدينية التي ضمنتها إصلاحات «التنظيمات» تحدٍ لدينهم وتغيير في الشخصية الإسلامية للدولة. وكان للمعارضة الدينية والسياسية للمسيحيين دوافع اقتصادية

واجتماعية وثقافية. فقد حسد المسلمون نجاحات المسيحيين التجارية، الذين بدأوا يسيطرون على اقتصاد المنطقة، وخاصة تجارتهم مع أوروبا. وقد خشي زعماء المسلمين المسيحيين الذين أصبحوا أثرياء، وذوي اتجاهات غربية، وقد يحاولون انتزاع السلطة بمساعدة القوى المسيحية الأوروبية. وسرعة التطوّر الثقافي المسيحي المتغرّب زادت في حدّة عداء المسلمين لهم ووسعت الهوة بين الطائفتين.

وقد أدّت متانة علاقات المسيحيين وخاصّةً الموارنة مع أوروبا إلى جعل المسلمين ينظرون إليهم كعملاء للقوى الأوروبية وخاصةً لفرنسا. ورأوا فيهم خونة للبلاد. وازدادت مخاوفهم مع سرعة انهيار الامبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبعد اشتداد النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية للقوى الأوروبية في المنطقة. وكان المسيحيون، بعد أن حصلوا حديثاً على مساواتهم مع المسلمين، وبسبب ثقافتهم وازدهار أعمالهم، يستفزّون المسلمين أحياناً بتصرّفاتهم، وجاءت الأعمال العدوانية المسلمة، التي عبّرت عن نفسها بانتفاضات معادية للمسيحيين أدّت إلى مجازر سنة ١٨٥٠ في حلب ودمشق وإلى مجازر ١٨٦٠ في جبل لبنان، كي تزيد من الخلاف بين الطائفتين. هذه الأعمال ضخّمت مخاوف المسيحيين من جيرانهم المسلمين، والتي تكرّرت في السنوات اللاحقة[٦٣].

وقد روى شاهد أميركي الحالة كما يلي: «هذا الرعب في أوساط المسيحيين السوريين هو رهيب ولا يمكن السيطرة عليه. فعند حصول متاعب من هذا النوع، يتطلّع السكّان إلى الدولة وجنودها كي يعيدوا النظام. ولكن هنا في سوريا، حيث العسكريون كلهم من المسلمين، يعيش المسيحيون في رعب قاتل تجاه الجيش كما لو كان من الرعاع المسلمين، وهم لا ينسون أنّ جنوداً نظاميين قد شاركوا في المذابح المريعة

التي وقعت في دمشق وحاصبيا ودير القمر سنة ١٨٦٠ »[٦٤].

وساهم وضع المسلمين الجغرافي على الشاطىء في جعلهم يشعرون بضعف موقفهم أمام محاولات الهيمنة المسيحية وحلفائها الأوروبيين. فبعكس إخوانهم في الداخل، لم يكونوا يمثّلون الأغلبية الساحقة في المدن الساحلية. ففي بيروت كانوا أقلّ من نصف عدد السكّان، فقد تحوّلت بيروت إلى مدينة مسيحية، فقد انتقل إليها كثير من المسيحيين من داخل سوريا ولبنان وأقاموا في أحياء منفصلة في بيروت الشرقية. وعند بداية القرن العشرين ولرؤية التعارض بين الأحياء الغنية المسيحية في الشرق والأحياء المسلمة الفقيرة في غرب المدينة، ازدادت عدائية الأخيرين تجاه جيرانهم الميسورين[٦٥]. وفوق ذلك كان قربهم من جبل لبنان، الكيان المسيحي ذي الإدارة الذاتية والذي عبّر سكّانه علناً عن رغبتهم مع الكثير من مسيحيي بيروت، في توحيد صفوفهم في دولة مسيحية تحت حماية أجنبية، عزّز مخاوف المسلمين من تحوّلهم إلى أقلية تحت حكم مسيحي. وعلاقة المسيحيين الوطيدة مع القوى الأوروبية نبّهت المسلمين إلى ضعف موقفهم. وانفتاح مدينة بيروت أكثر من أي مكان آخر في سوريا على الحضارة الغربية، دفعهم إلى البحث عن الإصلاح داخل مجتمعهم نفسه؛ ففي بيروت نشأت فكرة القومية العربية. فكان وجهاء من بيروت أوّل من أنشأ سنة ١٨٧٤ جمعية هدفها تحسين التعليم للمسلمين[٦٦]. ونفس المحيط أنجب زعماء الحركة الإصلاحية قبل الحرب.

واشتداد شعور المسلمين بضعفهم دفعهم إلى تقاربين متضادين. فمن جهة دفع الشعور بعدم الطمأنينة الشعب إلى التطرّف، وفي بعض الأحيان إلى عنف معادٍ للمسيحية. ومن جهة أخرى أدّى نفس الشعور بالضعف، وانتشار الأفكار الأوروبية حول العدالة والمساواة والأخوّة

دون اعتبار الخلافات الدينية والطائفية، إلى نمو رغبتهم في العيش بسلام مع جيرانهم المسيحيين. وقد سيطرت النزعتان المتعارضتان على مجمل تحرّكات المسلمين، منذ قيام ثورة تركيا الفتاة حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

واستقبل المسلمون، الذين بدأوا ينظرون بعين مسالمة إلى المسيحيين، إصلاح وإعادة الدستور الحكومي بفرح. وأعلن أحد زعماء المسلمين في بيروت، شكيب أرسلان، عن عصر جديد من « الحرية والمساواة والأخوّة ». ومدح تحطيم كل العوائق التي قسّمت ما بين المسلمين والمسيحيين[٦٧]. ولكن بعد إعلانه بقليل وقعت حادثة محلية بين مسلم ومسيحي في بيروت أدّت إلى قيام مظاهرات معادية للمسيحيين قام بها حوالى ٥٠٠ مسلم في بيروت. واشتدّ التوتّر العام في الشهور اللاحقة للمجازر ضد الأرمن في مقاطعة أضنة وحلب سنة ١٩٠٩. كل هذه الحوادث أدّت إلى تخوّف المسيحيين من قيام المسلمين عليهم، ودفعت بأعداد كبيرة منهم للنزوح إلى جبل لبنان طلباً للحماية[٦٨]. وظهرت الصعوبات في إزالة الحواجز العدائية التقليدية والشكوك خاصة خلال سنتي ١٩١١ و١٩١٢ أثناء الحروب ضد إيطاليا، والدول البلقانية. الخوف من الاحتلال الأجنبي مع السياسة التركية الإسلامية العامة والدعاية ضد الأجانب شدّدت من الشعور المتواجد أصلاً لدى مسلمي المدن الساحلية بالعداء للمسيحيين. وازدهرت المخاوف لدى الأجانب والمسيحيين المقيمين في بيروت، فوجدت فرنسا وبريطانيا أنّه من الضروري إرسال السفن الحربية إلى الشاطىء اللبناني، لردّ الاعتداءات المحتملة عنهم[٦٩]. وتحوّلت نتائج حروب سنة ١٩١١ - ١٩١٢ إلى نقطة فصل في موقف المسلمين العرب تجاه الامبراطورية العثمانية. فهزيمة وإذلال الأتراك برهنت على أنّ الامبراطورية لم تعد قادرة على القيام

بدورها في الدفاع عن الأمة الإسلامية ضد مطامع القوى المسيحية[٧٠].
وعارضت أكثرية المسلمين الموافقة على النداءات التركية بالمساهمة في المجهود العسكري. وقد وصف «كمبرباتش» الشعور العام لدى مسلمي بيروت بالكلمات التالية: «لم يكونوا على حماس للتضحية بأموالهم وأرواحهم في حرب يدركون أنَّها لن تجلب لبلادهم سوى الكوارث»[٧١]. وفوق ذلك أثبتت الحروب، التي تطلَّبت جهوداً كبيرة من جانب الامبراطورية بأكملها، أنَّ الأتراك لم يكن لديهم الوقت ولا الرغبة في التعامل بجدية مع المطالب المحلية بالإصلاح. والتطرُّف القومي التركي وسياسة تركيا الفتاة المركزية وعدم التوازن في تمثيل العرب في الإدارة ومحاولات فرض اللغة التركية على العرب هذا كله دفع هؤلاء لمعارضة نظام تركيا الفتاة. وبعد سنة ١٩١٢ أدَّى زوال الأوهام العربية بكثير منهم إلى الجهر بعدائهم للأتراك.

سنة ١٩١٣، اشتدَّ امتعاض مسلمي الساحل، وخاصةً في بيروت، وانتقلوا إلى حالة من الهياج السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتوازى مع الجو العام من عدم الطمأنينة والقلاقل تحرُّكات سياسية وانتشار الأفكار القومية العربية الجديدة. وانتقل النقاش إلى صفحات الجرائد وأُسِّست الجمعيات للدفاع عن حقوق العرب، ودُعي العرب لأخذ مستقبل أمورهم بأيديهم.

ومرَّة أخرى كان المنبع الأساسي لقلق المسلمين هو الخوف من الاحتلال الأوروبي وإنشاء دولة مسيحية تحت حماية هذا الاحتلال. وجاءت الدعوات المسيحية المعلنة لفرنسا، كي تقدم على احتلال لبنان، مع اشتداد النشاطات الفرنسية في المنطقة كي تؤكِّد للمسلمين حتمية الاحتلال الفرنسي[٧٢]. ورغم حذر مسلمي سوريا ولبنان من القوى الأوروبية، فقد كانت فرنسا هي أشد ما يقلقهم. وكان الفرنسيون

بعيدين عن قبول فكرة العداء الذي يكنُّه مسلمو البلاد لهم. وحتى إذا اعترفوا بوجود هذا العداء، حاولوا التقليل من شأنه وردِّه إلى مؤامرات ودعاية أجنبية، أوَّلاً كان الأتراك خلفه وبعدهم جاء دور البريطانيين. ومع ذلك كان العداء لفرنسا منتشراً بين المسلمين وذلك منذ قبل بداية الحرب. وقد أصبح هذا الكره عاملاً أساسياً مؤثِّراً على علاقات فرنسا مع بريطانيا، وطابعاً لعلاقات الفرنسيين مع مسلمي الشرق خلال فترة الانتداب.

وللعداء لفرنسا أسباب دينية، ثقافية، سياسية واقتصادية. فقد رأى المسلمون فيها بلداً كاثوليكياً معادياً للإسلام يمكن أن يهدِّد دينهم وأسلوبهم في الحياة. وكان المرسلون الفرنسيون يمثِّلون منذ قرون طويلة، رأس حربة الغرب الثقافية والتعليمية والدينية في المنطقة. واحتلال واستعمار فرنسا لبلدان مثل الجزائر وتونس كان يُرى كإثبات على سياستها المعادية للإسلام. والدعاية الكثيفة للجامعة الإسلامية مع التشديد على كره الأجانب والتحذير من الخطر الذي تمثِّله القوى المسيحية على الإسلام، وخاصة فرنسا وإيطاليا، ضخَّم من مخاوف الشعب المسلم. وكانت هذه الدعاية من عمل حزب تركيا الفتاة وتهدف إلى إضعاف العواطف المعادية للأتراك والمنتشرة بين العرب، بواسطة التشديد على قضية الدين المشترك ومواجهة التهديد المسيحي. وأدَّت النشاطات الاقتصادية الفرنسية المتزايدة، وخاصة في بيروت، إلى ارتفاع الادِّعاء بأنَّ الشركات الفرنسية تنهب المنطقة وسكَّانها. وزادت الامتيازات التي حازت عليها هذه الشركات وكونها لا تتعامل إلاَّ بواسطة وكلاء مسيحيين، من نقمة وحسد المسلمين. أمَّا السبب الأساسي للنقمة والعداء، فبقي الخوف من احتلال فرنسي، يسمح للمسيحيين بتحقيق حلمهم المزمن، بلبنان مسيحي محمي من فرنسا. فقد كانت

فرنسا، كما خَبِرَ المسلمون، هي التي أرسلت قواتها لمساعدة المسيحيين سنة ١٨٦٠، وفرنسا هي التي دافعت عن حقوق المسيحيين في المنطقة بواسطة ممثليها، الذين ربطتهم علاقات وثيقة بالزعماء الدينيين المسيحيين وخاصة البطريرك الماروني. لقد كان المسلمون على قناعة مطلقة أنَّ الاحتلال الفرنسي سيؤدِّي إلى إنشاء دولة مسيحية بحدود أوسع، يصبح فيها المسلمون أقلية[٧٣].

وفي سنة ١٩١٣ وَضُح للعرب المسلمين أنَّ الامبراطورية العثمانية تمرُّ في حالة من عدم الاستقرار وأنَّ التدخُّل الأجنبي في سوريا ولبنان أصبح مسألة لا مناص منها. ولم يعد السؤال يدور حول إمكانية حدوث هذا التدخُّل، بل حول من سيقوم به ومتى؟ وحمل الخوف من الاحتلال الفرنسي، وبتشجيع من واقع اشتداد التنافس الفرنسي - الإنكليزي، بعض المسلمين إلى الإعلان صراحة عن تعاطفهم مع الإنكليز. وإذا كان لا بدَّ من التدخُّل الأجنبي، فليكن من جانب بريطانيا، التي نُظر إلى إدارتها لمصر كمثل ناجح على السياسة الليبرالية البريطانية. وقد اعتقدوا أنَّ بريطانيا، بعكس فرنسا، لا تتجانس مع المسيحيين المحليين، وقد اتجهوا نحوها كي يمنعوا إمكانية مساعدة فرنسية للهيمنة المسيحية. ورأوا أنَّ السيطرة البريطانية تعني: «تأكيد استمرارية الحكم المسلم بدعم من السلطات الإدارية البريطانية المحترمة من قبل الجميع»[٧٤].

هذه الآراء مثَّلها قسم صغير من المسلمين، بينما استمرَّت الأغلبية على ولائها للامبراطورية العثمانية. ومع ذلك ازداد التناقض مع حكم تركيا الفتاة، الذي فشل في تحقيق مطالب المسلمين في الإصلاح، بالإضافة إلى الخوف من الاحتلال الأجنبي الذي كثرت مطالبة المسيحيين وحتَّى بعض المسلمين به، الأمر الذي أدَّى بمسلمي بيروت إلى تنظيم حركة إصلاحية. وكان مركز هذه الحركة، هو جمعية بيروت الإصلاحية، وبواسطة هذه

المجموعة وصلت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين إلى قمَّتها قبل بدء الحرب. ورغم كون العامل الأساسي في إنشاء هذه الجمعية، كان الإصلاح، والذي كان السبب الرئيسي في الدعم القوي الذي تلقَّته من المسلمين والمسيحيين على حدٍّ سواء، لم يكن هو الهدف الوحيد لوجهاء بيروت الذين أسَّسوا وساعدوا هذه الحركة. فأكثر أهمية من ذلك رغبتهم في سحب البساط من تحت أقدام أي تدخُّل أجنبي، وإضعاف النزعات الانفصالية بين المسيحيين وبعض المسلمين. فقط برنامج إصلاحي واسع الإدراك كان قادراً على احتواء النقمة المتزايدة والمشاعر الانفصالية. هذه الاعتبارات بدت واضحة في مذكرات سليم علي سلام أحد وجهاء السُنَّة البيروتيين، الذي كان أحد مؤسِّسي وزعماء حركة الإصلاح. فقد وصف المناخ الذي جعله ينشىء هذه الحركة، مع الوجهاء الآخرين: «لم تكد تبدأ الحرب البلقانية، حتى كان الجيش العثماني قد هُزم، وانتشرت الشائعات بأنَّ الفرنسيين سيرسلون أسطولهم إلى البلاد؛ الأمر الذي أدَّى إلى قلق الولايات على مصيرها، وخاصة ولاية بيروت بسبب موقعها الجغرافي والأطماع الإمبريالية الموجَّهة نحوها منذ زمن بعيد. فاقترح عليَّ بعض الأصدقاء بطلب الانضمام إلى مصر، تحت حماية إنكليزية، وعبَّر الآخرون عن رغبتهم في الاحتلال الفرنسي»[٧٥].

عامل آخر جاء لمصلحة التحرُّك السريع، هو إصرار المسيحيين على مطلبهم في توسيع حدود الجبل كي يشمل الساحل ووادي البقاع. وفي نهاية ١٩١٢ عندما دارت المفاوضات في القسطنطينية حول بروتوكول الجبل، حاول المسيحيون المقيمون في الجبل كما المقيمين في المنطقتين المذكورتين، الضغط على السلطة العثمانية وكسب دعم القوى الأوروبية الضامنة للاتفاقية لفكرة الضم. واعتقد الزعماء المسلمون أنَّ برنامجاً واسعاً

للإصلاحات، كان ضرورياً لدعم موقع الحكم الذاتي لولاية بيروت ومساعدتها على مقاومة المطالب المضادة. وأكثر من ذلك أدّى نجاح سكّان الجبل في انتزاع امتيازات إضافية من السلطات العثمانية، إلى تشجيع المسلمين والمسيحيين المقيمين في المنطقة الساحلية لمضاعفة جهودهم باتجاه الحصول على نفس النتائج.

وتأسّست حركة الإصلاح رسمياً وأعلن برنامجها بعد أقل من شهر لتوقيع البروتوكول الجديد.

وكان لدى وجهاء المسلمين في بيروت استعداد لتقديم تنازلات هامّة للمسيحيين كي يربحوا مشاركتهم في حركتهم هذه. فَعُرِض عليهم التمثيل المتوازن في جمعيتها العمومية، (٤٢ مسلماً، ٤٢ مسيحياً، يهوديان)، وفي لجنتها التنفيذية، (١٢ مسلماً، ١٢ مسيحياً، يهودي واحد)[٧٦]، رغم كون المسيحيين يمثّلون أقلية في الولاية. وأعلن المسلمون استعدادهم للذهاب أكثر من ذلك. فبناءً على طلب بعض المندوبين المسيحيين أُضيف إلى البرنامج الإصلاحي الذي قُدّم إلى السلطات العثمانية في ٢١ شباط ١٩١٣ بند يقترح تعيين مستشارين ومفتشين أجانب في إدارة الولاية. وفي الواقع انضمّ بعض المسيحيين إلى الحركة، أساساً من أجل تحقيق هذا المطلب[٧٧].

تكبّدت آمال المسلمين والمسيحيين في إصلاح شامل داخل ولاية بيروت خيبةً جديّة، عندما قَلَبَت حكومة كمال باشا الليبرالية على يد لجنة الاتحاد والتَرقّي في ٢٣ شباط ١٩١٣. وأدّى استبدال الوالي أدهم بك، الذي كان متعاطفاً مع الحركة الإصلاحية، بالوالي الأسبق كاظم بك، أحد رجال لجنة الاتحاد والترقّي، والذي عزله كمال باشا من قبل، إلى زيادة امتعاضهم. وبعد الانقلاب، أرسل «كمبرباتش» إلى رؤسائه المعلومات التالية: «... مع عودة حزب الاتحاد، يُترقّب تفشّي الأفكار

الانفصالية. ففي مدينة بيروت يسود الاعتقاد بأنّ كلّ الآمال في تحسين أوضاعهم قد سقطت، وأنّ مسألة الاحتلال الأجنبي لهذه المنطقة، ما هي إلاّ قضية وقت...»[٧٨].

ولكن حركة الإصلاح أصبحت الآن ثابتة المواقع، ورغم تذمُّرهم، تابع زعماؤها المطالبة بإصلاحٍ شامل. وحاولت سلطة حزب الاتحاد والتَرقّي والوالي الجديد، إضعاف الحركة بواسطة التهديد والترغيب. ولمّا فشلت كل محاولاتها، أقدمت السلطات العثمانية القلقة على حلّ الجمعية الإصلاحية ومنعت اجتماعاتها. وبعد خمسة أيّام اعتقلت خمسة من زعمائها وقدّمتهم للمحكمة العسكرية. وقام إضراب عام في بيروت احتجاجاً على ذلك. ووساطة القنصل البريطاني، الذي نجح في الحصول على إخلاء سبيل المعتقلين، بعد أن وعدوا بإيقاف الإضراب، هي فقط التي منعت تدهور أكبر في العلاقات بين سكّان المدينة والسلطات العثمانية[٧٩]. وفي الشهور اللاحقة، وصلت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين إلى قمّتها. فأرسل زعماء الطرفين عرائض إلى الحكومة العثمانية، ورفضوا التعاون مع الوالي العثماني. وفشلت محاولات الحكومة في التفريق بينهم: «والجزء المدهش في كل هذه العملية، هو الوحدة في الأهداف والتضامن في الحركة، التي تزداد قوة بين العرب المسلمين والمسيحيين، على مدار الوقت، رغم كلّ المحاولات الجادّة في سبيل تقسيمهم»[٨٠].

والنجاح الوحيد الذي حقّقه العثمانيون، كان إقناع متاولة صيدا وجبل عامل، بالابتعاد عن جمعية بيروت الإصلاحية، مقابل وعود السلطة بتحقيق بعض مطالبهم، وخاصةً الاعتراف بكونهم طائفة منفصلة عن السُنّة[٨١].

واستمرّ التعاون بين المسلمين والمسيحيين أثناء التحضير للمؤتمر العربي في باريس في حزيران ١٩١٣. فقد اختير ثلاثة مسلمين وثلاثة مسيحيين

من جمعية بيروت الإصلاحية لتمثيل الولاية في المؤتمر. وقبل مغادرتهم تلقى المندوبون الستة رسالة من الزعماء الروحيين لكلّ الطوائف المسيحية في المدينة، تؤكّد صلاحيتهم كمندوبين لها في أوروبا[٨٢]. على كلّ حال، بعد وصولهم إلى باريس، بدأ المندوبون المسلمون، وخاصة سليم علي سلام، يتساءلون حول دورهم في حركة شاملة للإصلاح واللامركزية في نطاق الامبراطورية. فرغم مشاركتهم في المؤتمر، استمرّوا في اعتبار حركتهم الإصلاحية، جمعية محلية تمثّل مصالح محلية، وخاصة في بيروت. وقد أعلنوا معارضتهم اقتراحاً بالاندماج قُدّم من قبل الحزب اللامركزي المصري[٨٣]. والتدابير التركية المتزمّتة في نيسان جعلتهم يتقرّبون أكثر من تلك المنظمات الداعية إلى إصلاحٍ شامل على نطاق الامبراطورية.

وفي الحقيقة كان لديهم قليل من الآراء المشتركة مع المندوبين المسيحيين مثل شكري غانم، ونورا مطران، واسكندر عمّون، الذين كانت علاقاتهم مع الرسميين الفرنسيين مثيرة للريبة. أمّا عن المندوبين المسيحيين لمدينة بيروت فلم تكن علاقاتهم مع الفرنسيين، وانتشار الشائعات بأنّهم طلبوا من فرنسا إلحاق لبنان، تدعو للثقة بهم. فخلال اتصالاتهم مع المسؤولين الفرنسيين، لم يترك المسلمون مجالاً للشك في رفضهم لأي خطوة من هذا القبيل. وأكّدوا على اعتبارهم الامبراطورية العثمانية كوطن لهم. وفي مذكّراته أكّد سلام، أنّ السبب الأساسي لمشاركته في هذا المؤتمر كان لمعاكسة النشاطات الانفصالية للمندوبين المسيحيين. وعن تصرّفاتهم في باريس، قال سلام: «لم نكن نعرف أنّهم خلال عملنا المشترك في الجمعية الإصلاحية، قدّموا مذكّرة إلى القنصل الفرنسي في بيروت... طالبين عكس ما طلبه مختار»[٨٤]. وتذمّر سلام مفهوم، فقد أسّس مع شركائه، الجمعية الإصلاحية في بيروت كي يقطع الطريق على

تهديد الفرنسيين باحتلال الساحل ودمج بيروت مع جبل لبنان.

وفي نهاية ١٩١٣ تقدّم حزب الاتحاد والترقّي في جهوده لتحسين علاقاته مع العرب المسلمين. فتبنّى لغة متعاطفة، وأبدل والي بيروت ووافق على بعض مطالبهم. وجنت هذه السياسة بعض النجاح، فقد ضعف التعاون بين المسلمين والمسيحيين، الذي ازدهر منذ نهاية سنة ١٩١٢، وحُلّت جمعية الإصلاح وساد جو من عدم الثقة بين الطائفتين. ومع ذلك، ورغم استمرارية ولاء أكثرية العرب المسلمين للامبراطورية، ازدادت خيبة أمل الكثيرين منهم بسبب سياسة النظام العثماني، وقويت الاتجاهات القومية والاستقلالية. أمّا المسيحيون فقد توقّفوا عن الإيمان بإمكانية الحصول على الإصلاحات المنشودة، وبدأوا ينظرون إلى التدخّل الأجنبي والاندماج مع جبل لبنان كحلٍّ وحيد للأزمة.

واندلاع الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤، والقرار العثماني في أواخر تشرين الأوّل بالتحالف مع ألمانيا والنمسا، كانا الأزمة التي انتظرها المسيحيون، وخشي منها المسلمون. وسلّم الفريقان بأنّ آخر عقبة كانت تقف في طريق التدخّل الأجنبي المباشر، قد زالت الآن: ففي وقت قصير، ستنهار الامبراطورية وستحتل قوات الحلفاء لبنان. وفي لحظة سماعهم نبأ نشوب الحرب، خشي كثير من المسلمين الغزو الفرنسي، فتركوا بيروت فارّين نحو دمشق وإلى داخل البلاد. أمّا المسيحيون فقد بقوا خلفهم ينتظرون بأمل وصول محرّريهم. ولكنّ الحرب امتدّت لفترة أربع سنوات، جلبت الويلات للبنانيين. وفي النهاية لم تحتل فرنسا لبنان، بل تقدّم الإنكليز نحوه من فلسطين. لقد كانت الحرب نقطة تحوّل في التطوّر التاريخي والسياسي للبنان، ولكل منطقة الشرق الأوسط. فقد حسمت نهاية وانحلال الامبراطورية العثمانية، وتقسيم الأراضي العربية بين بريطانيا وفرنسا. وفي سوريا ولبنان،

انفصلت ارتباطات المسلمين بالأتراك؛ أمّا بالنسبة للمسيحيين، فقد كانت الحرب تجربة مؤلمة أثّرت على مجمل مواقفهم في السنين القادمة. وبالنسبة للمسلمين والمسيحيين، قدّمت أحداث هذه السنوات فرصة لتحقيق آمالهم القومية، وكذلك أدّت إلى الانقسام النهائي بين الطائفتين.

فقد اندلعت الحرب في وقت تأزّمت فيه العلاقات بين العرب المسلمين والأتراك بعد أحداث سنة ١٩١٣. والكثير من العرب احتفظوا بروابط دينية قوية مع الامبراطورية وبقوا على ولائهم للخليفة، ولكنّ كثيرين منهم امتعضوا من المشاركة في الحرب وإعلان الجهاد من قبل السلطان، في تشرين الثاني، لم يقابل بالحماس بينهم. فقد خافوا أن تؤدّي الحرب إلى الاحتلال الأجنبي لبلادهم. وأكثر من ذلك، سرعان ما واجهوا السياسة المستبدّة لجمال باشا، قائد الجيش التركي الرابع، والحاكم العسكري لسوريا ولبنان، والذي ازداد قسوة بعد فشل الهجوم التركي على قناة السويس. وقد عانى الزعماء المسلمون وخاصة أعضاء الجمعية الإصلاحية، من الإبعاد ومصادرة ممتلكاتهم، وقد أُعدم بعضهم كذلك. وقد تعارضت هذه التصرّفات مع أقوى المجموعات العربية، وهم الناس الذين اعتمدت عليهم السلطات العثمانية تقليدياً[٨٥]. وكانت النتائج هي اشتداد القومية العربية وتشجيع العرب على الإحساس بالحاجة لإنشاء دولتهم المستقلة. وبعد أن بدأ شريف مكّة بثورته العربية ضد الأتراك في حزيران ١٩١٦، ازداد عدد المسلمين في سوريا ولبنان، الذين نظروا إليه وإلى حركته، كمقدّمة لأمل جديد في الحكم العربي الذاتي ولإعادة الحياة إلى الخلافة العربية. وعندما تقدّمت القوّات العربية والبريطانية، باتجاه سوريا، اعتقد كثير من مسلمي الساحل بأنّ فرنسا لن تحتل بلادهم، بل سيحرّرون من قبل إخوانهم العرب. وهذه الآمال عبّرت عن نفسها في الاستقبالات الحماسية التي لقيها فيصل وجيشه من قبل

مسلمي سوريا ولبنان في تشرين الأوّل ١٩١٨.

عند اندلاع الحرب، توقّع مسيحيو لبنان، وخاصة الموارنة، أن تحتلّ فرنسا لبنان فوراً، كي تساعدهم على تحقيق تطلّعاتهم. وخلال الشهرين الواقعين بين بداية الحرب والقرار التركي بالمشاركة فيها، عبّر الموارنة علناً عن دعمهم لفرنسا. فقد أعلن بطريركهم تعلّق الموارنة بهذه البلاد، وجُمعت التبرعات لصالح الصليب الأحمر الفرنسي. وأعلن مبعوثون منهم للقنصل العام الفرنسي بيكو في بيروت، أنّ الموارنة يريدون التطوّع في الجيش الفرنسي. ورغم تفاؤلهم بالمستقبل، تحتّم على هؤلاء المسيحيين أن يواجهوا مشاكل آنية. وعند إلغاء المعاهدات الأجنبية من قبل السلطات العثمانية في أيلول ازداد الاحتمال في أن يستغلّ الأتراك الحرب في أوروبا كي ينهوا وضع الجبل الخاص. وبعد أن أكّد بيكو أنّ فرنسا قد تحتل لبنان في مدة ثلاثة أشهر، فضّل بعض المسيحيين المعروفين باتجاهاتهم الفرنسية المغادرة إلى مصر، إتقاءً لمضايقات السلطات التركية[٨٦].

ومعاملة الأتراك للمسيحيين اللبنانيين، خلال مدّة الحرب كانت متأثّرة بشكل كبير بالغضب المكبوت منذ زمن طويل، والذي شعر به حزب تركيا الفتاة تجاه التدخلات الأجنبية في القضايا الداخلية للامبراطورية، والتي كانت قوية في لبنان. وأعطتهم الحرب الفرصة لإنهاء هذه التدخّلات وإعادة لبنان كمقاطعة عثمانية عادية. ومع ذلك، أدّى الخوف من تمرّد مسيحي في الجبل، وغزو حليف على الساحل، والذي كان يمكن أن يقطع الطريق على الإمدادات من الشمال، لقوات جمال باشا، بهذا إلى اعتماد سياسة متساهلة حيالهم. وادّعاءات الصحافة الفرنسية بأنّ البطريرك الماروني وعد بتهيئة خمسة آلاف رجل لمساعدة الفرنسيين على احتلال لبنان، جاءت لتؤكّد هذه الشكوك[٨٧]. وقد

كتب جمال باشا في مذكَّراته: «وفي هذا الوقت انتشرت أفكار في عموم سوريا وبيروت مفادها أنَّ مسيحيي لبنان سيتمرَّدون في المستقبل القريب. وقد نُصِحْتُ من قبل أطراف عديدة، بإلغاء الحقوق المتميِّزة للبنان، والطلب من الأهالي أن يسلِّموا أسلحتهم للحكومة. وقد قيل إنَّه يوجد ٥٠,٠٠٠ بندقية حديثة في لبنان»[٨٨]. وفي مكان آخر ادَّعى جمال باشا أنَّه قبل الحرب، اتصل أعضاء من المعارضة اللبنانية، وأعضاء من الجمعية اللامركزية بممثلين لفرنسا في مصر، طالبين المساعدة في تنظيم ثورة في لبنان، وأنَّهم وُعدوا بـ ٢٠,٠٠٠ بندقية، وبمساعدات مالية، وبدعم الأسطول الفرنسي لهم[٨٩].

ولمنع التمرُّد في الجبل، وللدفاع عنه ضد أي غزو محتمل من قبل الحلفاء، دخل ١٦,٠٠٠ جندي تركي إلى السنجق ذي الحكم الذاتي، واتَّخذوا مواقع لهم في كل أنحاء الجبل، في عمل متناقض مع معاهدة التسوية الشاملة.

ولقطع الطريق على أي مقاومة مسلَّحة، اتَّبع جمال باشا سياسة متشدِّدة هدفها جعل قيام أي زعامة معادية له مستحيلة. فكان هدفه الأساسي هو المجلس الإداري والكنيسة المارونية، وهما الجسمان الأكثر تأثيراً في الجبل والمركز الرئيسي للمعارضة. وفي بداية ١٩١٥ بدأ بتقليص سلطة المجلس الإداري، واعتقل بعد ذلك بقليل بعض أعضائه ومنهم، حبيب باشا السَّعد. وفي آذار أعلن حلّ المجلس بأكمله. وعُيِّن مجلس جديد من قبل السلطات التركية، وحتَّى هذا المجلس تمَّ حلّه فيما بعد. وفي حزيران ١٩١٥، استقال أوهانس باشا محتجّاً. وعُيِّن حاكم مسلم مكانه، وأُلغي الحكم الذاتي في جبل لبنان وحلَّت مكانه إدارة عثمانية مباشرة[٩٠]. وموازاةً لهذه الضغوط ضد المجلس الإداري، انتقلت السلطات إلى العمل ضد الكنيسة المارونية والبطريرك حويِّك.

فقد استولى الأتراك على الأديرة والمؤسَّسات التي يديرها الأجانب. واعتُقِل كثير من أعضاء الاكليروس ومنهم أسقف بيروت، وتم إبعادهم، كما أُعدِم أحد القساوسة. وفي آذار ١٩١٥ أُجْبِر البطريرك على طلب فرمان خاص من السلطان لإثبات مركزه. وكانت هذه هي المرَّة الأولى في تاريخ الموارنة، التي يُطلب منهم فيها مثل هذه الوثيقة، وكانت دليلاً على خضوع الكنيسة للسلطة التركية. وفي السنوات اللاحقة، حاول الأتراك مراراً عزل البطريرك حويِّك من وظيفته ومحاكمته، ولكنَّهم تراجعوا بعد تدخّلات ممثِّلي النمسا والحبر المقدَّس. ورغم هذه الضغوط استمرت الكنيسة خلال فترة الحرب، في تقديم الدعم للطائفة، وحتى في ذلك الوقت العصيب، أثبتت أنَّها التنظيم الثابت الوحيد في الجبل[٩١].

خلال الحرب عانى لبنان من مجاعة كبيرة. ويُعتقَد أن أكثر من خُمْس سكَّان جبل لبنان، أكثرهم من المسيحيين، قد ماتوا بسبب الجوع أو الأوبئة. واتَّهم اللبنانيون الأتراك، وخاصَّة جمال باشا، بأنَّهم أجاعوا سكَّان الجبل عمداً في محاولة لاستئصالهم، كما فعلوا مع الأرمن. ومع ذلك فقد ساهمت ظروف موضوعية في هذه الخسائر الضخمة: توقُّف سيل العائدات من الخارج، والتي كانت أساس مداخيل الكثيرين، انهيار الاقتصاد، وخاصة توقُّف التجارة وإنتاج الحرير؛ سوء الإدارة التركية، التضخُّم الهائل، الفساد والاحتكار، وأسراب هائلة من الجراد[٩٢].

وتطورات الحرب جعلت المسيحيين اللبنانيين يزدادون إصراراً على تحقيق حلمهم القومي. وبدون أخذ صدمات التجارب التي مرُّوا بها خلال الحرب بعين الاعتبار، يصبح صعباً تفهُّم محاولاتهم اليائسة، في السنتين اللتين تلتا الحرب، لإنشاء دولة خاصة بهم. فقد صمَّموا أن لا يصبحوا أبداً جزءاً في أية دولة مسلمة، عربية كانت أم تركية، وقد عارضوا بشدة الخطوات التي اتخذتها حكومة فيصل في دمشق لإقامة دولة عربية

سورية تضم لبنان. ومطالبهم بتوسيع الحدود أخذت معاني جديدة. فبالنسبة لهم، كانت أحداث الحرب، دليلاً كافياً على أنَّ جبل لبنان يحوز على أراضٍ غير كافية لإعالة سكَّانه. والآن، أكثر ممَّا مضى أصبحوا مقتنعين بالحاجة إلى أراضٍ أكبر، إذا أرادوا أن يكون لبنان دولة قادرة على الحياة. واشتدَّ اعتقادهم بضرورة هذا المطلب، إلى درجة جعلتهم يتناسون الجانب السلبي منه، وهو اندماج مجموعات كبيرة من السكَّان المسلمين في الكيان. وأخيراً زادت مأساة الحرب في قناعتهم، أنَّه فقط بمساعدة قوة أجنبية، يمكنهم تخطّي أحداثاً مؤلمة مماثلة.

وفي نهاية الحرب، عاد المجلس الإداري، برئاسة حبيب باشا السعد، العائد من المنفى، إلى لعب دوره كتنظيم سياسي قائد في جبل لبنان. ولكنَّه لم يعد الممثّل الوحيد للسكَّان. فقد تحوَّلت الكنيسة المارونية بقيادة البطريرك حويِّك، إلى قوة سياسية أساسية، مجسِّدة آمال المسيحيين اللبنانيين. ومعاناة حويِّك الشخصية خلال الحرب، زادت في حماسه لتحويل هذه الآمال إلى حقائق.

(٢)

تأسيس لبنان الكبير

خلال فترة الحرب العالمية الأولى بقي المسيحيون اللبنانيون على قناعة بإمكانية تحقيق آمالهم القومية، تحت الاحتلال الفرنسي. ولكن حتَّى بعدما انتهت الحرب، احتاج الأمر لسنتين من الفوضى السياسية في المشرق، قبل أن يستطيعوا تحقيق حلم عمره قرون من الزمن، أي دولة خاصة بهم. وبشكلٍ عام اندمجت المسألة اللبنانية، في حلقةٍ أوسع من التعقيدات السياسية المحلية والدولية، ترتبط بالتنافس بين بريطانيا وفرنسا حول النفوذ في الشرق الأوسط، والمعاهدات السرية خلال فترة الحرب، كذلك وعود بريطانيا للعرب، بالإضافة إلى انبعاث حركة قومية عربية قوية في سوريا، بقيادة فيصل، وعلاقة هذه الحركة مع فرنسا. فقط عند إيجاد حلول لكل هذه المشاكل، كان يمكن إنشاء الدولة اللبنانية. صحيح، أنَّ الحكومة الفرنسية وممثليها في المنطقة استطاعوا إنجاز وعودهم وتحقيق آمال المسيحيين اللبنانيين وتأسيس دولة لبنانية بحدود واسعة. ولكنَّ هذا لم يكن المخرج الحتمي للوعود الفرنسية وعلاقاتها التقليدية مع المسيحيين اللبنانيين؛ بل عكس أيضاً المصالح الآنية لفرنسا في المنطقة، وبالأخص تطوُّر علاقتها مع حكومة فيصل العربية في دمشق. فلذلك يجب دراسة قضية تأسيس دولة لبنان الكبير من زوايا السياسة الفرنسية الواسعة في المشرق خلال وبعد الحرب

مباشرة.

وتفويض فرنسا حق الانتداب في سوريا ولبنان، في مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠، كان الاعتراف الرسمي بالروابط الفرنسية الطويلة الأمد في المشرق. وقد ناقشنا من قبل أساسات ادّعاءات فرنسا بحماية المسيحيين الكاثوليك، وخاصة الموارنة. ولكنّ فرنسا أضافت أيضاً اهتماماتها الثقافية والانسانية والاقتصادية، كمبرّر «لحقوقها» الخاصّة في المنطقة. فقد نشطت الإرساليات الدينية الفرنسية منذ قرون في المنطقة، مثل الآباء اليسوعيين والآباء اللعازاريين، الذين كانت لهم مؤسسات تربوية، وخاصة في لبنان، مثل جامعة القديس يوسف في بيروت. كذلك أسّسوا المستشفيات ودور الأيتام وغيرها من المؤسّسات الخيرية. وكان لمؤسّسات فرنسية مدنية، نشاطات أخرى في المنطقة، مثل «التحالف الفرنسي». وقد قدّر البعض، أنّه في فترة ما قبل الحرب درس أكثر من ٤٠,٠٠٠ تلميذ في ٨٠ مدرسة فرنسية في لبنان، وأنّ الحكومة الفرنسية كانت تدفع مليون فرنك فرنسي سنوياً لدعم هذه المدارس. وأصبحت اللغة الفرنسية، لغة الثقافة والأدب، للفئات المتعلّمة، وحلّت مكان العربية كاللغة الأولى في التخاطب بين كثير من مسيحيي لبنان[١].

وبغض النظر عن الاعتبارات الانسانية كان «للمهمة الحضارية» الفرنسية أهداف سياسية واضحة، هي دعم النفوذ الفرنسي في منطقة، كان لها فيها اهتمامات لقرونٍ مضت. ففي المشرق كما في إفريقيا السوداء وجنوب شرق آسيا، كانت الإرساليات هي أوّل من وضع حجر الأساس للمطامع الفرنسية الاستعمارية. وفي الحقيقة، كانت هذه الإرساليات تتلقّى دعمها المادي الأساسي من الحكومة الفرنسية. وفصل الكنيسة عن الدولة، أثناء حكم الجمهورية الثالثة، لم يعارض بجدّية هذا النوع من النشاطات خارج الوطن الأم، بل بالعكس فقد ساهم هذا

الفصل، في تعزيز النشاطات في المشرق عندما وجد كثير من القساوسة إمكانيات للعمل هناك، مُنعت عنهم في فرنسا.

وكان لفرنسا أيضاً، اهتمامات اقتصادية شديدة في المنطقة. فقد وظّفت البنوك الفرنسية، وموّلوها، أموالاً كثيرة في الامبراطورية العثمانية. فقبل الحرب تواجد ٦٣٪ من الدّين العثماني في أيدي فرنسية. وفي سوريا ولبنان وفلسطين، سيطرت الاحتكارات الفرنسية بدون منازع على نظام سكّة الحديد، وكان لها استثمارات كبيرة في المرافىء، وشركات الغاز والكهرباء، كذلك في الزراعة الصناعية، وفي تربية الحرير وكثير من المرافق الأخرى[٢]. وقلق فرنسا على استثماراتها تلك كان السبب الأساسي، في معارضتها قبل الحرب، لأيّ تفتّت في الامبراطورية العثمانية. فقد خشيت أن يؤدّي تفتّت الامبراطورية إلى دخول القوى الأوروبية الأخرى إلى مساحات واسعة منها. وأدّى ازدياد النفوذ الالماني، كما تكثيف إنكلترا لنشاطاتها في سوريا، مع ضعف الامبراطورية، خاصة بعد هزيمتها على يد إيطاليا ودول البلقان، إلى زيادة قلق فرنسا على مصالحها في المشرق. وهذا القلق هو الذي دفع رئيس وزرائها «بوانكاريه» إلى إعلانه المعروف في مجلس الشيوخ في ٢١ كانون الأوّل سنة ١٩١٢، حول تأكيد مصالح فرنسا الخاصّة في سوريا ولبنان وعزمها على المحافظة على هذه المصالح[٣].

وجاء اندلاع الحرب وقرار الحكومة العثمانية بالمشاركة فيها إلى جانب ألمانيا والنمسا، مقدّماً فرصة ذهبية إلى فرنسا وبريطانيا وروسيا، وبعدها إيطاليا واليونان، في تحقيق مطامعها القديمة تجاه أراضي الامبراطورية. على كلّ حال، هُدِّدت المصالح الفرنسية في المشرق بجدّية. وبالعكس من بريطانيا وروسيا، لم تكن فرنسا قادرة على إرسال قوّات إلى الشرق، بسبب تقييد جيوشها على الجبهة الألمانية. وفي نفس الوقت كانت فرنسا

مصمّمة على عدم ترك مواقعها ومصالحها مهدّدة في المشرق.

واهتمّت فرنسا، خاصّة لمواجهة الوجود العسكري البريطاني الواسع في المنطقة، بإثبات وجود عسكري ولو ضعيف فيها. فمباشرة بعد اندلاع الحرب طلب الفرنسيون موافقة بريطانيا على تفوّق البحرية الفرنسية في شرق البحر الأبيض المتوسّط، وقد وافقت بريطانيا على ذلك. ومن قاعدتها في بورسعيد شاركت السفن الفرنسية في حصار الشاطىء السوري، وجعلت المخابرات الفرنسية من جزيرة إرواد الصغيرة، مقابل طرابلس، قاعدة بحرية ومركزاً لنشاطاتها السرّية، تحت قيادة الكابتن «ترابو»، الذي أصبح فيما بعد أوّل حاكم للبنان، والتنافس مع بريطانيا، هو السبب في رفض الفرنسيين لخطة تقدّم بها الإنكليز عن طريق وزير حربهم «كيتشنر» لغزو الإسكندرون، كذلك رغبتهم في المشاركة في حملة الدردنيل. وجاء فرز قوة فرنسية صغيرة، بقيادة الكولونيل «بياباب» للمشاركة مع القوات الإنكليزية بقيادة «اللّنبي» في فلسطين وسوريا ولبنان، كمظهر لتأكيد الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة؛ وتشكيل «فرقة الشرق» في مصر وقبرص، من متطوّعين أرمن، ومسيحيين سوريين ولبنانيين لم يكن سوى محاولة فرنسية لتجاوز عدم قدرتها على إرسال قوّاتها الخاصّة للمشاركة في الحملة على سوريا. وتعيين جورج بيكو في نيسان ١٩١٧ «مفوّضاً فوق العادة» لسوريا وفلسطين وأرمينيا، لم يكن سوى مظاهرة فرنسية لتأكيد سيطرتها على هذه المنطقة[٤].

أدّى اندفاع الحملة على الدردنيل إلى تقوية آمال الحلفاء في الانهيار السريع للامبراطورية العثمانية، ممّا جعل بريطانيا وفرنسا وروسيا تدخل في مفاوضات حول مستقبل المنطقة. وانتهت هذه المفاوضات إلى مجموعة من الاتفاقات السرّية، معاهدة «سايكس ـ بيكو» من أيّار ١٩١٦، التي

قسّمت ممتلكات الامبراطورية العثمانية بين فرنسا وإنكلترا كانت على درجة عالية من الأهمية، فقد لعبت دوراً أساسياً في سياسة فرنسا تجاه المشرق، خلال الفترة الباقية من الحرب وأثناء مؤتمر السلام، وأدّت مباشرة إلى الانقسام الحالي للشرق الأوسط إلى دول متعدّدة. ومنذ لحظة توقيع الاتفاقية، اعتبرتها فرنسا ملزمة لكلّ الأطراف، وكقاعدة لمطالبها في سوريا ولبنان، وعارضت بشدّة كلّ محاولات بريطانيا اللاحقة لتغييرها[٥].

أثّرت معاهدة «سايكس ـ بيكو» بقوة على مستقبل لبنان. فقد تعهّدت بضمان سيطرة فرنسا على «المنطقة الزرقاء» الممتدّة على طول الشاطىء من صفد في الجنوب إلى الإسكندرون في الشمال، بالإضافة إلى كيليكيا. ويدلّ القسم الجنوبي من «المنطقة الزرقاء» على خامة لبنان الحالي. فقد حصلت فرنسا على السيطرة المباشرة على المنطقة، بسبب مصالحها ومواقعها الخاصّة في لبنان، وإضافة «كيليكيا» كانت خاضعة لاعتبارات اقتصادية محضة. وفصل «المنطقة الزرقاء» عن «المنطقةA» التي كانت ستوضع تحت الإدارة العربية، الخاضعة بشكل غير مباشر لفرنسا، كان اعترافاً بخصوصية الكيان اللبناني. وقد عُبّر عن ذلك في محادثات مكماهون ـ حسين، عندما رفض البريطانيون مطالب الأخير بضم لبنان موضحين أنّ المنطقة لا يمكن اعتبارها عربية صرفة، وأنّ لفرنسا مصالح تقليدية فيها[٦].

وواقع كون ممثّل فرنسا في المحادثات هو بيكو، الذي خدم كقنصل عام في بيروت قبل الحرب، جاء لتأكيد الاعتبار العام، أنّ آمال المسيحيين اللبنانيين ستؤخذ بالحسبان. وكان بيكو على معرفة تامة بالحدود الدقيقة للمطالب المسيحية بدولتهم المستقبلية. وفي الحقيقة، كان هو الذي أصرّ على إضافة سهل البقاع إلى المنطقة الواقعة في دائرة

السيطرة الفرنسية المباشرة(٧). واعتبر سايكس أنَّ آمال المسيحيين اللبنانيين لها بعض التأثير على الموقف الذي اتَّخذته فرنسا، فاقترح أنَّ بريطانيا ستحقِّق في مسألة خوف الكاثوليك الفرنسيين من مجازر قد ترتكب بحق مسيحيي لبنان، وكان هدفه من هذا هو الضَّغط على الفرنسيين لأخذ موقف أكثر ليونة، والإسراع في عقد الاتفاق(٨).

في وقت توقيع اتفاقية سايكس - بيكو، لم يكن مهندسو السياسة الفرنسية بالضرورة قد قرَّروا بعد إنشاء دولة لبنان الكبير. فقد اعتبرت الحكومة الفرنسية أنَّ لبنان هو جزء تابع لسوريا، التي يجب أن تخضع للنفوذ الفرنسي. وجاء اقتسام سوريا، التي تسيطر عليها فرنسا وما بين النهرين، الذي يسيطر عليه الإنكليز، إلى منطقتين، بناءً على اقتراح يتيح لبريطانيا تنفيذ وعودها للعرب، وفتح الطريق أمام ثورة عربية ضد الأتراك. أمَّا بيكو فقد كانت تجول في ذهنه فكرة الاحتفاظ «بالنظام الخاص» للبنان، ولكن تحت رعاية فرنسية بدلاً من الأتراك. ففي اجتماع عُقد في مكتب العلاقات الخارجية البريطاني في ٢١ كانون الأوَّل ١٩١٥ وحضره بيكو، قُدِّم اقتراح «بأن يبقى لبنان، طالما سمحت الظروف، على نظامه الحالي، بالإضافة إلى بيروت، على أن تُعيِّن فرنسا حاكماً له»(٩).

وعلى كلٍّ حال قدَّمت معاهدة سايكس - بيكو حجر الأساس للبنان المستقبل، من خلال فصله عن بقية سوريا. وقد بدا ذلك واضحاً بعد الحرب، عندما وُضع لبنان تحت سيطرة فرنسية مباشرة، فيما بقي الجزء الآخر من سوريا تحت حكم إدارة فيصل في دمشق. وفي السنتين التاليتين للحرب توطَّدت دعائم لبنان، ككيان منفصل، وقد يعني هذا أنَّ قراراً فرنسياً بإنشاء دولة لبنان قد اتُّخذ. وقد أدرك المسيحيون اللبنانيون، سريعاً أهمية اتفاقية سايكس - بيكو في تحقيق أحلامهم. وقد استغلُّوها

فيما بعد، لدعم مطالبهم بدولة مستقلة، وبضمّ وادي البقاع إليها.

والجهود الكثيفة، للحكومات الفرنسية المتعاقبة، التي وُظِّفت في تأمين السيطرة الفرنسية على سوريا، لم تكن وليدة استراتيجية اعتبارات سياسية واقتصادية، كما كان حال النشاطات البريطانية في المنطقة. وأثناء الحرب، وخاصَّة بعد السنتين اللتين تلتا الهدنة، أصبحت المسألة السورية قضية هيبة قومية، في قلب السياسة المحلية. مع أنَّ مجموعات قليلة اهتمَّت مباشرة بالمشرق، لكنَّها بواسطة الدعاية الكثيفة، والضغط، نجحت في تحويل مسألة سيطرة فرنسا على سوريا إلى هدف قومي يأتي في المرتبة الثانية بعد مسألة الإلزاس واللورين.

هذه المجموعات كانت تُبرِّر موقفها بأنَّ فرنسا، بالإضافة إلى مصالحها الحيوية في سوريا، لها أيضاً «حقٌّ» دعمته نشاطات قرون من الزمن. وقد وصفوا سوريا «بالإلزاس واللورين الثانية» ومارسوا ضغوطات على الحكومات الفرنسية المختلفة، لدعم المواقع الفرنسية في المنطقة، كما لو كانت على حدود الراين(١٠). هذه الحساسية والعواطف، بالإضافة إلى الشكّ الفرنسي التقليدي تجاه «الفاشودية» البريطانية، تُفَسِّر مرارة الصراع الفرنسي - الإنكليزي حول سوريا في فترة ما بعد الحرب. وقد اعتقد الرأي العام الفرنسي، بدون أدنى شك، أنَّ البريطانيين يحاولون زعزعة سيطرة فرنسا على منطقة تعود شرعياً إليها. وصُوِّر فيصل ووالده «كبدويَّين» تُحرِّكهما بريطانيا بغرض الهيمنة على المنطقة(١١). ولم يكن أي سياسي فرنسي يستطيع تجاهل الرأي العام، الذي حرَّكته ضغوطات هذه المجموعات. وحتَّى كليمنصو رئيس الوزراء القوي، الذي لم يكن يعتبر، شخصياً، أنَّ سيطرة فرنسا على سوريا هي ذات أهمية حيوية، اضطرَّ للإنحناء أمام هذا الضغط، وأخذ موقفاً حاسماً تجاه القضية في مؤتمر السلام. أمَّا الأغلبية من السياسيين

الفرنسيين، في ذلك الوقت، ومنهم الوزراء وأكثرية أعضاء المجلس الوطني، بدون اليسار، فقد دعموا بقوة جهود فرنسا للسيطرة على سوريا لأسباب سياسية واقتصادية أو لاعتبارات معنوية، وكانوا مقتنعين بأنَّ على فرنسا متابعة مهمتها الحضارية والثقافية في المشرق[١٢].

وقد وصف سايكس هذه المجموعات: «بالحزب السوري»، وقسَّمهم إلى مجموعتين: الذين لهم مصالح استعمارية وتجارية ومالية في المشرق وأصحاب المصالح الدينية والثقافية والتعليمية[١٣]. وكان الأوَّلون يضمُّون بنوكاً ورجال أعمال متورِّطين في مشاريع المرافىء وسكك الحديد والتصدير كذلك في مصانع الأقمشة والحرير، بالإضافة إلى الصناعيين والمتموِّلين والمتعهدين. وكانت تدعمهم الغرف التجارية في باريس وليون ومارسيليا ومنظَّمات مثل العصبة الاستعمارية الفرنسية. وقد نشطوا مباشرة، كمجموعات ضغط وبشكل غير مباشر، عن طريق دعمهم وتمويلهم لمنظمات أخرى وخوضهم للحملات الدعائية في الصحف الفرنسية. وقد وجدوا في اندلاع الحرب فرصة لتأمين سيطرة فرنسا على المنطقة التي دعوها: «سوريا التامة» والتي جمعت «كيليكيا» وسوريا ولبنان وفلسطين. ورأوا في هذه السيطرة، ضمانة ضرورية للرساميل الكبيرة التي وُظِّفت في المنطقة، وكانوا في نفس الوقت تجذبهم الإمكانيات الاقتصادية الواسعة لسوريا والتي ستكون دافعاً مهمّاً لزيادة النشاطات الاقتصادية الفرنسية. ووجدوا في المشرق أراضي زراعية خصبة لديها فائض في المواد الخام مثل القطن من كيليكيا والقمح من سوريا، وشرانق الحرير من لبنان، والبترول من الموصل، بالإضافة إلى سوقٍ مهمٍّ لتصريف المنتجات الصناعية الفرنسية. وكانت سكَّة الحديد ومرافىء الإسكندرون وبيروت وطرابلس تعتبر ذات أهميَّة استراتيجية لفرنسا، كوسائل لنشر النفوذ الفرنسي والنشاطات الاقتصادية في كلّ

المنطقة. وأكثر من ذلك، اعتبرت فرنسا أنَّ سيطرتها على سوريا، وخاصَّة على المركز الإسلامي المهم في دمشق، عامل ضروري لتأمين المواقع الفرنسية في شمال إفريقيا. وعند نهاية الحرب، كانت سوريا تُقارن بالجزائر، وكان الفرنسيون يأملون بأنَّ اقتصادها الكبير سيسمح للاقتصاد الفرنسي بتخطِّي آثار الحرب المدمِّرة. ولم يُعرف إلاَّ فيما بعد أنَّ سوريا ستجلب لفرنسا مشاكل جديدة بدل الأرباح الموعودة[١٤].

وضمن جهودهم في تجنيد دعم الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي، قام رجال الاقتصاد بتمويل أعمال أدبية لأدباء فرنسيين معروفين ومؤرِّخين ومستشرقين أمثال اتيان لامنس، فيكتور بيرارد وموريس باري. وقد صنع هؤلاء الكتَّاب هالة حول صحة سوريا الاقتصادية وأهميتها الاقتصادية والستراتيجية لفرنسا، كذلك، حول مشاعر الصداقة التي يكنُّها أهلها للفرنسيين، والروابط التاريخية التي تربط فرنسا بالمنطقة. وقد نجح رجال الصحافة والأدباء المولعون بالشرق في تقديم صورة قويَّة جذَّابة لسوريا أمام الرأي العام الفرنسي. وقد استثمر رجال الاقتصاد والمتموِّلون والسياسيون هذه الصورة في دفع مصالحهم. وبالطبع تأثَّروا هم أيضاً بهذه الهالة وعملوا بوعي على تحقيق أحلام الأدباء والمؤرِّخين[١٥].

وقد وجد رجال الاقتصاد في الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية داعماً قويّاً لهم، وخاصة من قبل اليسوعيين واللعازاريين والفرنسيسكان، الذين توقَّفت نشاطاتهم القديمة الدينية والثقافية والتعليمية في لبنان[١٦]. ففي بداية الحرب طردت الحكومة التركية، هذه الرهبانيات من سوريا ولبنان وفلسطين واستولت على مؤسَّساتها وأملاكها. وقد أدَّت أنباء المجازر التي ارتكبت بحقِّ الأرمن ومعاناة المسيحيين اللبنانيين إلى دفع الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية في جهودها لمساعدة الأخيرين على الأقل. وبالنسبة

للرهبانيات الكاثوليكية ، كانت السيطرة الفرنسية ، ضمانة ضرورية لحماية المسيحيين المحليين ضد الهيمنة الإسلامية ، وتأمين الغطاء اللازم لمتابعة نشاطاتهم الدينية والتعليمية في المنطقة[١٧] .

كل هذه العوامل الهامة لعبت دوراً نشيطاً في تكوين السياسة الفرنسية في المشرق. وقد نجحوا في إيجاد روابط قويّة مع كثير من أعضاء الحكومة ومجلس الشيوخ والبرلمان ، كذلك مع ضبّاط الجيش في « الكي دورسي » . ومن المستحيل فهم السياسة الفرنسية السورية خلال هذه الأعوام بدون أخذ نشاطاتهم ونفوذهم بالحسبان.

أحد أكثر المجموعات نشاطاً ، في فترة ما قبل الحرب كانت : « لجنة الدفاع عن المصالح الفرنسية في الشرق » ، وقد تمّ تأسيسها في كانون الأوّل ١٩١١ بهدف توسيع المصالح المعنوية والسياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط. ولتنفيذ هذا الهدف اقترحت اللجنة ما يلي : « مناشدة الرأي العام ، ومساعدة السياسة الفرنسية ، عن طريق استعمال إمكانياتها المادية والإعلامية في دعم كل النشاطات التي ترفع من هيبة فرنسا في بلاد المشرق ، وتساهم في منفعتها »[١٨] .

واحدٌ من نشاطاتها ، كان إرسال موريس بيرنو من « جورنال دي ديبا » في مهمّة صحافية سنة ١٩١٢ ، للعمل على كتابة تقرير حول وضع المصالح الفرنسية في سوريا. وكانت اللجنّة مدعومة من قبل كثير من السياسيين البارزين ، ورئيسها هو ألكسندر ريبو ، الذي كان رئيساً لوزراء فرنسا لعدّة مرّات. أمّا سكرتيرها العام فكان دينيس كوشين[١٩] ، وهو نائب له صلات وثيقة بالدوائر الكاثوليكية ، كذلك تسلّم منصب السكرتير العام فيها ، لمدّة وجيزة السيد روبير دي سيكس. ومن بين أعضائها كان ، بوانكاريه ، بريانـد ، فلانـديـن ، فـرانكلين ، بـويـون ، ديشانيل ، هيريو وهنري سيمون. وحصلت المجموعة على مساعدات مالية

من بنوك مختلفة ، وشركات تجارية لها مصالح اقتصادية في الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى غرف التجارة في مارسيليا وليون وباريس.

والتجمُّع النشيط الآخر ، خلال وبعد الحرب ، كان لجنة الشرق ، التي تأسَّست سنة ١٩١٢ . وكان أوَّل رئيس لها هو بيشون ، أمَّا آخرهم فهو بارتو . وقد لعب مهاجرون لبنانيون وسوريون مثل جورج سمنة ، دوراً بارزاً في هذه اللجنة ، التي تبنَّت موقفاً أكثر ليبرالية تجاه مستقبل سوريا الفرنسية[٢٠] . وكانت لجنة الشرق ، أيضاً ، مدعومة من قبل مستعمرين فرنسيين بارزين ، أمثال فلاندين ، الذي كان مفتاحاً أساسياً في الحملة لتأمين سيطرة فرنسا على المشرق[٢١] . وقد ترأس هذا ، مجموعة من مجلس الشيوخ « السناتور » الذين وظّفوا جهودهم للدفاع عن المصالح الفرنسية في سوريا ، كذلك استطاع في سنة ١٩١٦ جمع مختلف التجمُّعات في مجموعة ضغط موحَّدة هي : لجنة العمل الفرنسي في سوريا.

وأكثر الجماعات نفوذاً في « الحزب السوري » كانت لجنة آسيا الفرنسية التي تأسَّست سنة ١٩٠١ ، بمبادرة من أوجين إتيان على غرار لجنة إفريقيا الفرنسية. وكان هدفها زيادة الإطّلاع حول آسيا في فرنسا وتوسيع النفوذ الفرنسي فيها. وخلال الحرب كرَّست هذه اللجنة جهودها في الاهتمام بمصالح فرنسا في الشرق الأوسط. وكان رئيسها إميل سنيار ، وكثير من السياسيين البارزين ، أمثال ، ليبغ ، ميلليران ، بوانكاريه ، دومير ومارين كانوا من بين الداعمين لها. وكان للجنة روابط وثيقة مع رسميين بارزين في « الكي دورسي » ومنهم دي مارجري ، برتيلو ، غو ، وجورج بيكو. وبواسطة علاقاتها الواسعة وعلاقتها الحميمة مع أدباء مشهورين أمثال ، لامنس ، وبرارد ، وكثير من الصحافيين ، أثبتت آسيا الفرنسية قدرتها على تشكيل وعي الرأي العام الفرنسي. وبعد أن حقّقت فرنسا سيطرتها على سوريا ، ذكرت نشرات آسيا الفرنسية بفخر : « عن طريق رجال

الصحافة، الذين استلهموا أفكارها، تمارس آسيا الفرنسية نفوذاً غير مباشر، يضيف كثيراً إلى نفوذ اللجنة المباشر. ولم تكن دراساتها غريبة، عن قرارات اتّخذها البرلمان، أو عن قرارات أُخذت من قبل السياسة الفرنسية تجاه المسائل الآسيوية»[٢٢].

ويمكن القول إن نجاح لجنة آسيا الفرنسية، يعود إلى الجهود التي بذلها رئيسها الإيديولوجي، روبير دي سيكس. وكان هذا صحافياً معروفاً، عبّر عن أفكاره في نشرته، التي أسّسها وأدارها لمدة ١٩ عاماً (١٩٠١ - ١٩١٩)، كذلك من خلال كتاباته، في «جورنال دي ديبا» حيث عمل كمحرّر في الشؤون السياسية الخارجية. وقد لعبت أفكاره دوراً مهمّاً في تشكيل سياسة فرنسا المشرقية في السنوات الحاسمة بين ١٩١٩ - ١٩٢٣. وبصفته مستشاراً لـ «كي دورسي» شارك في المفاوضات مع فيصل في نيسان ١٩١٩. وفي نفس السنة عُيّن سكرتيراً عامّاً لغورو، المفوّض السامي لسوريا ولبنان، حيث بقي في منصبه حتّى سنة ١٩٢٣. وفي السنوات اللاّحقة، بقي مستشاراً لـ «كي دورسي» في السياسة السورية ومثّل فرنسا في لجنة المندوبين الدائمة لعصبة الأمم. وقد أعجب دي سيكس بسياسة ليوتي في المغرب، وكان هو نفسه نشطاً في دعم السياسة الفرنسية هناك. وفي مقالاته لفترة ما قبل الحرب، طالب دي سيكس فرنسا بمضاعفة الجهود في المشرق كي تعرقل النفوذ المتصاعد لألمانيا وبريطانيا في المنطقة، وفي ذلك الوقت عارض تفتيت الامبراطورية العثمانية، ثم دافع منذ سنة ١٩١٥ عن سياسة هدفها تأمين سيطرة فرنسية مباشرة على كلّ سوريا. لقد كان واحداً من أكثر المنتقدين لسياسة بريطانيا في المشرق ومعارضاً قوياً لفيصل وحركة القومية العربية[٢٣].

بعد اندلاع الحرب وخاصة بعد البدء بحملة الدردنيل، كثّفت هذه الجماعات من دعاياتها وحملاتها الإعلامية، وفي لقاءٍ عقد في ٢١ نيسان،

رفعت لجنة آسيا الفرنسية إلى الحكومة، بياناً بمبادرة من دي سيكس، يطالب بالدّفاع عن مصالح فرنسا في المشرق. وبعد ذلك بمدّة قصيرة، ترافع فلاندين أمام مجموعة مجلس الشيوخ للدفاع عن مصالح فرنسا، وقدّم نفس المطالب، والتي لاقت صدى لدى غرف التجارة في ليون ومارسيليا التي قدّمت رسائل بهذا المضمون لوزير الخارجية[٢٤].

وأثناء تقدّم الحرب، وبعد أن وضحت تطلّعات بريطانيا في الشرق الأوسط، طوّرت هذه المجموعات من نشاطاتها. فقامت بالاحتجاج بشدّة أمام الحكومة الفرنسية، نتيجة نشر بنود معاهدة سايكس - بيكو من قبل الحكومة الثورية الجديدة في روسيا سنة ١٩١٧. وقبل انعقاد مؤتمر السّلام في باريس بمدّةٍ قصيرة، والذي كان عليه تحديد مستقبل الأراضي العثمانية، نظّمت غرفة التجارة في مارسيليا مؤتمراً لمختلف التجمّعات والأفراد، ومن ضمنهم ممثلين عن رهبانيات دينية لها مصالح في المشرق، كي تُبرز علاقة فرنسا القديمة ومصالحها في المنطقة، أمام الحكومة والرأي العام والمشاركين في مؤتمر السلام، وكان هذا اللقاء هو أهم ما عُقد حول هذا الموضوع. وقد قرّر المجتمعون إرسال بعثة، برئاسة البروفسور هيفيلين من جامعة ليون، وعضوية أعضاء من لجنة المشرق، لزيارة المنطقة ودراسة إمكاناتها وتوضيح وضع مصالح فرنسا فيها. وقد حصلت البعثة على مساعدات مادية من «كي دورسي». وقدّم تقريرها الشامل قاعدة لنبع من المعلومات حول كل الأسئلة التي تتعلّق بسياسة فرنسا الاقتصادية في سوريا[٢٥]. وخلقت نشاطات هذه المجموعات الضاغطة جوّاً من التعاطف والدعم للقضية اللبنانية في أوساط الرأي العام الفرنسي والبرلمان، مساعدة في وضع حجر الأساس لقرار ١٩٢٠ في إنشاء دولة لبنانية مستقلة وموسّعة. وقد استعان الموارنة وبطريركهم الحويّك بهذه المشاعر في سنة ١٩١٩ و١٩٢٠ خلال محاولاتهم إقناع الحكومة الفرنسية

بالموافقة على مطالبهم. وتوافقت سياسة «الحزب السوري» في السيطرة المباشرة والشاملة على سوريا ولبنان، مع تطلّعات المسيحيين اللبنانيين. والضغط الشديد الذي مورس ضد أي مساومة مع فيصل، كانت له أهمية قصوى للمسيحيين اللبنانيين، الذين كانوا سيخسرون مطامعهم لو حصلت مثل هذه المساومة.

ولم تكن هذه المجموعات تحمل نفس وجهات النّظر تجاه إنشاء دولة لبنان الكبير. فبالنسبة للقطاعات التجارية التي تريد هيمنة فرنسية على سوريا وكيليكيا كانت مسألة لبنان ذات أهمية ثانوية. واعتبروا أنّ فيدرالية سورية تحت المراقبة الفرنسية، يتمتّع لبنان فيها بحكم ذاتي محلّي، هي أفضل حلٍّ لمسألة التقسيم العرقي والديني للمنطقة. وبالعكس عنهم دعمت الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية ومختلف تنظيماتها الرهبانية، الموارنة بكلّ قوتها.

وخلال الحرب حمل المهاجرون اللبنانيون راية النضال من أجل القضية اللبنانية، عندما عُزِل سكّان لبنان عن أوروبا. وقد مثّل المهاجرون المسيحيون السوريون واللبنانيون مجموعة ضغط مهمة مارست بعض التأثير على الرأي العام الفرنسي؛ وقد ذكرنا نشاطات اللجنة اللبنانية في باريس خلال فترة ما قبل الحرب. وبدأ أعضاؤها يضخّمون من غنى سوريا ولبنان، وولاء سكّانها لفرنسا والتهديد الذي تمثّله زيادة نشاطات بريطانيا وألمانيا على المصالح الفرنسية. وقد نسّقوا نشاطاتهم مع الشركات الفرنسية المختلفة التي بغت احتلال فرنسا للمشرق[٢٦].

وفي حزيران ١٩١٧ أسّس هؤلاء المهاجرون اللجنة المركزية السورية التي طالبت بالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وعملوا على كسب دعم المجموعات السورية واللبنانية المهاجرة في دول أخرى. وقد حظيت هذه المجموعة الجديدة بدعم لجنة الشرق، وكان جورج سمنة سكرتيراً

عاماً في اللجنتين. وكان الدعم المادي مؤمناً من قبل شركات فرنسية ومتموّلين، كذلك من قبل «كي دورسي». وقد قيل إنَّ شكري غانم تلقّى مخصّصات مالية لقاء نشاطاته، من قبل شركات في ليون ومرسيليا[٢٧]. ويبدو أنَّ المستعمرين الفرنسيين وجدوا أنّه من الأفضل أن يدير الدعاية لفكرة احتلال سوريا مواطنون سوريون ولبنانيون، كي يؤكّد ذلك الادعاء بالعلاقة الوثيقة لسكّانها مع فرنسا. وبالطبع استغل «الكي دورسي» اللجنة المركزية السورية، خلال مؤتمر السلام، كي يظهر الدعم القوي الذي يكنّه شعب سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي[٢٨].

ولم تكن اللجنة المركزية السورية، مجرّد فم للحركة الاستعمارية الفرنسية أو للحكومة الفرنسية. فأثناء السنوات الأخيرة من الحرب وخلال مؤتمر السلام كرّست هذه اللجنة نفسها كمجموعة ضغط ذات نفوذ كبير، للدفاع عن وجهة نظرها. ففي نشرتها الدورية، «كورّيسباندانس دوريهانت» ومن خلال مقالات عديدة نشرها أعضاؤها في الوسائل الاعلامية الفرنسية، طالبت اللجنة بانتداب فرنسي في المشرق. وكان أعضاؤها أوّل من عارض مطالب العائلة الهاشمية في سوريا، وساعدوا على خلق جو معادٍ في فرنسا تجاه فيصل والحركة القومية العربية. وأدّى تضخيمهم لدرجة الدعم الذي تحوز عليه فرنسا لدى السكّان السوريين واللبنانيين، إلى تقديم صورة مشوّهة عن سوريا للرأي العام الفرنسي. وكان السياسيون الفرنسيون والمسؤولون أمثال غورو، وهو من الداعمين المتحمّسين للجنة المركزية السورية، يرون في أعضائها، خبراء في المسائل السورية واللبنانية، حائزين على معارف واسعة حول الظروف فيها. وازدادت قوة الاتجاه الفرنسي لرؤية الحالة في سوريا ولبنان من خلال أعين الأقليات المسيحية[٢٩]. وفي نهاية ١٩١٨

كان يمكن رؤية عدة اتجاهات بين مسيحيي لبنان والجوار تجاه مسألة دولة لبنانية مستقلة والوسائل التي يجب اتخاذها لتحقيق هذا الهدف. فالبعض كان يرى هدفه الرئيسي في إحلال الانتداب الفرنسي على كلّ سوريا ؛ وكان هؤلاء يعتقدون أنَّ مسألة إنشاء دولة لبنان الكبير تصبح مسألة ثانوية بعد ذلك. وهذا الموقف اتخذته اللجنة المركزية السورية، التي كانت ترى في برنامجها إنشاء فدرالية سورية، يتمتّع لبنان فيها بحكم ذاتي محلّي. ويقف خلف هذا البرنامج حاجات رجال الأعمال الفرنسيين، الذين دعموا اللجنة، والذين كانوا يهدفون إلى سيطرة فرنسا على كل سوريا. وأي مطالب بدولة لبنانية منفصلة، لم تكن تتوافق مع أهدافهم. وقدّم أعضاء اللجنة المركزية السورية مختلف الحجج لتبرير موقفهم هذا، وشدّدوا على كون لبنان مرتبطاً بباقي سوريا بروابط اقتصادية متينة[٣٠].

وكان البعض الآخر من المسيحيين اللبنانيين يوافق على مشروع لبنان الكبير ذي الاستقلال الذاتي. ولكنّهم رفضوا فكرة الانتداب الفرنسي، لمصلحة حكم فيصل. وكانوا يبرّرون ذلك، بإمكانية التعاون مع الحركة القومية العربية والمسلمين وليس بالاعتماد على قوة أجنبية. وهذا الموقف كان يحوز على دعم الكثيرين من المسيحيين غير الكاثوليكيين وخاصة من قبل الروم الأرثوذوكس. ومن بين الذين دافعوا عن هذه الفكرة كان اسكندر عمّون، وهو من أسرة مارونية عريقة، والذي كان عضواً نشطاً في الحزب اللامركزي في مصر قبل الحرب، وهو الذي مثّل الحزب في المؤتمر العربي في باريس. وكان أيضاً عضواً في حزب الوحدة السورية في مصر، والذي كان يتبنّى سياسة وحدة عربية ويدعم إنشاء فدرالية سورية تحت حكم فيصل. وكان رئيس هذا الحزب هو ميشال لطف الله ومن بين أعضائه رشيد رضا وعبد الرحمن الشهبندر[٣١]. وبعد أن وثّق اسكندر عمّون علاقته مع فيصل، استقال من منصبه كرئيس للحلف

اللبناني في مصر، وغادر إلى دمشق حيث خدم كوزير للعدل في حكومة فيصل العربية في حزيران ١٩١٧. وقد لعب دوراً مهمّاً ضمن جهود فيصل لاقناع المسيحيين اللبنانيين بالوحدة مع سوريا[٣٢].

وأخيراً بقي هؤلاء الذين استمرّوا على قناعتهم بضرورة إنشاء دولة لبنان المستقل والكبير. وبالنسبة لهم كان الانتداب الفرنسي مسألة ثانوية، والبعض منهم عارضها تماماً. وأهم تجمّع بين هذا الفريق كان الحلف اللبناني في مصر والذي ذكرنا عن نشاطاته وميوله الاستقلالية قبل الحرب. وكثير من أعضائه كانوا متأثّرين خلال فترة الحرب وبعدها بالدعاية المضادّة لفرنسا والتي أثارها الضبّاط الإنكليز. واستلهموا المبادىء الليبرالية للرئيس ولسون للمطالبة بالاستقلال وحق تقرير المصير. وكانوا يمثّلون المعارضة لبرنامج اللجنة المركزية السورية ووقفوا بقوة ضد السيطرة الفرنسية على لبنان. وبعد استقالة اسكندر عمّون، ترأس هذا الحلف، أوغست أديب باشا، وهو ماروني لبناني حاز على مركز هام في الإدارة المصرية[٣٣]. وكان للحلف فروع في بوينس أيرس وساو باولو، حافظت على صلات وثيقة مع مجموعات المغتربين اللبنانيين في بلاد أخرى بالإضافة إلى اللجنة اللبنانية في باريس، وهي منظمة كان يرأسها عبّاس بجّاني وخير الله خير الله[٣٤].

ولكنّ الموارنة داخل لبنان، تحت قيادة البطريرك الماروني والمجلس الإداري، هم الذين قرّروا أهداف الحركة القومية اللبنانية. وبعد أن سيطرت القوات الحليفة على لبنان، نذروا أنفسهم في جهود نشيطة لتحقيق مطامحهم. وكانوا يريدون دولة لبنانية كبيرة ولكن بعكس الحلف اللبناني، استمرّوا بالمطالبة بحماية فرنسية. وإذا كانت فرنسا بحاجة إلى لبنان كموطىء قدم وكقاعدة لحماية نفوذها ومصالحها في كل سوريا، كان الموارنة أكثر من مستعدّين للتعاون معها، للحصول على

مساعدتها في الوقوف بوجه مطالب الوحدويين العرب والمسلمين في سوريا موحَّدة. وعملوا على التأثير على الحكومة الفرنسية والرأي العام كي يدعموا قضيتهم. وبين ١٩١٨ و١٩١٩ لاحقت الكنيسة والمجلس الإداري هذه الأهداف بثبات. فتم إرسال ثلاث بعثات إلى فرنسا، والتي أصبحت نشاطاتها مركزاً لجهود المسيحيين اللبنانيين في إنشاء دولة خاصة بهم.

وجاءت حادثة بيروت التي حصلت تماماً بعد أسبوع من احتلال لبنان من قبل الحلفاء، لتصدم المسيحيين وتجعلهم يرون أنَّه بالرغم من انتهاء الحكم التركي، لم يكن موعد تحقيق أهدافهم قد أصبح قريباً. وجاء هذا الاصطدام الأوَّلي بين الفرنسيين وحلفائهم المسيحيين من جهة والمسلمين المؤيِّدين لفيصل وحلفائهم البريطانيين من جهة أخرى ليرمز إلى المستقبل العام للبنان. وأصبحت الأزمة بين هذين المعسكرين، هي العامل الحاسم خلف أحداث السنتين اللتين تبعتا ذلك. وحتَّى قبل احتلال دمشق من قبل القوات العربية والبريطانية في أوَّل تشرين الأوَّل ١٩١٨، كان الأمير عبد القادر الجزائري قد أرسى دعائم أوَّل حكومة عربية فيها. وطيَّر برقيات باسم فيصل إلى رؤساء بلديات المدن الساحلية وزعماء الدروز والبطريرك الماروني يطالبهم فيها بإعلان ولائهم لفيصل والحكومة العربية القادمة. وبينما استقبلت المدن الساحلية، بقيادة رئيس بلدية بيروت عمر الداعوق النبأ بفرح، لم يكن الموارنة وبطريركهم في وارد المشاركة في هذا. فلم يكونوا قد ناضلوا ضد الأتراك لهذه المدة الطويلة، لإبدال الحكم التركي بحكم عربي جديد. وفوراً أرسل الحويِّك رسالة إلى قاعدة المخابرات الفرنسية في أرواد يطلب فيها مشورة الحكومة الفرنسية. وكانت هذه أوَّل إشارة وصلت للفرنسيين عن نية فيصل للاستيلاء على لبنان، بالرغم من اتفاقهم مع البريطانيين. فردُّوا على

الحويِّك بكلمتين فقط: «إننا قادمون»[٣٥].

وبالرغم من هذا التأكيد لم تكن أحداث الأسبوعين القادمين مشجِّعة للمسيحيين. فقد أعلن ممثِّل فيصل، شكري الأيوبي، حكومة عربية في بيروت والمنطقة الساحلية وهي أراضٍ يعتبرها المسيحيون جزءاً مكمِّلاً لدولتهم في المستقبل، حتَّى أنَّه انتقل إلى بعبدا في جبل لبنان وعيَّن حبيب السعد محافظاً. وجاء تعيينه بعد أيام معدودة من قبل البريطانيين، وتعيين بياباب كرئيس إدارة لكل لبنان ليعيد قسماً من ثقة المسيحيين تجاه فرنسا. وإعلان بياباب بإعادة الكيان الخاص للبنان، والذي ألغاه الأتراك في بداية الحرب وتأكيد رئاسة حبيب السعد للمجلس الإداري، استقبل بفرح من قبل الموارنة[٣٦]. ولكن بقي عندهم أسباب للتخوُّف، بسبب مواقع فرنسا غير الواضحة، وظهور فيصل وحلفائه الإنكليز بمظهر الأسياد الجدد.

وعندما تلاشت مخاوفهم حول مستقبل بيروت والساحل، بدأوا بطرح مسألة وادي البقاع، الذي رأوا فيه جزءاً لا يتجزَّأ من لبنان. فقد أسَّس محازبو فيصل إدارة عربية هناك. وبالعكس من موقفهم تجاه الساحل، وافق البريطانيون على ترك المنطقة تحت الإدارة العربية، ناقضين بذلك اتفاقية سايكس - بيكو، بعد أن هدَّد فيصل بالاستقالة إذا طُرِد ممثِّلوه من البقاع. وفي نهاية تشرين الأوَّل زار فيصل زحلة وبعلبك، حيث استقبله المسلمون بحفاوة، وبذلك أكَّد اعتباره للبقاع كجزء من المنطقة الواقعة تحت السيطرة العربية. وقد أعلن أنَّ كلَّ لبنان هو جزء متمِّم للدولة العربية المستقبلية[٣٧].

وازدادت مخاوف الموارنة بعد نشر البيان الإنكليزي - الفرنسي في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨، والذي أكَّد حقَّ السكَّان المحليِّين في حرية تقرير المصير، والذي استقبله المسلمون بفرح كبير. وترجم الموارنة هذا

البيان كإشارة على تخلّي فرنسا عن مطامعها في سوريا. وتأكّد ضعف فرنسا من خلال زيارة فيصل لبيروت، والتي تحوّلت إلى مظاهرة سياسية إسلامية ضد الفرنسيين والمسيحيين اللبنانيين. ومغادرته لجونية على متن بارجة حربية إنكليزية، بهدف تقديم المطالب العربية في مؤتمر السلام، أظهرت للمسيحيين الموقف العسير الذي تواجهه مطالبهم [٣٨]. عند هذا، قرّر المسيحيون إرسال وفد خاص بهم إلى مؤتمر السلام كي يعارض مطالب فيصل والعرب. فلم يكن باستطاعتهم الاعتماد على فرنسا فقط، بل ترجّب عليهم العمل بأنفسهم وبسرعة في لبنان وأوروبا لتأمين الدعم اللازم لقضيتهم. وبادرت إلى التحرّك مجموعة من وجهاء المسيحيين وخاصة الموارنة، فطرحوا في أوائل كانون الأوّل ١٩١٨ على بيكو، أن يتقدّموا بمطالبهم مباشرة إلى مؤتمر السلام، وأن يطلبوا انتداباً فرنسياً على لبنان. ورأى بيكو في هذا موقفاً ثميناً في دعم مصالح فرنسا ضد البريطانيين وفيصل. وقد وافق وزير الخارجية بيشون على الفكرة وأعطى تعليماته لبيكو كي يقدّم مساعدات مالية وافية «بدون أن يبدو أنّ المال من قبلنا». وكان بيشون واضح التخوّف من إعطاء انطباع أنّ فرنسا هي التي أوعزت إلى الوفد، فنصح أعضاءه بالاتصال باللجنة المركزية السورية عوضاً عن الحكومة الفرنسية[٣٩].

وفي ٩ كانون الأوّل سمح المجلس الإداري في جبل لبنان لسبعة من أعضائه بالتوجّه إلى باريس، مع مناشدة من المجلس تطلب الحماية الفرنسية، وحكماً ذاتياً للبنان الكبير متنازلين عن الاستقلال. وقد تخوّف الفرنسيون بدون شك من أنّ أيّ طلب للاستقلال قد يقف عقبة في وجه مطالبة فرنسا بالانتداب على كلّ سوريا. وكان بيكو قادراً على التأثير في قرارات المجلس الإداري بمساعدة من حبيب السعد الذي كان متشوّقاً لإظهار ولائه للفرنسيين، بعد الحقبة الأخيرة من تعاونه مع

الحكومة العربية. والحقيقة أنّ مسودّة فرنسية للبيان كانت قد أرسلت في ٥ كانون الأوّل إلى الـ «كي دورسي»، بينما أعلنها المجلس الإداري لجبل لبنان في نسخة عربية طفيفة التنقيح بعد ٤ أيام من ذلك[٤٠].

وإثباتاً لحقيقة كون المسألة اللبنانية حجر الزاوية في الصراع الانكليزي - الفرنسي حول السيطرة على سوريا، احتجز البريطانيون في بورسعيد الوفد اللبناني وهو في طريقه إلى باريس. وكان تبريرهم الرسمي لعملهم هذا، أنّ أعضاء الوفد يحملون إجازات مرور غير شرعية، موقّعة من بيكو الذي لم تكن لديه سلطة إعطاء هذه الوثائق، وقد طُلب منهم العودة إلى بيروت. وفي الواقع حاول اللّنبي ومستشاره السياسي الواسع النفوذ الجنرال كلايتون، منع ظهور بعثة موالية لفرنسا في مؤتمر السلام. وقد أدّى الحادث إلى زيادة شكوك فرنسا في نوايا بريطانيا، وتأزّمت العلاقات بين بيكو واللّنبي، عندما أعلمه الأخير بمعارضته لسفر البعثة من بيروت. فقط بعد أن احتجّت فرنسا لدى مكتب العلاقات الخارجية في لندن، سمح البريطانيون للوفد بمتابعة طريقه، ولكنّهم قرّروا منع خروج أي وفدٍ آخر من المنطقة[٤١].

وصل الوفد اللبناني إلى باريس في نهاية كانون الثاني ١٩١٩، واتّصل بشكري غانم الذي كان ينسّق بين مختلف المجموعات السورية واللبنانية، ممثّلاً الـ «كي دورسي»، لدعم الانتداب الفرنسي على سوريا في مؤتمر السلام. وأصبح واضحاً بعد مدة يسيرة، للوفد اللبناني، أن لا اختيار أمامهم إلاّ تبنّي برنامج اللجنة المركزية السورية، وأنّ دورهم الرئيسي في المؤتمر، هو دعم الموقف الفرنسي، ومعارضة الانطباع الذي ساد في المؤتمر، بواسطة فيصل والممثلين البريطانيين والأميركيين. وقد أعلن داوود عمّون رئيس الوفد اللبناني، أمام مجلس العشرة، أنّ لبنان يوافق على أن يكون جزءاً من سوريا، شرط أن تكون سوريا كما لبنان،

تحت الانتداب الفرنسي[٤٢].

وبالرغم من أنَّ الوفد عمل القليل لدفع قضية الاستقلال، إلاَّ أنَّ الفرنسيين لم يكونوا يعارضون مطلب توسيع حدود لبنان، الذي لم يكن يتعارض مع سياستهم في تطبيق بنود معاهدة سايكس - بيكو حرفياً، وذلك بضم وادي البقاع إلى القطاع الغربي. وفي خطابه أمام مجلس العشرة وفي مقابلاته مع الصحافة الفرنسية، كرَّر عمُّون مراراً مطالبه بإعادة حدود لبنان التاريخية والجغرافية. وقد قدَّمت البعثة مذكَّرة بهذا الخصوص مؤرَّخة في ٨ آذار ١٩١٩ أمام مؤتمر السلام، وضمَّت هذه المذكَّرة خارطة رسمتها البعثة الفرنسية في لبنان سنة ١٨٦١، توضح حدود لبنان قبل تقليص أراضيه. ووازت هذه الحدود المطالب اللبنانية، وانتهت المذكرة إلى الإعلان: «نحن نرى بناءً على ما تقدَّم أنَّه ليس بسبب حبِّ الفتح أو الهيمنة يطالب لبنان بالعودة إلى حدوده السابقة، بل لسببٍ يفوق كلّ الاعتبارات الأخرى وهو حقُّه في الحياة. بدون هذه الحدود، تبقى مأثرة ١٨٦١ غير مكتملة، ويصبح استقلال لبنان مجرَّد سخرية»[٤٣].

وبالرغم من أنَّ البعثة أصبحت ناطقاً باسم المصالح الفرنسية، وفشلت في تمثيل الآمال الحقيقية للمسيحيين اللبنانيين، إلاَّ أنَّ إسهامها في القضية اللبنانية لم يكن قليل الأهمية. فقد كانت البعثة السورية الوحيدة، بغضّ النظر عن فيصل، التي ظهرت في مؤتمر السلام وشهدت على وجود رغبة في إنشاء كيان مسيحي منفصل. وأدَّى اعتقال البريطانيين لأعضائها في بورسعيد، والذي نشرت أخباره الصحف الفرنسية بإفاضة، إلى زيادة العطف الفرنسي على القضية اللبنانية. وبالنسبة للرأي العام، ولسياسيين كثيرين، مثَّلت البعثة أمّة لها علاقات قديمة مستمرة مع فرنسا، تقع في منطقة لفرنسا فيها مصالح حيوية دائمة، وتريد إظهار ولائها في وجه

مطامع بريطانيا وحليفها فيصل. وقد استقبلت البعثة من قبل زعماء فرنسيين أمثال رئيس الجمهورية بوانكاريه، ورئيس الوزراء كليمنصو، وزعماء مجلس الشيوخ والبرلمان وكثير من الوزراء والسياسيين. وهذه الإحاطة، مع الدعاية الواسعة والدعم الذي حصل عليه اللبنانيون، كان الخطوة الأولى لحملة المسيحيين اللبنانيين في سنة ١٩١٩ و١٩٢٠ للتأثير على الحكومة الفرنسية.

وأدَّى نشر مذكَّرة المجلس الإداري وذهاب الوفد إلى مؤتمر السلام، لقيام موجة احتجاجات في سوريا ولبنان من قبل معارضي فصل لبنان عن سوريا وتأسيس دولة لبنان الكبير تحت انتداب فرنسي. وقُدِّمت مذكَّرات احتجاج إلى الإدارة البريطانية في بيروت، من قبل المسلمين فيها، ودروز جبل لبنان، والمتاولة في منطقة صيدا، ومن قبل مجالس بلديات دساكر متعدِّدة في وادي البقاع.

وطالب أكثر المحتَّجين ومن ضمنهم حزب الوحدة السورية في مصر، بالحق في إرسال وفود تمثِّلهم في مؤتمر السلام، وقابلوا رفض السلطات البريطانية لذلك بخيبة أمل شديدة[٤٤]. واحتجَّ بعض المسيحيين اللبنانيين أيضاً على بيان المجلس، معتبرين أنَّ موقفه وموقف الوفد الذي توجَّه إلى باريس لا يعبِّر عن التطلّعات الحقيقية للشعب اللبناني في طلب الاستقلال التام. ومن بين المحتجِّين كان الحلف اللبناني واللجنة اللبنانية في باريس الذين ادَّعوا أنَّ التسوية الشاملة لم تعط المجلس الإداري حق التعامل بالقضايا السياسية، وإنَّ مدَّة المجلس الإداري الحالي القانونية قد نفدت. ووُجِّهت انتقادات مماثلة في لبنان نفسه، من قبل بعض المسيحيين الذين أدركوا أنَّ مصالح فرنسا ومصالح اللبنانيين لا تتوافق دائماً، وأنَّه في حال حصول مساومة ما، سيكون المسيحيون اللبنانيون أوَّل من يدفع ثمنها[٤٥].

وفي الواقع، حين وصلت أنباء احتلال القوات الحليفة للبنان وسوريا، عبّرت الحكومة الفرنسية، الواقعة تحت ضغوط قوية مارستها المجموعات المختلفة من مستعمرين فرنسيين ولبنانيين مهاجرين، عن رغبتها في مساعدة المسيحيين اللبنانيين لتحقيق طموحاتهم. وأعلم بيشون الممثلين الفرنسيين، أنّ فرنسا قرّرت الاحتفاظ بالحكم الذاتي للبنان، وأنّها مستعدّة للاعتراف بسلطة المجلس الإداري على بيروت والبقاع وطرابلس، إذا رغب سكّانها بالانضمام إلى لبنان. وأخذ بيكو موقفاً مماثلاً، موضحاً ضرورة إبراز موقف فرنسا في دعم الموارنة، معلناً اعتقاده بأنّ مؤتمر السلام سيكون له تأثير كبير على تغيير حدود لبنان. وفي لبنان نفسه أعلن الممثلون الفرنسيون صراحة، أنّ فرنسا قرّرت مساعدة الموارنة والمسيحيين الآخرين في الحفاظ على مصالحهم وتحقيق آمالهم. ومع ذلك، أدرك الفرنسيون أنّهم ليسوا الحاكمين الوحيدين في سوريا ولبنان، وأنّ الحالة في المنطقة أكثر تعقيداً ممّا كانوا يتصوّرون[٤٦].

وخلال السنة الأولى من إدارتهم للبنان شعر كثير من المسؤولين الفرنسيين بخيبة وبطلان أوهامهم. فلم يستقبلهم السكّان كمحرّرين كما كانوا يتوهّمون، ولم يعترف أحد بسلطتهم المرتكزة على معاهدة سايكس - بيكو. وفي الحقيقة عمل الضبّاط الإنكليز كل ما في وسعهم لتقويض دعائم النفوذ الفرنسي في المنطقة. واضطرّ الفرنسيون للتراجع أمام نجاح فيصل في تثبيت دعائم نظامه في دمشق وبالحماس الذي لقيه هذا النظام من سكّان سوريا. وكانوا مقتنعين أنّ البريطانيين يستغلّون فيصل لانتزاع أراضٍ تعود شرعاً إلى فرنسا، والحوادث التي جرت في بيروت والبقاع ساهمت في تقوية هذه القناعة. ولا شكّ بأنّه وجد أكثر من حبّة قمح من الحقيقة في هذه الادّعاءات، ولكنّ الظروف الموضوعية

كان يمكن أن تجعل حكم فرنسا للبنان صعباً حتّى بدون تدخّل السياسة الإنكليزية. وبعكس البريطانيين لم يصل الفرنسيون كفاتحين، فلم يتمتّعوا بالسلطة التي حصل عليها هؤلاء بسبب حالتهم هذه. وخلال السنة التي تلت الاحتلال، بقي الجنرال اللّنبي محتفظاً بمنصبه كقائد أعلى بسلطات مطلقة. وتمركز ٤٥,٠٠٠ ضابط وجندي بريطاني في سوريا ولبنان، بالمقابل لم يكن لدى فرنسا سوى حامية مؤلّفة من ٨,٠٠٠ جندي، من متطوعي المستعمرات، وأكثرهم كان يرابط في كيليكيا[٤٧].

وفي تشرين الثاني ١٩١٨ أصبح بيكو مستشاراً سياسياً لألّنبي في القطاع الغربي، وقد لاحظ سريعاً ضعف الموقف الفرنسي وأعلم بلاده أنّ الحلّ الوحيد هو إرسال ٢٠,٠٠٠ جندي فرنسي، للحلول مكان البريطانيين في المنطقة. وعلى كلّ حال، وضع ألّنبي فيتو على كل محاولات الفرنسيين رفع عدد جنودهم، مدّعياً بأنّ ذلك سيؤدّي إلى استفزاز العرب، ويعرّض الاستقرار للخطر[٤٨].

وفي الواقع أدّت خسارة فرنسا لمليون جندي في الحرب إلى الحدّ من قدرتها على تأمين الأموال والعدد اللازم من الجنود للحلول مكان الإنكليز في سوريا ولبنان. كذلك افتقرت فرنسا إلى التنظيم، والخبراء الكفوئين والخطط للسيطرة على المنطقة. وبالمقابل كان البريطانيون أكثر قدرة على تدعيم سلطتهم في فلسطين. فقد أعدّوا من قبل، خططاً مفصّلة لإحياء وإعادة تنظيم الإدارة والاقتصاد، كما حازوا على جهازٍ كافٍ لوضع خططهم موضع التنفيذ. أمّا في لبنان، الذي عانى بشدّة من ويلات الحرب والذي كاد اقتصاده وإدارته أن يُشلاّ، فقد أدّى عجز الفرنسيين عن تحريك الإمكانات اللازمة إلى عواقب سياسية وخيمة[٤٩].

وفي مطلع ١٩١٩ وضح أمام الممثّلين الفرنسيين في بيروت، أنّ تطوير سياستهم تجاه المسيحيين اللبنانيين أصبح ضرورياً. وبيكو، الذي

واجه يومياً الصعوبات والحالة الحقيقية للوضع اللبناني، كان أوّل من عرف عمق معارضة فيصل والمسلمين في سوريا والساحل لإنشاء دولة لبنان الكبير. ورأى أنّه من الممكن استغلال إصرار فيصل على ضم لبنان والمنطقة الساحلية لتدعيم نفوذ ومصالح فرنسا. وفي تقرير أرسله إلى بيشون، اقترح ثلاثة مسارات للعمل: ضم لبنان إلى سوريا، ووضع المنطقة كلّها تحت الانتداب الفرنسي، الحصول على موافقة فيصل على إنشاء دولة لبنان الكبير تحت سلطة فرنسية مقابل الاعتراف بحقّه في حكم سوريا، أو خلق معارضة لفيصل في سوريا تؤدّي إلى تقويض نفوذه فيها. وألمح بيكو إلى أنّ الاقتراح الأوّل قد يلاقي معارضة قوية من قبل المسيحيين اللبنانيين، بينما يمكن للثالث أن يستفزّ البريطانيين. وفي الواقع استعمل الفرنسيون الأسلوبين في فترة السنتين القادمتين. ففي سنة ١٩١٩ حاولوا الوصول إلى تسوية مع فيصل، فيما عملوا في سنة ١٩٢٠ على عزله. أمّا الاقتراح الأوسط فلم يؤخذ أبداً بعين الاعتبار، لأنّ فرنسا استمرّت في تهديف السيطرة على كامل سوريا[٥٠].

وأوّل هدف لبيكو كان دعم نفوذ فرنسا وهيبتها في سوريا ولبنان بين أوساط المسيحيين والمسلمين على حدٍّ سواء. وبدأ الممثّلون الفرنسيون بشن حملة كثيفة للحصول على دعم السكّان المحليين، ضد الدعاية المعادية لفرنسا التي ينشرها عملاء فيصل ومحازبوه والضبّاط الإنكليز. وفي لقاءاته مع المندوبين شدّد بيكو على أنّ فرنسا لا تفكّر بالتخلّي عن سوريا، وبأنّها ستصبح الحاكم الوحيد لها في أمد قريب. وحرّض الوجهاء والزعماء الدينيون على التعبير عن عواطفهم علانية تجاه فرنسا، وإرسال المذكّرات إلى الحكومة الفرنسية ومؤتمر السلام[٥١]. وعرضت الأموال والوظائف على المجموعات الموالية، بينما تعرّضت المعارضة لمختلف أشكال الضغوط، مثلاً تعرّضت الصحف الإسلامية في القطاع الغربي إلى مراقبة

شديدة، ووجّهت جهوداً خاصّة لكسب ودّ الأقليّات مثل الدروز والمتاولة والعلويين. ففي كانون الثاني ١٩١٩ أرسل طابور فرنسي إلى جنوب لبنان لزيارة المسيحيين والدروز والمتاولة، ولإظهار الوجود الفرنسي في المنطقة. كذلك أرسيت علاقات مع دروز حوران وجبل الدروز، وعَرض عليهم بيكو قدراً كبيراً من الحكم الذاتي مقابل دعمهم للانتداب الفرنسي. وعمل الفرنسيون أيضاً على إقامة علاقة مع المتاولة، حيث جاء زعيمهم كامل الأسعد إلى بيروت وقابل بيكو[٥٢]. وبذل الفرنسيون جهوداً كبيرة في إضعاف المعارضة الإسلامية. وكان بيكو مقتنعاً بضرورة كسب ودّ المسلمين الأمر الذي ما فتىء شريكه المقرّب سايكس يدعوه له منذ سنة ١٩١٧. وفي كانون الأوّل وكانون الثاني قام بيكو، يرافقه سايكس، بزيارة عدّة مدن في سوريا. وقوبلت خطاباته المهدّئة حول سياسة فرنسا في المستقبل باستحسان المسلمين. ولكن أدّت إلى احتجاج المسيحيين اللبنانيين[٥٣]. وفي نفس الوقت اتّخذ بيكو إجراءات حازمة ضد المعادين لفرنسا عندما وجد ذلك ضرورياً. فاعتقل سليم علي سلام، أحد وجهاء السُنّة في بيروت، وقاوم الضغط البريطاني وضغوط فيصل لإطلاق سراحه. ورغم اتهام سلام بالإثراء غير المشروع خلال الحرب، فإنّ اعتقاله كان أساساً لأسباب سياسية. ففور احتلال بيروت بدأ سلام حملة كثيفة ضد فرنسا. وبعد تنصيب بياباب دُفِع إلى رفع مذكّرة موقّعة من قبل عددٍ من وجهاء المسلمين، وموجّهة إلى اللّنبي تطالب بالانتداب البريطاني[٥٤].

وهذه السياسة ذات الحدّين في الملاطفة والضغط، أدّت إلى بعض النجاحات. ففي آذار ١٩١٩ كان بيكو قادراً على إبلاغ «الكي دورسي» أنّ مواقع فرنسا قد تحسّنت وأنّ كثيرين من زعماء المسلمين أرسوا علاقات مع الإدارة الفرنسية، مع أنّهم ما زالوا غير مستعدّين

للإعلان جهاراً عن موافقتهم على الحكم الفرنسي[٥٥].

ولكن سُنَّة لبنان بقوا خارج اللعبة، فمخاوفهم من أن يحكمهم جيرانهم المسيحيون بمساعدة فرنسا قد سبق أن ذكرناها. والآن بعد أن أنزل العلم العربي عن مدنهم، وطُرِد ممثِّلو فيصل منها، وفُصِلَت منطقتهم عن سوريا، تجسَّدت أمامهم هذه المخاوف، وكثيرون من السُنَّة والطوائف المسلمة الأخرى كانت هدفاً لدعاية معادية لفرنسا، ضخَّمت من التهديد الفرنسي لديانتهم وثقافتهم ولغتهم. وخشي زعماؤهم ووجهاؤهم على الامتيازات التي كانوا ينعمون بها أيَّام الأتراك، وفي الواقع، حدث للكثير من الذين حافظوا على مراكزهم في السنة الأولى للاحتلال الفرنسي، أن عُزِلوا من مناصبهم أو قُلِّصت سلطاتهم من قبل الإدارة الجديدة، وبقيت مرارتهم عاملاً أساسياً في المعارضة خلال فترة الانتداب الفرنسي. وكان أهم أسباب عزل هؤلاء هو رغبة فرنسا في تركيز كامل السلطة في أيدي الفرنسيين، الأمر الذي أدَّى إلى التذمُّر حتَّى بين أوساط المسيحيين. ولكنَّ الموظفين المسلمين عانوا أكثر من هذا، لأنَّ الفرنسيين كانوا ينظرون إليهم بعين الريبة بسبب المواقف المعادية لفرنسا والتي جاهر بها بعضهم. وقد فضَّلت السلطات العمل مع المسيحيين، الذين اعتُبروا أكثر ولاءً وأسهل في التعامل معهم[٥٦]. والكثير من المسيحيين اللبنانيين الذين كانوا في مصر خلال فترة الحرب، وربطتهم علاقات وثيقة بالفرنسيين، عادوا إلى لبنان وتسلَّموا مناصب حسَّاسة في الإدارة الجديدة. واثنان منهم هما إميل إده وبشارة الخوري سيلعبان أدواراً مهمَّة في التطوُّر السياسي للبنان[٥٧].

ومهما كانت مشاعر مسلمي الساحل حيال إنشاء دولة لبنان الكبير والانتداب الفرنسي من فترة بدء الهدنة حتى وقت نفي فيصل من دمشق، فقد وجدوا أنفسهم تحت إدارة فرنسية قلَّصت كثيراً من

نشاطاتهم السياسية. ومع إنشاء حكومة فيصل العربية مركز الحركة القومية العربية وطردها من بيروت، حيث ظهرت قبل الحرب، إلى دمشق، بدأ مسلمو الساحل بالاعتماد على فيصل وحكومته في نضالهم ضد تحوُّلهم إلى أقليَّة في دولة مسيحية، وخلال فترة الانتداب وحتى ما بعدها، بقيت دمشق مركز المعارضة الإسلامية للبنان المسيحي.

ومن لحظة وصوله إلى دمشق على رأس القوَّات العربية، أخذ فيصل موقفاً متصلِّباً حيال مطلب الموارنة في دولة مستقلة تحت الحماية الفرنسية. وجاءت معارضته بسبب مجموعة من الاعتبارات السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية إلى القناعة التامَّة بأنَّ فرنسا تستغل الموارنة لتحقيق مطامعها في سوريا[٥٨]، ورأى فيصل والقوميون العرب أنَّ مطلب الموارنة ليس تطلُّعاً قومياً شرعياً، بل مؤامرة لمنع الاستقلال عن العرب، وفي هذه المرحلة ازدادت شقَّة الخلاف بين العرب والحركة القومية اللبنانية، وهو خلاف سوِّي جزئياً سنة ١٩٤٣ بالميثاق، عندما تخلَّى الزعماء المسيحيون، بقيادة بشارة الخوري، عن الحماية الفرنسية، وعرَّفوا لبنان، كجزء من العالم العربي.

وكان فيصل مرناً بالنسبة لمطلب الموارنة بحدود أوسع، فهو وكثير من مسلمي الساحل كانوا مستعدِّين للموافقة على ضم تلك المنطقة ووادي البقاع إلى الكيان اللبناني، شرط أن يتخلَّى الموارنة عن مطلب الانتداب الفرنسي ويصبحوا شركاء في فدرالية سورية تحت حكم فيصل. واستمرَّت جهودهم لاقناع المسيحيين بترك الفرنسيين والتعاون مع الحكومة العربية، خلال حكم فيصل، وصادفت بعض النجاحات عندما تبنَّى المجلس الإداري مذكَّرة تعارض الانتداب الفرنسي في صيف ١٩٢٠.

وفي ربيع ١٩١٩ لاحظ المسؤولون الفرنسيون، الذين كانوا يلاحقون

الأحداث في سوريا منذ تشرين الأوّل الماضي، كم هو ضروري لفرنسا إيجاد تسوية مع فيصل.

وبالرغم من اتّهامه بأنّه لعبةٌ في يد بريطانيا، بقي فيصل الزعيم الوحيد القادر على إقناع المسلمين بقبول الانتداب الفرنسي على سوريا، وهذا ما كان في ذهن كليمنصو عندما حاول للمرّة الأولى الوصول إلى تسوية مع فيصل، في ٥ نيسان ١٩١٩ عندما كان في باريس لحضور مؤتمر السلام.

وبالنسبة لكليمنصو كانت المسألة السورية ذات أهمية ثانوية، فهدفه الرئيسي كان حماية مصالح فرنسا الحيوية في أوروبا، المهدَّدة من قبل ألمانيا، وذلك بإصلاح الحدود على الراين، وبمعارضة محاولات التسلّح الألماني. ومن أجل ذلك كان بحاجة إلى دعم وصداقة حليفي فرنسا الأساسيين بريطانيا والولايات المتحدة، وكان الزعيم الفرنسي مستعدّاً لتقديم تنازلات للويد جورج في الشرق الأوسط مقابل دعم بريطانيا لقضايا كانت أكثر إلحاحاً بالنسبة لفرنسا. وفي الواقع تخلّى كليمنصو قبل شهر من افتتاح مؤتمر السلام عن الموصل للويد جورج ووافق على وضع فلسطين تحت الانتداب الإنكليزي[٥٩].

وخلال ١٩١٩، وقع كليمنصو تحت ضغط الرأي العام الفرنسي والصحافة الفرنسية، التي حرّكها «الحزب السوري»، والتي طالبته باتّخاذ موقف لحماية «حقوق فرنسا» في المشرق. وانتقده معارضوه بشدّة، وخاصّة في البرلمان، بسبب قلّة حماسه للسياسة الفرنسية في سوريا، وبسبب مواقفه في مؤتمر السلام. وهو نفسه لم يكن مستعدّاً للسماح لبريطانيا بفرض دور ثانوي على فرنسا في الشرق الأوسط. وازداد سخطه، إزاء محاولات اللويد جورج الوقحة السيطرة على كلّ المنطقة، ناقضاً بذلك تعهّدات بريطانيا في اتّفاقات الحرب، وقد رأت

السنة الأخيرة من عهده صدامات متعدّدة بينه وبين رئيس الوزراء البريطاني حول هذا الموضوع. وفي نفس الوقت، كان يأمل في الوصول إلى اتفاق مع فيصل، يؤمّن مصالح فرنسا في سوريا، فيخفّف من ضغط الرأي العام الفرنسي عليه، ويترك له حرية الحركة في مؤتمر السلام كي يحقّق أهدافاً أكثر حيوية لفرنسا[٦٠].

وبرزت الصعوبات في الوصول إلى اتفاق مع فيصل أثناء المفاوضات في نيسان. فترك كليمنصو مهمّة إكمال المفاوضات على عاتق تارديو الذي كانت علاقته وثيقة «بالحزب السوري» وله استثمارات شخصيّة في سوريا، قبل الحرب، وساعده في المفاوضات غوّو ودي سيكس[٦١].

وكان تارديو يتبنّى سياسة السيطرة الفرنسية المباشرة على كلّ سوريا، بينما رأى دي سيكس ضرورة الوصول إلى اتفاق مع فيصل، ولم يكن يعتقد بإمكانية ذلك، دون تحقيق تفاهم إنكليزي - فرنسي حول سوريا. ومن الناحية العربية، لم يكن فيصل مقتنعاً بعد بضرورة الاتّفاق مع الفرنسيين. ولورنس، الذي كان مستشاراً للوفد العربي، حمل دائماً أفكاراً معادية للفرنسيين، وكان يعارض التنازل عن سوريا لمصلحة فرنسا[٦٢]. ورغم ذلك، أثناء لقاء تمّ في ١٣ نيسان، خلال وقتٍ دارت فيه مناقشات حامية حول الحدود الغربية لألمانيا، توصّل كليمنصو إلى اتّفاق مع فيصل، تعترف فيه فرنسا باستقلال سوريا «تحت شكل من الفدرالية تجمع بين الكيانات المحليّة»، مقابل اعتراف فيصل بالانتداب الفرنسي على سوريا. وقلّل فيصل من قيمة أخذ موافقة شعبه على الاتّفاق مع فرنسا، وبالتالي أصبح لبنان، ذو الحكم الذاتي، جزءاً من سوريا تحت حكم فيصل. وقد جسّدت الاتفاقية البند الأوّل من اقتراحات بيكو الثلاثة، التي طرحها قبل ذلك بشهور. وكان بيكو نفسه في باريس، خلال المفاوضات، واضعاً ثقله خلف اتّفاق فوري مع

فيصل[٦٣]. وفي هذه المفاوضات، استعمل لبنان كطعم، لجذب فيصل نحو الموافقة على الاتّفاق. باختصار، عندما جاء وقت المحافظة على مصالحهم في سوريا، لم يهتم الفرنسيون كثيراً لمصالح المسيحيين اللبنانيين. وقد بيّن دي سيكس موقف بلاده هذا بوضوح، عندما كتب فيما بعد: «لم يكن أحد في فرنسا معارضاً في البداية، للاتّفاق مع فيصل. وكانت أفكارنا لا تزال مرنة حول السياسة التي يجب اتّباعها في سوريا، بحيث لم نعارض مبدئياً هذا النظام الذي كانت له إغراءاته. ولكنّنا شعرنا بأنّنا لا نستطيع تسليم زبائننا القدماء إلى الشريف، ولكن بدا لنا أنّنا إذا ضمنّا لبنان ضد الاتجاهات الوحدوية، يمكن للبنانيين الذين كانوا يرسلون الوفود إلى مؤتمر السلام، أن يدافعوا عن قضيتهم بأنفسهم. أمّا ما تبقّى، فسنكون سعيدين بالحصول على استقلال ذاتي من نوعٍ ما، لهذه الأقليّة التي أصبحت أحد هموم السياسة الويلسونية»[٦٤].

ونشرَت الشائعات حول اتّفاق كليمنصو مع فيصل، الخوف في قلوب الموارنة. واستنفرهم الاستقبال الرسمي، الذي لقيه فيصل حين وصوله إلى بيروت في ٣٠ نيسان، على متن بارجة حربية فرنسية، وإعلانه، بأنّ مستقبل المنطقة ستحدّده اللجنة الدولية للتحقيق، حسب رغبات الشعب، وأنّ استقلال ووحدة سوريا قد ضمنت، هذا كله أدّى إلى ازدياد قلقهم. وأكثر من هذا، رأوا أنّ الفرنسيين قد أرخوا من قبضتهم عن النشاطات القومية العربية في القطاع الغربي. وذهب بعض الضبّاط الفرنسيين بعيداً، عندما أعلنوا أنّ فرنسا مستعدّة للتضحية بالمسيحيين اللبنانيين للوصول إلى اتّفاق مع المسلمين.

وتأكّدت الشكوك حول هذه الصفقة، عندما قابل وفد من الموارنة بيكو، الذي عاد إلى بيروت في ١٠ أيّار، والذي شرح، بأنّه طالما ستحصل فرنسا على حق الانتداب على كلّ سوريا، فستبقى مصالح

المسيحيين اللبنانيين محفوظة، لذلك لا ضرورة لفصل لبنان عن بقية سوريا[٦٥].

وتحرّك الموارنة بقوة ضد السياسة الفرنسية الجديدة «بالتقرّب» إلى فيصل. وفي أيّار وحزيران تحوّل الجبل إلى مركز لمعارضة واحتجاج متصاعدين. ونزلت مظاهرات حاشدة ضد ضمّ لبنان إلى سوريا، وألقيت خطابات معادية لفرنسا. وقاد هذه النشاطات المجلس الإداري، وخاصة رئيسه حبيب السعد، والكنيسة المارونية بقيادة البطريرك الحويّك. وفي ٢٠ أيّار، نقض المجلس الإداري بيانه الصادر في كانون الأوّل ١٩١٨، وطالب بالاستقلال التام والناجز للبنان، في حدوده الجغرافية والتاريخية، بدون ذكر أي شيء عن الانتداب الفرنسي. وفي احتفال أقيم في بعبدا، في نفس اليوم، رُفع علم لبناني، وأعلن استقلال لبنان، قبل أن يعرف الحاكم العسكري الفرنسي، المشاركين. وكان الاحتفال والبيان، الذي طلب السعد من بيكو، إيصال محتواه إلى الحكومة الفرنسية ومؤتمر السلام، مظاهرة مارونية لتأكيد معارضتهم للسياسة الفرنسية الجديدة[٦٦].

وأصبح الكرسي البطريركي في بكركي مركز الثقل للمعارضة. وجاءت الوفود من كل أنحاء لبنان تطالب البطريرك بالذهاب إلى باريس للدفاع عن القضية المسيحية اللبنانية أمام مؤتمر السلام، وحتّى أنّ بعضهم اتّهمه بأنّه كان سلبياً ولا يريد التحرّك ضد الفرنسيين. وفي الواقع، كان البطريرك ومطارنته وخاصة مطران بيروت مبارك، هم الذين حرّكوا الكنيسة وعبّأوا الطائفة كلّها لرفع الصوت بالمعارضة والمطالبة بالاستقلال التام. وشجّع الحويّك الوجهاء على الذهاب في وفود إلى بيكو والإعزاب عن تأييدهم لبيان المجلس الإداري. ولـمّا فشل لقاؤه مع بيكو، في إيجاد أيّ نتيجة، أرسل الحويّك برقيات إلى

كليمنصو ومؤتمر السلام، مؤكّداً مطالبه بالاستقلال اللبناني[٦٧].

وكان خوف الحويِّك من الهيمنة المسلمة على جبل لبنان، وسخطه على الفرنسيين كبيراً لدرجة أنَّه اتَّصل سرّاً بالجنرال اللّنبي، عارضاً عليه الذهاب فوراً إلى مؤتمر السلام في باريس والمطالبة بالانتداب البريطاني، إذا وعدت بريطانيا بضمانة الاستقلال اللبناني. ولم تهتمّ السلطات البريطانية كثيراً باقتراحات الحويِّك، بل نصحته بتقديم شكواه إلى اللجنة الدولية التي كانت ستصل عمّا قريب إلى المنطقة[٦٨].

وفي أواسط حزيران، اجتمع الحويِّك مع مطارنته في بكركي لمناقشة التدابير التي يمكن اتّخاذها للضغط على الحكومة الفرنسية كي تغيِّر مواقفها. وخلال ثلاثة أيّام من المفاوضات، أكَّد الحويِّك مراراً أنَّ الموارنة لا خيار لهم سوى الاعتماد على فرنسا، فقط بواسطة المساعدة الفرنسية يستطيعون تحقيق أهدافهم. وأبلغ بيكو بأنَّه إذا ضمنت فرنسا الاستقلال التام للبنان الكبير، سيترك الموارنة أمر تحديد طبيعة العلاقة المستقبلية بين لبنان وسوريا بين أيدي الفرنسيين[٦٩].

وأدَّت السياسة الفرنسية الجديدة تجاه فيصل عند كثير من المسيحيين غير الكاثوليك، والمسلمين غير السُنَّة، إلى إعادة النظر في سياستهم الخاصَّة. فوجهاء السُنَّة في بيروت، المبتهجون بتغيير السياسة الفرنسية، حاولوا إقناع الطوائف الأخرى بالتحالف مع فيصل، ولكي يربحوا دعم المسيحيين، اقترحوا حكماً ذاتياً للبنان، مع توسيع حدوده، التي اعتُبرت ضرورية لازدهاره الاقتصادي، شرط أن يعترف لبنان بسلطة حكومة دمشق العربية عليه. وقد لاقت هذه الاقتراحات بعض النجاح وخاصَّة لدى الروم الأرثوذكس. وقبل يومٍ واحدٍ من قرار الموارنة إعلان الاستقلال، قابلت مجموعة من المسيحيين اللبنانيين فيصلاً في دمشق. وقد قوبلت مبادرتهم هذه بموجة من الاحتجاجات، التي أرسلها

المجلس الإداري إلى فيصل وإلى السلطات الفرنسية والبريطانية، مؤكّداً أنَّ هؤلاء الأفراد لا يحقّ لهم تمثيل الشعب اللبناني[٧٠].

ووضع بيكو والممثّلون الفرنسيون في المشرق تحت ظروف صعبة. فقد أدَّت السياسة الفرنسية الجديدة تجاه فيصل، والتي لم تؤتِ ثمارها بعد، إلى استفزاز الموارنة، مهدِّدة مواقع فرنسا في أوساط حلفاء موالين لها. ولكنَّ بيكو بقي مصرّاً على قناعته بضرورة إيجاد تسوية مع فيصل، واعتبر مطلب الموارنة بالاستقلال التام عن سوريا، مهدِّداً لطموحات فرنسا في الحصول على حق الانتداب على سوريا بأكملها. وفي تقريره إلى الـ «كي دورسي» اشتكى من كون مطالب الموارنة: «تأتي ضمن حسابات هدفها تعكير أجواء سياسة الوحدة والتوازن التي كان (هو) يتابعها». واتَّهم الحويِّك والسعد بتشجيع التَّحريض: «الذي يهدف فقط إلى حماية الامتيازات التي أدَّت ظروف معيَّنة إلى حصولهم عليها في لبنان الأسبق». وأبدت تقارير للرسميين الفرنسيين الآخرين في القطاع الغربي، نفس الانتقاد لسياسة الحويِّك والكنيسة المارونية التي تتدخَّل في القضايا السياسية[٧١]. وفي نفس الوقت رأى بيكو منفعة في الدعاية المارونية ضد انضمام لبنان إلى سوريا، فستقوِّي موقف فرنسا في المفاوضات مع فيصل، بإظهار فرنسا كما لو كانت الوحيدة القادرة على مساعدة فيصل في مطامحه لضمِّ لبنان والمنطقة الساحلية لسوريا. وقد أبدى دي سيكس نفس وجهة النظر في مقال نشره في «آسيا الفرنسية»: «دون التخلّي عن شبر من حقوق لبنان، يمكن إرضاؤه بفكرة المشاركة مع باقي سوريا. وهذا هو بدون شك السبب الوحيد الذي أدَّى بالمسيحيين للابتعاد أحياناً خطوة عن جانبنا»[٧٢].

وفي أوائل حزيران أبلغ بيكو الـ «كي دورسي» حول خططه لإعادة ثقة المسيحيين اللبنانيين بفرنسا، الأمر الذي سيساعد الفرنسيين على

تقوية مراكزهم في المنطقة. وبناءً على تعليمات بيكو، بدأ وجهاء لبنانيون برسم خطط سرّية لتأسيس لبنان في حدوده الجغرافية والتاريخية. هذه «الدولة» ستتمتّع بحقوق سياسية وتنفيذية وتشريعية وقانونية واسعة ولكن ستكون مجبرة على العمل بالتنسيق مع الفرنسيين، الذين سيحتفظون بسلطة تعيين حاكمها من بين السكّان المسيحيين. وسيصبح لبنان جزءاً من فدرالية سورية، وسيرسل ممثلين إلى مجلس فدرالي، يرأسه رئيس دولة سوري. وإذا توقّفت الفدرالية السورية عن التعاون مع فرنسا، ستقطع روابط لبنان مع سوريا، ويصبح دولة مستقلة تحت الحماية الفرنسية. وتضمن خطة بيكو مواقع فرنسا في كل سوريا، وذلك باستعمال لبنان كطعم لفيصل كي يواصل تعاونه. وكان بيكو واثقاً من أنّ أغلبية المسيحيين اللبنانيين سيدعمون هذا الحل، واقترح إبقاءه سرّاً لطرحه كحل تسوية في الوقت المناسب(٧٣).

ووصلت خطّة بيكو إلى الطريق المسدود، عندما وَضُح أنّ فيصلاً غير مستعد للوصول إلى تسوية أو للاعتراف بالانتداب الفرنسي على كلّ سوريا، وقرّر الاعتماد على لجنة التحقيق الدولية، والتي كان واثقاً أنّها ستضمن استقلال سوريا. ولم يعد يرى ضرورة في التوسّط لدى فرنسا من أجل السيطرة على لبنان، لاعتقاده أنّ أكثرية سكّان المنطقة الساحلية سيدعمون اتّحاداً مع سوريا تحت حكمه. ومع ذلك، كي لا يترك مجالاً للصدف، أوعز إلى رجاله بتكثيف نشاطاتهم في القطاع الغربي، بغية كسب ولاء السكّان لبرنامج دمشق. ومن بين الذين كانوا أكثر نشاطاً لحساب فيصل: مجموعة من وجهاء سنّة بيروت ممثلي فيصل هناك، جميل الإلشي (Elchi)، اسكندر عمّون، ويوسف الحكيم، وهو روم أرثوذوكس، وقائمقام سابق في جبل لبنان، وكان مدّعياً عاماً في حكومة فيصل(٧٤).

وجاءت التحضيرات في حزيران لانتخاب المجلس النيابي السوري في

دمشق لتُقدّم لحزب فيصل فرصة أخرى لزيادة ضغطه من أجل تقريب الروابط بين سوريا ولبنان ولتظهر أنّ المناطق الساحلية هي جزء لا يتجزّأ من الدولة السورية. ومع أنّ السلطات الفرنسية منعت الانتخابات إلا أن أعيان ووجهاء المنطقة سمّوا ممثّليهم للمجلس، وقد حاول المسلمون اجتذاب المسيحيين في بيروت للمشاركة، وذلك بأن عرضوا عليهم عدداً مساوياً للمقاعد، ولكنّ أكثرهم تراجع عن ذلك، وتمثّلت بيروت أخيراً بتسعة من السُنّة واثنين من الموارنة. والأهمية التي أولاها فيصل لبيروت وللسُنّة فيها كانت واضحة من واقع أنّ الولاية كانت تتمثّل بـ ١٦ مقعداً (١٣ سُنيًّا، ٢ موارنة، ١ متوالي)، أحد عشر منهم يمثّلون المدينة نفسها(٧٥).

ومنذ البداية لم يحبّذ الفرنسيون فكرة اللجنة الدولية للتحقيق، لخوفهم أن تكشف هذه اللجنة أنّ أغلبية السكّان المسلمين تعارض أي نوع من الانتداب الفرنسي. وفي أيّار طلب كليمنصو، إبدال القوّات البريطانية في المنطقة الزرقاء، وإحلال قوّات فرنسية مكانها كشرط لموافقة فرنسا على المشاركة في هذه اللجنة. وعندما قوبل طلبه بالرفض من قبل اللويد جورج، سحب كليمنصو الممثّلين الفرنسيين في اللجنة وهما دي سيكس وغوّو. وتبعه البريطانيون في ذلك، لأسباب خاصّة بهم. وعندما وصلت اللجنة أخيراً في بداية تموز إلى دمشق، كانت تتكوّن من عضوين أميركيين فقط. وغيّر قدوم اللجنة، من موقف فرنسا تجاه المسيحيين اللبنانيين. فقد أصبح مهمّاً أن يجد الفرنسيون موقفاً محليًّا داعماً للانتداب الفرنسي، لتدعيم موقعهم في المنطقة، وخاصّة في أيّة مفاوضات قادمة مع فيصل. وأصبح مطلب الموارنة بدولة لبنانية مستقلة، أكبر حجماً، موازياً للسياسة الفرنسية، بعد أن كان حجر عثرة في طريقها. وبدأ المسؤولون الفرنسيون بالضغط على نشاطات مناصري

فيصل في القطاع الغربي وكثّفوا، في نفس الوقت، من حملتهم لإقناع الطوائف المختلفة هناك، بدعم لبنان الكبير تحت الانتداب الفرنسي[٧٦].

وقد فضّل الفرنسيون عدم التجانس التام مع الموارنة، بل الظهور بمظهر المحايد بين الطائفتين المسلمة والمسيحية. ولكن عند ازدياد المعارضة المسلمة، لم يكن أمام الفرنسيين سوى خيار واحد، وهو الركون إلى الموارنة، لإثبات تمتّع فرنسا بولاءٍ ما في المنطقة. أمّا بالنسبة للموارنة فقد أتى تجانس مطالبهم مع السياسة الفرنسية ليقدّم دفعاً جديداً لحركتهم. واستمرّوا يشدّدون على أنّ حماية المطالب المارونية من قبل فرنسا، إنّما يخدم مصالح فرنسا في المنطقة. أمّا بيكو فقد استمرّ في أمله بالوصول إلى اتّفاق مع فيصل، ورأى في خطّته، الحلّ الوحيد الممكن إيجاده، ولكنّه أكّد بأنّه لن يجلب الطرفين إلى التسوية، إلاّ إذا تبنّى « فيصل في سوريا، المواقف التي وعد باتخاذها خلال لقائه مع رئيس الوزراء في باريس »[٧٧]. والموارنة أنفسهم لم يكونوا في صدد ترك قرار مستقبلهم بين أيدي اللجنة الأميركية للتحقيق. وقد أبدوا تحفّظهم من غوغائية الأسلوب المتّبع في تقرير مصير المنطقة، وبعد الدعاية المكثّفة من أنصار فيصل في المنطقة الساحلية، أصبح لديهم تصوّرات قاتمة حول نتائج التحقيق. وقد خشوا أن تتعارض مواقف أغلبية السكّان المسلمين في المناطق التي يودّون ضمّها إلى لبنان، مع تطلّعاتهم. ولذلك، وبالرغم من تساؤلاتهم حول السياسة الفرنسية، فضّل الزعماء الموارنة التحالف معها وطلب الانتداب الفرنسي. وفي ١٠ تموز تبنّى المجلس الإداري، بتشجيع من بيكو، قراراً يعيد المطالبة بالانتداب الفرنسي، مشدّداً على أنّ ذلك لا يتعارض مع استقلال لبنان، وطبيعة الانتداب ستقرره « جمهورية لبنان الكبير المستقلّة » والقوة المنتدبة. فبعد تجارب الشهرين الأخيرين، لم يَرِد المسيحيون اللبنانيون أن يتركوا أي شكٍّ في مسألة

انفصالهم عن سوريا[٧٨]. وتقدّم نتائج لجنة « كنغ - كرين » فرصة نادرة للحصول على صورة عن مواقع الطوائف الست الأساسية في لبنان تجاه اقتراح إنشاء دولة لبنان الكبير، بالرغم من الثغرات الموجودة في تحقيقات هذه اللجنة. وبالرغم من أنّ فيصلاً والفرنسيين والانكليز قاموا بحملات دعائية كثيفة للتأثير على آراء السكّان في مناطق نفوذهم، وبالرغم من كون العرائض المقدّمة إلى اللجنة تمثّل مصدر معلومات غير موثوق به كثيراً، وقد لمّحت اللجنة نفسها إلى النقص في المواد التي قُدّمت لها[٧٩]، ومع ذلك، فإنّ هذه العرائض، ووجهات النظر التي قُدّمت إلى اللجنة من قبل ممثّلي مختلف الطوائف، يمكن النظر إليها كتقدير أوّلي يمكن الركون إليه لمواقف هذه الطوائف. فهذه الوفود كانت مؤلّفة من وجهاء بارزين وزعماء دينيين، يمثّلون وجهات نظر طوائفهم أصدق تمثيل. وكان هؤلاء كما كل سكّان المنطقة، مقتنعين بأنّ نتائج عمل اللجنة ستقرّر مصير المنطقة. لذلك وضعوا أهمية كبيرة في تقديم مطالبهم[٨٠]. ومن خلال وجهات النظر التي قدّمها هؤلاء إلى اللجنة، يبدو واضحاً أنّ الأكثرية الساحقة للموارنة وللروم الكاثوليك تؤيّد فكرة إنشاء دولة لبنان كبير منفصل عن سوريا، وتحت رعاية فرنسا، بينما ساندت الأكثرية السُنيّة في المنطقة الساحلية الانضمام إلى سوريا تحت حكم فيصل، تحت انتداب أميركي أو بريطاني، وذلك حسب برنامج دمشق. وبين وجهتي النظر هاتين، تفرّقت مواقف الطوائف الثلاث الأخرى: الروم الأرثوذوكس، الدروز والمتاولة[٨١].

وقد واجه الروم الأرثوذوكس معضلة قديمة. فمن جهة كانوا يخشون الهيمنة الإسلامية، ومن جهة أخرى التسلّط الماروني الكاثوليكي. فالذين سكنوا منطقة الكورة، وهي تتبع للسنجق ذي الحكم الذاتي، كانوا يتعاطفون مع الموارنة، ولم تحرّكهم دعاية فيصل وأعوانه، وخاصّة

يوسف الحكيم. أمّا طائفة الروم الأرثوذوكس في بيروت، وهي أكثر غنى وأهمية، فقد كانت منقسمة على نفسها. فمعسكر يقوده المطران مسرَّة، كان متضامناً مع البطريرك حدّاد في دمشق، الذي كان يتعاون عن قرب مع فيصل، منذ تأسيس الجمهورية العربية، ويدعم الوحدة مع سوريا. أمّا الآخرون، ومنهم وجهاء معروفون، فقد فضّلوا لبنان المستقل تحت انتداب فرنسي، واحتجّوا أمام اللجنة، بأنّهم وحدهم يمثّلون ٢٦,٠٠٠ نسمة من طائفتهم في بيروت[٨٢].

وكانت خشية الدروز من السيطرة المارونية، أكبر من خشية الروم الأرثوذوكس، وخاصّة حول السيطرة الفرنسية. وساند أكثرهم حكومة فيصل تحت رعاية بريطانية، وأعلن بعض زعمائهم، أنّه إذا تمّ انتداب فرنسا في لبنان، فسيفضّلون البقاء خارج هكذا دولة. وقاد موقف الدروز ضد الانتداب الفرنسي واستقلال لبنان، اثنتان من أهمّ العائلات في المنطقة: الجنبلاطيون، ذوو العلاقات التقليدية الوثيقة ببريطانيا، والأرسلانيون، الذين حصلوا على وظائف مهمّة في الإدارة العربية في دمشق، وكانوا نشطاء في تأمين دعم طائفتهم لفيصل. وتأثّر دروز لبنان أيضاً بالاتّفاق الذي توصّل إليه فيصل مع إخوانهم في العقيدة في جبل الدروز وحوران قبل وصول اللجنة، حيث وُعدوا بحكم ذاتي.

وفي القطاع الدرزي، اعتمد الفرنسيون على توفيق أرسلان، وهو قائمقام منطقة الشوف، الذي استعمل الضغوط، بمساعدة الضبّاط الفرنسيين، والرشاوى، للحصول على دعم الدروز لفرنسا[٨٣]. واعتبر الفرنسيون كما فيصل، قضية الحصول على ولاء المتاولة، على درجة كبيرة من الأهمية. وكثّف الطرفان من دعايتها في مناطق البقاع وجبل عامل حيث تعيش أكثرية هذه الطائفة. وبسبب اعتبارهم هراطقة من قبل السُنّة، كانت هذه الطائفة تتوجّس الريبة، تقليدياً، تجاه هؤلاء، وكان

لديهم مطامع في الحصول على اعتراف رسمي باعتبارهم طائفة منفصلة ومستقلة. وكونهم أعضاء في الدين الإسلامي، لم يرتاحوا لفكرة هيمنة مسيحية - فرنسية أيضاً. وكانت خشيتهم من أن تُقلّص سلطة بريطانية أو فرنسية قوية، الحكم الذاتي، الذي تمتّعوا به في جبل عامل، والذي كان أمراً واقعاً. وكانوا يعتقدون أنّ حكومة عربية تستطيع ضمان هذه الامتيازات لهم. ودعم أكثرية الشيعة حكم فيصل العربي في دمشق وعارضوا فكرة التعاون مع المسيحيين في إنشاء لبنان الكبير المستقل تحت الانتداب الفرنسي. وكان كامل الأسعد متأرجحاً في موقفه بين الطرفين، إلى أن كسبه فيصل أثناء زيارة قام بها إلى دمشق، حيث وعده بتعيينه محافظاً لجبل عامل. كذلك نجح الفرنسيون في كسب ودّ مجموعة من وجهاء المتاولة، مثل محمد التامر، وهو عديل لكامل الأسعد، بعد أن عرضوا عليه وظائف هامّة في الإدارة ومكاسب أخرى. كذلك اتخذوا تدابير مشدّدة، وطردوا بعض الموظفين في المنطقة، قبل وصول اللجنة، للقضاء على ظهور أي مواقف معادية لفرنسا[٨٤].

وهكذا فقبل سنة من تأسيسها، دعم الموارنة والروم الكاثوليك دولة لبنان الكبير كليّاً؛ وانقسم الروم الأرثوذوكس على أنفسهم، وعارضها السُنّة وأكثرية المتاولة بقوّة، كما فعل الكثيرون من الدروز الذين كانوا يشاركون الموارنة لمدة نصف قرن في المتصرّفية. وفي وصف موقف غير المسيحيين تجاه لبنان أكبر، أكّدت لجنة كنغ - كراين ما يلي: «يبدو أنّها تعارض وجهات نظر أكثرية السكّان في المنطقة، أمّا السوريون خارجها، فيعارضونها لدرجة أنّهم مستعدّون للقتال عوضاً عن القبول بها... وفصل لبنان الكبير... سيؤدّي إلى زيادة الصراع الطائفي في سوريا، وهو أمر يُفضّل اختفاؤه لصالح نموّ الشعور الوطني والقومي العام»[٨٥].

كذلك ذكرت اللجنة، الشعور القوي المعادي لفرنسا بين السُنَّة والدروز والمتاولة، وكذلك بين الروم الأرثوذوكس والبروتستانت في القطاع الغربي. هذه المشاعر لم تكن أقل أهمية في معارضة إنشاء دولة لبنان الكبير تحت انتداب فرنسي من الخوف من الهيمنة المارونية. واقترحت اللجنة، كنتيجة لأعمالها، أن يكون لبنان جزءاً من سوريا، مع المحافظة على درجة كبيرة من الحكم المحلي[٨٦].

الكابتن يال، وهو مستشار اللجنة، وكان في المنطقة خلال الحرب، وله علاقات وثيقة مع المهاجرين اللبنانيين والسوريين في مصر، كانت له وجهة نظر أخرى. وكان يعلم أنَّ المسلمين والمسيحيين غير الكاثوليك، يعارضون فكرة لبنان المستقل، ولكنه لم يكن يؤمن بوجود الشعور القومي السوري أو بإمكانية الحياة لسوريا موحَّدة. وكان يرى في سوريا «غطاءً مجنوناً» من الديانات والطوائف، تغار من بعضها البعض، ولا مساومات بينها، وكل واحدة متعصِّبة أكثر من الأخرى. وشدَّد على أنَّ المسيحيين يرفضون فكرة أية هيمنة مسلمة بشكل قاطع: «جبل لبنان هو مسيحي حتَّى الأعماق، كذلك الأمر سوريا المسلمة، وحتَّى يصل الأمر إلى أن تتقارب هاتان الحضارتان من بعضهما، يبدو من الجنون أن نجمع بينهما بروابط مرتجلة. هكذا تجربة يمكن أن تؤدِّي إلى كوارث بالنسبة للأقليات»[٨٧]. واقترح أن يكون لبنان منفصلاً عن سوريا سياسياً، وأن توسَّع حدوده فيضم البقاع وبيروت، على أن تبقى طرابلس، المدينة المسلمة، كمرفأ سوري. وأثناء شهر تموز، ارتفعت حدَّة المشاعر المارونية. فقد زاد من أوهامهم التغيُّرات في السياسة الفرنسية خلال الأشهر الأخيرة، كذلك زيارة اللجنة الأميركية، والموقف السلبي المتشدِّد الذي أخذه فيصل والمسلمون، كذلك انتفاء الدعم من قبل الطوائف الأخرى، الأمر الذي أقنعهم بالخطر الذي يتهدَّد أهدافهم. وفي هذه الظروف قرَّر البطريرك حويِّك، السفر إلى باريس، لمحاولة كسب دعم الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي، ولعرض القضية اللبنانية أمام مؤتمر السلم. وقد جاءت مهمته لتكون النقطة الفاصلة في تطوُّر الأحداث والتي أدَّت مباشرة إلى تأسيس دولة لبنان الكبير. وبعد ١٢ عاماً وصف شكيب أرسلان، وهو قومي عربي، معارض للحويِّك، البطريرك، كقائد ... أخذ بين يديه المستقبل السياسي لشعبه[٨٨].

وكان مناسباً أنَّ رأس الكنيسة المارونية، رأس حربة القومية المارونية منذ بداية القرن التاسع عشر، كان هو الشخصية التي استطاعت أخيراً الوصول بالموارنة إلى تحقيق آمالهم. واستدارت الطائفة، بالطبع، نحوه بصفته القائد الأوحد، صاحب السلطة المعنوية والسياسية القادر على تمثيلهم، وخاصة بعد فشل وفدهم الأوَّل، الممثَّل بزعماء ثانويين، بالوصول إلى تحقيق أهدافهم الأساسية. وقد قرَّر الحويِّك السفر إلى باريس في حزيران خلال لقائه مع مطارنته في بكركي، ولكنَّه بقي يفضِّل الظهور بمظهر الممثِّل لكلِّ سكَّان جبل لبنان. وبهذه الروح، أصدر المجلس الإداري قراراً، في ١٦ حزيران، يعطي فيه البطريرك شرعية تمثيل كل الشعب اللبناني أمام مؤتمر السلام، مع التشديد على المطالبة بلبنان كبير مستقل. ولكن شرعيته الحقيقية كانت مستمدَّة من طائفته. وكان هذا واضحاً من الشكل الذي تألَّف به الوفد الذي كان مقتصراً على المطارنة المارونيين، مع استثناء وحيد هو مغبغب مطران زحلة للروم الكاثوليك[٨٩].

ولم يعارض الفرنسيون مهمة حويِّك، بل وجدوا فيها فرصة، لإظهار التأييد الذي تتمتَّع به فرنسا في المنطقة. ولم يكن الحويِّك ينوي أن يكون مجرَّد أداة في يد الدعاية الفرنسية. فهدفه الأساسي كان تحقيق استقلال

لبنان وفصله عن سوريا. وفي طريقه إلى باريس توقَّف لمدة شهر في روما للحصول على دعم البابا للقضية اللبنانية. وفي مناقشاته مع باريه، السفير الفرنسي في روما، انتقد الحويِّك بشدَّة سياسة فرنسا في المشرق ووصفها بالمليئة بالتناقضات، ورفض بشكل خاص سياسة فرنسا التي ترمي إلى دمج لبنان مع سوريا. وأكَّد على الخطر الذي يهدِّد مصالح فرنسا من قبل البريطانيين، الذين يدعمون فيصلاً، وهاجم اللجنة الأميركية، بسبب عدم صلاحيتها لدراسة إرادة الشعب، وأعلن أنَّ كلَّ الالتماسات التي وصلت إلى أيدي اللجنة إنَّما كانت تزويراً لرغبات اللبنانيين. واقترح الحويِّك أن تدعم فرنسا الدولة اللبنانية، ومع أنَّ الأكثرية من السكَّان تريد حاكماً لبنانياً، إلاَّ أنَّ الحويِّك يفضِّل حاكماً فرنسياً، لأنَّ: «الفرنسي سيواجه انتقاداً أقلّ، وسيكون أكثر احتراماً من المحلِّي، وكونه فرنسياً سيعطيه هيبة في أعين الشعب»[٩٠]. وكان البطريرك يعلم أنَّ اقتراحاً من هذا النوع يتوافق مع مصلحة فرنسا، وقد يكون أيضاً في شكٍّ من إمكانية أي سياسي لبناني، تعبئة مركز الحاكم بنجاح.

بعد وصوله إلى باريس في ٢٢ آب، استقبل الحويِّك من الرئيس بوانكاريه والجنرال فوش، وبيشون وزعماء مجلس النواب والشيوخ. وبسبب شخصيته القوية وحماسه في النقاشات والمقابلات حول كيفية تعرّض المسيحيين اللبنانيين لكثير من الويلات أثناء الحرب، بسبب ولائهم لفرنسا، كسب البطريرك عطف السياسيين والرأي العام[٩١]. ومع ذلك فقد لاقى نجاحاً أقل في محاولته كسب دعم الدولة الفرنسية لقضيته، وذلك خلال الشهرين الأوَّلين من وجوده في باريس. واقتصرت لقاءاته مع مسؤولين في «كي دورسي» وخاصة دي سيكس وغوّو. وبعد التماسات عدّة وافق كليمنصو على مقابلته في أوائل تشرين الأوّل. ولم يؤدّ اجتماعه هذا إلى نتائج واضحة، بسبب أنَّ رئيس الوزراء

لم يكن قد تخلّى عن آماله بإمكانية الوصول إلى اتِّفاق مع فيصل، وأكثر من هذا كانت فرنسا في ذلك الوقت، خلال آب وأيلول، منخرطة في مفاوضات كثيفة مع إنكلترا حول مستقبل سوريا، ولم يكن كليمنصو يريد أن يتخذ موقفاً قبل تحديد الشكل النهائي لمستقبل سوريا[٩٢]. وفي ٢٧ تشرين الأوّل، قدّم الحويِّك مناظرة أمام مؤتمر السلام حيث فصّل الآمال القومية للمسيحيين اللبنانيين. وطالب بالاستقلال التام للبنان بحدوده الجغرافية والتاريخية، كما قرّرتها «الحكومة والشعب اللبناني في ٢٠ أيّار». وكان هدفه الأساسي قطع كل الطرق على إمكانية دمج لبنان مع سوريا. كذلك طالب الحويِّك بالانتداب الفرنسي على لبنان مع التأكيد على حرية القرار اللبناني وعدم تدخّل الانتداب في شؤونه الداخلية. وهذا يؤكّد شكَّ الحويِّك بإمكانية الثقة بفرنسا، وهو الذي كان دائماً حليفاً لها، وخاصة عندما طالب بحاكم فرنسي منذ ٣ أشهر خلت.

وادّعى خلفه البطريرك عريضة، بعد ذلك، أنَّ الحويِّك وافق على طلب الانتداب الفرنسي، فقط بعد أن وعده الفرنسيون بضمان استقلال لبنان وعدم إلحاقه بسوريا[٩٣].

وفي نهاية تشرين الأوّل بدأت سياسة كليمنصو تجاه لبنان بالتبلور، متّخذة منحىً إيجابياً نحو تطلّعات المسيحيين. وقد عبّر كليمنصو عن هذا بوضوح في رسالة تهنئة أرسلها إلى الحويِّك في ١٠ تشرين الثاني من العام ١٩١٩، وكانت هذه أوّل بادرة رسمية فرنسية تجاه دولة لبنانية مستقلّة. وحقّق الحويِّك بذلك الهدف الأساسي من زيارته إلى باريس، الاعتراف الفرنسي باستقلال لبنان عن سوريا، أمّا مطلبه بتوسيع الحدود فلم يبتّ به بعد، بسبب حذر كليمنصو من تحديد موقف حول الأمر في تلك المرحلة[٩٤].

وأتى التغيير في الموقف الفرنسي، استجابة لمصالح هذا البلد في المشرق، وانعكاساً للضغوط السياسية المحلية. وبعد اتفاقه مع لويد جورج في أيلول، بدا كليمنصور أكثر استعداداً لاتخاذ قرار بشأن مستقبل لبنان وسوريا. وفقط في هذا الوقت بدأ بالتعامل بشكل شخصي مع الموضوع. وقد عقد مشاورات مكثّفة في أيلول مع بيكو، الذي كان في باريس. وبيكو، الذي كان مع المسؤولين الفرنسيين الآخرين العاملين في الشؤون السورية، على قناعة تامة بالحاجة إلى دولة مسيحية لبنانية منفصلة، ليس من أجل إرضاء المسيحيين، بل من أجل صيانة مصالح فرنسا ونفوذها في المنطقة، وذلك بخلق رأس جسر قوي في لبنان. وكانت آمال كليمنصو وتطلّعاته في الوصول إلى اتّفاق مع فيصل، الذي وصل إلى باريس في تشرين الأوّل، لا تتوافق مع آراء بيكو وزملائه. ولكن بعد أن تخلّت بريطانيا عن فيصل، لم يعد أمام كليمنصو إلاّ اتخاذ خطوة اعتبرت أساسية لحماية مصالح فرنسا.

والسبب الآخر الذي أدّى إلى تغيُّر سياسة الحكومة الفرنسية، كان الانتخابات العامة التي ستجري في ١٦ تشرين الثاني. فسياسة كليمنصو السورية تعرّضت لهجمات شديدة من الصحف منذ الصيف. وواجه اتّفاقه مع لويد جورج في أيلول معارضة شديدة، عندما قلّص الاحتلال الفرنسي في المنطقة الزرقاء فقط. وكان التوجّه نحو المسيحيين اللبنانيين ضرورياً لإثبات أنّ الحكومة الفرنسية مصمّمة على دعم مواقع فرنسا ومصالحها في المشرق. ورحبّت أوساط الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا بهذا التوجُّه، خاصّة وأنّها أظهرت اهتماماً متواصلاً بالحفاظ على مصالحها الدينية والثقافية في لبنان. وقد يكون كليمنصو قد تأثّر أيضاً بوجود الحويّك في باريس، وبالدعم القوي الذي لاقاه من قبل الرأي العام وكثير من السياسيين الفرنسيين[٩٥].

وتأكّدت السياسة الفرنسية الجديدة، خلال مفاوضات كليمنصو مع فيصل في تشرين الثاني وكانون الأوّل. فقد أصرّ رئيس الوزراء الفرنسي على ضرورة فصل لبنان عن سوريا. والسؤال الوحيد الذي يتوجّب مناقشته، هو مسألة تحديد حدوده، واقترح على فيصل، الاعتراف باستقلال لبنان تحت انتداب فرنسي، بحدود يتم تحديدها في مؤتمر السلام. وفي اقتراح مقابل، وافق فيصل على الاعتراف باستقلال لبنان وحقّه في تقرير مصيره بنفسه ولكن ضمن حدوده الحالية.

وقد توصّل الطرفان في ٢٨ كانون الأوّل إلى اتّفاق مبدئي حول ذلك. فبالإضافة إلى جبل لبنان، تدمج معه مناطق صيدا وصور ومرجعيون وحاصبيا وراشيا. وتمّ تحديد الحدود كما يلي: «مجرى الليطاني حتّى ٥ كيلومترات من خط السكّة الحديدية، محطة رياق. الطريق وخط السكّة الحديدية باتجاه بعلبك، وبعد ذلك مجرى العاصي بالإضافة إلى مداخل الهرمل مع مناطق البترون، زغرتا، مع شرط أن تُعاد بعض الإصلاحات الضرورية في الحدود المحلية»[٩٦].

طرابلس، ومنطقة عكار، وأجزاء واسعة من سهل البقاع وبعلبك بقيت تابعة لسوريا. وجاء النص النهائي للاتفاقية في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠، مبقياً مسألة تحديد الحدود على عاتق مؤتمر السلام، «على أن تؤخذ حقوق ومصالح وإرادة السكّان بعين الاعتبار». وأرسل فيليب برتيلو السكرتير العام للعلاقات الخارجية، رسالة إلى فيصل مع نسخة عن الاتفاق، أعلن فيها أنّ حدود لبنان ستعكس: «حقوقه التاريخية، ومصالحه الاقتصادية وإرادة شعبه الحرّة». ومع ذلك فقد أكّد الفرنسيون لفيصل أنّ موقفهم سيكون حيادياً، رغم أنّ عبارات من القاموس المسيحي كالـ «حق التاريخي» و«المصالح الاقتصادية» لم تخفِ اتجاه تعاطفهم[٩٧]. وكان الاتفاق المبدئي في ٦ كانون الثاني هو آخر

محاولات كليمنصو لحلِّ المشكلة السورية عن طريق المساومة. فقد أكَّدت النتائج عقم هذه المحاولات. فالحكومة الفرنسية الجديدة كانت مصمِّمة على حماية مصالح فرنسا في المنطقة، بينما لم يستطع فيصل إقناع العناصر المتشدِّدة في معسكره، بأنَّ إيجاد تسوية أفضل من المواجهة العسكرية. وشهدت الأشهر اللاحقة تسارعاً في توتُّر العلاقات، بين السلطات الفرنسية في لبنان والحكومة العربية في دمشق.

وجاء قرار كليمنصو في تشرين الأوَّل بتعيين غورو كمندوب سامٍ في سوريا ولبنان وكيليكيا وتعيين دي سيكس كسكرتير عام له، ليكون حدثاً أثَّر بشكل فعَّال على مستقبل سوريا ولبنان. فقد لعب هذان الشخصان دوراً أساسياً في تحديد سياسة حكومة ميلران. وأتت حدود لبنان الحالية، بناء على قرار لغورو، بينما يمكن القول إنَّ تقسيم سوريا إلى فيدرالية من «الدول» القائمة على أسس مذهبية وعرقية ومحلية، يعود إلى سياسة دي سيكس.

وكان تعيين غورو اختياراً موفَّقاً. فنجاحاته في الحرب أكسبته نفوذاً كبيراً في الجيش ولدى الرأي العام الفرنسي. كما كانت له بعض الخبرات الاستعمارية في البلدان المسلمة وعرف عنه تأييده لأفكار «ليوتي» الاستعمارية. بالإضافة إلى ذلك كونه كاثوليكياً متزمِّتاً. وتعليقاً على تعيينه، كتب السفير البريطاني في باريس: «في الدوائر الروحانية الكاثوليكية، التي تبدي اهتماماً بالمسائل السورية، يلاقي تعيين غورو استحساناً كبيراً، بسبب ولائه المعروف للكنيسة»[٩٨]. ومثل الكثيرين من الفرنسيين، اهتم غورو بالمواقع التقليدية لفرنسا في المشرق، وبحماية مصالحها هناك. ولكن بناءً على ما أعلنه حال وصوله إلى بيروت، دعم غورو سياسة كليمنصو حيال سوريا، وأعطى أهمية كبيرة لمسألة التحالف مع بريطانيا[٩٩].

وبصفته رجلاً عسكرياً، أعطى غورو الأولوية للقرار الفرنسي باستبدال القوات البريطانية في المنطقة الزرقاء بقوات فرنسية. ولكن اتفاقه مع اللّنبي ومساعد فيصل، نوري السعيد، بنشر قوات فرنسية في وادي البقاع، ألغي في اللحظة الاخيرة من قبل كليمنصو، الذي توصَّل إلى تسوية مع فيصل في باريس. وعلى كل حال، أدَّت عمليات المقاومة ضد المواقع الفرنسية في القطاع الغربي، والتي شجَّعتها العناصر القومية في دمشق، إلى الذوبان السريع لكل مشاعر التعاون مع الحكومة العربية لدى غورو. ومثل كل الفرنسيين، كان غورو يزدري القدرات العسكرية العربية، ولم يكن يعتقد بإمكانية صمودها أمام قواته. فجاءت تلك الهجمات، والتي احرزت نجاحات هامة، لتشعره بالمهانة والغضب، وخاصة الهزيمة الكبيرة التي واجهها الفرنسيون في كيليكيا على يد القوميين الأتراك، بين كانون الثاني ونيسان ١٩٢٠. وفي نفس الوقت، كان دي سيكس مستمراً في تحريض غورو لاتخاذ تدابير شديدة ضد فيصل والقوميين العرب. وقد سرد غورو فيما بعد كلمات دي سيكس هذه: «سيدي الجنرال، قل لنا إذن الحقيقة، فليس من المعقول أن تجعلونا نقبل فكرة، أنَّ أمة عظيمة مثل فرنسا، وأنَّ الجنرال غورو، الذي له هذه السمعة الحربية، لا يستطيعان حمايتنا من العدو. اعترفوا إذن أنَّ بلادكم قد هزلت قواها وأنَّكم لا تستطيعون الدفاع عنا»[١٠٠].

وأصبح دي سيكس يلعب دوراً هاماً في شحذ السياسة الفرنسية السورية، في بيروت وفي باريس. وأصبح نفوذه كبيراً مما جعل فيكتور بيرارد يهاجمه متَّهماً إيَّاه أنَّه يمرِّر الكثير من سياسته الخاصة بشكل متوازٍ مع سياسة غورو. وبالرغم من نكران دي سيكس لهذا الاتهام، إلاَّ أنه لم يكن يعتقد بأنَّ الاتفاق مع فيصل والقوميين العرب يمكن أن يحمي المصالح الفرنسية في سوريا، وعارض بشدَّة التسوية التي توصَّل إليها

كليمنصو مع فيصل. وكان يدعو إلى الاستعاضة عنها بالتدخّل العسكري المباشر. وبعد مجيء حكومة ميليران إلى السلطة، حقّق دي سيكس اتفاقاً مع القوميين الأتراك سمح لفرنسا بتجميع قواها ضد العرب، واقترح توجيه انذار أخير إلى فيصل. ولم يكن دي سيكس متوهّماً الامكانيات الاقتصادية السورية، بل كانت سياسته قائمة على اعتقاده أنّ التنازل عن سوريا يعني انهيار مهابة فرنسا كدولة مستعمِرة في شمال افريقيا، وضعف مواقعها في أوروبا وخاصة تجاه بريطانيا[١٠١].

ورغم تشابه مواقف غورو ودي سيكس تجاه القوميين العرب، اختلفت نظرتها نحو اللبنانيين المسيحيين. فالدعم القوي الذي أبداه غورو لقضيتهم كان العامل الأساسي في تحديد مساحة لبنان. أمّا دي سيكس، فكان أوّل من لاحظ الخطر الكبير الذي تمثله هذه الحدود الموسّعة على سلامة وحدة لبنان المستقبل. وخلال تعامله مع المسائل الشرقية، دافع دي سيكس عن فكرة لبنان الصغير. وغورو بصفته كاثوليكياً مؤمناً، اهتم بإرضاء اللبنانيين المسيحيين والفرنسيين الذين دعموهم. أمّا المسيحيون وخاصة الكنيسة المارونية وبطريركها، فقد أسرعوا إلى اغتنام الفرصة وكسب ود غورو على حساب تذمّره من العرب المتطرّفين في دمشق. وتأثّر غورو بشكل خاص بالحويّك، ويبدو الاحترام المتبادل بينهما واضحاً في رسائلهما المتبادلة[١٠٢]. وكان كذلك واقعاً تحت ضغط شديد من الدوائر الفرنسية في بيروت، خاصة الجيزويت، الذين عادوا إلى بيروت بعد الحرب، كي يتابعوا عملهم الديني والتعليمي والثقافي، وكي يساهموا في عملية تقرير المصير المرتقبة[١٠٣]. وضغطت المجموعات الفرنسية واللبنانية المسيحية على غورو كي يتخذ إجراءات عسكرية ضد الحكومة العربية في دمشق وخاصة عندما هُدِّد الأمن في القطاع الغربي[١٠٤]. وقد وصف دي سيكس النفوذ اللبناني المسيحي المدعوم من

قبل الفرنسيين المقيمين في لبنان على غورو، بعد ست سنوات بهذه الكلمات: «كان الفرنسيون المقيمون في بيروت والمسيحيون التابعون لروما الذين يحاصرون مركز المندوب السامي يتذمّرون من سياسة إرضاء الزبائن التي تتبعها فرنسا، عاجزين عن فهم أنّ ممثلي فرنسا كانوا مسؤولين عن كل السكان، باختلاف طوائفهم، وكانوا يصرّون على مقابلة المندوب السامي لعرض مطالبهم، ولا يفتأون يردّدون على مسامعه قصة «الحدود التاريخية» التي لا تاريخ يؤيّدها. والبطريرك الماروني الذي يفتقد الحسّ السياسي، الذي كثيراً ما يفتقده الأشخاص الماكرون ومحبو الدسائس، كان يضغط بكل قواه على الجنرال غورو لإعطاء لبنان كل شيء. وهكذا وبعد أن نفّذ غورو «السياسة المسيحية» اتهم بدون عدل بتنفيذها، رغم أنّه قام بها، على أساس أنّها سياسة فرنسية وليست مسيحية»[١٠٥].

دي سيكس لم تؤثّر فيه هذه الضغوطات. وحتى قبل وصوله إلى بيروت أيقن هذا، أنّ الوضع أكثر تعقيداً ممّا قد صوّره المسيحيون. وخلال النقاش في باريس بعد وصول الوفد اللبناني الأوّل وكذلك أثناء زيارة الحويّك، كان دي سيكس أحد القلائل الذين عارضوا حدوداً لبنانية موسّعة. وقد لازمه موقفه هذا خلال خدمته في بيروت. ولـمّا فشل في منع إنشاء دولة لبنان الكبير، بحدودها التي طالب بها المسيحيون، حاول فصل بعض المناطق التي ضمّها غورو إلى لبنان. واتهم المسيحيين اللبنانيين «بجنون العظمة» وحذر من أنّ دمج مناطق ذات أكثرية مسلمة، سيؤدّي إلى الإخلال بالتوازن وتهديد مستقبل الدولة المسيحية. كذلك أشار إلى الصعوبات التي ستواجه ضم منطقة مدينية واسعة، مثل بيروت، إلى جبل لبنان. كانت حماية المصالح الفرنسية هي الحافز الرئيسي لدي سيكس. ودولة لبنانية مسيحية منفصلة عن سوريا ستقع في مكانها المناسب ضمن سياسته في تقسيم سوريا وإضعاف القومية

العربية، وتخفيف العداء لفرنسا من قبل الأكثرية المسلمة. فدولة لبنانية مسيحية بحدود معقولة، تحت إشراف فرنسي هي قاعدة ضرورية لفرنسا كي تسيطر وتؤثّر على الداخل. ورغم عدم الموافقة على أفكار دي سيكس حول الحدود، إلاّ أنّ سياسته في الاشراف الفرنسي المباشر على لبنان، لاقت قبولاً رغم شدة المعارضة لها في لبنان وفرنسا[١٠٦].

جاء إبدال حكومة كليمنصو بحكومة ميليران، بتأثير كبير على تطورات الوضع في المشرق. فرئيس الوزراء الجديد، جمعته روابط وثيقة مع «اللوبي» الذي دافع عن السيطرة الفرنسية. وقد كان هو نفسه مقتنعاً بضرورة الحفاظ على مواقع فرنسا ومصالحها التقليدية في المنطقة، ولم يكن يحفل كثيراً بمسألة التحالف مع بريطانيا. وبهذا أبعد أحد أهم الموانع التي وقفت أمام سياسة فرنسية أكثر تشدُّداً في المشرق. وساهم تردي العلاقات مع فيصل، في تعزيز هذا الاتجاه[١٠٧].

وظهر التغيير في سياسة فرنسا، فور استلام حكومة ميليران في كانون الثاني ١٩٢٠. ودعم رئيس الوزراء الجديد موقف غورو المتشدّد في وادي البقاع وأسرع إلى إرسال قوى جديدة وتأمين الأموال اللازمة لتقوية مواقع فرنسا. وأكثر أهمية من ذلك قراره إعطاء غورو ودي سيكس صلاحية مطلقة في التعامل مع المسائل في سوريا ولبنان. وأتى إعلان فيصل للاستقلال في ٨ آذار وتتويجه ملكاً على سوريا ولبنان وفلسطين ليكون القشّة. وقد فُسِّر قراره هذا، بالبرهان القاطع والنهائي على عدم رغبته بالوصول إلى اتفاق مع فرنسا. وفي أواسط آذار اقتنع ميليران أنّ المسألة السورية تحتاج إلى حلٍّ عسكري. ومع ذلك أعطى تعليماته لغورو بالتعامل بليونة مع فيصل في الوقت الحاضر، كي لا يُصَعِّب فرص فرنسا بالحصول على حق الانتداب على سوريا في مؤتمر السلام، وكي يكسب الوقت اللازم لإرسال قوات كافية إلى القطاع الغربي. وفي أوائل أيار، وحال

حصول فرنسا على حق الانتداب في سوريا من قبل مؤتمر سان ريمو، تم تبنّي سياسة الحل العسكري نهائياً. وطبّق غورو هذا الحل بعد شهرين من تاريخه[١٠٨].

وخلال شهور الأزمة هذه من نهاية ١٩١٩ حتى صيف ١٩٢٠، لم يبد الموارنة والمسيحيون اللبنانيون الآخرون تفهّماً أو قدرة على تفهّم الصعوبات التي واجهت فرنسا في تحديد سياستها السورية. وحسب رؤيتهم للأمور، لم تحدّد فرنسا موقفها، بعد سنة من تحريرها لبلادهم، من قضية تشديد سيطرتها على المنطقة، أو مساعدتهم على تحقيق مطامحهم. وطالبوا بتحقيق مطالبهم فوراً، فأي تأخير في ذلك كان يزيد من مخاوفهم في أن تتوصّل فرنسا إلى تسوية مع فيصل. وجاءت أخبار باريس لتؤكّد حصول اتفاق بين كليمنصو وفيصل لتجدّد مخاوفهم من عودة الفرنسيين إلى سياسات ما قبل ١٩١٩. وجاء التأكيد من تصريح فيصل العائد من باريس، بأنه توصّل إلى اتفاق مبدئي مع الفرنسيين، وبأنّه سيعود إلى باريس لتأكيد هذا الاتفاق رسمياً. وكان المسيحيون متخوفين أيضاً حول مسألة الحدود، وهي قضية تركها كليمنصو مفتوحة في رسالته إلى الحويّك، وخاصة حول مسألة وادي البقاع، الذي كان لا يزال تحت الإدارة العربية. وكانوا يأملون في سيطرة فرنسا على البقاع، وأصيبوا بخيبة أمل شديدة في تشرين الثاني عندما توقّفت القوات الفرنسية التي كانت بصدد احتلاله في آخر لحظة[١٠٩].

وفي تلك الظروف، في أوائل شباط ١٩٢٠، سارع الحويّك ومطارنته بإرسال بعثة ثالثة إلى باريس، للتأكّد من أنّ حدود لبنان الجديدة سترسم وفقاً لتصوراتهم، وبأنّها ستضم وادي البقاع. وخلال سبعة أشهر من المناورات المستمرة في باريس نجحت البعثة في كسب تأييد الكثير من السياسيين الفرنسيين، في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وسهّلت عليهم

مهمتهم مشاعر الغضب والتذمّر من السياسة المعادية لفرنسا، التي اتبعها فيصل وحكومته العربية. كذلك تمتّعوا بدعم الفئات الفرنسية، صاحبة المصالح في سوريا. فهذه المجموعات وجدت في القضية اللبنانية أداة صالحة في إقناع الحكومة والرأي العام الفرنسي بضرورة سيطرة فرنسا على المنطقة. ولمعاكسة التيار المتنامي المعارض للتدخّل في سوريا. وأدّى الوجود القوي للبعثة في باريس بين تموز وآب، أثناء الرسم النهائي لحدود لبنان، والدعم القوي الذي تلقّته هذه البعثة، إلى إضعاف أصوات المعارضة القليلة، التي واجهت توسيع الحدود، ومنها دي سيكس، ومنعتها من التأثير على الحكومة الفرنسية[١١٠].

وفي مذكرتها إلى الحكومة الفرنسية، أصرّت البعثة على مطالبها بالحدود التاريخية للبنان. وقدّمت حجة جديدة لدعم دمج البقاع بلبنان وهي معاهدة سايكس - بيكو التي ضمّت سهل البقاع إلى المنطقة الزرقاء، التي تقع ضمن نطاق السيطرة الفرنسية المباشرة. وكان هذا في الحقيقة نداء إلى فرنسا كي تحتل البقاع، وهي سياسة ما فتىء غورو ودي سايكس يدافعان عنها منذ تشرين الثاني ١٩١٩[١١١]. وكسب الطلب دعماً فرنسياً سريعاً، ففي مذكّرة بتاريخ ٢٠ شباط، رفعتها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، طُلب: «أن يحصل لبنان على الحدود التي اعترفت له بها فرنسا، وهي منطقة بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا، التابعة للقطاع الفرنسي حسب اتفاقات ١٩١٦»[١١٢].

وبعد هذا بأيام معدودة قام لونايل[١١٣]، نائب ليون، الذي لعب دوراً مهماً في دعم القضية اللبنانية، باستجواب رئيس الوزراء في مجلس النواب حول سياسته تجاه لبنان، وطالب بضم البقاع إلى الأراضي اللبنانية. وفي رده تبنّى ميليران رسالة كليمنصو إلى الحويّك، ولكنّ هذا لم يرضِ المسيحيين اللبنانيين وداعميهم الفرنسيين، وخاصة بعد إعلان العرب

للاستقلال. وفي خطاب مثير للعواطف، في آذار، هاجم لونايل في مجلس النواب، سياسة فيصل «والبدو» واتهمهم بمحاولة أخذ سوريا من فرنسا، ثم دافع بشدة عن المسيحيين اللبنانيين مؤكّداً أنّ ٢٠٠,٠٠٠ لبناني قد قتلوا بسبب ولائهم لفرنسا. بعد ذلك ببرهة وجيزة، قدّم لونايل البعثة اللبنانية إلى ميليران، واقترح تنظيم مؤتمر للمسيحيين اللبنانيين من أجل إعلان الجمهورية اللبنانية، وذلك كرد على فعل فيصل الأخير. وقد ردّ ميليران هذا الاقتراح بعد مشاورات مع غورو، شارحاً أنّ خطوة كهذه قد تسحب البساط من تحت أقدام فرنسا في مطالبتها بحق الانتداب على كل سوريا، وقد تستفز المسلمين وتزيد من مقاومتهم للاحتلال الفرنسي في القطاع الغربي، حيث لم يكن للفرنسيين وجود عسكري قوي بعد. وقد طُلِبَ من لونايل أن يخبر أفراد البعثة أنّ فرنسا تحترم علاقاتها ووعودها للمسيحيين اللبنانيين[١١٤]. وفيما كانت الحكومات الفرنسية المتتابعة، تعمل على إيجاد سياسة محدّدة نحو سوريا، محاولة إيجاد حلول للأزمة في العلاقات الإنكليزية - الفرنسية في المشرق، تردّت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في سوريا ولبنان وخاصة بعد ١٩١٩. وازداد التوتر حدّة منذ احتلال الحلفاء للمنطقة. وقد ظهر هذا التوتر في حلب حيث قُتِل ٥٠ أرمنياً على أيدي المسلمين في شباط ١٩١٩. وزيارة بعثة كينغ - كراين التي رافقتها حملات دعائية وضغوط من قبل كل الجهات، أدّت إلى تأزّم العلاقات بين مختلف الطوائف[١١٥]. فقد مال المسلمون إلى وضع مسيحيي لبنان في خانة فرنسا، التي كرهوها، واتهموهم بتعبيد الطريق أمام الاحتلال الفرنسي. وقد صوّر «يال» التصادم بين مختلف الطوائف كانعكاس للصراع الإنكليزي - الفرنسي كما يلي: «وكان الفرنسيون واثقين من دعم السكّان الكاثوليك لهم، ولـمّا جعل الإنكليز والقوميون العرب، التأييد المسلم لفرنسا مستحيلاً، اتجه الفرنسيون نحو ربط المسيحيين

إلى قضيتهم. وبسبب هذا، ازداد تصلّب المسلمين وخُلِق لدى المسيحيين الخوف وعدم الثقة من المسلمين. وكنتيجة لسياسات فرنسا وانكلترا في المنطقة، ازدادت العدائية والكره بين المسيحيين والمسلمين في سوريا، واشتدّ تعصبهم، وانقسم البلد إلى طوائف متناحرة. إنّ سياسة هذين البلدين هي لعنة على سوريا وإذا استمرّت ستؤدّي بالتأكيد إلى مجازر »[١١٦].

وبالفعل، جاءت اتفاقية كليمنصو ـ لويد جورج في أيلول حول جلاء الجيوش الإنكليزية عن سوريا ولبنان واستبدالها بقوات فرنسية في المنطقة الزرقاء، لتزيد من رقعة العنف في سوريا. فانسحاب القوات الإنكليزية القوية، التي منع تواجدها انتشار الصراع، ترك الفئات المتصارعة وجهاً لوجه، الحكومة العربية في دمشق تساندها أكثرية المسلمين، والسلطات الفرنسية في بيروت مع حلفائها المسيحيين.

وعارض المسلمون الاتفاقية بقوة واعتبروا تعيين الجنرال غورو بعد ذلك بأسابيع معدودة كتأكيد على رغبة فرنسا في السيطرة على سوريا. وانعكس غضبهم في شعور عام عارم معادٍ للأوروبيين، ذي توجه إسلامي متلازم مع دعاية عرقية وقومية تركية مكثّفة. وخشي بعض المتطرّفين العرب، وأكثرهم من العراقيين أن تفقد حركتهم هذه من زخمها، فبدأوا يحاولون توجيه هذا الشعور القومي إلى صليبية إسلامية. ووصف الميجور كلايتون مشاعر المسلمين: « يبدو أنّ الحركة القومية المعادية لفرنسا، قد بدأت تفقد من زخمها، وأنا أعتقد أنّ القوات الفرنسية لن تواجه مقاومة منظّمة تذكر، وهناك عامل واحد يمكن أن ينشّط من العداء لفرنسا وهو الدين. فبسبب الأكثرية الساحقة من المسلمين، تبدو القومية العربية والاسلام كمرادفين متوازيين. ويعترف الداعمون للقوميين من المسيحيين بهذا الواقع. وقد ازدادت خشيتهم من التطوّر العام للأمور، نتيجة

جهودهم في إنماء الحس القومي لدى سكّان المنطقة »[١١٧].

وفي نهاية ١٩١٩، عندما ناب سعيد عن أخيه فيصل، في إدارة شؤون الحكومة، كادت العناصر المتطرّفة، ومنها أعضاء في الحكومة ومجلس النواب السوري، أن تسيطر على الحالة السياسية في البلد. وهذا التطوّر كان حاسماً في منع فيصل من التوصّل إلى تسوية مع فرنسا، بل وأصبح عاملاً أساسياً في تحديد منهج الحركة القومية العربية أثناء حكم الانتداب. فهؤلاء القوميون لم يريدوا أن ينتظروا نتائج مؤتمر السلام، ولم يعد بودهم استعمال الأساليب السياسية للتوصّل إلى أهدافهم القومية، كما كان يدعو إليها فيصل ونوري السعيد، بل قرّروا عوضاً عن ذلك اتخاذ إجراءات حاسمة لطرد الفرنسيين من لبنان وسوريا، ومقاومة أي محاولة فرنسية لاحتلال وادي البقاع، كما تمّ الاتفاق عليه بين كليمنصو ولويد جورج. وفي نهاية أيلول أرسل ياسين باشا الهاشمي، قائد أركان الجيش العربي، تعزيزات إلى وادي البقاع كتحضير للمعركة ضد فرنسا، وبدأ بالتعبئة وتشكيل هيئات دفاعية محلية[١١٨].

ورغم أنّ القوميين العرب عارضوا الفرنسيين بشدّة، إلاّ أنّهم لم يكونوا مستعدين للدخول في مواجهة عسكرية مع الجيش الفرنسي في القطاع الغربي. وكبديل عن ذلك قاموا بتنظيم اعتداءات على المراكز الفرنسية جاهدين لالباسها مظهر أعمال عفوية يقوم بها السكّان المحليون. ومنذ ١٩١٩ حتى نهاية صيف ١٩٢٠، تعرّضت المراكز الفرنسية لاعتداءات متكرّرة من قبل عصابات جاءت من القطاع الشرقي ومن قبل السكّان المحليين. وأعمال العنف هذه كان لها مغزى سياسي واضح، البرهنة للرأي العام الفرنسي، أنّ احتلال سوريا سيؤدّي إلى خسائر كبيرة في الأرواح والمعدّات والضغط على الحكومة الفرنسية كي تصرف النظر نهائياً عن مطامعها في المنطقة[١١٩].

وقد دعم فيصل، أو على الأقل غضَّ من نظره عن أعمال العنف هذه في بدايتها، لاعتقاده أنَّها يمكن أن تدعم موقفه في مفاوضاته مع باريس ولندن. ولكن في بداية ١٩٢٠، وخاصة بعد حادثة مرجعيون الكبيرة، ازدادت مخاوفه أن تخرِّب أعمال العنف هذه محاولاته لايجاد تسوية مع كليمنصو. وقبل مغادرته لباريس أخبر أحد المسؤولين الفرنسيين، أنَّه قلق من أن يستغل غورو، بتأثير من ضبَّاطه وحلفائه المسيحيين، هذه الحوادث ويستعملها كمبرِّر لاحتلال كل سوريا. وبعد عودته إلى سوريا، استطاع فيصل، لفترة وجيزة، إيقاف الاعتداءات على الفرنسيين في القطاع الغربي. ولكن بعد اعلان الاستقلال، خرج الوضع من يديه، ولم يعد بوسعه السيطرة على العناصر المتطرِّفة داخل معسكره. ولاحتواء الوضع حاول استغلاله لدعم مطالبه في لبنان[١٢٠].

وأدَّى تأزُّم العلاقات بين القوميين العرب في دمشق والسلطات الفرنسية في بيروت إلى نتائج وخيمة على كل الطوائف في لبنان. وأصبحت القرى المسيحية امتداداً من اللاذقية في الشمال مروراً بوادي البقاع حتى جبل عامل في الجنوب، هدفاً لهجمات واعتداءات المسلمين. وقُتِل الكثيرون منهم وأرغم الألوف على الالتجاء إلى المناطق الساحلية، وقد كتب راتيسلاو، القنصل العام الإنكليزي في بيروت: «يبدو كما لو أنَّ كلمة سحرية قد مرِّرت إلى كل القبائل غير المسيحية في المنطقة - العرب والأنصارية والمتاولة والدنادشة وغيرهم، لايجاد كل أنواع المتاعب في وجه الفرنسيين، وهم يقومون بهذا بفعالية، فيدمِّرون القرى المسيحية، ويقطعون الطرقات، وغير ذلك من أعمال التخريب»[١٢١].

وفي لبنان نفسه، قام المسلمون غير السُنِّيِّين، إجمالاً، كالدروز والمتاولة والعلويين مع البدو الذين قدموا من المناطق المجاورة، بمجمل أعمال التخريب والاعتداءات على الفرنسيين والمسيحيين. وكانت للدروز

والمتاولة أسبابهم الخاصة في مقاومة السيطرة الفرنسية، وخشية الهيمنة المارونية في لبنان الكبير، عدا عن كون زعمائهم حلفاء مقرَّبين إلى القوميين العرب. فمجتمعهم الاقطاعي، وتقاليد حياتهم شبه العسكرية، وعاداتهم الجبلية جعلت منهم أكثر قابلية للتمرُّد على الفرنسيين من السُنَّة سكَّان المدن الساحلية. فالتعايش التقليدي بين الدروز والموارنة في جبل لبنان، كان يمكن أن يسقط بسهولة دائمة، بينما كانت عناصر بين المتاولة والبدو، مستعدة دوماً للاغارة على القرى المسيحية كلَّما سنحت الفرصة لذلك. ولكن هذه المرة كان القوميون العرب داخل هذه الطوائف هم الذين وقفوا خلف الاعتداءات، بل ويمكن القول إنَّ السُنَّة على الساحل استغلوا هذه الطوائف في معركتهم ضد فرنسا والمسيحيين اللبنانيين. ويبدو أنَّهم كانوا يريدون تعليم الأخيرين درساً مفاده عدم كفاية الحماية الفرنسية، والحاجة إلى دمج مستقبلهم بمستقبل سوريا[١٢٢].

وفي بداية ١٩٢٠ اضطر الفرنسيون إلى إرسال وحدات عسكرية إلى كيليكيا على حساب قوتهم في لبنان. وهذا، بالإضافة إلى الهزائم التي ألحقها بهم القوميون الأتراك، شجَّع القوميين العرب وحلفاءهم على زيادة أعمال العنف. ولكن الفرنسيين والمسيحيين اللبنانيين لجأوا هم أيضاً إلى القوة. فتصرُّفات بعض الضبَّاط الفرنسيين تجاه الدروز والمتاولة أثارت المزيد من العداء ضد فرنسا والمسيحيين. وأكثر من هذا، وبسبب خشية فرنسا من أن يؤدِّي «التقارب» بين المسلمين والمسيحيين إلى تعريض مصالحها للخطر، فعلت القليل لتشجيع الأمر. وأدَّى تسليحهم للمسيحيين بغرض الدفاع عن أنفسهم إلى موجة استنكار عارمة من قبل الطوائف الأخرى. وأخيراً التصرُّفات الاستفزازية من قبل عناصر مسيحية، والتي جاءت عقب إعلان الانسحاب الإنكليزي من المنطقة، أدَّت إلى احتجاجات المسلمين وزادت من تأزُّم العلاقات المتأزِّمة أصلاً[١٢٣].

وكان دروز الشوف هم الذين أطلقوا الرصاصة الأولى في مسلسل العنف. فقد تركتهم زيارة البعثة الأميركية منقسمين على أنفسهم، يجمعهم فقط الحقد على الفرنسيين والموارنة. وجاء الحادث الأوّل بايحاء من زعماء دروز نافذين، لهم مواقع في الإدارة العربية في دمشق. ففي ٢٤ تموز ١٩١٩ أطلقت النار على الأدميرال مورني، قائد البحرية الفرنسية في شرق المتوسط، فأصيب بجراح خطرة، وذلك أثناء قيامه مع بيكو بزيارة الزعماء الروحيين الدروز في بعقلين. وحاول الفرنسيون تصوير الأمر كما لو كان حادثة، ولكنَّه كان محاولة واضحة لاغتيال بيكو. وفي فترة قصيرة أصبح الإجرام والثأر والإغارات حالة سارية في أرجاء الجبل. وازداد تأزّم العلاقة الدرزية المارونية، ففي بداية تشرين الأوّل هاجم الدروز منزل حبيب باشا السعد. وكثير من أفراد العصابات التي قامت بهذا الهجوم وجدوا ملجأ لهم في وادي البقاع. ولم تؤدِّ محاولات الفرنسيين والدرك اللبناني لايقاف هذه الموجة من العنف إلى نتائج إيجابية. وذكر تقرير فرنسي شدَّة الحاجة إلى «إيقاف هذا التدهور المنتشر والذي يؤدِّي إلى ثورة في كل لبنان»[١٢٤]. وفي ١٤ تشرين الأوّل جمع الحاكم العسكري الفرنسي لجبل لبنان، زعماء الدروز والموارنة وحذرهم من اتخاذ اجراءات صارمة، إذا ما استمرَّ الوضع على ما هو عليه. ولم يلقَ التحذير آذاناً صاغية، وبعد سلسلة من الحوادث، أجاب الفرنسيون عليها بتدابير صارمة ضد القرى الدرزية. وهذا بدوره أدَّى إلى التهديد بغزو مقابل من قبل سكَّان جبل الدروز[١٢٥].

ولكن العلاقات الدرزية الفرنسية شهدت تحسُّناً سريعاً في نهاية ١٩١٩. فقد ضغط الإنكليز على الدروز لتليين موقفهم. وكان للدروز أسبابهم الخاصة في التقرُّب من الفرنسيين، الذين أصبحوا السلطة الحاكمة الجديدة. وبالمقابل علَّق غورو ودي سيكس أهمية قصوى على كسب

ود الدروز باعتماد لغة معتدلة في الحوار معهم. وعملاً على إيجاد تسوية مع سكَّان جبل الدروز في سوريا، آملين أن يؤدِّي هذا إلى تهدئة الدروز في جبل لبنان. فحليف لهم في جبل الدروز يقطع الطريق على فيصل وقواته من دمشق إلى الحجاز، ويزيد من رجحان كفَّة فرنسا ومطالبها بجبل الدروز، في الخلاف مع بريطانيا حول السيطرة على المنطقة. وبالفعل أدَّى إيجاد تسوية بين غورو وزعماء الدروز في الجبل، إلى تحسُّن العلاقات بين الفرنسيين والدروز في لبنان. حتَّى أنَّ نسيب جنبلاط، أحد زعمائهم النافذين، حاول إقناع دروز حاصبيا بالموافقة على الانتداب الفرنسي. وأصبح واضحاً أنَّ جهود الحكومة العربية، قد فشلت في الحصول على تأييد الدروز. ففي آذار، امتنع الدروز عن القبول بتنصيب فيصل كملك على المنطقة[١٢٦].

وكان جنوب لبنان أيضاً مسرحاً لعمليات الإغارة والاعتداءات منذ نهاية ١٩١٩ حتَّى صيف ١٩٢٠. وفي هذه المنطقة كان المنفِّذون هم عصابات من المتاولة والبدو. والأخيرون أتوا بشكل عام من منطقة القنيطرة في القطاع الشرقي ومن مناطق الحولة، وكانوا بقيادة محمد الفاعور، صاحب العلاقة الوثيقة مع العناصر المتطرِّفة في دمشق، وخاصة وزير الحربية يوسف العظمة. وكانت قرى الكاثوليك والموارنة هي الأهداف الرئيسية لأعمالهم. وبين ٦ كانون الأوّل و٦ كانون الثاني هوجمت ٣٠ قرية وأُجبِر الآلاف من المسيحيين على النزوح إلى الساحل. وبعد احتجاجات ونداءات متكرِّرة من قبل الزعماء المسيحيين المحليين، الذين قابلوا غورو في ١٨ كانون الأوّل، أرسل الفرنسيون طابوراً لعقاب القرى المتوالية التي شاركت في الهجمات على المسيحيين. ولكن عندما اضطرَّ الفرنسيون فيما بعد إلى سحب جنودهم إلى كيليكيا، ازدادت الهجمات وعادت إلى سابق عهدها، وكان الرد الفرنسي محدوداً، فقد

قُصِفت قرى المتاولة، ووزعت الأسلحة والذخائر على المسيحيين[١٢٧].

ولم يكن النقص في القوات هو السبب الأساسي في منع الفرنسيين من اتخاذ موقف أشد. فقد اعتبر دي سيكس أنَّ المتاولة في جنوب لبنان والعلويين في الشمال والدروز في جبل الدروز يمثّلون طوائف مستقلة يمكن فصلها عن سوريا ووضعها تحت سيطرة فرنسية مباشرة. وفي مذكَّرة إلى الحكومة الجديدة، انتقد دي سيكس اتفاق كليمنصو مع فيصل، وذكر إمكانية إنشاء منطقة متوالية ذات حكم ذاتي في جنوب لبنان، أو بدمج المنطقة بلبنان. وقد جاء في الاتفاقية مع فيصل، أنَّ مستقبل وادي البقاع سيحدَّد بالتنسيق مع إرادة سكَّانه، وبما أنَّ أكثر هؤلاء كانوا من المتاولة، أصبح كسب ودهم قضية مهمة بالنسبة لفرنسا وللحكومة العربية. وقد قوبلت الجهود الفرنسية ببعض النجاح، عندما أعلن بعض الزعماء المتاولة وخاصة كامل الأسعد عن تعاطفهم مع السلطة. وقد وعت حكومة فيصل نوايا دي سيكس، فزادت من ضغوطها على السكَّان، وأوعزت إلى البدو القيام بمزيد من الاعتداءات التي قد تجر إلى نوع من ردَّات الفعل المعادية[١٢٨]. وأحد أهم الحوادث الجدية، كان عندما هوجمت قرية عين إبل المسيحية من قبل مجموعات من المتاولة والبدو، حيث قُتِل أكثر من ٥٠ من سكَّانها، أمَّا من تبقَّى فقد فرُّوا إلى الساحل أو إلى شمال فلسطين في المنطقة البريطانية[١٢٩].

هذا الحادث، الذي استنفر المسيحيين في لبنان، لقي صدًى واسعاً لدى الصحافة البريطانية والفرنسية. وقرَّرت السلطات الفرنسية اتخاذ اجراءات مشدَّدة ضد المتاولة. فقامت قوات فرنسية بقيادة الكولونيل «نيجر» بتدمير بضع قرى متوالية، ساهم سكَّانها في الهجوم على عين إبل، ومنها بنت جبيل، وهي مركز متوالي مهم في جبل عامل، كذلك قرية الطيِّبة، معقل كامل الأسعد. وحكم على بعض الزعماء بالموت

غيابياً، ونفي البعض الآخر، كما صودرت ممتلكاتهم ودُمِّرت منازلهم. وقد لجأ الكثير من الزعماء الذين حكم عليهم، ومن ضمنهم كامل الأسعد، مع أتباعهم، وهم حوالى ٢٠,٠٠٠ إلى القطاع الشرقي. وفرضت جزية تقدَّر بحوالى ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري على القرى المتوالية للتعويض عن الأضرار التي سبَّبوها للمسيحيين. وأمر الكولونيل نيجر المتاولة بالعيش بسلام مع جيرانهم المسيحيين. ولكن وكما لاحظ القنصل الإنكليزي: «إنَّه من الصعب توقُّع أيَّة مشاعر صداقة تجاه المسيحيين من قبل المتاولة الذين عوقبوا بسببهم»[١٣٠].

وكانت للفرنسيين أسباب أخرى دفعتهم إلى السرعة في تدعيم الأمن والاستقرار. فقد جاء ذكر الاعتداءات على المسيحيين خلال المفاوضات التي دارت بينهم وبين الإنكليز حول رسم الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ الطرفين.. فانعدام الأمن في المنطقة قد يقوّي مطالب الإنكليز بالسيطرة على أنحاء جنوب الليطاني. وإذا تم إجراء استفتاء بين السكَّان، فستدعم الأكثرية الانضمام إلى فلسطين تحت انتداب انكليزي من قبل السكَّان المسيحيين[١٣١].

وأدَّى الضعف العسكري الفرنسي في مواجهة تردِّي الأوضاع الأمنية إلى انحسار نفوذ فرنسا وهيبتها ليس فقط في أعين معارضيها، بل وأيضاً لدى مؤيديها من اللبنانيين المسيحيين. فبوصول غورو اعتبر المسيحيون أنَّ فرنسا ستفرض قريباً سلطتها على كل سوريا، ولكن هزائمها وعجزها عن حمايتهم، زاد من شكوكهم. وخشي الكثيرون من سكَّان بيروت المسيحيين أن يهاجم الجيش العربي المدينة، بدعم من المسلمين المحليين. واعتقد مسيحيون آخرون أنَّ فرنسا، بسبب الضائقة التي تمر بها في المنطقة، قد تجبر على الانسحاب منها، تاركة المسيحيين للدِّفاع عن أنفسهم بمفردهم. وجاءت التقارير من باريس تخبر عن ازدياد المعارضة

للتدخل الفرنسي في المشرق بتكاليفه الباهظة من أموال وأرواح. وجاءت المجازر بحق آلاف الأرمن في شباط ١٩٢٠ في مرعش، بعد الانسحاب الفرنسي منها لتزيد من مخاوف المسيحيين. وأكثر من ذلك، وبسبب تحوّل المسيحيين إلى هدف للحقد والعداء المسلم، بدأ البعض منهم يعيد النظر في موقفه تجاه فرنسا[١٣٢].

وجاء ضم لبنان إلى المملكة السورية، الذي أعلنه مجلس النواب السوري بمشاركة نواب مسلمين من القطاع الغربي، ليطلق موجة احتجاجات لدى الفرنسيين من قبل الحويّك والمجلس الإداري ومختلف المجموعات اللبنانية. وبسبب تأثّرهم بالاتفاق الذي عقد سابقاً بين فيصل والفرنسيين، اعتبر الكثير من المسيحيين أنّ فيصلاً لا يمكن أن يقدم على خطوة كهذه بدون موافقة الفرنسيين. وهذا الاعتقاد تمّ تشجيعه من قبل فيصل ومؤيديه والصحافة المسلمة[١٣٣].

وانزعج غورو كثيراً من انكسار هيبة فرنسا بين المسيحيين اللبنانيين. ومنذ نهاية ١٩١٩ كرّر في اتصالاته ضعف ثقة المسيحيين في سياسة فرنسا وعزاها إلى رفض كليمنصو احتلال البقاع. وفوراً بعد إعلان فيصل للاستقلال، طلب غورو من ميليران تأكيد الوعود الفرنسية للمسيحيين، الأمر الذي نقله هذا إلى البعثة اللبنانية المسيحية في باريس. وفي أواسط آذار، وخلال جولته في لبنان، أكّد غورو في خطاباته على علاقة فرنسا مع لبنان وعن رغبتها في البقاء فيه، كما أعلن أنّ قرار فيصل بإعلان الاستقلال هو باطل لا شرعية له. وبتشجيع من فرنسا، اجتمع أعضاء من المجلس الإداري وممثلون عن بيروت ومدن وقرى الجبل، في بعبدا في ٢٢ آذار، كي يعلنوا استقلال لبنان، وتبنّوا مذكّرة يعيدون المطالبة فيها باستقلال لبنان الكبير تحت الانتداب الفرنسي[١٣٤].

وأدى انهيار الوضع الاقتصادي في لبنان وخاصة في بيروت إلى

ازدياد تأزّم العلاقات بين بعض المسيحيين والفرنسيين. فالاقتصاد الذي لم يكن قد ارتاح بعد من مخلّفات الحرب، ازداد سوءاً خاصة في نهاية ١٩١٩. فازدياد الأسعار وانعدام الحاجات الاستهلاكية الأساسية رافقها توقّف تام في التجارة بين الساحل والمناطق الداخلية كان سببه انعدام الأمن وسياسة الحكومة العربية في دمشق. فمنذ نهاية ١٩١٩ وبعد إعلان الاستقلال، بدأت حكومة فيصل بممارسة الضغط الاقتصادي على المنطقة الساحلية. وكان هدفه التأكيد على استحالة وجود الكيان اللبناني بدون الاعتماد على المشاركة السورية. فتوقّف شحن السلع الغذائية الضرورية كالقمح والماشية من الداخل، وتناقصت حركة التصدير والاستيراد من مرفأ بيروت بعد أن بدأ تجّار الداخل يستعملون مرفأ حيفا كبديل عنه. وأُثقل تجّار بيروت، مسيحيوها ومسلموها، ببضائع لم يكن بمقدورهم أن يبيعوها. وجاءت الصعوبات التي ترافقت مع إدخال العملة الفرنسية إلى القطاع الغربي، في الوقت الذي كان القطاع الشرقي يستعمل العملة المصرية لتزيد من احتجاجات القطاعات المختلفة[١٣٥].

ولكن السبب الأساسي في تأزّم العلاقة المسيحية الفرنسية، كان في تدخّل الفرنسيين في الشؤون الإدارية للبلاد ومحاولتهم فرض سيطرتهم المباشرة عليها. فالمسيحيون الذين حافظوا بغيرة تامة على استقلاليتهم الإدارية، وجدوا أنفسهم وقد أقصوا عن الإدارة بواسطة بيروقراطيين فرنسيين. وشعروا بالتعالي الذي طبع علاقات هؤلاء الإداريين معهم، ومعظمهم قد تلقّى تدريبه في المستعمرات الفرنسية وخاصة المغرب[١٣٦].

ومن بين أوّل الذين عبّروا عن موقف تجاه ذلك، كان المجلس الإداري الذي نشر مذكّرة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٩، بعد أن وضع القطاع الغربي تحت سلطة الإدارة العسكرية الفرنسية، طالباً من فرنسا احترام استقلالية لبنان. وتأزّمت العلاقات بين أعضاء المجلس الإداري

وخاصة رئيسه حبيب السعد، وبين الهيئة العسكرية العليا[١٣٧]. فقد قمع الفرنسيون الوساطات والمصالح الشخصية التي كانت منتشرة في الإدارة اللبنانية، بينما لم يتورّعوا هم أنفسهم عن استعمال نفس الأساليب للوصول إلى مصالحهم الذاتية[١٣٨]. وكان اعتراضهم الأساسي على محاولات السعد والأعضاء الآخرين في المجلس الإداري، للمحافظة عليه كجسم مستقل، يعبّر عن إرادة سكّان الجبل. ورغم أنّ المصالح الشخصية كانت متورّطة بعمق في هذا الموقف، مع مطامح السعد بأن يكون المحافظ اللبناني الأوّل، إلاّ أنّ موقف المجلس هذا أتى معبّراً عن آمال اللبنانيين في الاستقلال التام. وبعد أيام من إعلان الاستقلال العربي، اجتمع أعضاء المجلس الإداري مع غورو لبحث مسألة كتابة الدستور اللبناني. وبسبب انتخابهم كممثلين، اعتبروا أنفسهم مخوّلين تنظيم أوّل مجمع دستوري. ولم يجد غورو ودي سيكس سبباً للممانعة، واعتبرا موافقتها طريقة لامتصاص نقمة المسيحيين. وفي الوقت نفسه كانا مهتمين برؤية مصالح فرنسا وقد حماها أي دستور قد يكتب. وفي ٢ حزيران أعلم غورو السعد أنّه قد عيّن لجنة مؤلّفة من ١٤ عضواً مهمتها أن تشترك مع المجلس الإداري في صياغة الدستور. وشرح أنّ هذه اللجنة ستسمح لقطاعات أخرى من السكّان بالمشاركة بصياغة الدستور، ولكنّ الإصرار على التعاون بين اللجنة التأسيسية والسلطات الفرنسية، لم يترك مجالاً للشك في رغبة فرنسا في حماية مصالحها، وخاصة التأكيد على دستورية تعيين محافظ فرنسي. وحاول المسؤولون الفرنسيون إقناع اللبنانيين بتوقيع عرائض تدعم تعيين حاكم فرنسي. وساعدهم بعض اللبنانيين في ذلك، مثل عضو المجلس الإداري داوود عمّون. ولكنّ كثيرين من المسيحيين استمرّوا في دعم مطلب حاكم لبناني، وعارضوا فكرة تعيين اللجنة، معتبرين أن اللبنانيين فقط هم الذين لهم حق انتخاب

الجمعية التأسيسية[١٣٩].

وازداد قلق المسيحيين من عدم قدرة فرنسا على حمايتهم وتحقيق آمالهم في تأسيس كيان لبناني مستقل كبير، وكبرت خيبة أملهم بسبب انهيار الوضع السياسي والاقتصادي، كذلك زاد الطين بلّة التدخلات الفرنسية في الإدارة اللبنانية، الأمر الذي أدّى بالكثير من المسيحيين وخاصة الروم الأرثوذوكس إلى التعاطي بإيجابية مع محاولات فيصل ومؤيديه في القطاع الغربي للتوصّل إلى تسوية للأزمة. هذه المحاولات تكثّفت بعد إعلان الاستقلال في آذار حيث سعت الحكومة العربية إلى الحصول على دعم وموافقة مختلف الطوائف في القطاع الغربي لتنصيب فيصل ملكاً على سوريا. وفي نهاية أيّار رأى الحويّك نفسه مضطراً للكتابة إلى غورو: «أمّا الضجة التي يثيرها بعض الناس، فلا يجب الالتفات إليها، فلبنان متعلّق بقوة باستقلاله وبعلاقاته الوثيقة التي لا تنفصم مع فرنسا. لقد حافظنا دوماً على هذه الصيغة، ولن نعدم الوسائل في الدفاع عنها»[١٤٠].

وأدّى تأزّم العلاقات بين المجلس الإداري والسلطة الفرنسية، إلى تحوّل بعض أعضائه نحو ممثلي فيصل. فتوصّلوا في حزيران إلى إقامة علاقات سرية مع دمشق، وادّعى غورو فيما بعد أنّ سليمان كنعان، وهو عضو ماروني في المجلس، كان أوّل من كسبه أمين أرسلان ورياض الصلح، وقد أقنع فيما بعد ٦ من أعضاء المجلس بمحاولة الوصول إلى تسوية مع فيصل. وقد نشرت حكومة فيصل في حزيران وأوائل تموز إشاعات عن توصّلها إلى تسوية مع الفرنسيين، مما أشاع الرعب في أوساط الأعضاء السبعة في المجلس لمحاولة الوصول إلى تسوية انفرادية مع فيصل[١٤١].

وكان هذا هو الأساس المباشر لبيان المجلس في ١٠ تموز، الذي

أخذ رياض الصلح نسخة موقَّعة منه إلى دمشق(١٤٢). وفي هذا البيان، الذي كان من المفروض أن يأخذه أعضاء المجلس إلى دمشق وإلى مؤتمر السلام في أوروبا، يوافق الأعضاء السبعة في المجلس على التوقّف عن المطالبة بالانتداب الفرنسي، مقابل اعتراف فيصل وحكومته بالاستقلال التام للبنان. وفي تسوية شفهية، وافق فيصل كما يبدو على ضم كل المنطقة الساحلية بما فيها طرابلس وصيدا وبيروت إلى لبنان. وهذه المرحلة تمثّل محاولة بعض المسيحيين اللبنانيين نفض الحماية الأجنبية عن كاهلهم، وتسيير دفّة مستقبل لبنان بالتنسيق مع العالم العربي، وذلك قبل أن يأخذ بشارة الخوري نفس الطريق بـ ٢٣ سنة. ولذلك يبدو واضحاً أنّ الخوري، فيما بعد، وفي مذكراته كتب مادحاً هذه المحاولات الأولى(١٤٣).

أما بالنسبة لفيصل، فكانت حسنات هذه التسوية واضحة. فزيارة يقوم بها المجلس إلى دمشق ستحرج موقف الفرنسيين وتقف عائقاً أمام تطلّعاتهم إلى الحصول على حق الانتداب على المنطقة، وخاصة أنّ مبرِّرهم الأساسي هو حماية المسيحيين فيها. وسيكون ظهورها في مؤتمر السلام، مقنعاً للقوى الأخرى والرأي العام الفرنسي أنَّ المسيحيين، حلفاء فرنسا التقليديين، قد انضمّوا إلى المعسكر العربي المسلم في سوريا، في رفضهم للانتداب الفرنسي والمطالبة بالاستقلال التام. وأكثر من ذلك، سيكون دمج مناطق ذات أكثرية مسلمة إلى لبنان ذا تأثير في التقليل من سيطرة الأغلبية المسيحية، وهو مكسب أشار إليه فيصل قبل ١٨ شهراً، أثناء إقامته في باريس، أمام مؤتمر السلام(١٤٤).

السلطات الفرنسية التي كانت تتابع هذه الاتصالات عن كثب، شعرت بالتأكيد بالحرج والانزعاج، فألقت القبض على أعضاء المجلس السبعة وهم في طريقهم إلى دمشق، كذلك بعض اللبنانيين الآخرين

الذين شاركوا في المفاوضات، وقدَّمتهم إلى المحكمة العسكرية بتهمة الخيانة العظمى والتآمر. وحكم عليهم بالنفي والأشغال الشاقة. وصُوِّرت القضية كلها كما لو كانت مؤامرة من قبل بعض الأشخاص، الذين أرادوا بيع وطنهم. وفي الحقيقة عرض فيصل ٤٠,٠٠٠ جنيه مصري، وهو مبلغ ضخم، في ذلك الحين، كي يحصل على موافقة الأعضاء على الذهاب إلى أوروبا. ولكن هؤلاء الرجال لم يكونوا أشخاصاً ثانويين، حسب أقوال الفرنسيين، بل كانوا ممثلين منتخَبين لجبل لبنان، وقد اعترف لهم الفرنسيون بشرعية تمثيلهم هذه. وأحدهم كان شقيق البطريرك، سعد الله الحويِّك(١٤٥).

على كل حال، قام الفرنسيون بمناورتهم هذه، كي يحققوا هدفين. فقد قرَّ قرارهم منذ أوائل أيار على اعتماد حلٍ عسكري، وكانوا يبحثون عن فرصة لتوجيه إنذار إلى الحكومة العربية في دمشق، وقد قدّمت لهم مؤامرة فيصل هذه الحجة التي أرادوا. فبعد أربعة أيام من اعتقال الأعضاء السبعة، أرسل غورو إنذاره إلى فيصل، وكانت نتيجته هزيمة الجيش العربي في ميسلون ٢٤ تموز واحتلال دمشق من قبل الجيش الفرنسي في اليوم اللاحق. والهدف الثاني في إظهار أعضاء المجلس كخونة، كان لإضعاف معارضة اللبنانيين، لمسألة تعيين الحاكم الفرنسي. فكثير من المسيحيين أصبحوا يعتبرون. مسألة تعيين حاكم فرنسي للبنان، كضمانة لاستقلال لبنان في المستقبل. وفي ١٢ تموز حلَّ غورو المجلس الإداري برمته، منحياً بذلك المعارضة الأساسية للسيطرة الفرنسية المباشرة. وسيمر وقت طويل قبل أن يحاول الزعماء المسيحيون، مرَّةً أخرى الحصول على الاستقلال التام عن فرنسا بمساعدة السوريين(١٤٦).

إعتبر الموارنة وباقي المسيحيين في لبنان، هزيمة فيصل وحكومته

العربية، وإحتلال فرنسا لكل سوريا، كانتصار لقضيتهم. فقد كانت معارضة فيصل والقوميين العرب القوية، هي العائق الرئيسي خلال السنتين الماضيتين لتأسيس دولة لبنان الكبير. وحالاً بعد إتمام السيطرة الفرنسية على البلاد، بدأوا حملة واسعة، مطالبين بضم الساحل ووادي البقاع، وتوزعت مناوراتهم السياسية على بيروت وباريس في سبيل تحقيق مطامحهم[١٤٧].

وفي نفس الوقت كان الرسميون الفرنسيون في فرنسا ولبنان، غارقين حتى الأذنين في مناقشات واسعة حول مستقبل سوريا، وخاصة على صعيد التنظيم السياسي والإداري[١٤٨]. حدود لبنان وعلاقته المستقبلية مع باقي سوريا، أصبحا من النقاط الرئيسية في هذه النقاشات. ودعم غورو بقوة مطالب المسيحيين بينما رأى دي سيكس وباقي المسؤولين الفرنسيين أن تُحجَّم هذه الحدود. وكان ميلليران يدعم دي سيكس، وبصفته رئيس الوزراء كانت له الكلمة الفصل.

وكان دي سيكس يبرر موقفه، بأن التركيب العرقي والديني والثقافي، للمناطق المقترح ضمها، هو مختلف لدرجة كبيرة عن الجبل، بحيث لا يمكن ضم المنطقتين في دولة واحدة. فقد كان يعرف المعارضة السنية الشديدة لفكرة ضم الساحل إلى الدولة المسيحية. وأكثر من ذلك، وبعد هزيمة فيصل خشي دي سيكس إثارة عداء المسلمين بصورة أكبر، إذا ما أعطي المسيحيون كل مطالبهم.

فقط قبل ٦ أسابيع من إعلان دولة لبنان الكبير، فصَّلَ دي سيكس كل مخاوفه هذه في مذكرة رفعها إلى ميلليران[١٤٩]، واقترح أن يضم وادي البقاع وسهل عكار فقط إلى الدولة المسيحية أما مسألة بيروت وسنجق صيدا، فطلب أن يُنتظر حتى تتوضح كيفية اندماج المنطقتين اللتين ذُكرتا مع جبل لبنان. طرابلس يجب أن تبقى

مفصولة عن جبل لبنان.

ومن البعد الحالي للأمور، يمكن القول إن مبررات دي سيكس كانت هي الأولى في القلق على المشاكل الديموغرافية التي كانت ستظهر ولا بد في دولة لبنانية موسَّعة. ولم يرَ دي سيكس أي سبب يمنع إلحاق البقاع بالجبل، لاعتقاده أن أكثرية السكان هم من غير المسلمين التواقين إلى الإندماج مع جبل لبنان. وكان يعتقد أن هذا الإلحاق سيكون لمنفعة فرنسا، حيث سيسهل عملية تجزئة الدولة العربية السابقة، ويجعل منطقة البقاع الستراتيجية، بشبكة طرقها وسكة الحديد فيها تحت مراقبة فرنسية مباشرة. وكان عنده نفس الرأي بالنسبة إلى منطقة عكار، حيث اعتقد أن معظم سكانها من المسيحيين، وخاصة الروم الأرثوذوكس. وبضم هذه المنطقة، سيتصل جبل لبنان مباشرة «بدولة العلويين» المقترحة ويفصل طرابلس عن نقاط تجمع السُّنة الرئيسية. وعارض دي سيكس بقوة، ضم طرابلس، بصفتها مركز ثقل سني متطرف، لا رغبة لأهله في الاندماج مع دولة مسيحية. وجادل في الأسباب الاقتصادية، في ضرورة الحصول على مرفأ طرابلس، معلناً أنه يمكن استغلال المرفأ بسهولة، بعد رفع الحواجز الجمركية بين الطرفين. وقد رفض ادعاءات المسيحيين عن إمكانهم السيطرة على المدينة في مدة قصيرة. وأقترح اعطاء منطقة طرابلس بسكانها الـ ٥٠,٠٠٠ سني، حق الحكم الذاتي.

أما بيروت، التي كان المسيحيون متشوقين لإلحاقها، فقد تحفَّظ دي سيكس من جعل مدينة كبيرة كهذه عاصمة لجبل لبنان، مبرراً تحفظه هذا بأن مدينة بيروت ستصبح بعد مدةٍ قصيرة جامعة لعدد من السكان سيتفوق على عدد سكان الجبل، وهذا سيؤثر على شكل الدولة اللبنانية. كذلك رفض دي سيكس الإدعاء بأن كل المسيحيين

في بيروت، ما عدا الروم الارثوذوكس، كانوا من أصل لبنان، كذلك شك في أن تكون أغلبية السكان في بيروت، حتى المسيحيين منهم، يوافقون على فكرة الانضمام إلى الجبل. هنا أيضاً أكَّد على إمكانية استغلال مرفأ بيروت بحرية. وأقترح جعل بيروت مدينة حرة مستقلة عن لبنان.

أما حول مستقبل سنجق صيدا في الجنوب، بسكانه البالغ عددهم ٨٠,٠٠٠ ـ ٩٠,٠٠٠ متوالي؛ فقد رأى دي سيكس إمكانية إنشاء «دولة» متوالية هناك مع ضمانات للأقلية المسيحية فيها. وبسبب الخلاف مع بريطانيا والحركة الصهيونية حول مستقبل المنطقة الواقعة جنوب الليطاني، اقترح دمج المنطقة مع لبنان.

أراد دي سيكس تجاوز المشكلة التي خلقتها التعددية الطائفية اللبنانية، بإنشاء «فدرالية لبنانية» بين جبل لبنان بأكثرية سكانه المسيحيين، وسنجق صيدا بسكانه المتاولة، وبيروت بطائفتيها السنية والروم ـ أرثوذوكسية. وقد استعمل «الكي دورسي» مذكرة دي سيكس هذه كأساس لخططه الإدارية في لبنان وسوريا، التي ترادفت مع اقتراحه في رسم حدود لبنان. في ٦ آب أرسل ميلليران خطة لغورو، كدليل لسياسة فرنسا في سوريا[١٥٠].

خلال هذه الفترة، تحول دعم غورو لمطالب الموارنة إلى وباء، فقد ناضل ضد دي سيكس واقتراحاته وضغط على ميلليران كي يسمح له بإعلان دولة لبنان الكبير، وضم كل المناطق التي يطلبها المسيحيون إليه. وكان يرى أن تحقيق مطالب المسيحيين، إنما هو دين لهم على الإدارة الفرنسية، بسبب مواقفهم الموالية لفرنسا على طول العصور. وأثناء احتفال في زحلة في ٣ آب أعلن رسمياً ضم البقاع إلى لبنان، وفي خطابه إلى سكان المدينة، بدت مشاعره بوضوح جلي «عندما

رسوت منذ ٨ أشهر، كنت أعرف منذ وقت طويل العلاقات التقليدية للبنان مع فرنسا... وخلال هذه الثمانية أشهر بقي لبنان بأكثريته الساحقة موالياً لفرنسا، وهذه الموالاة ستحصل اليوم على مكافأتها... ومن جهتنا نستطيع القول، إننا نحن الفرنسيين دفعنا الدين المترتب عن ولائكم القديم لنا»[١٥١].

وفي الحقيقة كان غورو واقعاً خلال ذلك الشهر، تحت ضغط قوي من قبل اللبنانيين المسيحيين، وعلى رأسهم الكنيسة المارونية، ومن قبل الإرساليات الفرنسية في لبنان، كي يعلن «الأمر الواقع».

وكان غورو نفسه مقتنعاً بضرورة التنسيق السريع مع المسيحيين وتحقيق مطالبهم، وخاصة بعد خطوة المجلس الإداري. وكان مؤمناً بأن على فرنسا: «أن تضمن لدولة لبنان، التي تترادف مصالحها مع مصالحنا، الحد الأقصى من الأراضي والقوة، حسب احتياجاتها السياسية والاقتصادية».

وبالعكس عن دي سيكس، قلَّل غورو كثيراً من حجم المعارضة الأسلامية على الساحل، لفكرة الانضمام إلى لبنان، ووقع في خطأ، الإعتقاد بصحة العرائض التي رفعها إليه بعض وجهاء المنطقة بعد هزيمة فيصل. كذلك اعتقد بصحة ادعاءات المسيحيين حول حجم الدعم الذي يلاقيه الانضمام إلى لبنان بين سكان هذه المناطق، وحول إمكانية المسيحيين في السيطرة سياسياً واقتصادياً على المناطق المنوي دمجها في دولتهم. وكان اعتقاده هذا واضحاً في دعمه لقضية ضم طرابلس. وأدعى أن مبررات دي سيكس كانت قائمة قبل هزيمة فيصل، أما الآن فهو يرى «ان مسلمي طرابلس مستعدون للانضمام إلى لبنان، على شرط الإبقاء على حكم ذاتي للمدينة» أما عن مشكلة ضم هذه المناطق بأكثريتها المسلمة إلى لبنان فكان يعتقد أن طرابلس

تحوي عددا كبيراً من السكان المسيحيين وأنه إذا انضم سهل عكار إلى لبنان سيضيف ٥٧,٠٠٠ سني و ٦٩,٠٠٠ مسيحي إلى الدولة الجديدة. وأخيراً أصر على أن تكون بيروت هي عاصمة الدولة اللبنانية الجديدة، وأن تكون مقر المندوب السامي الفرنسي[١٥٢].

وتحت الضغط اللبناني المسيحي وداعيمهم الفرنسيين، كذلك ضغط غورو، وافق ميلليران في ٢١ آب على توسيع حدود لبنان، ولكنه حذر من ضم بيروت وطرابلس، واقترح فترة تجربة تعطى فيها المدينتان حقوقاً واسعة في الحكم الذاتي[١٥٣]. وفي ٣١ آب، وقَّع غورو إقراراً بضمان كيان ذاتي الإدارة لمدينتي بيروت وطرابلس، مع دمجهما في دولة لبنان الكبير. ولكن كان مفهوماً لغورو وللمسيحيين أن هذا الحكم الذاتي كان شكلياً. وأن المدينتين والمنطقة الساحلية هي أجزاء لا تتجزأ من دولة لبنان. وفي اليوم التالي، خلال احتفال في بيروت، أعلن غورو رسمياً إنشاء دولة لبنان الكبير، الممتدة من النهر الكبير في الشمال حتى رأس الناقورة في الجنوب ومن البحر الأبيض المتوسط غرباً حتى السلسلة الشرقية في الشرق. وتحقَّق حلم الموارنة القديم في إنشاء دولتهم المستقلة[١٥٤].

خرجت الآن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إنشاء دولة لبنان إلى النور، فالعلاقات التقليدية التي ربطت بين الموارنة وفرنسا، كانت قاعدة أساسية للعطف والدعم الفرنسي لقضية مسيحيي لبنان. فالكثير من الفرنسيين كانوا مهتمين بمستقبل المسيحيين اللبنانيين، وشعروا بواجب معنوي دفعهم إلى دعم هؤلاء وخاصة بعد أن اعتبروا أن معاناة المسيحيين في الحرب العالمية الأولى إنما كانت بسبب ولائهم لفرنسا. ونجاح الجمعيات الفرنسية في كسب الرأي العام الفرنسي كان حيوياً بالنسبة للمسيحيين اللبنانيين، الذين رأوا في السيطرة الفرنسية

على سوريا السبيل الوحيد لتحقيق أهدافهم. وأكثر من ذلك، استطاعت الجمعيات الفرنسية الداعمة للموارنة ان تعطل محاولات كليمنصو في ايجاد تسوية مع فيصل، هذه التسوية التي كانت ستقطع الطرق على تحقيق أهداف الموارنة.

ففي سنة ١٩١٩، كانت رؤية كليمنصو لدور فرنسا في سوريا ولبنان، ومحاولات فرنسا، استغلال القضية اللبنانية لجر فيصل إلى تسوية، هي العائق الرئيسي في وجه المسيحيين اللبنانيين. ولكن هذه المحاولات فشلت، بسبب الضغوط القوية التي مورست على كليمنصو للحفاظ على حقوق فرنسا في سوريا، وبسبب السياسة القصيرة النظر لفيصل، والصراع الإنكليزي - الفرنسي حول سوريا، كذلك بسبب المعارضة القوية من قبل المسيحيين اللبنانيين أنفسهم والفرنسيين الذين دعموهم في باريس. وفي هذه الفترة كان الكثير من المسؤولين الفرنسيين يرون لبنان الكبير، ككيان ذاتي الحكم في فدرالية سورية تحت انتداب فرنسي. وكان الفضل للبطريرك حويك ولقناعة فرنسا لحاجتها إلى موطىء قدم قوي في لبنان، كي تحفظ مصالحها في كل المنطقة هو الذي أدى بالحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بضرورة إنشاء دولة لبنانية مسيحية.

وفي بداية ١٩٢٠ تأمنت إمكانية إنشاء دولة لبنان الكبير. وأدَّت هزيمة كليمنصو في الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني إلى إزالة الداعم الأساسي للتسوية مع فيصل والمعارض لتوسيع التورُّط الفرنسي في سوريا[١٥٥].

فالحكومة الفرنسية الجديدة، كانت أكثر تعاطفاً مع قضية المسيحيين اللبنانيين، وكانت مستعدة لحماية مصالح فرنسا في المنطقة حتى إذا لزم الأمر، استعمال العنف وسيلة لذلك. وبعد إعلان

الاستقلال من جانب واحد من قبل البرلمان السوري، اصبح الصدام العسكري بين فرنسا وفيصل مُحتماً. وفي الحقيقة، أدى التحدي وهزيمة الحكومة العربية في دمشق، إلى نجاح المسيحيين اللبنانيين في الحصول على دولتهم. وواقع أنهم حصلوا على دولتهم هذه بواسطة القوة والاستعانة بقوة أجنبية، أثّر على علاقتهم بجيرانهم المسلمين طوال فترة الانتداب.

(٣)

سنوات الخيبة الأولى

أدى إنشاء دولة لبنان الكبير في ١ أيلول ١٩٢٠ إلى نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية بعيدة المدى في تطور البلاد. ومن الصعوبة ايجاد أية ناحية من نواحي الحياة في لبنان الحديث، لم تتأثّر بالظروف الجديدة التي أدى إليها توسيع الأراضي اللبنانية. أسباب كثيرة أدّت إلى هذا القرار المتطرف. فبإنشاء لبنان الكبير أملت فرنسا في خلق قاعدة قوية موالية لها في المشرق، قلعة ضد المسلمين في الداخل، الذين كانوا يعادون سياسة فرنسا وتوجُّهاتها الثقافية. وفي نفس الوقت كانت هذه الدولة تحقيقاً لرغبات الموارنة، وهم محميو فرنسا التقليديون، في إنشاء دولة مسيحية مستقلة. وفي الواقع، إن الأحداث التي أدّت إلى إنشاء دولة لبنان الكبير في أيلول تجعل الشك قليلاً في أن القرار النهائي كان للمطالب المسيحية أكثر منه بسبب المصالح الفرنسية.

وقد رأى الموارنة في إنشاء دولة لبنان الكبير تتويجاً لجهودهم منذ قرون في الحصول على استقلالهم ضمن الحدود «الطبيعية التاريخية». وبالنسبة لهم كانت الدولة الجديدة، استمراراً للإمارة والمتصرفية، وأعادت حدودها الخطوط التاريخية للحقبة المعنية والشهابية. كذلك هي ثمرة الاستمرارية التاريخية التي جعلت من لبنان وطن المسيحيين في المشرق.

والانتداب الفرنسي، كان جزءاً من هذه الاستمرارية، فقد شكَّل الضمانة الدولية لاستقلال لبنان وطابعه المسيحي، معيداً الذكرى للضمانات التي قدّمتها الدول الأوروبية الست، بقيادة فرنسا، لسنجق جبل لبنان، قبل نصف قرن من ذلك. وبالرغم من كون لبنان الكبير، استمرارية للإمارة والمتصرفية، ولكن إنشاءه كان نقطة تحول فاصلة في التطور السياسي للبنان الحديث. فقد ختمت نهاية لبنان «الصغير» بـأغلبيتـه المارونيـة وأقليتـه الدرزية، المتمركزة في جبل لبنان، وبداية مجتمع تعدُّدي، للبنان الحالي، مركزه مدينة بيروت.

وبالرغم من أن إلحاق المنطقة الساحلية ووادي البقاع أدى إلى زيادة إمكانية الحياة اقتصادياً للبنان، إلا أنَّ التعايش التقليدي القديم والحياة المشتركة التي طبعت المجتمع اللبناني، والتي تطورت خلال قرون من التعايش بين مختلف طوائفه في الجبال قد ضاعت. فحوالي نصف السكان أصبحوا الآن من المسلمين، الذين قـاومـوا بشـدة ضمهـم إلى جبل لبنان. وبينما أدى توسيع الدولـة الجديـدة إلى تحقيـق الأهـداف المسيحية، أدى أيضاً إلى ازدياد المخاطر على توازن البلد في المستقبل، وعلى طابعه كبلد مسيحي.

ومن أجل فهم المشاكل التي واجهها لبنان منذ ١٩٢٠ يجب تحليل الواقع السكاني الذي انبثق عن توسيع حدوده. وتحديد دقيق للسكان، هو أمر حاسم في لبنان الذي تقوم قاعدة نظامه السياسي على ممثلين للطوائف بحسب حجم كل طائفة.

خريطة رقم ٣ ـ ١:

مقارنة بين توزيع السكان في سنجق جبل لبنان وفي دولة لبنان الكبير[١]

طائفة	سنجق جبل لبنان ١٩١١		لبنان الكبير ١٩٢١		لبنان الكبير ١٩٣٢	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
موارنة	٢٤٢,٣٠٨	٥٨,٤٠	١٩٩,١٨١	٣٢,٧٠	٢٢٧,٨٠٠	٢٩,١١
روم أرثوذوكس	٥٢,٣٥٦	١٢,٦٢	٨١,٤٠٩	١٣,٣٧	٧٧,٣١٢	٩,٨٨
روم كاثوليك	٣١,٩٣٩	٧,٧٠	٤٢,٤٦٢	٦,٩٧	٤٦,٧٠٩	٥,٩٧
مسيحيون آخرون	٣,٠٦٢	٥,٧٣	١٢,٦٥١	٢,٠٨	٤٥,١٢٥	٥,٧٧
الاجمالي المسيحي	٣٢٩,٦٢٦	٧٩,٤٥	٣٣٥,٧٠٣	٥٥,١٢	٣٩٦,٩٤٦	٥٠,٧٣
سُنّة	١٤,٥٢٩	٣,٥٠	١٢٤,٧٨٦	٢٠,٤٨	١٧٧,١٠٠	٢٢,٦٣
متاولة	٢٣,٤١٣	٥,٦٤	١٠٤,٩٤٧	١٧,٢٣	١٥٥,٠٣٥	١٩,٨١
دروز	٤٧,٢٩٠	١١,٤٠	٤٣,٦٣٣	٧,١٦	٥٣,٣٣٤	٦,٨٢
الإجمالي للمسلمين	٨٥,٢٣٢	٢٠,٥٤	٢٧٣,٣٦٦	٤٤,٨٧	٣٨٥,٤٦٩	٤٩,٢٦
المجموع	٤١٤,٨٥٨	٩٩,٩٩	٦٠٩,٠٦٩	٩٩,٩٩	٧٨٢,٤١٥	٩٩,٩٩

أدى توسيع بسنجق جبل لبنان إلى لبنـان الكبير إلى إحـداث تغييرات سكانية درامية. فقد مثل المسيحيون ٨٠٪ من سكان السنجق، بينما

انخفض تمثيلهم الآن إلى ٥١ ٪من سكان لبنان الكبير بناءً على تعداد السكان لسنة ١٩٣٢. وحتى هذه الأغلبية البسيطة لم يتوصل إليها إلا بعد إضافة المهاجرين بأكثريتهم المسيحية والأرمنية الذين سكنوا في لبنان بعد الحرب. وبدون هاتين المجموعتين كان المسلمون هم الأكثرية في لبنان. على كل حال أدى تدفق المهاجرين المسيحيين إلى الخارج، وارتفاع نسبة الولادات لدى المسلمين إلى اختلال التوازن. ففي دولة لبنان الكبير، مثّلَ الموارنة أكبر طائفة مفردة، بنسبة ٣٠٪ من السكان، ولكنهم فقدوا أغلبية الـ ٥٨٪ التي كانت لهم في سنجق جبل لبنان. أما الروم الأرثوذوكس والروم الكاثوليك فقد حافظوا على نسبتهم بالنسبة لعدد السكان، ولكن الدروز انخفض تمثيلهم من ١١ بالمئة إلى ٧ بالمئة، وأصبحوا الطائفة الخامسة عددياً. وبالعكس، تحوّل السُّنة الذين مثلوا ٣,٥ بالمئة من عدد السكان في سنجق جبل لبنان إلى ثاني أكبر تجمع طائفي في لبنان الكبير، فمثلوا ٢٢ بالمئة من عدد السكان، بينما ارتفع تمثيل المتاولة من ٥,٥ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة، وأصبحوا الطائفة الثالثة عددياً.

وعند دراسة التوزيع السكاني في المناطق التي ضُمت إلى الجبل، حسب إحصاء ١٩٢١، يبدو واضحاً أن ادعاء المسيحيين كونهم الاكثرية في تلك المناطق، غير مرتكز على أسس حقيقية. فمن بين الـ ٣٢٠,٠٠٠ نسمة الذين عاشوا في الأراضي التي ضُمت إلى الدولة الجديدة، كان ٣٥ ٪فقط من المسيحيين. والتوزيع على الطوائف الست الرئيسية في تلك المناطق هو: موارنة ١٤٪، روم أرثوذوكس ١٣٪، روم كاثوليك ٨٪، سُنة ٣٣٪، متاولة ٢٧٪، دروز ٣٪. كان عدد سكان سنجق جبل لبنان ٢٨٨,٠٠٠ نسمة منهم (٣٠,٠٠٠ من المقيمين المسجلين، أكثريتهم موارنة) ومن هؤلاء جميعاً

كان ٤ / ٥ منهم مسيحيين أما التوزيع على الطوائف الست الرئيسية فكان كالآتي:

موارنة ٥٤٪ - روم أرثوذوكس ١٤٪ - روم كاثوليك ٦٪ - دروز ١٢٪ - متاولة ٧٪ - سنّة ٦٪.

والمقارنة بين هذه الأرقام وبين أرقام ١٩١١، تبين أن سكان الجبل قد تناقص عددهم بنسبة الثلث، وكان الانخفاض الرئيسي بين الموارنة. فقد تناقص عدد السكان من ٤١٤,٨٠٠ إلى ٢٨٨,٠٠٠ وانخفض عدد الموارنة من ٢٤٢,٣٠٨ إلى ١٥٦,٠٩٠ (المقيمون في لبنان). والسبب الرئيسي في الانخفاض السكاني للموارنة عائد إلى الهجرة والتأثير المباشر للحرب العالمية الأولى[٢]. وتحليل إحصاء ١٩٣٢ يبين بوضوح أن أكثرية سكان المنطقة التي دمجت في دولة لبنان الكبير كانوا من المسلمين. ففي ٧ من المناطق التي ضُمت سنة ١٩٢٠، مثّل المسلمون (سُنة ومتاولة) أكثرية مطلقة. «عكار ٥٥٪(سُنة) - طرابلس ٧٢٪ (سنّة)، صيدا ٨٠٪ (سنة ١٨٪ - متاولة ٦٢٪)، صور ٨٧٪ (سنة ٤٪ - متاولة ٨٣٪)، مرجعيون ٦١٪ (سنة ١٥٪ - متاولة ٤٦٪)، بعلبك ٧٩٪ (سنة ١٢٪ - متاولة ٦٧٪)، هرمل ٦٩٪ (سنة ٥٪ - متاولة ٦٤٪)، وحتى في المنطقتين الاخيرتين اللتين ضُمّتا، وهما زحلة وبيروت، لم يكنْ هناك أغلبية مسيحية ساحقة. ففي زحلة مثّل المسلمون ٣٨٪ فقط لأن زحلة المدينة المسيحية والتي كانت جزءاً من سنجق جبل لبنان، أصبحت الآن جزءاً من منطقة زحلة. وحتى ادّعاء المسيحيين بأنهم الأكثرية في بيروت كان موضعاً للنقاش. فحسب إحصاء سنة ١٩٢١ كان عدد سكان بيروت ٩٤,٤٣٢ نسمة (منهم ١٢,٢٠٦ أجانب و ٢,٩٣٤ من المهاجرين المقيمين)، منهم ٤١,٣٧٨ من المسلمين بأكثرية سنية

و ٣٩,٩٦٢ من المسيحيين.

ويبدو أن أرقام عدد المسلمين في بيروت كان أكبر من ذلك بكثير، حسب أرقام تقديرات ١٩٤٣. فبرغم ان المسيحيين مثّلوا ٥٥٪ من مجموع سكان سنة ١٩٤٣ البالغ عددهم ١٦٩,٩٦٧، مقارنة بالمسلمين الذين مثلوا ٤١٪ إلا أن هذه الأرقام شملت أكثر من ٤٠,٠٠٠ أرمني سكنوا في بيروت بعد سنة ١٩٢٠ وإذا أنقص هذا الرقم من المجموع يصبح المسلمون هم الأغلبية الساحقة[٣].

الحجم الصغير للاغلبية المسيحية، أدّى بالسلطات الفرنسية والمسيحيين اللبنانيين إلى البحث عن طرق لتغيير التوازن السكاني. إحدى محاولاتهم الأولى كانت محاولة تخفيض عدد المهاجرين المسيحيين. فقبل سنة ١٩٢٠ زاد المسيحيون من نسبة المهاجرين لتبرير مطلبهم بتوسيع أراضي دولتهم. وادّعوا أن دولة موسعة ستسمح لكثير من المسيحيين، الذين هاجروا بسبب نقص الإمكانيات الاقتصادية للعودة إلى بلادهم والبقاء فيها. وفي الواقع لم تؤدِّ الزيادة في الأراضي إلى حلّ هذه المشكلة. وحاول الفرنسيون رفع بدلات الهجرة للحدّ منها، ولكن هذا لم يوقف تدفق المهاجرين، الذين وصل عددهم إلى ١٦,٠٠٠ في سنة ١٩٢٣. وقد تناقص العدد في السنوات التالية، إلاّ أنّ أسبابه تعود إلى الحدّ من تدفق المهاجرين في بلاد الهجرة وخاصة الولايات المتحدة، وإلى الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٢٩. وعاد بعض الآلاف من المهاجرين إلى لبنان، ولكن بين الحربين العالميتين، وصل مجموع المهاجرين إلى ٤٠٠٠ سنوياً[٤].

أسلوب فرنسي آخر لزيادة الأغلبية المسيحية، كان في تشجيع مسيحيين آخرين على الإقامة في لبنان، وخاصة اللاجئين الأرمن الذين بدأوا بالتدفّق بأعداد متزايدة عند نهاية الحرب فبعد اتفاقية

فرانكلين - بويون لسنة ١٩٢١، وهزيمة اليونان على يد الكماليين، هرب الآلاف من الأرمن إلى شمال سوريا ولبنان، وخاصة إلى بيروت. فقد أحصي أكثر من ٣٠,٠٠٠ أرمني في سنة ١٩٢٣. والأرمن الذين أضافوا طائفة جديدة إلى الطوائف الكثيرة في لبنان، لم يكونوا موضع ترحيب من مسلمي بيروت لأنهم أضافوا رقماً جديداً إلى رقم المسيحيين، وبسبب مزاحمتهم على فرص العمل والتجارة[٥].

وأدى إنشاء دولة لبنان الكبير إلى مجتمع مقسم بعمق ليس فقط من الناحية السكانية. فقد وجدت اختلافات جوهرية أخرى بين جبل لبنان والمناطق الملحقة به. فخلال حكم الإمارة والمتصرفية، تطوَّرت في جبل لبنان مزايا سياسية واقتصادية واجتماعية فصلته عن جواره الذي بقي تحت الحكم العثماني المباشر. فخلال نصف قرن تمتع الجبل بميزات حكم ذاتي وحصل سكانه على جملة من الحقوق السياسية ونظام إداري خاص، كذلك ميزانية مستقلة وضرائب قليلة. وكاد النظام الاقطاعي يكف عن الوجود، وتحول أكثر السكان إلى فلاحين أحرار صغار، مستواهم المعيشي يرتفع كثيراً عن جيرانهم الفلاحين المسلمين الفقراء في المناطق المحيطة. ونقيضاً لذلك، بقيت المناطق التي ألحقت فيما بعد بالدولة الجديدة، جزءاً لا يتجزأ من الأمبراطورية العثمانية ونظامها الإداري، تابعة إلى ولاية بيروت أو دمشق. والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية للمحاصصين الفلاحين المرتبطين بالأقطاعي، لا تزال قائمة بين السُّنة في عكار والمتاولة في البقاع والجنوب. وفي المناطق الساحلية عند الطائفتين السُّنية والروم الأرثوذوكس، كانت هوة ساحقة تفصل بين عائلات التجار المرفهة، وطبقة العمال الفقيرة، هذه الهوة التي لم تكن موجودة بين الطبقات في الجبل. وكان اقتصاد هذه المناطق مرتبطاً بالداخل أكثر من ارتباطه

باقتصاد جبل لبنان. هذا التناقض في الأوضاع جعل إمكانية دمج المنطقتين في دولة واحدة يواجه مشاكل عديدة[٦].

كانت الاقليمية عنصراً آخر أعاق اندماج السكان المختلفين في بوتقة واحدة. الموارنة في شمال ووسط لبنان. الدروز في الشوف وجنوب لبنان، في حاصبيا وراشيا. المتاولة في صور وجبل عامل كذلك في وسط وشمال سهل البقاع. والسُّنة في المدن الساحلية الرئيسية وسهل عكار. الروم الأرثوذوكس في الكورة وبيروت وطرابلس. الروم الكاثوليك مبعثرون في جنوب البلاد وزحلة. وأرقام متساوية في النسبة لأعداد الطوائف كانت متمركزة في بيروت المركز السياسي والاقتصادي للبلاد[٧].

ساهمت السياسة التي اتبعها المندوبون الساميون الثلاثة في سوريا ولبنان خلال ٦ سنوات من الانتداب الفرنسي، في تشكيل الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبنان خلال عقدين من الزمن. فثلاثتهم، غورو (تشرين الثاني ١٩١٩ ـ تشرين الثاني ١٩٢٢) ويغان (أيار ١٩٢٣ ـ كانون أول ١٩٢٤)، سراي (كانون ثاني ١٩٢٥ ـ تشرين الثاني ١٩٢٥)، كانوا رجالاً عسكريين معتادين على الهرمية العسكرية. واكتفت باريس عادة بإرسال تعليمات عامة ومبهمة، بينما اعتمد المندوب السامي على جهازه الإداري وسلطته التنفيذية في تشكيل برنامجه الخاص، حسب خبراته السابقة واعتقاداته الشخصية وميوله السياسية.

وأدى إبدالهم المستمر إلى تغيير مفاجىء في السياسة. فتعيين غورو وويغان وهما كاثوليكيان ممارسان، كان مظاهرة فرنسية لإثبات حسن نواياها تجاه المسيحيين في المشرق. كذلك الأمر فعل الإنكليز في تعيين هربرت صامويل وهو يهودي، كأول مندوب سامٍ في فلسطين.

أما سراي فكان معروفاً بعدائه للإكليروس. وقام غورو وويغان وسراي بإضافة إصلاحات سياسية وإدارية كثيرة على الدولة اللبنانية، ولكن جوفينيل، وهو أول مندوب سامٍ مدني، بعد ثورة الدروز (كانون أول ١٩٢٥ ـ أيار ١٩٢٦) كان أول من أنشأ الدولة اللبنانية وأعطاها دستورها[٨].

بالنسبة للقوى الرئيسية الثلاث الموارنة والسُّنة والفرنسيين، التي حددت علاقاتهم شكل الدولة اللبنانية، كانت هذه السنوات هي حقبة من خيبات الأمل والاندماج مع الواقع القاسي. فبعد الشهور الأولى من الابتهاج الماروني، اكتشف هؤلاء أنه برغم إعلان غورو، لم يكن استقلال لبنان واقعاً ولا حدوده مضمونة. وازدادت مخاوفهم من الثقل الكبير الذي مثله تحويل دولتهم التي أنشئت حديثاً إلى كيان سياسي قابل للحياة، كذلك خابت آمالهم بسبب الانتداب الفرنسي. أما السُّنة فقد ذهبت آمالهم برحيل حكومة فيصل. وبسبب عدم قدرتهم على الاعتماد على دمشق من الآن فصاعداً، لزم عليهم إعادة النظر في علاقتهم بالدولة اللبنانية الجديدة والانتداب الفرنسي. أما الفرنسيون فقد كانت خيبتهم أكبر حجماً. فقد أملوا انه بعد القضاء على فيصل واحتلال سوريا، ستنتهي متاعبهم. ولكن السنوات المقبلة واجهتهم بصدام مستمر مع القوميين الأتراك في الشمال وتمرّدات مستمرة في سوريا كانت قمتها الثورة الدرزية. وعارضت الأكثرية المسلمة الانتداب الفرنسي، وخاض الزعماء القوميون العرب في المنفى وفي البلدان المجاورة، حملة واسعة ضد الانتداب الفرنسي، مطالبين بالاستقلال التام ووحدة سوريا. وأكثر من ذلك، ذهبت آمال فرنسا في المنافع الاقتصادية الناتجة عن احتلالهم لسوريا أدراج الرياح. فبعد أن نثروا الملايين في سوريا ولبنان، توقعوا أن تأتيهم استثماراتهم تلك

بأرباح طائلة، ولكن سرعان ما وضح أن اقتصاد سوريا ومنافع فرنسا منه كانا أمرين مبالغاً فيهما. فبدون نفط الموصل وسهول كيليكيا الغنية ومرفأ الإسكندرون المهدَّد من قبل القوميين الأتراك، لم يكن باستطاعة سوريا أن تقدم ما انتظروه منها. وفهم الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية أن سوريا لم تكن جزائر أخرى، ولكن بالوعة اقتصادية يتوجب على فرنسا تمويلها باستمرار[٩].

كانت فرنسا في هذا الوقت تخوض حرب مواقع جدية وأزمة اقتصادية وتفتقد الموارد اللازمة لإحكام سيطرتها على سوريا ولبنان. وأحسَّ الجمهور الفرنسي بالإنفاقات الحكومية الضخمة في مناطق لا مصالح حيوية لفرنسا فيها. وبعد أن ازدادت المشاكل التي واجهت فرنسا في سوريا، أصبح كل شيء يتعلّق بالسياسة الفرنسية السورية موضع انتقاد في البرلمان والصحافة. أكثر من ذلك، جاءت الخسائر الكبيرة في الأرواح في الحرب، لتقلل من حماس الفرنسيين في إرسال وحدات لمقالتة القوميين الأتراك أو العرب في سبيل أهداف بقيت غامضة. وخلال السنوات القليلة من الانتداب تحوَّلت المشاعر الداعمة لتلك السياسة إلى معارضة جامحة لتورُّط فرنسا في المشرق وخاصة في البرلمان الفرنسي. وتحول الانتداب الفرنسي في سوريا إلى موضوع مناقشة دائم، كذلك الميزانية السورية، أصبحت موضع نزاع دائم كل سنة. ورغم استمرار وجود نواب يدافعون عن سياسة فرنسا في المشرق، ازداد عدد معارضيها وخاصة من قبل اليسار، الذي عارض منذ البداية تورُّط فرنسا في المشرق وانتقد سياسة الحكومة والإنفاقات الكبيرة التي رافقتها. وتمركزت المعارضة في لجنتي المال والعلاقات الخارجية التابعتين لمجلس الشيوخ ومجلس النواب. واستطاعت هذه المعارضة أن تؤثر مباشرة على سياسة الدولة في سوريا[١٠]. فبين ١٩٢٠

و ١٩٢٤ تناقصت ميزانية سوريا من ١٨٥ مليون فرنك إلى ٨ ملايين فقط كذلك خَفضت الميزانية العسكرية من ٥٦٠ مليون فرنك إلى ٢١٠ ملايين. وفي نفس الوقت خُفِّض عدد القوات الفرنسية في سوريا من ٧٠,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ جندي[١١].

وتابع لايغوس وبريان وبوانكاريه، وهم الرؤساء الذين خدموا قبل وصول اليسار إلى الحكم في سنة ١٩٢٤، دفاعهم عن سياسة فرنسا في سوريا. وحاولوا مواجهة الانتقادات والاقتطاع من الموازنة بالإعلان أن الإنفاقات في سوريا هي مرحلية، وأن الانتداب سيكون باستطاعته تمويل نفسه بعد زمن قصير. وبرَّروا دفاعهم هذا، بأن الانسحاب الفرنسي من المشرق سيكون له تأثير سيء على سمعة فرنسا كدولة عظمى، وعلى وجودها في مستعمرات أفريقيا الشمالية. وأصروا على أن لفرنسا مصالح حيوية استراتيجية وثقافية واقتصادية في المنطقة. ولإضعاف المعارضة من قبل اليسار، والنواب الليبراليين، ولإقناع البرلمان بالموافقة على المصاريف اللازمة، وعد بريان وبوانكاريه باتخاذ مواقف ليبرالية في تطبيق الانتداب وتقليص التدخل الفرنسي في إدارة شؤون سوريا إلى أقصى حد[١٢].

ودُعي غورو، الذي كانت له سمعة جيدة لدى الفرنسيين، للعودة إلى فرنسا للمساعدة في دعم سياسة سوريا في نهاية ١٩٢٠ والسنة التالية. فاجتمع إلى لجان المالية والعلاقات الخارجية حيث دافع عن وجود فرنسا في سوريا وإمكاناتها الزراعية والاقتصادية الكبيرة[١٣]. كذلك شجع المندوب السامي زيارات أعضاء البرلمان والصحفيين ورجال الأعمال، ففي نيسان ١٩٢١، نظَّم خطاً تجارياً لتشجيع الصادرات الفرنسية إلى لبنان وسوريا وكي يؤكد مكانة فرنسا فيها[١٤]، كذلك قام المندوب السامي بمفاوضات سرية مع شركات

فرنسية لزيادة استثماراتها في سوريا ولبنان [١٥] .

أثرت الاقتطاعات الحاسمة في الميزانية السورية، والانتقاد المستمر للسياسة السورية على تصرفات فرنسا خلال السنوات الأولى للانتداب. وتذبذبت سياستها من تطرفٍ إلى آخر، فمن المطالبة بالسيطرة المباشرة والكاملة على المنطقة، وصل الأمر بهم إلى اقتراح وجود رمزي هناك، وحتى بالجلاء عن المشرق. وفي الواقع، قرّرت الحكومة الفرنسية في تشرين الأول ١٩٢١ التخلي عن كيليكيا لمصلحة القوميين الأتراك برغم المعارضة القوية من النواب اليمينيين ومن غورو. ونقداً لهذا القرار، كتبت آسيا الفرنسية: « مشاكلنا المالية، واقتطاعات البرلمان من الميزانية المطلوبة لسوريا، وعدم مبالاة قسم من الرأي العام، كل هذا أعطاهم المجال، بسبب تتابع الأسباب، للإعتقاد بأن فرنسا ذات القلب الثمين والرأس الحامي، ستتخلى عن الأعمال البعيدة، وتظهر القليل من الاهتمام بخططها وستترك سوريا التي وضعت تحت انتدابها كما تركت فلسطين وكيليكيا، كي تركّز كل جهودها على لبنان » [١٦] .

وتأثر المندوب السامي خصوصاً بتغير السياسة في فرنسا. فلم يعد مسيطراً على قوات عسكرية كافية تسمح له بفرض هيبة فرنسا والوقوف بوجه المعارضة للوجود الفرنسي في البلاد، وتقليص الاعتمادات المالية، تركته بدون إمكانيات مالية كافية لتأمين تعاون المجموعات المختلفة وزعمائها في المنطقة. أو لإعادة بناء الاقتصاد، الذي كان أساسياً لإعادة التوازن الاقتصادي في سبيل كسب دعم السكان للانتداب الفرنسي. وقد واجه المندوب السامي انتقادات قوية في فرنسا بسبب سياسته وامتيازات موظفيه، وقد نشرت الصحف المحلية في بيروت بعضاً منها. مقلصةً من هيبة السلطات الفرنسية.

وكانت المجموعات الطائفية وزعماؤها يعرفون أنه يمكنهم معارضة قرارات المندوب السامي بالاستئناف لدى حكومة باريس ومجلسها البرلماني، وقد قام المسيحيون والمسلمون بذلك عدّة مرات. وكثير من القيادات المسلمة التي كانت مستعدّة للتعاون مع الفرنسيين بعد هزيمة فيصل، قلّ حماسها للأمر فيما بعد. والجلاء عن كيليكيا جاء ليثبت للمسلمين أنَّ ضغطاً مستمراً يمكن أن يؤدي إلى جلاء الفرنسيين عن سوريا أيضاً. ففي لبنان انخفض حماس المسلمين للتعاون مع السلطات الفرنسية أو سلطات الدولة اللبنانية الجديدة، التي اعتقدوا أن حدودها واستقلالها يمكن أن يُناقش إذا انسحبَ الفرنسيون من المنطقة [١٧] .

وأدى ازدياد الانتقاد وخفض الموازنة بالحكومة الفرنسية إلى إصدار تعليماتها للمندوب السامي باعتماد سياسة أكثر ليبرالية. وجاءت نقطة التحول الأساسية في تعيين بريان في نهاية ١٩٢٠. ففي ٩ كانون الثاني ١٩٢١ أصدر رئيس الوزراء الجديد تعليماته إلى دي سيكس، المندوب السامي في ذلك الوقت، كي يحضر خطة، تضمن لكل دولة حقها في انتخاب مجلسها النيابي وإنشاء فدرالية سورية بالتنسيق مع السكان المحليين. وأكد بريان على أن كل دولة، يجب أن تكون قادرة على إيفاء مصاريف الدولة والإدارة... « بسبب الميول التي تتحكم في البرلمان الفرنسي والرأي العام ». وبناءً على تعليمات بريان قام دي سيكس بإعداد برنامج عام لإعادة تنظيم أراضي الانتداب، حمله بنفسه إلى باريس لتقديمه إلى بريان في تموز ١٩٢١. ووافقت الحكومة على البرنامج على أن يطبق في السنة القادمة [١٨] .

والمشكلة الرئيسية التي واجهت المندوب السامي في إعداد هذه الخطة كان الكيان اللبناني. فقد كان هناك إيمان عام في فرنسا بأن تقسيم سوريا إلى كيانات مستقلة وجمعها في فدرالية سورية هو الجواب

الوحيد الصحيح لحل مشاكلها العرقية والطائفية والاقليمية. وقد تابعت فرنسا هذه السياسة منذ ١٩٢٠ رغم معارضة المسلمين والقوميين العرب الشديدة. فَحَلٌ من هذا النوع، سيضعف السُّنة الذين عارضوا الانتداب منذ البداية. وقرَّرت فرنسا الاعتماد على الأقليات في دعم سياستها: المسيحيين اللبنانيين، العلويين، والدروز، الذين أبدوا استعداداً للتعاون. ومن كلمات دي سيكس:

«إن الأقليات الطائفية في سوريا هي بالنسبة لنا مثل المليون أوروبي في أفريقيا، الذين يدعموننا ويسمحون لنا بالاستمرار هناك. فهم يوافقون على الانتداب وتشكيل حكومة موالية سهلة التحريك، بينما تبدو حكومة سورية موحدة مؤلفة من القوميين، أقل ما يمكن السيطرة عليه وأشد ما يمكن مواجهته»[١٩].

وخلال المناقشات الحادة التي جرت في بيروت وباريس في صيف ١٩٢٠، كان السؤال الرئيسي يدور حول عدد الكيانات التي يمكن تجزئة سوريا إليها، وحول طبيعة علاقة لبنان بالبقية من سوريا. واقترح دي سيكس تجزئة سوريا إلى ثماني أو تسع مقاطعات مستقلة ذاتياً، حسب واقعها الطائفي والاقليمي، وتجميعها في فدرالية لأسباب اقتصادية وإدارية، على شاكلة النظام السويسري للكانتونات. وكانت خطته ترمي إلى إيجاد تعدّدية في الإدارة، ولم يرَ ضرورة في إنشاء «كيانات منفصلة ومستقلة سياسياً». أما غورو فقد اقترح تقسيماً إلى ثلاث أو أربع «دول» مستقلة، مع سياسات وإدارات منفصلة، كي تُضم جميعها في فدرالية. وبرَّر اقتراحه هذا، بأن مثل هذه التجزئة ستكون أسهل وأقل كلفة بالنسبة لفرنسا وأكثر من ذلك يمكن لفرنسا الاستفادة من الخلافات المحلية، إذا كانت تدور بين ٣ أو ٤ دول مكتفية ذاتياً، بينما قد يُضطر الثمان أو التسع دويلات إلى التعاون فيما

بينها لسد النقص لديها[٢٠].

واختلفت آراء دي سيكس وغورو حول شكل العلاقة بين لبنان وباقي سوريا. واقترح دي سيكس أن يبقي لبنان خارج الفدرالية السورية وتحت مراقبة فرنسية مباشرة، طالما أنّ المسيحيين يرون أنفسهم أكثر تطوراً من جيرانهم ويعارضون بشدة الانضمام إلى فدرالية يكونون فيها أقلية.

وكان دي سيكس قلقاً أيضاً من واقع أن المسيحيين هم أكثر «تغربة» ويصعب حكمهم، وخشي أن يصبحوا مصدر قلاقل لفرنسا إذا ضُموا إلى فدرالية، ومن رأيه:

«يبدو أنه من الأفضل لمصالحنا أن لا يضم المسيحيون في لبنان إلى فدرالية سورية غير مضمونة نتائج تطورها، فنحن نقامر بفقدان عامل من عوامل دعمنا ونجعل عملنا أكثر صعوبة في الأجزاء الباقية من سوريا»[٢١].

ومن جهة أخرى دافع غورو عن رأيه القائل بوجوب ضم لبنان إلى الفدرالية السورية بسبب الروابط الاقتصادية التي تجمع بينها والتي تجعل التعاون بينها مثمراً. وأكثر من هذا يمكن للبنان، بأكثريته المسيحية، أن يلعب «دور حجر التوازن بمواجهة المسلمين في الداخل». وأكَّد غورو أن فرنسا التي ستكون على رأس هذه الفدرالية، ستضمن حقوق المسيحيين اللبنانيين كاملة. وسيلعب المجلس الفدرالي دوراً محدوداً بالمشاكل الاقتصادية، أما الاجتماعات الأساسية فستعقد برئاسة المندوب السامي الفرنسي. وخلص غورو إلى القول: «سيكون دخول لبنان الكبير ضمن إطار فدرالية سورية تقودها فرنسا أقل ما يثير مشاعر القومية السورية ولن يثير اللبنانيين في شيء»[٢٢].

ورغم واقع أن اقتراحات دي سيكس حول التنظيم الإداري للبنان

ورغم واقع أن اقتراحات دي سيكس حول التنظيم الإداري للبنان وسوريا كانت حائزة على موافقة رئيس الوزراء ميلليران، إلاّ أن الخطة التي تمّ تبنيها في ١ أيلول ١٩٢٠ كانت قريبة أكثر من مخطّط غورو.

وقُسِّمت المناطق الخاضعة للانتداب إلى أربع دول ذات حكم ذاتي: لبنان الكبير، دمشق، حلب، ومنطقة العلويين. وأنشىء كيان مستقل ذاتياً آخر هو جبل الدروز في السنة التالية. ولم يُتَّخذ قرار بشأن طابع لبنان، ولكن كان من المفترض أن تكون له روابط اقتصادية وثيقة بالبقية من سوريا [٢٣].

ورغم اتفاق الفرنسيين على ضرورة إيجاد فدرالية سورية، إلاّ أنهم لم يكونوا في عجلة من أمرهم. ولكن تقسيم سوريا إلى كيانات ذات حكم ذاتي واجه معارضة في البرلمان والصحافة. وقد بَرَّر المعارضون موقفهم بأن هذه الخطوة لم تلاق ترحيباً بين السكان المحليين. وأكثر من ذلك قيل ان التقسيم سيضيف أعباء جديدة ومصاريف متزايدة على السلطات الفرنسية، وإنشاء الفدرالية السورية أو حتى سوريا موحدة سيخفف بل ويرفع عن كاهل فرنسا الكثير من واجباتها ومصاريفها. هذا الانتقاد كان موحى به من قبل القوميين العرب في سوريا والخارج، الذين بدأوا حملة إعلانية معادية لفرنسا، مطالبين بوحدة سوريا واستقلالها التام. وأدّت نشاطاتهم في عصبة الأمم وفي باريس إلى الكثير من المضايقات للحكومة الفرنسية وسلطات الانتداب. وأكثر من ذلك بدأت المشاعر المعادية للعرب بين أوساط الجمهور وبين المسؤولين بعد أحداث صيف ١٩٢٠ المؤلمة تندمل، وأحس الجميع بأنه إذا كانت فرنسا تريد البقاء في المشرق، وتريد تخفيض مصاريفها في نفس الوقت، يجب عليها أن تصل إلى تسوية مع الأكثرية المسلمة[٢٤].

وجاءت التطورات في منطقة الانتداب البريطاني لتزيد من الاتجاه

الفرنسي في الاعتدال. ففي سنة ١٩٢١ عيّن الانكليز فيصلاً ملكاً على العراق وأخاه عبد الله أميراً على الضفة الشرقية للأردن. فكان تعيين اثنين من الهاشميين المعادين لفرنسا أميرين على العتبة السورية، موضع قلق الحكومة الفرنسية التي حاولت جهدها إقناع الإنكليز بعدم اتخاذ خطوة من هذا النوع. وكان قلقهم نابعاً من خشيتهم أن تصبح العراق وشرق الأردن مواقع انطلاق للسوريين المعادين لفرنسا. وبدأوا يرون أن سوريا الموحدة قد تكون قطب جذب أكثر أهمية لكل المطالبين بالوحدة العربية. وإنشاء فدرالية سورية وتقوية الوحدة السورية بوجه الوحدة العربية، قد يكون الطريق الأفضل لمواجهة التهديد البريطاني الذي دعم الوحدويين العرب. وحسب أقوال دي سيكس:

« كانت الفدرالية بالنسبة لنا، وسيلة لخلق نوع من التوازن بين الأقليات والقوميين، وإعطاء الأخيرين بعض التنازلات. وفي مواجهة جاذبية الدول العربية في المنطقة البريطانية وجاذبية الدولة الكمالية في تركيا والتي ربحت هيبة كبيرة بسبب نجاحاتها، وجب علينا أن نفتش حتى في إطار سياسة تقوم على إرضاء النزعات الإقليمية للأقليات، عن مؤسسة أو رمز يمكن لنا من حوله أن نخلق على الأقل لدى المسلمين، نوعاً من الشعور القومي السوري » [٢٥].

وجد اتفاق عام بين المسؤولين الفرنسيين على وجوب إيجاد روابط اقتصادية وثيقة بين لبنان وباقي سوريا، ولكن الشكل السياسي لهذه الروابط لم يتّفق عليه. فالبعض منهم أراد إرضاء المسلمين، بضم بعض الأراضي الملحقة إلى لبنان، في وحدة سورية، أو حتى بضم لبنان إليها. والبعض الآخر ومنهم غورو، ذهبوا بعيداً إلى حد اقتراح إنشاء مملكة سورية يقوم على رأسها أمير تركي أو الخديوي المصري السابق[٢٦].

وكثير من المسؤولين الفرنسيين في بيروت وباريس دعموا فكرة ضم

لبنان في وحدة سورية أو إقامة فدرالية بين سوريا ولبنان. والاقتراح الأخير إنما جاء لتحسين موقع لبنان في مواجهة الداخل «المسلم». واعتقد غورو بضرورة الوحدة بين الطرفين، ولكن معارضة المسيحيين اللبنانيين لهذه الفكرة جعلته يأخذ موقفهم بعين الاعتبار. أما دي سيكس فاستمر ينادي بضرورة فصل لبنان عن سوريا، واقترح أن يعقد الطرفان معاهدة تنظم العلاقات فيما بينهما. وأخذ بريان موقفاً مماثلاً، فكتب إلى دي سيكس:

«إن استقلال لبنان الكبير الذي أعلنّاه في السنة الماضية (والذي يجب علينا احترامه) هو مظهر أولي لسياستنا. فهذا البلد المسيحي الذي يلبس ثوب ثقافتنا والذي أخذ دائماً موقفاً موالياً لنا دون أي أفكار خلفية، مثّل باستمرار وتقليدياً نفوذنا في الشرق. فيجب علينا وتحت كل الظروف، أن لا نسمح باغراقه في بحر المسلمين الذين يحيطون به. وفي تنظيم الانتداب يجب علينا أن نبقي على لبنان، مواجهاً لسوريا مواجهة الند للند ورغم صغر أراضيه يجب علينا إبقاؤه في وضع متساوٍ معها»[٢٧].

وقاد الخلاف داخل أوساط الفرنسيين إلى نقاشات كثيرة، وإشاعات، وجو من عدم الاستقرار في سوريا ولبنان. فبين سنة ١٩٢١ و ١٩٢٢ بقي السؤال الأساسي في لبنان يدور حول شكل العلاقة مع الفدرالية السورية. وزاد الأمر في حدة التوتر بين المسيحيين والسلطات الفرنسية، وبين المسيحيين وجيرانهم المسلمين، مؤدياً إلى نتائج وخيمة على السياسة الداخلية للمنطقة. وهذه المعضلة بقيت تواجه لبنان منذ ذلك الحين، معرضة استقلاله ككيان مسيحي إلى خطرٍ دائم[٢٨].

وأحس المسيحيون بتغير السياسة الفرنسية في نهاية كانون الثاني من عام ١٩٢١ عندما خرجت ميزانية سورية لبنانية مشتركة. وطُلب من المجلس الإداري الموافقة عليها، فرفضها هذا معلناً أن هذه الميزانية

تغتصب حق لبنان في الاستقلال الذي وافق عليه الفرنسيون قبل أشهر قلائل. وطالبوا بميزانية منفصلة للبنان. أما «المصالح المشتركة» مثل الجمارك وخدمات البريد والبرق، فيجب تنظيمها بين الطرفين بواسطة معاهدة، مثل أي بلدين مستقلين آخرين، وفي نفس الوقت يتوجَّب وضع هذه المصالح تحت إشراف المندوب السامي[٢٩].

اللبنانيون المسيحيون لم يكونوا يريدون المغامرة بأي جزء مهما كان بسيطاً من استقلالهم الذي ربحوه لتوِّهم. فخشوا أن تكون الميزانية المشتركة هي الخطوة الأولى نحو إدخال لبنان في فدرالية سورية تؤدي إلى فقدانهم لاستقلالهم السياسي. واستنفروا مما رأوه من تغير في السياسة الفرنسية تجاه إرضاء المسلمين وبسبب الإشاعات عن رغبة فرنسا في توحيد سوريا وحتى في اقامة مملكة فيها.

وفي الشهور التالية، خاض المسيحيون اللبنانيون ومسيحيو الأطراف، حملة معادية لأي نوع من العلاقة بين لبنان وسوريا. وأُرسلَت برقيات احتجاج إلى باريس وإلى المندوب السامي في بيروت، كذلك أرسلت نداءات إلى الأوساط الداعمة للقضية اللبنانية في فرنسا. ونشرت الصحف المسيحية تهجمات شديدة اللهجة ضد أي تحرك تجاه العلاقة مع سوريا، وضد المسلمين في لبنان الذين دعموا هذه التحركات. ومرة أخرى كان المغتربون، وخاصة في مصر، هم الذين قادوا أعنف الحملات ضد هذه المشاريع. وأبدت الكنيسة المارونية مخاوفها للمندوب السامي. وأدى التوتر إلى حادث بين غورو والبطريرك الماروني، عندما قال الأخير، في احتفال بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإعلان دولة لبنان الكبير، انه كان على استعداد لاستنفار كافة المسيحيين والمثول أمام عصبة الأمم شخصياً لمواجهة أي ربط بين لبنان وسوريا[٣٠].

إنَّ مخاوف المسيحيين من أي ارتباط مع سوريا نابع من خشيتهم

العميقة الجذور بان يتحوّلوا إلى اقلية مسيحية في دولة مسلمة.وحتى إنشاء دولة لبنان الكبير لم يبدّد هذه المخاوف. فبالنسبة لهم الاستقلال يعني الانفصال عن سوريا. ورأوا في الفدرالية خطوة فرنسية أولى نحو إرضاء الأغلبية المسلمة. وكانوا يفضلون رؤية سوريا مقسمة إلى دويلات، لاعتقادهم أن سوريا الموحدة ستمثل الخطر الأكبر على مستقبل لبنان.

والروابط مع سوريا نظر إليها كونها خطراً يهدّد حرمة الاراضي اللبنانية. وإذا وافق اللبنانيون على الميزانية المشتركة، والاقتصاد الموحد، فقد يعني هذا الاعتراف حق سوريا في استعمال مرفأي بيروت وطرابلس، مما قد يؤدي إلى اشتراكها في إدارة هاتين المدينتين. وكان سكان المدينتين يطالبون على كل حال بضمهم إلى الفدرالية السورية. وقُدّم اعتراض إلى المندوب السامي من قبل المجلس الاداري في ٢٢ شباط عام ١٩٢١ بموافقة كل أعضاء المجلس ما عدا إثنين هما سنيان من بيروت، هذا الاعتراض وضح مخاوفهم.

إن دولة لبنان الكبير، المستقلة عن كل دولة أخرى، هي وحدها المخولة إدارة كل الخدمات الحكومية على أراضيها. وخاصة وفي الدرجة الأولى المرافىء والجمارك التي تمثل مداخل لبنان الكبير الرسمية. هذه المدن المرافىء، وبالتحديد بيروت العاصمة، هي جزء لا يتجزأ من أراضي لبنان الكبير ولا يحق لدول الداخل ادّعاء أي حق في ملكية أو إدارة هذه المدينة. أما حول المشروع الذي يريد الاستحواذ أو إدارة هذه المرافىء والجمارك بأسم فدرالية أو مشاركة ما، فيجب على دولة الداخل أن تعلم أنه إذا كان لها أي حق في هذه المرافىء وهذه الجمارك، إن من بعيد أو من قريب، فنحن لا نعترف به. وفي الحقيقة ان هذا هو اغتصاب لحقوق استقلال لبنان الكبير. بالطبع يمكن للداخل أن تكون له

حقوق، ولكن هذه الحقوق ليست حقوق ملكية أو إدارة. إنه ببساطة حق الاستفادة من هذه المؤسسات حسب التعرفة الجمركية[٣١].

وكان الاختيار بالنسبة للفرنسيين بين ١٩٢١ و ١٩٢٢ اعتيادياً: إما التوصل إلى تسوية مع الأغلبية المسلمة أو العودة إلى مواقع خلفائهم التقليدين، مسيحيي لبنان. ووجد الكثير من الرسميين الفرنسيين في سوريا الذين أبدوا سياسة محاباة المسلمين أو على الأقل إرضاءهم بتحقيق بعض مطالبهم. وكانت المعارضة المسيحية القوية وحدها هي التي منعت فرنسا من التوجه نحو هذا المنحى. فقد كان المسيحيون اللبنانيون هم حلفاء فرنسا الأساسيين في المشرق، ولم يودّ المندوب السامي إغضابهم مع داعميهم الفرنسيين، وخاصة بعد أن تعرضت سياسته لانتقادات شديدة في فرنسا. وعلى كل حال رأى بعض المسؤولين الفرنسيين مثل دي سيكس، أنه من الجيد لمصالح فرنسا إبقاء لبنان خارج الفدرالية السورية. وأكثر من ذلك، جاءت دعوة المسيحيين إلى وضع عائدات الجمارك تحت المراقبة الفرنسية، لقمة سائغة لسلطات الانتداب التي كانت تبحث عن وسائل لسد النقص في الاعتمادات التي قُلّصت عنها. واتجهت السلطات الفرنسية نحو التحالف مع مخاوف المسيحيين. وبعد عودته إلى بيروت بمدة قصيرة في نيسان ١٩٢١، الغى غورو الميزانية المشتركة. وفي نهاية السنة أُنشئت ميزانية مستقلة للبنان، وتم الاتفاق على ان تقسم عائدات الجمارك والمصالح المشتركة بين لبنان وباقي سوريا. وعندما تأسست الفدرالية السورية في حزيران ١٩٢٢ بقي لبنان خارجها[٣٢].

أدى النقاش حول مستقبل العلاقات.مع سوريا إلى وضوح الرؤيا أمام بعض المسيحيين في التناقض بين مطلبيها في الاستقلال الناجز، وفي الحدود الموسعة. هذه المادة عولجت في سلسلة مقالات نشرتها جريدة

« مراسل الشرق » بقلم جورج سمنة، صاحبها والسكرتير العام للجنة المركزية السورية[٣٣]. سمنة الذي بقي يدعم برنامج اللجنة المركزية السورية في إنشاء فدرالية سورية تضم لبنان، رأى في معارضة المسيحيين اللبنانيين للفدرالية ليس فقط كعائق في وجه الوحدة السورية بل وأيضاً ضد استقلالها، وخاصة عندما ستضطر سلطات الانتداب إلى ابعاد سلطتها عن المنطقة. وحاول سمنة إقناع المسيحيين اللبنانيين بالدخول في فدرالية سورية أو الابقاء على روابط اقتصادية متينة معها. ففي حدوده الواسعة لا يمكن للبنان البقاء على عزلته. فكل المنطقة يجب أن تدار كوحدة اقتصادية متكاملة. وأكثر من ذلك حاجة سوريا إلى مخرج لها على البحر، الأمر الحيوي بالنسبة لاقتصادها، وحذر سمنة المسيحيين اللبنانيين من الضغوط التي تواجهها الحكومة الفرنسية في الداخل كي تقلص من تورطها، ومصاريفها في المشرق. ففرنسا قادرة على البقاء في المنطقة فقط إذا قلَّلت من مصاريفها، وهذا يفرض عليها التوصل إلى اتفاق مع الأكثرية المسلمة التي تعارض خروج لبنان عن الفدرالية.

بالنسبة لسمنة كان توسيع الحدود عاملاً آخر يضاف إلى ضرورات التعاون الاقتصادي والسياسي مع سوريا. فلبنان أنشىء لأسباب دينية، هي خلق ملجأ لمسيحيي المشرق. وهذا هو السبب الأساسي الذي دعا القوى الأوروبية لإنشاء سنجق جبل لبنان ذي الحكم الذاتي في سنة ١٨٦٠ والذي دعا فرنسا إلى إنشاء دولة لبنان الكبير في سنة ١٩٢٠ ولكن من أجل تأسيس وطن مسيحي، يجب ان يتواجد فيه أغلبية مسيحية مطلقة، وهو الامر الذي لم يعد موجوداً:

مثل ١٨٦٠، يريد اللبنانيون الاستقلال والحق في أن يفعلوا في بلدهم ما يشاؤون دون تدخل خارجي وكما في ١٨٦٠ يريد اللبنانيون خلق مأوى مسيحياً، ملجأ خاوياً من الواجبات والمشاكل. ولكن لبنان ١٩٢١

لم يعد كالسابق، ولا يتناسب مع مقومات المشكلة. فبين سكانه يبلغ المسلمون النصف، فإذن أين هو المأوى المسيحي، لأن الملجأ المسيحي، أو أي ملجأ آخر، يجب ان تتواجد فيه عائلة واحدة، أي عائلة هذه يكون النصف منها أجانب؟[٣٤].

كان على لبنان الاختيار بين البقاء مستقلاً بدون روابط مع سوريا، وفي هذه الحالة يتوجَّب عليه التخلي عن بعض أراضيه، أو الابقاء عليها وهذا يعني التعاون مع سوريا والتخلي عن كينونته « كملجأ للمسيحيين ». وفي محاولتهم التوصل إلى الهدفين معاً، كان المسيحيون يطلبون المستحيل. « كمن يبحث عن مربَّع الدائرة ». ولكن عندما استمر المسيحيون يعارضون أي رابط مع سوريا، وانتقد المهاجرون اللبنانيون مقالاته، توصَّل سمنة إلى قناعة تامة، في نهاية ١٩٢١، بأن الحل الوحيد هو في تقليص حجم لبنان إلى « حدود الوطن المسيحي »[٣٥].

ولم يكن سمنة هو الوحيد في إبداء هذه الآراء. فنتائج إحصاء ١٩٢١ والانقسام الحادّ بين مواقف المسيحيين والمسلمين حول الروابط مع سوريا، أقنعت الكثيرين من المسؤولين الفرنسيين بجدية المشاكل التي يواجهها تحويل دولة لبنان الكبير، إلى كيان قادر على الحياة. ورأوا أنه يجب سلخ بعض أجزائه التي ضُمَّت إليه سنة ١٩٢٠ والتي تحوي أغلبية مسلمة كبيرة. والقوة الدافعة خلف هذا الاتجاه كان روبرت دي سيكس. وقد لاحق هذه السياسة أولاً عندما كان سكرتيراً عاماً تحت إدارة غورو في بيروت وبعد ذلك في باريس كمستشار للكي دورسي حول قضايا لبنان وسوريا، وأيضاً بصفته ممثل فرنسا في لجنة الانتداب الدائمة[٣٦]. وأثناء النقاشات التي دارت قبل إعلان دولة لبنان الكبير، عارض دي سيكس قرار غورو بالموافقة على مطالب

المسيحيين اللبنانيين بحدود موسعة كان يراها اكثر مما يجب. والتطورات اللاحقة لم تؤدِّ إلاّ إلى زيادة اقتناعه بصحة رأيه. فقد اعتقدت فرنسا أن الحدود الموسعة ستزيد من نفوذ حلفائها المسيحيين، وتعطيها موطىء قدم قوي ودائم في المنطقة، أما في الحقيقة، فقد أضعفوا المسيحيين دون ان يعطوا فرنسا موطىء القدم هذا. وسيكون من فائدة المسيحيين والفرنسيين خلق أكثرية مسيحية مهمة وذلك بسلخ هذه الأجزاء التي ضُمت إلى لبنان والتي تحتوي خاصة على أعداد كبيرة من السُّنة. باتخاذها مثل هذه الخطوة ستضعف فرنسا ايضاً من معارضي الانتداب المسلمين السوريين. بعد ٦ سنوات من إنشاء دولة لبنان الكبير، كتب دي سيكس:

« لقد كان الإصرار على إنشاء دولة لبنان الكثير الكبر، خطأً جدياً، واضحاً للعيان، حتى في الحقبة التي ارتكب فيها. وواضح أنه كان ضرورياً، كي نجعل حياة هذا البلد الاقتصادية قادرة على الاكتفاء، إضافة شيء ما إلى الصخور التي احتواها، رغم جهودنا في سنة ١٨٦٠. إن فرنسا مدينة لنفسها ولزبائنها القدماء، بإصلاح هذا الفشل الذي واجهته في ذلك الوقت». ولكن « الحدود الجغرافية » التي طالب بها اللبنانيون منذ ١٨٦٠ هي أكبر مما يجب. لقد استطاع لبنان البقاء، لأنه تكون من شعب ذي أغلبية مسيحية مطلقة، واعية لنفسها، ومتعلقة بحكمها الذاتي الذي امَّنته فرنسا لها. أما لبنان الكبير في سنة ١٩٢٠ فقد احتوى على كثير من العوامل الدخيلة غير المسيحية، في حدود غير طبيعية ومصطنعة، رغم أنها « جغرافية » مثل حدوده السابقة في سنة ١٨٦٠. و « المسألة حول لبنان الكبير » لم تكف عن البروز منذ ذلك الحين. ولن أصل إلى القول بانها كانت ستنتهي لو أننا اكتفينا برسم حدود معقولة للبنان. وحتى لو اكتفينا بضم بيروت وصيدا، أو ببقايا الولاية التركية في

دمشق وبيروت المحيطة بالجبال، لكان يمكن ان يستمر القوميون بالصراخ احتجاجاً، وربما كان الحجم الكبير الذي وصل إليه لبنان يسمح بإعادة النظر في حدوده، وإرضاء المطالب السورية... ولكن الواقع هو أنه يوجد في لبنان الكبير تناقض حاد، وهو أننا جعلنا الكثير من المسلمين لبنانيين رغماً عنهم، وهو أمر لا يخفونه بل يصرحون به بقوة أو بضعف تتعلَّق بنوعية السلطة التي يمارسها الانتداب على البلاد » [٣٧].

لقد كان ضرورياً فصل مدينة طرابلس وجوارها. وقد عارض دي سيكس ضمهما إلى لبنان منذ البداية، وطيلة سنوات ست، بقي يقترح خططاً مختلفة لفصلها عنه. وبرَّر خططه تلك بأنها ستكون لمصلحة المسيحيين اللبنانيين ومصلحة المدينة وسكان سوريا. فلبنان سيتخلص من مركز ثقل إسلامي شديد المعارضة لدمجه فيه، كذلك سيقل عدد السُّنة في لبنان نتيجة لهذا الفصل. فللمدينة روابط اقتصادية متينة مع سوريا، وتعتبر ميناءها الطبيعي الوحيد، بينما حاز لبنان بالمقابل على ميناء بيروت. وعودة طرابلس إلى سوريا سيقضي على أحد العوامل الرئيسية في رفض المسلمين السوريين للانتداب الفرنسي ومعارضتهم لانشاء لبنان[٣٨].

وفي بداية ١٩٢١ عندما كان دي سيكس يقوم بمهام المندوب السامي بغياب غورو، نظَّم عملية مراقبة سرية لسكان طرابلس، ثم أقترح جعل المدينة حرَّة منفصلة عن سوريا ولبنان وان تكون مقر المندوب السامي. ونقل اللجنة العليا للانتداب من بيروت، سيريح موظفيها من الضغوط والدسائس التي تزخر بها هذه المدينة، وسيريح دعم المسلمين الذين سيرون فيها بلا شك خطوة ايجابية لصالحهم. وطرابلس ستكون مركزاً جيداً لهيئة الانتداب، حيث أنها قريبة من بيروت ولها مداخل سهلة إلى

داخل البلاد، وخاصة لحماة، التي كانت في وقت ما، تعد لتصبح عاصمة الفدرالية السورية. ودعم غورو هذه الخطة، بعد عودته من باريس، كذلك وافق عليها رئيس الوزراء بريان، الذي شدَّد على ضرورة سلخ طرابلس عن لبنان لتدعيم الأكثرية المسيحية فيه. واقترح بريان أن تشكل طرابلس وحمص وحماة، كياناً ذاتي الادارة يكون جزءاً من الفدرالية السورية. ولكن خطة دي سيكس لم يكتب لها العيش، حيث واجهها المسيحيون اللبنانيون بمعارضة شديدة، رافضين المس بأي جزء من اجزاء دولتهم. وعلى كل حال رفض أكثرية أعضاء هيئة الانتداب الانتقال إلى طرابلس. فقد رأوا في بيروت، بعدد سكانها المسيحيين الكُبير، جزءاً من فرنسا، بينما كانت طرابلس بالنسبة لهم جزءاً من العالم الاسلامي المعادي، حيث لا يمكنهم الاستمرار في أسلوب حياتهم المعتاد بحرية(٣٩).

كذلك أراد دي سيكس فصل بعض مدن البقاع مثل بعلبك التي قاوم سكانها المتاولة والسُّنة الانضمام إلى لبنان بضراوة. واقترح أن ترسم الحدود بين سوريا ولبنان في البقاع بحسب ملكية المسلمين أو المسيحيين للأرض. وحدوده يمكن ان تتبع نهر العاصي بحيث تبقى الهرمل فيها، رغم سكانها المتاولة، الذين كانوا جزءا من سنجق جبل لبنان(٤٠).

وعادت مسألة طرابلس إلى البروز في بداية ١٩٢٣، مرافقة لاضطرابات مسلمة في كل البلاد وخاصة في المدينة. وارسلت نداءات إلى سلطات الانتداب وإلى مجلس الشيوخ ومجلس النواب الفرنسي مطالبة بالانضمام إلى سوريا. فبعد رحيل غورو، الذي انسجم تماماً مع مواقف المسيحيين اللبنانيين، شعر المسلمون بإمكانية تغيير المواقف الفرنسية تجاه مطالبهم. وكانت لهم بعض الحسابات الصائبة وخاصة أن دي سيكس كان يمارس صلاحيات المندوب السامي، وكان يراجع خططه بشأن

فصل طرابلس عن لبنان. وفي ٢٤ كانون الثاني، زار دي سيكس طرابلس يرافقه محافظ لبنان الفرنسي، كي يتحرى مطالب سكانها. وأدت زيارته إلى خروج مظاهرات صاخبة تطالب بالانضمام إلى سوريا، ورغم ملاحظته بأن ضم طرابلس إلى لبنان، كان خطوة شخصية من غورو، إلاَّ ان الوضع بقي غير مستقر(٤١).

أما المسيحيون اللبنانيون، فقد زاد من قلقهم من الاضطرابات الاسلامية، الزيارة التي قام بها دي سيكس إلى طرابلس، حيث كانوا يعرفون جيداً مواقفه تجاه ضم هذه المدينة إلى لبنان. واشتكى مستشار البطريرك عبد الله الخوري من أن دي سيكس يبدي قلقاً على مستقبل المدينة أكثر من قلقه على باقي لبنان. وبدأ المسيحيون حملة عنيفة بقيادة الكنيسة المارونية، للوقوف بوجه المطالب المسلمة. وردة فعل المسيحيين تبين بوضوح القاعدة الأساسية للعلاقات بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، كل فعل من هذه الطائفة يقابله ردة فعل من الطائفة المقابلة. مقابل هذا! التوتر والاضطراب في الطائفتين أكَّد دي سيكس للبطريرك الماروني أن فرنسا غير عازمة على إعادة النظر في حدود لبنان. ورغم ذلك وعند وصول ويغان إلى لبنان كمندوب سامٍ جديد، حاول دي سيكس مرة أخرى إقناعة بوجوب فصل طرابلس عن لبنان إلا أن محاولته تلك ذهبت أدراج الرياح(٤٢).

سبب فشل دي سيكس في الحصول على دعم غورو وويغان، يعود لعدم رغبة هذين في الوقوع في تناقض مع المسيحيين اللبنانيين. فتحقيق خطط دي سيكس كان يمكن أن تكون خطوة حاسمة، وكان الاثنان يبتعدان عن مواجهة نتائجها. كذلك خشي المندوبان الساميان، أن يؤدي أي تقليص في مساحة لبنان، إلى تقدّم تنازل استسلامي أمام المسلمين قد يعتبر من قبلهم كدليل على ضعف فرنسا، ويمكن أن يؤدي

إلى القضاء على هيبتها. أما المندوبون الآخرون الذين جاؤوا بعدها، ـ ـ ـ جوفينيل، فقد استمروا في دعم «الأمر الواقع» ومع مرور الوقت أصبح من الصعب التفكير في أي تغيير في حدود لبنان[٤٣].

مقدرين للنتائج السلبية التي ستؤدي إليها الحدود الموسَّعة للبنان، على تطوره كبلد مسيحي، طرح الفرنسيون السؤال عما إذا كان المسيحيون يعون معناها الديموغرافي، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا يعارضون أي تغيير في حدود سنة ١٩٢٠؟ وقد يقول المرء إن المسيحيين لم تكن واضحة لهم، قبل ١٩٢٠، الظروف السكانية التي تخضع لها المناطق التي ستضم إلى لبنان، أو المشاكل التي سترافق إلحاق هذا العدد الكبير من المسلمين إلى الدولة المسيحية. ولكن بعد إحصاء ١٩٢١ وفي ضوء الاحتجاجات الاسلامية القوية ضد الالحاق، توجب عليهم أن يعيدوا النظر في مطالبهم بلبنان الكبير. فقد حذَّر المسؤولون الفرنسيون، وخاصة دي سيكس، زعماء المسيحيين من المخاطر التي يجسدها تضخيم أراضي لبنان الكبير. على كل حال عارض المسيحيون أي خطوة فرنسية لتقليص حدود ١٩٢٠، وسياستهم هذه هي التي منعت الفرنسيين من تحقيق أي خطوة في هذا المجال من ١٩٢١ إلى ١٩٢٦[٤٤].

وعدم الاهتمام الماروني لهذا الخطر قد يعود إلى جملة من العوامل النفسية التاريخية، الاقتصادية والسياسية. فذكريات الحرب، حيث مات الألوف من سكان الجبل جوعاً بسبب عدم قدرة أراضيهم على تزويدهم بالمواد الغذائية لم تزل قائمة في الأذهان، وزعماء الكنيسة كانوا متشددين في الحصول على سهول زراعية كافية، ومرافىء تؤمن وصل لبنان بأوروبا. أما النخبة الاقتصادية المارونية ورجال الاعمال في بيروت، الذين استمروافي الضغط من أجل توسيع رقعة لبنان منذ بداية القرن، لم يكونوا مستعدين للعودة إلى لبنان أصغر حيث ستصبح تحركاتهم

الاقتصادية مضغوطة في حيِّز ضيق. والاعتبارات الاقتصادية كانت قوية، خاصة في مسألة طرابلس. فبامتلاك مرفأي بيروت وطرابلس، تستطيع الدولة اللبنانية، الاحتفاظ بحصة الأسد من عائدات الترانزيت لكل سوريا. ففصل طرابلس عن لبنان، لا يعني فقط خفض عائداته فيها، بل وتقليص دور بيروت في تجارة الترانزيت إلى الحد الأدنى فتجار بيروت الذين كانوا يعانون من مزاحمة مرفأ حيفا، رأوا في خسارة طرابلس تهديداً أكبر. فبسبب سهولة مواصلاتها مع داخل سوريا، ستكون لطرابلس الصدارة على مرفأ بيروت، وستصبح المرفأ الرئيسي لكل سوريا. وبقاؤها كجزء من الأراضي اللبنانية، سيقلص من خطرها على مرفأ بيروت. حتى الأقلية التي لم تكن ترى مانعاً في سلخ طرابلس عن لبنان، خشيت ان تؤدي خطوة مثل هذه إلى سابقة تشجع اقتطاع أجزاء أخرى وتؤدي إلى انهيار لبنان الكبير[٤٥].

ورغم أن الكثيرين من المسيحيين، لاحظوا وجود العدد الكبير من المسلمين في دولتهم التي انشئت حديثاً، الا انهم لم يروا في ذلك خطراً يهدد الطابع المسيحي للبنان أو يهدد مركزهم كالطائفة الأكثر نفوذاً في البلد. فخبراتهم أثناء نظام المتصرفية، أعطتهم الاعتقاد بأنهم يستطيعون السيطرة على البلد بسبب ثقافتهم الغربية، ومبادرتهم، ومساعدة فرنسا لهم. وظنوا أن المجموعات الجديدة يمكن لها أن تذوب في مجتمعهم دون أن تغير من طابعه أو تطلعاتهم القومية. ودعم نظرتهم هذه للأمور، نشاطات وتحركات المغتربين، الذين بسبب بعدهم عن وطنهم الأم، وحياتهم في المجتمع الغربي المتطور، لم يدركوا الاختلافات الطائفية والفئوية التي بدأت تبرز بسبب توسيع رقعة لبنان. هذه الجماعات التي لعبت دوراً بارزاً بين سنة ١٩١٨ و ١٩٢٠ في إنشاء لبنان الكبير، كانت لا تزال تلعب دوراً مهماً في التأثير على الكنيسة المارونية والسياسة اللبنانية

خلال فترة الانتداب. فهم أول من عارض الخطوات الفرنسية لتقليص حجم لبنان، بسبب شكهم في الاسباب الحقيقية لهذه الاقتراحات واعتبارهم لها محاولات لارضاء المسلمين. ولكن الوثائق الفرنسية التي تعود إلى هذه الفترة، تؤكد ان ميلليران وبريان ومسؤولين فرنسيين مثل دي سيكس دعموا هذه الخطوات لاعتقادهم ان الوصول إلى أكثرية مسيحية واضحة في لبنان هو الأفضل لمصلحة المسيحيين اللبنانيين ولمصلحة فرنسا[٤٦].

خلف كل هذه العوامل كان الايمان الماروني، العميق الجذور والصوفي بأن هذه الاراضي هي الحدود التاريخية والطبيعية لبلادهم، وهذا الاعتقاد كان عنصراً أساسياً في القومية المارونية. فمنذ بداية القرن التاسع عشر لم تنفصل المطالبة بالحدود الطبيعية والتاريخية عن أحلام الموارنة في دولتهم المستقلة. وكان الإيمان خالصاً بأن لبنان لا يمكن أن يعيش ويزدهر إلا ضمن نطاق هذه الحدود. وتقليص هذه الحدود التي طالبوا بها في سنة ١٨٦٠ أدى إلى شعور عام بالمرارة لديهم دفعهم إلى الزيادة في المطالبة بها. وإنشاء لبنان الكبير كان بنظرهم العودة عن ظلم سابق وتحقيق حلم قومي قديم. كل هذه المشاعر وقفت خلف معارضتهم الشديدة لأي تعديل في الحدود وتطرّف موقفهم في الدفاع عن حرمة دولتهم. فبعد سنوات طوال من الجهود، توصلوا أخيراً إلى تحقيق هدفهم، ولم يكونوا مستعدين للتنازل عن شبر من أراضي وطنهم بسبب اخطار غامضة اعتبروا أنهم يستطيعون التغلب عليها.

ووجد بعض المسيحيين الذين انتبهوا إلى أن التغيير في الواقع السكاني للبنان قد يؤثر على الهيمنة المسيحية فيه، ولم يمانعوا في سلخ بعض أجزائه ذات الاكثرية المسلمة الطاغية. وقلّة دعم الرأي العام لهذه الآراء لا يعني ان هذه الآراء لم تكن موجودة في المجتمع المسيحي. ولكن الذين

دافعوا عنها كانوا يعلمون قِلّة شعبيتها في الطائفة المارونية، وكانوا يخشون ردات فعل انتقامية من الموارنة المتطرفين الذين قد يتهمونهم بالخيانة. وكانوا حذرين جداً في التعبير عن موافقتهم على الطروحات الفرنسية حول هذا الموضوع. وإذا فعلوا فسراً وبالتنسيق مع الادارة الفرنسية[٤٧]. والوثائق الفرنسية تؤكد ان بعض الموارنة فضلوا هذه الحلول في أوقات مختلفة. فمباشرة بعد اعلان دولة لبنان الكبير، عبّر بعض سكان الجبل عن مخاوفهم من هذه الخطوة خشية ان يفقدوا امتيازاتهم السابقة. وفي وقت لاحق، وبسبب عدم رغبتهم في الارتباط مع سوريا فضل بعض الموارنة ومنهم عائلة الخازن القوية النفوذ، الاكتفاء بلبنان صغير. وحتى موقف الكنيسة لم يكن متجانساً. فبعض الاكليروس الذين لم تعجبهم كثرة المسلمين في الاراضي الملحقة، اقترح التغاضي عن ضم جبل عامل وجعل حدود لبنان الجنوبية على نهر الليطاني. أما الأكثرية الساحقة من الموارنة فقد عارضت أي تغيير في حدود سنة ١٩٢٠[٤٨].

هذه المعارضة لتقليص مساحة لبنان، عنت أن الموارنة سيستمرون دائماً في الاعتماد على فرنسا كضمان لاستقلالهم وحرمة أراضيهم. ولكن مواقف فرنسا غير الحاسمة أدّت بالموارنة إلى القلق على مصير أهدافهم المحققة. وكانوا يعلمون بتصاعد حدة المطالبة بتقليص تورط فرنسا في المشرق، وحتى بالتخلي عن المنطقة كلها. فقد شاهدوا الفرنسيين ينسحبون من كيليكيا رغم أهميتها الاقتصادية الكبيرة، وأضطر الأرمن الذين كانوا يضعون ثقتهم بفرنسا هناك للالتجاء إلى سوريا ولبنان. وجاءت انتصارات القوميين الأتراك سنة ١٩٢١ و ١٩٢٢، لتزيد من قلق المسيحيين وخشيتهم من الانسحاب الفرنسي من كل المنطقة، وفي سنة ١٩٢٣ كان هناك قلق عام من احتمال عودة الاتراك إلى احتلال

كل سوريا . وقد وصف ساتو القنصل البريطاني في بيروت هذه الحالة :

« إنه لمدهش الاعتقاد السائد هنا ، حتى بين الاجانب ، بأن فرنسا لن تبقى في البلاد . حتى الرسالة التي أرسلها الرئيس بوانكاريه والتي تقول العكس والتي نشرت في الصحف المحلية هنا لم تبدِّد هذه المخاوف »[٤٩] .

وأكثر من ذلك ، خشي الموارنة أن يتوصل الفرنسيون إلى تسوية مع الأكثرية المسلمة على حسابهم ، ومحاولات فرنسا ربط لبنان بالفدرالية السورية كانت بالنسبة لهم دليلاً على ذلك . والاعتداءات المتكررة من قبل المسلمين على لبنان وعدم اعترافهم بحدوده أو وجوده ككيان منفصل زاد في قلق الموارنة .

مهدَّدون من الداخل والخارج ، أحس الموارنة بالحاجة إلى الدفاع عما حققوه سنة ١٩٢٠ ، والحفاظ على استقلال لبنان وحرمة أراضيه كأمر واقع بحيث يصعب على سلطات الانتداب أو المسلمين تغيير ذلك . فكانوا حسّاسين جداً ، وأتت ردّات فعلهم فورية بمواجهة أي اقتراح فرنسي لتغيير سياستهم حول حدود لبنان واستقلاله . واهتموا بإيجاد اعتراف دولي بدولتهم وخاصة لدى عصبة الأمم . وقاموا بجهود كبيرة لذكر اسم لبنان إلى جانب سوريا في القرار الذي اتخذته عصبة الأمم بوضع المنطقة تحت سلطة الانتداب الفرنسي ، ففي سان ريمو وفي معاهدة سيفر لم يذكر اسم لبنان . واحتفلوا في ١ أيلول بحماس بذكرى تأسيس لبنان الكبير كعيد وطني[٥٠] .

وجاءت تصرفات الادارة الفرنسية الجديدة وابعاد الموارنة عن إدارة الدولة المنشأة حديثاً ، لتزيد من شكوك الموارنة تجاه الفرنسيين . فبعد أن لعبوا دوراً أساسياً في انشاء لبنان ، اعتبره الموارنة وطنهم هم ، الذي وجد كي يخدم احتياجاتهم ومصالحهم . وآملوا أنهم بمساعدة فرنسا سيحتلون مركز الصدارة في السلطة الادارية ، فتكون لهم الهيمنة على البلد ،

فاصابتهم خيبة الأمل عندما لم تُلبِّ السلطات الفرنسية مطامحهم هذه . والكثير منهم لم يفهم أن فرنسا لديها ارتباطات أخرى في المنطقة ، وأن لها مصالحها الخاصة التي تريد المحافظة عليها . وعجزوا ايضاً عن فهم ، ان الطوائف الاخرى في البلد لن توالي الدولة الجديدة ، إذا لم يتخذ الفرنسيون موقفاً محايداً ، وكل محاولات الفرنسيين لاتخاذ هذا الموقف كانت تقابل بالمعارضة . فحاولوا دائماً إفساد علاقات الفرنسيين بالطوائف الأخرى وخاصة المسلمين ، لخشيتهم أن تؤثر هذه العلاقات على موقف الفرنسيين منهم . وقد انتقد المندوب السامي في كثير من المرات الدسائس المارونية . حتى غورو ، الذي كان يدعم مواقفهم ، وصفهم في إحدى المناسبات « بالصعوبة والفساد والطمع » وانتقد مواقفهم تجاه المسلمين خاصة :

« في وجه أعدائهم ، يستوحي الموارنة ، للأسف ، مواقفهم من حقدهم التاريخي عليهم ، وليس من مصلحتهم السياسية . فقد هاجمت صحفهم بغير حق بلدية بيروت التي يرأسها مسلم ، كذلك أعطوا أعداءهم مبرراً ، بدفاعهم المتطرف عن امتيازاتهم التي ضمنتها لهم معاهدة ١٨٦٠ حول مسائل الضرائب »[٥١] . . .

والتدخل المستمر للكنيسة المارونية في سياسة وقرارات المندوب السامي لم تؤدِّ فقط إلى انزعاج المسلمين بل وايضاً الطوائف المسيحية الأخرى والرسميين الفرنسيين . هذا التدخل كان واضحاً خلال فترة ادارة غورو . كذلك حاولت الارساليات الفرنسية الكثيرة في بيروت ، التدخل والتأثير على الادارة . فالكنيسة المارونية لعبت دائماً دوراً أساسياً في رسم سياسة الجبل ، لذلك اهتمت بالمحافظة على نفوذها وتأثيرها في الدولة الجديدة التي ساعدت على إنشائها . فقد رأت في نفسها المدافع عن استقلال لبنان وحرمة أراضيه والمتكلم باسم الطائفة المارونية ولها الحق في التدخل كي

تحمي هذه المصالح. وكانت خيبة أمل الكنيسة المارونية كبيرة لأن لبنان لم يصبح الوطن المسيحي الذي كانت تصبو إليه، وبسبب فشل فرنسا في أخذ موقف حاسم تجاه استقلال وحرمة حدود لبنان هذا الموقف أدى إلى توتر في علاقة الكنيسة والادارة الفرنسية خرج إلى العلن في وقت سراي[52].

سبب آخر أدى إلى انزعاج الموارنة، وهو نقل المركز السياسي والاداري من الجبل، حيث يشكلون الاكثرية، إلى بيروت حيث تسود أغلبية مسلمة ومسيحية أخرى. فالطابع السياسي والاقتصادي للبنان، لن يصنع في الجبل، حيث منبع القومية المارونية، بل في بيروت التي ضمت إليه. لقد كانت الافكار التي انبثقت من التعددية والعلمانية وكوسموبوليتية مجتمع بيروت، بتجارها ومموليها ورجال أعمالها ومثقفيها، هي التي قادت التطور السياسي للبنان منذ ١٩٢٠ حتى الآن، وليس المعادلة التقليدية التي صيغت في المجتمع الماروني الجبلي الضيّق. فقط الثنائية بين ما تفرضه أيديولوجية «الجبل» وبين ما تفرضه ايديولوجية «المدينة»، تمكننا من فهم الكثير من طابع التطور السياسي للبنان الحديث[53].

هذه الثنائية تبدو من موقفين مسيحيين متعارضين تجاه الاستقلال وسلطة الانتداب، كما عبّر عنها خلال حقبة الانتداب. فبرغم عدم رضاهم عن السياسة الفرنسية، بقيت الكنيسة المارونية والفلاحون الموارنة في الجبل يعتبرون فرنسا كحليفهم التقليدي وحاميهم. ولكن هذا الاتجاه لم يكن سائداً بين التجار والمثقفين والطبقة المتوسطة في بيروت ولا في أوساط المغتربين. ففي هذه الأوساط ساد الشعور بأن فرنسا حقّقت واجبها بإنشاء لبنان الكبير، ولم تعد مصالحهم تتوافق الآن مع مصالح فرنسا، ويتوجب عليهم اتخاذ مواقف وسياسة مستقلة عنها

ومواقف فرنسا المتذبذبة تجاه لبنان زادت من ثقتهم بأنهم لم يعودوا يستطيعون الاعتماد عليها لضمان استقلال لبنان. واكثر من ذلك رأى الكثير من تجار بيروت أن الادارة الفرنسية تمثل عائقاً في وجه الحركة التجارية للبلد. هذه الفئات التي تثقّفت بمبادىء غربية علمانية، حملت أفكاراً قومية حول حق تقرير المصير، وأرادت فوراً إنشاء دولة مستقلة بادارة ذاتية، وفي هذه المرحلة كان الكثير من سكّان الجبل لا يزالون ينظرون إلى أي شكل من أشكال السلطة كشيء معادٍ وغريب. وفي كثير من الاحيان، كان سكان بيروت هم الذين يحدّدون الموقف العام تجاه سلطات الانتداب، أكثر من سكان الجبل[54].

خلف هذه الثنائية في العلاقة مع سلطات الانتداب كان هناك اختلاف في العلاقة مع المسلمين الذين انضموا إلى لبنان. فبالنسبة للكنيسة المارونية وسكان الجبل، كان سكان الساحل غرباء يجب الخوف منهم ولا يمكن ان ينصهروا في الدولة اللبنانية. فبسبب علاقتهم بسوريا والعالم الاسلامي كانوا يشكلون الخطر الاساسي على الوجود المستقل وحرمة أراضي لبنان:

«وفي الواقع ومنذ ١٩٢٠ حتى ١٩٣٠ بقي الايمان سائداً لدى الموارنة وخاصة لدى سكان الجبل، بأن المسلمين هم غرباء عن روح اللبنانية الحقة... وبأن ادعاءاتهم بلبنانيتهم أمرٌ مشكوك به»[55].

هذا الاعتقاد أدى بالطبع إلى ازدياد التعلق بفرنسا كحارس ومدافع عن استقلال لبنان وطابعه المسيحي. وحتى في الأوقات التي كانوا فيها مختلفين مع فرنسا، ومطالبين بالادارة الذاتية، كان الموارنة يفضلون الوجود الفرنسي. وفي الواقع، وعند ازدياد معارضة المسلمين للانتداب الفرنسي، ازداد دعم الموارنة لفرنسا رغم الشعور بالغضب السائد لديهم. بالنسبة لمسيحيي بيروت ولمجموعات المغتربين، لم يظهر المسلمون بهذا

المظهر المهدّد. فقد كان من الممكن الحصول على دعمهم وقبولهم بلبنان إذا احتفظوا بمركزهم ومصالحهم في البلد الجديد. ففرنسا قد تضطر إلى ترك المنطقة، وعندها يتوجب على المسيحيين ايجاد تسوية مع جيرانهم المسلمين. ومن أجل الاثبات للمسلمين بان لبنان ليس كياناً مصطنعاً، طالب بعض المسيحيين بدرجة أكبر من الاستقلالية عن فرنسا وتأسيس ادارات وطنية مستقلة.

وقد رأوا في الانتداب الفرنسي عقبة في وجه المشاركة المسيحية ـ الاسلامية التي كانت ضرورية لضمان استقلال لبنان، فالمسلمون لن يعترفوا بهذه البلاد، ككيان منفصل طالما استمرَّت في اعتمادها على فرنسا. هذا الافتراض هو الذي أدّى إلى التعاون بين بعض المسيحيين والمسلمين في الصراع ضد الانتداب الفرنسي الذي وصل إلى ذروته خلال الحرب العالمية الثانية أثناء النضال من أجل استقلال لبنان[٥٦]. ولم يختلف هدفا المسيحيين، بل تميَّزا بالاساليب التي اتبعت للوصول إليها، ضمانات فرنسية أو تسوية مع المسلمين العرب. وقد واجه المسيحيون هذه المعضلة حتى قبل الحرب العالمية الأولى اثناء بروز فكرة القومية العربية وازدادت حدّة المشكلة بعد الحرب، عندما سيطرت فرنسا على الساحل وأخذ فيصل المناطق الداخلية. ومحاولة سبعة من أعضاء المجلس الاداري الوصول إلى تسوية مع فيصل في تموز ١٩٢٠ اكدّت وجود بعض المسيحيين الذين سعوا إلى تعايش سلمي مع جيرانهم العرب. وهزيمة فيصل واحتلال الفرنسيين لكل سوريا لم يحلاّ المشكلة. فقد بقي على المسيحيين ان يحلوا مشكلة السكان المسلمين الذين جاؤوا مع الاراضي الملحقة بلبنان.

وبرغم تواجد الاعداد الكبيرة من المسلمين في البلاد، استمرت الكنيسة المارونية تنظر إلى لبنان كملجأ وملاذ لكل مسيحيي الشرق

المضطهدين من قبل المسلمين. ومن كلمات المطران عبد الله الخوري:

«لقد انشىء لبنان بحدوده الحاضرة بموافقة فرنسا، على أن يكون وطناً للمسيحيين اللبنانيين وأن يصبح ملجأ لكل المسيحيين في الاراضي المجاورة إذا ما اضطهدهم جيرانهم المسلمون. ومن المؤكد، ان التطورات الحالية هي دليل على وجود تطلعات لالغاء طبيعة لبنان، آخر ترس من تروس النصرانية في المشرق، ووضعه تحت نير الاسلام»[٥٧].

لقد حمل الموارنة وحدهم وجهات النظر هذه، التي رفضها المسلمون بشدة وبعض غير الموارنة من المسيحيين، كذلك كل الذين يؤمنون بالعلمانية وبالوطن اللبناني بعيداً عن الديانات والتفرقة الطائفية. وقد حاول بعض الموارنة التخفيف من حدّة الطائفية في نظرتهم تلك. وزادوا بان لبنان هو ملجأ ليس فقط للمسيحيين بل لكل الأقليات الطائفية الأخرى التي تعاني من ا لهيمنة السُّنية كالدروز والمتاولة.

وظهرت نظريات تاريخية وجغرافية أخرى لتبرر الوجود اللبناني، ككيان منفصل عن سوريا وباقي العالم العربي. فقد ظهرت حركتان، في أوساط المثقفين، هما «الفينيقيون» و«المتوسطيون»، كان لها تأثير عميق على القومية اللبنانية خلال عقدين من الزمن. وهذه الافكار جاءت لمواجهة الصعود السريع للقومية العربية، التي بدأت أفكارها تؤثر في أوساط المسيحيين كما المسلمين[٥٨]. ولكن معادلة لبنان كوطن مسيحي استمرت قائمة، حتى أنه في سنة ١٩٣٠ توصَّل بعض زعماء الموارنة، مثل إميل إده إلى قناعة تامة بضرورة فصل بعض المناطق المكتظة بالمسلمين عن لبنان، للحفاظ على طابع البلاد المسيحي[٥٩].

ولكن بالنسبة لبعض المسيحيين، الذين لم يتقبلوا فكرة تصغير حجم لبنان، حيث رأوا ان الحدود الموسعة ضرورية لبقائه على قيد الحياة، لم يكن من بد سوى ايجاد تسوية مع جيرانهم المسلمين على مبدأ التعايش في

أمر واقع. وظهر واضحاً لهم ان حلم لبنان الوطن المسيحي، قد أخلى المكان لمعادلة جديدة: لبنان الجسر بين الشرق والغرب وبين الاسلام والمسيحية. بلد التعدُّدية حيث تعيش الطوائف المختلفة في تجانس تام. وإذا أعطي الوقت والاستقرار الكافي، يمكن لقومية جديدة ان تظهر كما حدث خلال نصف قرن من حياة المتصرفية. والمدافع عن وجهات النظر هذه كان ميشال شيحا، وهو روم كاثوليك وصاحب بنك في بيروت لعب دوراً هاماً في رسم الدستور اللبناني وأثر بشكل كبير على التفكير السياسي في لبنان الحديث[٦٠].

ومنذ نهاية العشرينات، تجسد هذان الفكران المتعارضان في شخصين سياسيين مارونيين وحزبيهما: إميل إده والكتلة الوطنية. بشارة الخوري والكتلة الدستورية. وقد سيطر الصراع بينهما، والذي لم يخلُ من المطامح الشخصية، على طول حقبة الانتداب. فقد مثَّل إميل إده الرأي الماروني المحافظ، بينما مثل بشارة الخوري هؤلاء الذين فضَّلوا أخذ مواقع أكثر واقعية والاتجاه نحو تسوية مع المسلمين والقوميين العرب. وسقوط فرنسا سنة ١٩٤٠ واحتلال سوريا ولبنان من قبل القوات البريطانية أدى إلى انتصار الجناح الثاني، الذي تتوَّجَ بالميثاق الوطني لسنة ١٩٤٣ [٦١].

وإذا كان الموارنة هم القطب الرئيسي في فكرة إنشاء لبنان المستقل، فالسُّنة هم القطب الأساسي المعارض لهم. فمعارضتهم لانشاء الكيان اللبناني المستقل عن سوريا، كانت المعضلة الرئيسية التي واجهت التطور السياسي للبنان الحديث. فقد قاوموا ضمَّهم إلى لبنان، واعتبروه مخالفاً لمشيئتهم، وكرَّروا دائماً مطالبتهم بالانضمام إلى سوريا. ونظروا إلى لبنان ككيان مصطنع، زرعته قوة أجنبية هدفها الهيمنة عليهم. لذلك لم تكن هذه الدولة جديرة بدعمهم. ولم يوافقوا أبداً على ادعاءات الموارنة، بأن لبنان كان دائماً كياناً قائماً بذاته. ورغم اعترافهم بخصوصية جبل لبنان،

إلا أنهم اعتبروا كل لبنان مع الاراضي الملحقة به، كجزء لا يتجزأ من الاراضي السورية، ومن العالم العربي[٦٢].

وكان دمج السُّنة في المجتمع اللبناني، ازمة دينية، ثقافية سياسية واقتصادية وضربة معنوية كبيرة. فلأوَّل مرة في تاريخهم أصبحوا أقلية في دولة مسيحية. وبعض العوامل التي أدت إلى موقفهم العدائي، وخاصة قبل إعلان الدولة الجديدة.، قد مررنا عليها في أجزاء أخرى من الكتاب. وفوق هذا، تأتي العوامل الأساسية كالايمان الديني والثقافي، والمشكلة الملحة المتعلقة بموقعهم في الدولة الجديدة. فبالعكس عن المعادلة الغربية، لا يرى الاسلام فرقاً بين الدين والدولة. وهذا لا يترك مجالاً للولاء لدولة علمانية، وبالتأكيد ليس لأي دولة مسيحية. فبالنسبة للمسلمين، دور الدولة يكون في الدفاع عن الشريعة الاسلامية، لذلك لم يكن السُّنة مستعدين للاعتراف بأية دولة مسيحية في لبنان قامت على أكتاف قوة أجنبية مسيحية، ورأوا في ذلك تحدياً لدينهم. وزادت على أزمتهم الدينية المعنوية، الصعوبات العملية التي رافقت تحديد موقعهم في دولة غير مسلمة. فعلى عكس الطوائف الثانية لم يكن السُّنة في لبنان يمثلون طائفة منعزلة عما حولها، فكون المنطقة جزءاً من الامبراطورية العثمانية، جعلت قوانينهم تصبح قانون الدولة[٦٣]. والآن خشوا من دولة مقربة من فرنسا، المعروفة بمحاولاتها في فرض عاداتها ولغتها وثقافتها على مستعمراتها، ان تضطهد الثقافة العربية الاسلامية. فالارساليات وخاصة الفرنسية منها، سيصبح لها الآن حرية مطلقة في مواصلة نشاطاتها الثقافية والدينية، وحتى قد تحاول إقناع المسلمين بالتحول إلى المسيحية. لذلك اشتد ساعد السُّنة في الدفاع عن ثقافتهم ولغتهم[٦٤].

وخسارة الموقع السياسي الرئيسي كان عاملاً أساسياً آخر يضاف إلى

أسباب رفضهم الدولة اللبنانية. فالسّنة كانت لهم امتيازات ومراكز نفوذ مهمة إلى جانب الأتراك في الدوائر الرسمية العثمانية، وشعورهم بالتفوق كان مدعوماً من عقيدتهم الدينية. فوجهاء مثل سلام وبيهم لم يلعبوا فقط دوراً هاماً في إدارة ولاية بيروت، بل كانوا كأعضاء في البرلمان التركي، يشتركون في معالجة قضايا الامبراطورية بأسرها. والآن أصبحت نشاطاتهم مقصورة على منطقة لبنان، وحتى هنا كانوا مسبوقين بالمسيحيين، الذين نظروا إليهم باستخفاف. وشعورهم بعدم التمثيل في الادارة هو السبب الأساسي لغضبهم طوال فترة الانتداب وحتى في لبنان المستقل. لذلك كانت المدن التقليدية السّنية مثل بيروت وطرابلس وصيدا هي المعاقل الرئيسية للمعارضة. فوجهاؤها هم الذين مثّلوا الموقف السلبي لطائفتهم تجاه لبنان طوال الفترة بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠. فقط في أواخر ١٩٣٠ و ١٩٤٠، مع بروز جيل جديد من الزعماء السّنة الشباب، الذين ترعرعوا تحت النظام اللبناني الجديد، فتحت الطريق أمام التعايش بين هؤلاء الزعماء، واقرانهم المسيحيين[٦٥].

ورفض السّنة للدولة اللبنانية، نبع أيضاً من قلقهم على إمكانية الحياة الاقتصادية لهذه الدولة بمعزل عن باقي سوريا، وهو قلق شاركهم فيه الكثير من المسيحيين في المناطق الملحقة. فالمدن الساحلية ووادي البقاع، كانت على صلات اقتصادية وثيقة بالداخل. فالتجار السّنة والمتمولون في بيروت وطرابلس، الذين خرجت من بين أوساطهم الزعامات السياسية السنية، كانوا وسطاء في تجارة ما وراء البحار وسوريا الداخلية. وخافوا أن يؤدي فصل لبنان عن سوريا، إلى القضاء على مصالحهم الاقتصادية. والعامل الاقتصادي يساعد على فهم لماذا اختلفت مواقف السّنة في بيروت عن سنة طرابلس خلال الثلاثينات. صحيح ان بعض هذه المشاكل يمكن إرجاعها إلى الجغرافيا والديموغرافيا. فبيروت كانت أبعد

عن سوريا والسّنة فيها يمثلون أقلية بجانب الطوائف الأخرى. ولكن في بداية عهد الانتداب كان سّنة بيروت يعارضونه بنفس شدة إخوانهم في المناطق الأخرى. ولكن بسبب التطور الاقتصادي السريع للمدينة، بدأ هؤلاء يأخذون مواقف أكثر اعتدالاً، بينما عانت طرابلس كثيراً من ضمها إلى لبنان، وبقيت مركزاً متطرفاً معادياً للبنان طوال فترة الانتداب.

وكان التفاوت في الضرائب المجباة من جبل لبنان وباقي المناطق الملحقة به، سبباً آخر من أسباب عدم الرضى. وإحدى الخطوات التي كان يمكن ان تخفف من معارضة السّنة، كانت ستكون بلا شك تخفيض معدّل الضرائب عنهم، بنفس النسبة التي كان سكان جبل لبنان يؤدونها. ولكن المعدلات المتفاوتة في الضرائب بقيت قائمة. وعارض سكان الجبل أية خطوة لالغاء امتيازاتهم. وبقي الوضع على هذه الشاكلة قرابة ٢٠ سنة، حتى توحّد النظام الضريبي في المنطقتين. هذا العدم التناسب أدى إلى احتجاجات مستمرة من سكان المناطق الملحقة المسلمين، الذين اشتكوا من استغلال الموارنة لهم في تمويل ميزانية الدولة، التي يصرف القسم الاعظم منها في جبل لبنان[٦٦].

وأدت التصرفات المسيحية تجاه السّنة إلى ازدياد تخوف هؤلاء من ان يصبحوا أقلية مستخفاً بها في الدولة اللبنانية. فبعد بقائهم تحت سيطرة المسلمين لقرون عديدة، قرّر المسيحيون ان يستفيدوا من الوضع الجديد الذي هيّأ لهم مركز النفوذ الرئيسي. ولم يتعبوا من التكرار المستمر بأن لبنان هو وطنهم هم، وتبنوا باستمرار مواقف استفزازية ومعادية تجاه المسلمين. فمثلاً كانت تظهر مقالات استفزازية معادية للمسلمين في جرائدهم، كذلك كان بعض المسيحيين يحتفلون بالذكرى السنوية لمعركة ميسلون، التي رأوا فيها إذلالاً للمسلمين[٦٧].

وحقد السُّنة على سلطات الانتداب، كان سبباً آخر في رفضهم للدولة اللبنانية. فبعد أحداث ١٩٢٠، ازدادت نظرتهم إلى فرنسا كدولة أجنبية تحتل بلادهم، حدة، واعتبروا لبنان كموطىء قدم لها تستغله لاحكام سيطرتها على كل سوريا. ورأوا في الوجود الفرنسي ضمانة أكيدة للهيمنة المسيحية، وخشوا من أنه حتى إذا اضطرت فرنسا للجلاء عن سوريا، فانها ستبقى في لبنان وستستمر في استعمال نفوذها لخدمة المسيحيين.

وأحسَّ السُّنة بأنه مسيطرٌ عليهم من قبل الفرنسيين والمسيحيين على حد سواء. وأي محاولة لمقاومة الانتداب الفرنسي كانت تُرى من قبل المسيحيين على انها عمل عدائي تجاههم، كذلك أي معارضة للالحاق كانت تعتبر خطوة معادية لفرنسا. ولكن الحالة كانت أيضاً في مصلحة السُّنّة الذين كان باستطاعتهم قلب أحد الطرفين على الآخر. فقد تعاون زعماء السنة مع المسيحيين عندما طالب هؤلاء بحريات أكبر، وكانوا أول من نادى بتأسيس إدارات مستقلة. ولم يكن هذا يعني أنهم يعترفون بالدولة اللبنانية، ولكنهم أدركوا أنه فقط في حال استقلال لبنان عن فرنسا، يمكن لهم تحقيق وضع متساوٍ أو حتى الانضمام إلى سوريا. ومن ناحية أخرى، تعاون بعض وجهاء السُّنة مع الادارة الفرنسية لاعتقادهم أنها الوسيلة التي تضمن لهم إبقاء مراكزهم ومصالحهم في لبنان إزاء المسيحيين. وفي نفس الوقت حاولوا إقناع فرنسا بأن مطالبتهم بالانضمام إلى سوريا، ليست عملاً عدائياً موجهاً ضد فرنسا[٦٨].

وبما أنهم أصبحوا أقلية في دولة مسيحية، بحث السُّنة عن دعم خارجي، وكان طبيعياً أن يتجهوا نحو سوريا. فهم لم يتنازلوا عن مطالبتهم بالانضمام إلى سوريا، هذا المطلب الذي بقي عاملاً رئيسياً في

ازمتهم مع المسيحيين والذي هيمن على الحياة السياسية اللبنانية طوال فترة الانتداب وما بعدها. فقد اعتبر السُّنة انفسهم جزءاً من سوريا اقتطعه الفرنسيون بالقوة. فسوريا بسكانها المسلمين، كانت تمثل لهم البلد الذي يمكن لهم فيه التأقلم دينياً وثقافياً وقومياً. وقيام القومية العربية، وانتشارها بعد ١٩٢٠، كان سبباً آخر يضاف إلى أسباب رفضهم للبنان واصرارهم على الاتحاد مع سوريا. وبعد تقسيم سوريا من قبل الفرنسيين، أصبحت إعادة توحيدها هي الهدف الملحّ بالنسبة للقوميين العرب. والسُّنة اللبنانيون، وخاصة المثقفون منهم والجيل الجديد، ناضلوا من أجل هذا الهدف، ولعب الكثيرون منهم دوراً نشيطاً في صراع الوطنيين السوريين في سوريا ولبنان والبلاد المجاورة. ومثّلت القومية العربية ايديولوجية العروبة والوحدة والاستقلال، وهو فكر مناقض تماماً للقاعدة التي قام عليها لبنان. هذه الآراء استمرَّت في تنافسها حتى أواخر ١٩٣٠، عندما اقتنع بعض السُّنة بوجوب التأقلم مع الواقع اللبناني في الوقت الحاضر، بانتظار الوقت الملائم لتوحيد الأمة العربية. وبقي السُّنة في طرابلس يصرون على الانضمام فوراً إلى سوريا، ولكنَّ المواقف المعتدلة هي التي مالت كفَّتها في النهاية، وتجسَّدت في الميثاق الوطني لسنة ١٩٤٣ بزعامة رياض الصلح[٦٩].

ولكنَّ الوقت احتاج إلى عشرين عاماً من التعايش مع المسيحيين تحت إدارة واحدة، وتحور الموقف المسيحي كي يتوصل السُّنة إلى القدرة على تعديل موقفهم. ففي أوائل سنوات الانتداب، رفض السُّنة رفضاً قاطعاً هذه الدولة اللبنانية. فالتتابع السريع للأحداث الدرامية بين تموز وآب ١٩٢٠، أدى إلى صدمة عنيفة للسنة، ولم يترك المجال لبروز معارضة منظمة لانشاء لبنان الكبير. فبعض وجهاء السُّنة ـ منهم مفتي بيروت وعمر الداعوق رئيس غرفة التجارة فيها ـ شاركوا في الاحتفالات التي

أعلن فيها غورو إنشاء الكيان الجديد[٧٠]. وفقط في صيف ١٩٢١، أثناء الاستعداد للاحصاء كخطوة أولى نحو الانتخابات، ظهرت أول بوادر المعارضة السُّنية المنظمة. فقد رفض السُّنة المشاركة في الاحصاء، على قاعدة أنه يعني تصنيفهم «كمواطنين لبنانيين» وهذا يتوجم اعترافهم بدولة لبنان. كذلك عارضوا نظام الاحصاء الذي فرَّق بين الطوائف المسلمة واعتبروه حيلة فرنسية ـ مسيحية لبذر الخلاف بين المسلمين وإضعافاً لتمثيلهم السياسي.

وفي آب قدَّم وَفدٌ من وجهاء السُّنة، منهم سلام والداعوق، وبيهم إحتجاجاً إلى غورو بسبب السياسة الفرنسية الممالئة للمسيحيين. ووافق غورو، الذي كان يتبع سياسة إضعاف المعارضة الاسلامية، على تحديدهم تحت صفة «مواطني بيروت» في جداول الاحصاء المرتقبة. ونظراً لتمثيلهم في الادارة، أكد غورو أن فرنسا تتبع سياسة مساوية لكل الطوائف في لبنان. كذلك أوعز المندوب السامي للقيام بحملة في الجرائد، تؤكد أن الاحصاء ضروري لتنظيم التمثيل الطائفي المتساوي في الادارة ومن أجل التهيئة للانتخابات. ولكن رغم الضغوط والعقوبات الفرنسية، استمرَّ بعض المسلمين في رفضهم المشاركة في الاحصاء[٧١].

الانتخابات المرتقبة والتوتر الذي ساد حول العلاقات المستقبلية بين لبنان والفدرالية السورية، كذلك الحملة التي قادها القوميون العرب في سوريا وجوارها، أدَّت في أواخر ١٩٢١ وأوائل ١٩٢٢ إلى ازدياد المعارضة السُّنية للالحاق بلبنان. وأرسلت المذكرات الاحتجاجية من الوجهاء والمنظمات في بيروت وطرابلس إلى المندوب السامي والحكومة الفرنسية كذلك إلى عصبة الأمم، وانتشرت الحملات في الصحف الاسلامية. وبدأ السُّنة بالاحتفال بأعيادهم الدينية بحماس شديد، وبدأت المحلات والمؤسسات الاسلامية تقفل في أيام الجمعة، وهو أمر لم يكن

مألوفاً من قبل. وكان هذا مظهراً سياسياً كردة فعل على التحدي الديني والثقافي الذي فرضه الالحاق بدولة مسيحية، كذلك تعبيراً عن التنافس الديني[٧٢]. وبدت المعارضة السُّنية في الاستقبال الحماسي لأخبار نجاحات القومية التركية، مثل تسوية فرانكلين ـ بويون والانتصارات على اليونان، التي نظر إليها كنصر إسلامي على المسيحية. وجمعت التنظيمات الاسلامية المساعدات للأتراك، الذين استقبل ممثلوهم بحرارة في بيروت[٧٣].

واستعمل بعض السُّنة اجراءات أكثر تطرفاً. في ٧ نيسان ١٩٢٢، إغتيل أسعد خورشيد باشا في بيروت وهو مسلم من أصل شركسي، كان مديراً للداخلية. وحدثت الجريمة في وقت اشتدت فيه الدعاية في سوريا ولبنان حول استمرار النقاشات في عصبة الأمم لتقرير مصير الانتداب والتي ازدادت حدة بزيارة الدكتور «كرين» إلى دمشق وبيروت، وهو أحد أعضاء اللجنة الاميركية للتحقيق. وأدَّت التحقيقات الكثيفة للسلطات الفرنسية لاكتشاف منظمة سرية تضم في من تضم: سليم علي سلام، حرَّضت على الجريمة بغرض تحويل المسلمين عن القبول بمناصب إدارية في الحكومة اللبنانية. وفي نفس الوقت أرسلت رسائل تهديد إلى مسؤولين مسلمين ومسيحيين. وأظهرت جريمة الاغتيال المعضلة التي يواجهها السُّنة في تحديد موقفهم من الدولة اللبنانية فمن جهة، أدى رفضهم للدولة إلى امتناعهم عن القبول بمناصب في إدارتها، ومن جهة ثانية، كانوا بحاجة إلى المحافظة على مصالحهم، مما دفع البعض منهم إلى تقبل المناصب الادارية. وجرت محاولات لحل هذه المعضلة، وذلك بالتعبير عن معارضتهم للدولة والخدمة في نفس الوقت في أجهزتها الادارية[٧٤].

واللجوء إلى هذا التطرف يبين كم بلغ نجاح الفرنسيين في الحصول على

تعاون السُّنة. ورغم عدم تردُّد السلطات في اتخاذ تدابير حازمة ضد العناصر المعادية لفرنسا، كانوا يفضلون تأمين تعاون زعماء السُّنة بعرض وظائف مغرية عليهم، وباظهار مساواتهم لجميع الطوائف في المجتمع اللبناني. وسياستهم في محاباة السُّنة بدت واضحة بعد صيف ١٩٢١، بعد الاقتطاعات الكبيرة في ميزانية الانتداب. فأعلن عفوٌ عام عن القوميين العرب، ووزعت أوسمة جوقة الشرف على وجهاء السُّنة، وفي آب أعلن الفرنسيون ضمان ذاتية بيروت وطرابلس في نفس الوقت الذي أعلنوا فيه انشاء لبنان الكبير. وامتنع المندوب السامي عن اتخاذ تدابير ضد المظاهر الاسلامية في الاحتفال بشعائرهم، رغم أنها كانت تؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة. وفي تشرين الثاني زار غورو المسجد الكبير في بيروت حيث أكدَّ على رغبة فرنسا في التعامل مع المسيحيين والمسلمين في لبنان على قدم المساواة. كذلك قام الفرنسيون بدعاية قوية لتسويتهم مع القوميين الاتراك بغرض إبداء نيتهم في التعاون مع العالم الاسلامي. وفوق ذلك امتنع المندوب السامي عن اتخاذ تدابير قاسية بحق الوجهاء السُّنة الأربعة الذين اتهموا بالتحريض على جريمة اغتيال أسعد خورشيد باشا، فقد نفاهم ببساطة خارج بيروت لمدة وجيزة. وهذه السياسة أدت إلى نجاح كبير. ففي السنوات اللاحقة، ولما بدت واضحة رغبة فرنسا في البقاء في المنطقة، وان لبنان أصبح أمراً واقعاً، بدأ الكثير من السنة يعيدون النظر في مواقفهم من عدم التعامل مع السلطات الفرنسية[٧٥].

وموقف الموارنة والسُّنة تجاه الدولة اللبنانية مثل وجهتي النظر الأكثر تطرفاً. أما الطوائف الرئيسية الأخرى الموجودة في البلاد كالروم الارثوذوكس، والدروز والمتاولة فقد تبنوا وجهات نظر متوسطة بين وجهتي النظر هاتين. فقد أصبحوا أعضاء في هذا المجتمع بقرار فرنسي، دون أن تؤخذ مواقفهم بعين الاعتبار. ولم يكن لديهم الاندماج الكامل مع

لبنان، والحماسة التي كانت موجودة لدى الموارنة، كذلك كان اندفاعهم في الدفاع عن استقلال لبنان وحرمة أراضيه، أقل مما كان لدى هؤلاء. ومن جهة أخرى لم يتبنوا وجهة نظر السُّنة المتطرفة تجاه لبنان، بل كانوا مستعدين للقبول بدمجهم في الدولة الجديدة، طالما لم تمس حقوقهم ومصالحهم بسوء. وواقع كون فرنسا هي التي انشأت لبنان، وواقع بقائها فيه لتأمين استمراريته كان هو العامل الحاسم في قبولهم للظروف الجديدة. واهتم الفرنسيون والموارنة بقطع الطرق على هذه الطوائف، كي لا تتعاون مع السُّنة أو السوريين الوطنيين. وحاولوا الحصول على دعمهم للدولة اللبنانية، الأمر الذي كان هاماً، إذا أراد لبنان البقاء ككيان مستقل.

واستمر الغموض في موقف الروم الأرثوذوكس حتى ما بعد ١٩٢٠. فقد شعروا بروح التملك التي يتعامل الموارنة بها مع الدولة الجديدة، ومحاولتهم السيطرة عليها، ولكنهم كانوا يخشون في نفس الوقت أن يصبحوا أقلية مسيحية في دولة سورية مسلمة. هذه المعضلة، جعلت الكثيرين منهم يتبنون موقفاً محايداً بين الموارنة والسُّنة. وكان من بينهم البعض، وخاصة بين الاكليروس، الذين كرهوا الفرنسيين والموارنة أكثر من خوفهم من المسلمين. وبسبب تواجد هذه الطائفة في المدن، كانت لها روابط مع السُّنة في بيروت وطرابلس أكثر من الموارنة في الجبل، فالتجارة مع داخل سوريا، كانت بين أيدي عائلات أرثوذوكسية بيروتية ثرية، كانت أول من يخشى انفصام الروابط الاقتصادية مع سوريا. وفي الحقيقة بين ١٩٢١ و ١٩٢٢ عندما طرحت مسألة العلاقات بين لبنان والفدرالية السورية، دعم الكثير من الارثوذوكس، وخاصة في طرابلس، مواقف السُّنة. كذلك واقع انتشار هذه الطوائف ليس فقط في لبنان بل وفي سوريا، جعلها تدعم بصورة أكبر علاقات أفضل مع

الداخل. وبسبب حرمان الثورة الروسية لهم من القوة الاجنبية التي كانت تدعمهم، وجدوا في التوصل إلى تسوية مع جيرانهم المسلمين، أفضل السبل لحماية مصالحهم. وفوراً بعد الحرب، عقد بطريركهم معاهدة مع فيصل، وبقي على دعمه للحكومة العربية في دمشق حتى و قت سقوطها. وأخيراً كان الروم الارثوذوكس أكثر تأثراً بأفكار القومية العربية من المسيحيين الآخرين، وكانوا مستعدين لدعم أهدافها[٧٦]. اهتم الفرنسيون كثيراً بكسب ود الروم الارثوذوكس، كونهم يمثلون الطائفة المسيحية الثانية، عددياً وثراءً في لبنان.. فهزيمة فيصل وتوقف المساعدات من روسيا واليونان عنهم، حرمت كنيستهم من الموارد الكافية لاستمرار مدارسهم ومؤسساتهم، الامر الذي عرف الفرنسيون كيف يستغلونه على أكمل وجه. ففي أوائل ١٩٢١ عقد المندوب السامي اتفاقاً مع البطريرك حداد، لتمويل نشاطات كنيسته. وفي نيسان، قام غورو باستقبال زعماء ووجهاء الروم الارثوذوكس، في بادرة فرنسية لتوثيق علاقتها بهذه الطائفة[٧٧]. كذلك عمل الفرنسيون مع وجهاء أرثوذوكس موالين لهم مثل ميشال تويني وألفرد سرسق، لكسب دعم هذه الطائفة، وخاصة كهنتها الذين عارضوا الانتداب الفرنسي والدولة اللبنانية الجديدة. وهدّد مسرة مطران بيروت مراراً بالتعاون مع السُّنة، مستعملاً هذا التهديد كورقة ضغط على الفرنسيين لابتزاز مساعدات مادية أكبر من السلطات الفرنسية[٧٨]. ولم يتوقف نجيب سرسق عن التكرار بأن إنشاء لبنان الكبير هو خطأ، وطالب بجعل بيروت مدينة حرة. وقد تعاون مع وجهاء السُّنة في بيروت، الذين حاولوا الحصول على كسب دعم الارثوذوكس من أجل روابط أقوى مع داخل سوريا[٧٩]. وفي السنوات التالية خفت عدائية الروم الارثوذوكس تجاه الانتداب والدولة اللبنانية، ولكن استمر تحفظهم تجاهها.

واختلف موقف الدروز في لبنان الكبير عن الطوائف غير المارونية الأخرى، فلم يكونوا من الوافدين الجدد، بل جزءاً من مجتمع جبل لبنان. وكانت لهم علاقات تاريخية مع الموارنة، وتقبل لفكرة لبنان ككيان مستقل، ولكنهم ايضاً كانوا قلقين من السيطرة المارونية على الدولة الجديدة ويكرهون الانتداب الفرنسي. وأكثر من ذلك، خوفهم من أن يتحولوا في دولة لبنان الكبير إلى طائفة صغيرة خاسرين موقعهم السابق. هذه العوامل المتناقضة قسمت الطائفة إلى قسمين، الذين تابعوا التقاليد القديمة بعلاقاتهم مع لبنان ودعموا الانتداب الفرنسي، والذين تبنوا القومية العربية مع كل افرازاتها، وهذا الانقسام ظهر واضحاً فور انتهاء الحرب.

ففي ١٩٢٠ عبّر عنه في مواقف العائلتين الاكثر نفوذاً بين الدروز. فآل جنبلاط دعموا الدولة اللبنانية والانتداب الفرنسي، بينما عارضها آل ارسلان. وفي سنة ١٩٢١ ترجم هذا الانقسام إلى اعمال عنف بين هاتين الجماعتين في الشوف أدى إلى اغتيال فؤاد جنبلاط، قائمقام المنطقة. وقد تكون هذه الموجة من العنف موحاة من قبل الدروز المعادين لفرنسا والمتعاملين مع القوميين العرب، مثل رشيد طليع وهو لبناني خدم كوالٍ لحلب تحت حكم فيصل. وأصبح الآن منفياً في الاردن[٨٠].

ومنذ سنة ١٩١٩ حاول الفرنسيون كسب دعم الدروز للانتداب في جبل الدروز كما في لبنان. وبعد تراجع نسبي، نجح دي سيكس وكاترو، الممثل الفرنسي في دمشق، سنة ١٩٢١ في عقد اتفاق مع هؤلاء «في جبل الدروز»، يعترفون بموجبه بسلطة الانتداب مقابل درجات أكبر من الاستقلال الذاتي. والطابع الاقطاعي القوي لهذه الطائفة، سهّل على الفرنسيين مهمتهم، فقد لزم عليهم أن يكسبوا ودّ بعض الاشخاص القلائل من علية القوم، كي يربحوا دعم الطائفة كلها. وفي لبنان، اتجه

الفرنسيون إلى الاعتماد على دعم آل جنبلاط، الذين كانوا على علاقة طيبة معهم. كذلك حاولوا كسب دعم عائلات درزية أخرى مثل آل أرسلان. فقد قاموا بالعفو عن أمين أرسلان وسمحوا له بالعودة إلى لبنان، وممارسة نشاطاته السياسية، رغم معارضة الجنبلاطيين. ووالى بعض الدروز الانتداب الفرنسي، باعتباره ضمانة لهم، ولمصالحهم في مواجهة الهيمنة المارونية. فكانوا مستعدين بان يصبحوا شركاء متساوين في دولة لبنانية مستقلة، ولكن ليس إذا كانت ذات اتجاه مسيحي ماروني. والخوف من الهيمنة المارونية دفع البعض منهم إلى التعاون مع السُنّة، في محاولة للضغط على الفرنسيين والموارنة كي يضمنوا لهم حصتهم في الادارة[٨١].

جعلت أحداث صيف ١٩٢٠، الطائفة المتوالية تحقد على السلطات الفرنسية، فالكثير من زعمائهم، وآلاف من فلاحيهم اضطروا إلى مغادرة ديارهم واللجوء إلى شمالي فلسطين والاردن. وفي الاشهر التالية، استمرت مجموعات مسلحة من المتاولة في مهاجمة قرى المسيحيين وخاصة في وادي البقاع، مما جعل غورو يحذرهم من مغبة الاستمرار في الأمر ويهدد بتدخل الجيش الفرنسي. واستمرت حركات التمرد المحلية ضد الفرنسيين حتى سنة ١٩٢١، عندما حاول كامل الأسعد القيام بثورة في جبل عامل. وفي حزيران من نفس العام، حدثت محاولة اغتيال لغورو قرب القنيطرة، بمشاركة متوالية كما يبدو[٨٢].

على كل حال، وبانهزام فيصل واحتلال فرنسا لكامل سوريا، بدأ القلق يساور وجهاء المتاولة، مثل باقي الطوائف، وحاولوا الوصول إلى تسوية مع فرنسا. ورغم دعمهم للقوميين العرب بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ لم يتجانس المتاولة مع كل أهدافهم. وشعر زعماؤهم الآن، بأنهم في لبنان، حيث يؤلفون نسبة كبيرة من السكان، يمكن لهم المحافظة على مصالحهم، أكثر مما لو كانوا أقلية في سوريا، بين جموع السُنّة الغفيرة، الذين

عاملوهم تقليدياً بازدراء. هذه المشاعر كانت قوية خاصة لدى متاولة جبل عامل. الذين تمتعوا تاريخياً بقدر واف من الحكم الذاتي، والذين لم تكن علاقتهم بدمشق وثيقة. ومن جهة أجرى كان للمتاولة في وادي البقاع علاقات وطيدة مع دمشق، حيث كانوا جزءاً من ولايتها، وبعض وجهائهم كانت لهم مراكز في حكومة فيصل. وقد اتخذت هذه المجموعة مواقف أكثر سلبية تجاه لبنان والفرنسيين، وكان مركز المعارضة في بعلبك وخاصة في صفوف عائلة حيدر[٨٣].

وكان الفرنسيون قلقين على كسب ود المتاولة، وخاصة أن مسألة الحدود الشمالية لفلسطين لم تكن قد حلت بعد، وخشوا أن يحاول البريطانيون كسب دعم المتاولة للانضمام إلى فلسطين[٨٤]. كذلك اتجهوا نحو منع المتاولة من الاتفاق مع السُنّة. ونظر المسيحيون من جهتهم إلى المتاولة كطرف يمكن الاتفاق معه في تدعيم الدولة اللبنانية، رغم الحوادث التي جرت بينهم من قبل. فالخبرات السابقة معهم، وخاصة اندماجهم الكامل في سنجق جبل لبنان، جعلهم يؤمنون بامكانية دمجهم في دولة لبنان الكبير بنفس النسبة من النجاح. وأكثر من ذلك، وبخلاف السُنّة، كان المتاولة جزءاً قديماً من لبنان. ومثل الدروز، سمح النظام الاقطاعي القائم بين المتاولة، للفرنسيين بان يكملوا مهمة كسبهم بنجاح. ففي محاولة لارضائهم، عفا الفرنسيون عن كامل الأسعد، ودعوه إلى بيروت، حيث استقبله غورو مع جوقة شرف، رغم أنه كان قد وصف بعدو الانتداب. وفي خطوة موازية، عيَّن الفرنسيون إبراهيم حيدر كمدير للزراعة ودعموا لاحقاً انتخابه كعضو في المجلس التمثيلي، آملين أن تضعف هذه الخطوة من معارضة عائلته. وفي الواقع وبعد أواسط ١٩٢٠ بدأ الكثير من المتاولة في جبل عامل يعون مزايا الانضمام إلى لبنان، وأصبح هدفهم الأساسي الحصول على المساواة مع جبل لبنان

في التطور الاقتصادي والضرائب والتعليم، كما والاعتراف بكونهم طائفة منفصلة عن السُّنة[٨٥].

ناقشنا حتى الآن المشاكل التي واجهت تحويل لبنان إلى كيان قابل للحياة بعد توسيع أراضيه. ولكن وجدت بعض العوامل الايجابية التي سهّلت هذه المهمة. فتجربة المتصرفية، التي امتدّت لأكثر من نصف قرن، قدّمت مثلاً على التعامل مع المشاكل السياسية لمجتمع متعدد الطوائف، والمجلس الاداري لجبل لبنان كان تحت اليد كنموذج لمؤسسة تجسّد التمثيل الفئوي وتجمع زعماء الطوائف. وأنشىء النظام السياسي والاداري للبنان الحديث على قاعدة هذا التقليد السياسي. وفوق ذلك، اصبح واقع الحياة المشتركة في بلد واحد وضمن نظام سياسي وتمثيلي واحد ذا تأثير جليّ: فحتى هؤلاء الذين عارضوا هذا النظام اضطروا للتأقلم مع الظروف الجديدة. وأكثر من ذلك، كون لبنان بلداً صغيراً، جعل الاتصال بين مختلف الطوائف اجبارياً وخاصة بين النخبة الاقتصادية والسياسية. وظهر جيل جديد من السياسيين، أدّت مصالحهم المشتركة ووجهات نظرهم إلى تحديد هوية لبنان الحديث. هذا التطور انبثق من بيروت التي اصبحت مركزاً لانصهار الافكار المختلفة حول طبيعة الدولة الجديدة

وكان الازدهار الذي تمتّع به لبنان تحت الانتداب الفرنسي، عاملاً آخر سهّل توطيد وحماية استقلاله. وخلق هذا الازدهار مناخاً ضرورياً لدمج سكان المناطق الملحقة، وخاصةً نخبتهم الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي سمح لهم بالصمود أمام الضغوط والاغراءات الخارجية. لبنان الكبير تحوّل إلى نجاح اقتصادي، محققاً آمال الدوائر الاقتصادية التي كانت طامحة إلى انشائه. فأراضيه الجديدة ومرافئه وبيروت التي أصبحت مركز الثقل الاقتصادي والاداري لكل سوريا، قدّمت إلى

البلاد فرصاً اقتصادية جديدة، عرف رجال الاعمال اللبنانيون كيفية استغلالها. والخوف الذي شعر به تجار بيروت، تجاه الانعزال عن سوريا لم يتحقق، بسبب عدم وجود الحواجز الجمركية بين لبنان وسوريا أيام الانتداب. واكثر من ذلك، كان لبنان مفضلاً لدى الفرنسيين في اعتمادات المساعدات المادية وبرامج التنمية[٨٦].

على كل حال، كان الدور السياسي الذي لعبه الانتداب هو العامل الأساسي والحاسم في تحويل لبنان الكبير من كيان مصطنع إلى دولة مستقرة نسبياً بنظام سياسي تستطيع الطوائف المختلفة أن تتعايش تحت ظله. ورغم ان الوجود الفرنسي زاد في حجم التناقض بين المسيحيين والمسلمين من جهة، وشجع المواقف المعادية من الأخرين تجاه الدولة اللبنانية، إلاّ انّ الكفة مالت بعد ذلك بشكل كبير بسبب مواقف فرنسا الايجابية، وخاصة في سنوات الانتداب الأولى، عندما كان التشكيل السياسي والاداري للبنان في طور التكوين. ففرنسا هي التي أبقت البلاد على وحدتها في وجه المعارضة الاسلامية القوية، حتى استطاعت القوى الداعمة للوحدة ممارسة تأثيرها. والتدخل الفرنسي الواسع النطاق في الادارة اللبنانية كان ضرورياً، بسبب أن فرنسا كانت لديها الرؤيا والقوة لفرض الحلول الضرورية، السياسية والإدارية والحقوقية على الطوائف المختلفة. وإذا كان المندوب السامي، عبر ممثليه في بيروت قد لعب دوراً مشابهاً للوالي العثماني في عهد المتصرفية، فان غورو ودي سيكس اللذين شكّلا النظام السياسي للبنان الحديث يشابهان داوود باشا في تشكيله لسنجق جبل لبنان الذاتي الإدارة قبل نصف قرن على هذا. فالطوائف المختلفة في لبنان لم تكن قادرة على الوصول إلى تسوية سياسية بدون مساعدة قوة خارجية.

وكان واضحاً بالنسبة للفرنسيين كما للمسيحيين، ان لبنان بحاجة إلى

نظام سياسي وإداري كي يتمكن من الحياة ككيان سياسي مستقل. فقط مثل هذا النظام كان قادراً على ضمان الاستقرار الضروري لاقناع الذين يعارضون الدولة الجديدة، بافضليات العيش فيها. وواجه الفرنسيون مصاعب كبيرة أثناء محاولتهم تحقيق هذا الهدف. فالهوة بين المسيحيين والمسلمين كانت واسعة، وكل منهما كان مقسماً إلى طوائف مختلفة، تحاول كل منها تحقيق مصالحها على حساب مصالح الفئات الأخرى. وكل طائفة كانت منقسمة على نفسها حسب مصالح عائلية وشخصية. ولم يكن سهلاً على الفرنسيين إرضاء الجميع دون اغضاب أحد. وواجهت السلطات الفرنسية العداء السُّني تجاه الدولة الجديدة من جهة، ومحاولات الهيمنة المارونية عليها من جهة أخرى. والتقاليد اللبنانية في العمل السياسي والحكومي، ومطامع السياسيين، ذات الطابع المألوف في لبنان، جعل مهمتهم عسيرة للغاية. فبعد اعتيادهم على الحكم الذاتي لقرون عديدة، لم يأبه اللبنانيون، وخاصة سكان الجبل، لأي شكل من أشكال الحكومات. ومن جهة أخرى تواجدت أقلية من المثقفين، النشيطين في بيروت، الذين طالبوا بنظام حكومي لبلادهم على شاكلة النظم الأوروبية، رغم الهوة التي فصلت بين هذه المطامح والواقع السياسي والاجتماعي اللبناني. وبالاشتراك مع جماعات المغتربين، انتقدت هذه المجموعات كل المقترحات والاصلاحات التي طرحها المندوب السامي. ونشروا في كثير من الأحيان انتقاداتهم هذه في الجرائد اللبنانية الكثيرة العدد التي أصبحت مسرحاً هاماً للنقاش السياسي[٨٧].

ورغم هذه الصعوبات، نجح الفرنسيون واللبنانيون أنفسهم، في أوائل سنة ١٩٢٠ في ارساء أسس نظام سياسي واداري، استطاع رغم ثغراته، البقاء أكثر من نصف قرن. فبعد انشاء لبنان الكبير، اتجه الكثير من اللبنانيين نحو اعمار بلادهم. واعتمدوا على مجموعة كبيرة من المثقفين على

الطريقة الغربية، الحائزين على خبرة ادارية واسعة في لبنان ومصر، وكذلك على كثير من المسؤولين الفرنسيين الذين أرادوا جعل لبنان واجهة للمُثل الثقافية والليبرالية الفرنسية. ويتجه اللبنانيون الذين عاشوا في تلك الفترة، والكتاب والمؤرخون في الفترات اللاحقة إلى انتقاد فرنسا أكثر من اللازم مشككين بسياستها وحوافزها، عاجزين عن تقدير دور فرنسا الايجابي[٨٨].

أحد الاشخاص الذين لعبوا دوراً أساسياً في تشكيل النظام الاداري والسياسي للبنان الحديث هو روبرت دي سيكس. وبعض الاصلاحات والتشريعات التي أضافها بين سنة ١٩٢٠ و١٩٢٣، مثل قانون الانتخاب استمرت في الحياة بعد الانتداب. وشرح د. كمال الصليبي دور دي سيكس في إنشاء النظام الاداري المدني اللبناني:

« منذ لحظة وصوله حتى سنة ١٩٢٣، وأثناء خدمته تحت إدارة غورو وويغان، أرسى دي سيكس دعائم الادارة اللبنانية الحديثة، مختاراً بين متخرجي الارساليات الفرنسية، والرومانية الكاثوليكية عدداً من المساعدين، الذين أصبحوا فيما بعد أوائل الموظفين المدنيين في لبنان الحديث. والكثير منهم استمروا يشغلون مناصبهم خلال فترة الانتداب وأوائل سنوات الاستقلال. والبعض منهم بقي في مراكز عالية حتى يومنا هذا »[٨٩].

وكانت مواقف دي سيكس متأرجحة تجاه المسيحيين اللبنانيين، وقد عارض بشدة تدخلات الكنيسة المارونية في قرارات الانتداب، كذلك اعتبرَ المسيحيين اللبنانيين ناكري الجميل الفرنسي. وفي نفس الوقت كان واعياً لشدة تعلقهم باستقلاليتهم، واقترح أن تعقد الحكومة الفرنسية معهم معاهدة على غرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢. وهو نفسه لم يكن محبوباً من قبل الكنيسة المارونية أو بين السياسيين اللبنانيين.

وقد وصف ساتو ردة فعل اللبنانيين على رحيل دي سيكس:

« لم يكن السيد دي سيكس محبوباً حتى من مناصريه، وينظر السكان المحليون إلى رحيله بعين الرضى. ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى عدم أخذه نقاط ضعفهم ومحدوديتهم بعين الاعتبار، كما فعل الجنرال غورو »[٩٠].

وفي الواقع أدى تعيينه كمندوب لفرنسا في اللجنة الدائمة للانتداب على سوريا ولبنان في شباط ١٩٢٤، إلى موجة احتجاجات من السياسيين اللبنانيين، وخاصة أعضاء المجلس التمثيلي، وأحدهم وصفه: « بالصحافي الفرنسي... الذي فرض على هذه البلاد دستوراً يليق بالزنوج، وعرّض صداقة لبنان لفرنسا إلى محن كثيرة »[٩١].

وتعود هذه الانتقادات بشكل كبير إلى احساس الكثير من اللبنانيين، بان الفرنسيين يعطونهم القليل من الحكم الذاتي الذي وعدوا به، وقد حملوا دي سيكس المسؤولية الأولى في ذلك. وخوفهم من أن يتحول الانتداب إلى تسلط فرنسي مباشر عبّرت عنه مذكرة الحويك سنة ١٩١٩ إلى مؤتمر السلام وكذلك البيان الذي تبناه المجلس الاداري لجبل لبنان. فالمنتقدون أرادوا أن يحكم اللبنانيون أنفسهم بواسطة ممثليهم المنتخبين شرعاً، والانتداب عليه أن يساعدهم في الوصول إلى هذا الهدف[٩٢]. ولكن لم يكن هذا ما اعتبره الفرنسيون دورهم في لبنان وسوريا. ورغم أن رؤساء الوزارات الفرنسية قدّموا إيضاحات ليبرالية لمعادلة الانتداب هذه، إلاّ ان سلطات الانتداب نفذت نظام الانتداب بليبرالية جد قليلة. وهذا التناقض عبّرت عنه آراء دي سيكس حول الانتداب، التي أثرت على تصرفات لجنة الانتداب وساعدت على تحديد الطابع السياسي الذي أعطي إلى سوريا، ولبنان في ١٩٢١ و ١٩٢٢. وبرّر دي سيكس مواقفه تلك بان مصالح فرنسا في سوريا ولبنان

تنسجم مع دورها كسلطة منتدبة. فصيغة الانتداب، اعتبرت سكان المنطقة، غير ناضجين للاستقلال، وأعطت التعليمات للسلطة المنتدبة بأن تساعدهم كي يبلغوا هذا الهدف. ولكي ينجز الانتداب واجبه، يقول دي سيكس بأن على فرنسا أن تحافظ على سلطتها كي تراقب التطور السياسي لبلد الانتداب. وكان يعتقد أن سكان سوريا ولبنان لم يكونوا مستعدين للاستقلال التام. وفي محاضراته وتقاريره، إدّعى دي سيكس دائماً ان المطالبين بالاستقلال هم مجموعة صغيرة من المثقفين والتقدميين في سوريا ولبنان وخارجها، بينما تقنع الاغلبية من السكان بالسلبية، مهتمة فقط بتحسين حالتها المعيشية. وبسبب هذا كان يعارض أي تغير جذري في طبيعة النظام الاداري للمنطقة، وفضل الابقاء على المؤسسات الموجودة، كالقانون والعادات التي يمكن تطويرها كي تتطابق مع الحاجات الحديثة[٩٣].

وجاءت مسألتان أثارتا الحياة السياسية في تلك الحقبة، وولّدتا توتراً شديداً بين اللبنانيين والسلطات الفرنسية، هما جنسية الحاكم وسلطة وقانون انتخاب المجلس التمثلي. ومشكلة أن يكون الحاكم لبنانياً أو فرنسياً ظهرت منذ صيف ١٩٢٠. وبعد فترة من المناورات والمناقشات، تمّ تعيين ترابو الفرنسي كحاكم[٩٤]. وقد أمل الكثير من المسيحيين اللبنانيين وخاصة في أوساط الكنيسة المارونية، بتعيين ماروني في ذلك المنصب. وخلال السنوات الست اللاحقة أثيرت هذه القضية مرات عديدة، بسبب الرغبة القوية في الحكم الذاتي، ومناورات السياسيين المسيحيين الطامحين للحصول على هذا المنصب لانفسهم. ولاحظ المسيحيون اللبنانيون بمرارة، أن دولتا دمشق وحلب سمح لها بالحصول على حاكم من أبناء جلدتها، بينما وُضعوا هم الأكثر « تطوراً » تحت حكم فرنسي مباشر، مثل المتأخرين في دولة العلويين. وفي الحقيقة كان

الفرنسيون واقعين تحت ضغط قوي من المسلمين والمسيحيين غير الموارنة، الذين أرادوا حاكماً فرنسياً يضمن لهم مصالحهم مقابل محاولات الهيمنة المارونية[٩٥].

والاهتمام اللبناني بمسألة الحكم الذاتي، كان واضحاً في الموقف المستقل نسبياً، الذي تبناه المجلس الاداري المعين حديثاً. وكان المجلس الاداري القديم قد حلّ في تموز ١٩٢٠. وفي ٢٢ أيلول عين غورو مجلساً جديداً من (١٧) عضواً، ضم اعضاء يمثلون المناطق الجديدة الملحقة، وكان مبنياً على أساس طائفي[٩٦]. وبعد تجربتهم مع المجلس الجديد، قرّر الفرنسيون التأكد من اختيار أشخاص موالين لفرنسا من أجل دعم سياستهم. وفي تشرين الأول منع الفرنسيون انتخاب حبيب باشا السعد رئيساً للمجلس، مفضلين داوود عمون، أحد أشد الاشخاص الموالين لفرنسا حماسة، الذي تم انتخابه. وفي ردة فعل على هذا استقال حبيب باشا السعد من عضوية المجلس، متهماً فرنسا بالتدخل بشكل واسع في شؤون لبنان الادارية. وبالرغم من كل اجراءات الفرنسيين الوقائية، أخذ المجلس الاداري مواقف متعارضة مع سياسة الانتداب، وخاصة في ميدان الميزانية والعلاقات مع سوريا. وفي هذه الحالة تابعوا تقاليد المجلس الاداري في المتصرفية، الذي دافع عن المصالح الاقليمية في مواجهة الحاكم العثماني[٩٧].

وفي آذار ١٩٢٢، حُلّ المجلس الاداري من قبل الفرنسيين، الذين أصدروا مرسومين تحضيراً لمجلس تمثيلي جديد، وقد وضعها دي سيكس، الذي كان يمارس وظيفة المندوب السامي في ذلك الحين، وذلك بناءً على تعليمات بريان. والمرسومان رقم ١٣٠٧ الذي نظم عملية الانتخاب ورقم ١٣٠٤ الذي حدد سلطات المجلس والحاكم، اصبحا قانونين ساريي المفعول، وكان لهما تأثير عميق على التطور السياسي

للبنان، فالأول أرسى الطابع الطائفي للنظام الانتخابي، الذي مع بعض التعديلات، لا يزال ساري المفعول حتى الآن، أما الثاني فقد نظَّم العلاقات بين المندوب السامي والبرلمان اللبناني طيلة فترة الانتداب[٩٨].

المرسوم رقم ١٣٠٧ يشترط أن يكون المجلس التمثيلي مؤلفاً من ٣٠ عضواً، يُنتخبون لمدة ٤ سنوات من قبل الشعب وعلى مرحلتين، وعلى قاعدة التمثيل الطائفي حسب حجم كل طائفة بناءً على احصاء ١٩٢١[٩٩]. وهذا المرسوم مأخوذ عن قانون ١٨٦٤ وعن القوانين الانتخابية العثمانية والفرنسية.

وادرك المندوب السامي واللبنانيون أنفسهم، أنه فقط قانون انتخابي ومجلس تمثيلي قائم على الأخذ بعين الاعتبار للتقسيم الطائفي اللبناني، يمكن له أن يجعل كل هذه الطوائف تتعايش مع بعضها البعض. فهذه هي الطريقة الوحيدة للتقليل من مخاوف الطوائف الأخرى من الهيمنة المارونية، ويسهل عملية اندماجهم في الدولة اللبنانية. كان هذا النظام يقلّل من شأن الازمات الطائفية ويزيد من امكانية التعاون ما بين الطوائف. وقد نجح هذا النظام في عهد المتصرفية، ولاقى استحساناً من كل الطوائف التي عرض عليها[١٠٠].

بما أن النظام التمثيلي الطائفي كان المحدِّد للتطور السياسي في لبنان الحديث، يجب أن نقرأ شرح دي سيكس لمعاني قراره هذا:

«في البداية، وهذه هي النقطة الأساسية، وجدنا أنفسنا نواجه الحقيقية التالية، والتي كانت واضحة بشكل لا نقاش حوله: التقاليد والمجتمع الطائفي هما اللذان يحددان الهوية الحقيقية للبنان. ففكرة الأحزاب، وهذا يعني اتحاد الجميع من أجل مُثُل زمنية أو اجتماعية، غير قادرة على التبلور حالياً، في مواجهة العقبات الطائفية التي تفصل بين الجماعات الدينية المختلفة. والمجموعتان الكبيرتان المسيحية والاسلامية، تتفرق هي

نفسها في طقوس مذهبية مختلفة، تؤلف عدداً كبيراً من القوميات المنفصلة تماماً عن بعضها. وفوق ذلك، تدعي كل قومية من هؤلاء الحق في السلطة الحكومية وفي التدخل لتحديد مصير البلاد. وهكذا تكون القاعدة الوحيدة لادارة متوازنة، هي تمثيل دقيق لهذه الطوائف وحسب أعدادها وحجمها. ذلك لانه قبل ان تستطيع البلاد توحيد مصلحة مشتركة بين هذه المصالح المختلفة، يجب أن تقودها سياسة تعبّر عن التوازنات الحقيقية بين مختلف العوامل التي تقوم عليها»[١٠١].

كذلك حدّد المرسوم عدد الدوائر الانتخابية. وقد جرى نقاش كثيف بين المسؤولين الفرنسيين والسياسيين اللبنانيين حول الموضوع، الذي سيؤثر تأثيراً كبيراً على نوعية المجلس التمثيلي في المستقبل. وكان على سلطة الانتداب ان تقرّر ما إذا كان يجب تبني دائرة انتخابية واسعة، وهي السنجق، أو الاعتماد على دوائر قضائية أصغر حجماً. وقد أرادت التأكد من ولاء المجلس التمثيلي الجديد لها، وضمان وصول أكبر عدد من ممثلي الطائفتين الاكثر ولاء لفرنسا وهما الموارنة والروم الكاثوليك. وبالنسبة للسبب الثاني فقد وجد أن عدد الممثلين سيكون واحداً في النظامين. ولكن دي سيكس وجد أن الدائرة الانتخابية القائمة على أساس السنجق هي أكثر فائدة لفرنسا وللطائفتين المواليتين لها. ففي هذه الدائرة يمكن للفرنسيين منع انتخاب مرشحين معادين لهم، بينما قد يصعب عليهم الأمر في دوائر أصغر قد يحوز فيها المرشح على دعم قوي من ناخبيه فيفوز رغماً عن الفرنسيين. وأكثر من ذلك، كلما كبرت الدائرة الانتخابية، كلما اضطر المرشحون المختلفو الانتماءات المذهبية إلى التعاون فيما بينهم. صحيح أن القانون نصّ على أن تختار كل دائرة ممثليها بحسب عدد الطوائف التي تعيش فيها، ولكن كان يجب على المرشحين أن يفوزوا لا بأصوات أبناء طائفتهم فحسب، بل بأصوات

كل الدائرة. وهذا القانون شجعَ الاعتدال، فالمرشح المتطرف طائفياً سيجد صعوبة في الحصول على تأييد الطوائف الأخرى. وقد نجح اقتراح دي سيكس وتأسست ٦ دوائر انتخابية، ٤ سناجق وبلديتا بيروت وطرابلس[١٠٢].

وبالعكس عن القانون الانتخابي الذي لاقى دعماً واسعاً، فالمرسوم رقم ١٣٠٤، واجه احتجاجات واسعة من قبل اللبنانيين في لبنان وفي الخارج. فبالرغم من المظهر الليبرالي الذي ظهر به هذا المرسوم فقد قلّص من نفوذ وسلطة المجلس التمثيلي وأعطى صلاحات واسعة للحاكم. فالمجلس لم يكن له أي سلطة تنفيذية، بل كان في الواقع مجلساً استشارياً. ففي كل المسائل الأساسية بقي حق القرار في يد الحاكم، الذي كان يستطيع تجاوز قرارات المجلس التمثيلي فالحاكم أو المندوب السامي كان له الحق في التشريع، وكان يستطيع إقرار الموازنة بمرسوم حتى ولو كان المجلس معارضاً، وكان يستطيع إبطال قرارات المجلس، وحتى يمكن له حلّ المجلس بأكمله[١٠٣].

وجاء إعلان المرسوم في آذار ١٩٢٢ ترافقه موجة من الاحتجاجات بين اللبنانيين، فالكثير منهم اعتبر إنشاء مجلس تشريعي مستقل، كتعبير عن وجود لبنان المستقل. واتهموا فرنسا بمعاملتهم معاملة المستعمرات، ناقضة بذلك واجباتها كسلطة انتداب ووعودها بمساعدتهم على تشكيل حكومة وطنية. والكثيرون ادّعوا أن لبنان تمتّع بحريات أكبر في عهد المتصرفية، ممّا قدّمه له الانتداب. وأوائل الذين اتخذوا موقفاً من ذلك كان اللبنانيون في مصر، الذين قاموا بحملة مطالبين بتعديل القانون. وفي لبنان أرسلت مذكرات وبرقيات احتجاجية إلى المندوب السامي، الحكومة الفرنسية، المجلس الوطني والصحافة الفرنسية[١٠٤]. وتعاون المسلمون مع المسيحيين في ذلك. فبعض المذكرات المطالبة بالاستقلال

والمتهمة لفرنسا بعدم تنفيذ التزاماتها التي وعدت بها البطريرك الماروني كانت موقعة حتى من وجهاء السُّنة. وتوجَّهت وفود مشتركة من المسلمين والمسيحيين إلى البطريرك الماروني وقاضي بيروت السُّني مطالبة بالتدخل من أجل الحصول على سلطات أوسع للمجلس القادم. وجزء من هذا، كان محاولة إسلامية لاستغلال استياء المسيحيين، كي يحصلوا على دعمهم من أجل الاستقلال الشامل لسوريا ولبنان[١٠٥].

هذه الاحتجاجات وضعت المندوب السامي في موقع صعب في وقت انتشرت فيه موجة عداء واسعة للفرنسيين في سوريا. وازداد قلق المندوب السامي بسبب النداءات التي وجَّهها اللبنانيون إلى المجلس الوطني الفرنسي والصحافة الفرنسية، في وقت كان المجلس يناقش فيه الميزانية السورية وسياسة الحكومة الفرنسية في سوريا ولبنان. وخشي أن تقود حملة الاحتجاجات هذه إلى معارضة أقوى لسياسته وتؤدي إلى تقليص حجم الميزانية، وحتى يمكن لبوانكاريه، رئيس الوزراء الجديد ان يعطي تعليماته بالغاء المرسوم برمته. وفي تقاريره إلى باريس، دافع دي سيكس عن مراسيمه ووصفها بانها أفضل حل يمكن إيجاده في ظل الظروف السائدة في لبنان، وأي تعديل قد يؤدي إلى تقليص سلطة المندوب السامي للقيام بعمله بالتنسيق مع الانتداب. وعلى كل حال، ادعى دي سيكس ان مرسومه أكثر ليبرالية مما يدَّعي معارضوه، فقد ضمن سلطات تشريعية للمجلس وخاصة على الصعيد المالي. وأرسل المندوب السامي أيوب ثابت إلى باريس، وهو مسيحي لبناني، وذلك في خطوة مضادة لاحتجاجات اللبنانيين وجماعات المغتربين. وأكد دي سيكس للبنانيين أن المرسوم إنما هو خطوة أولى، فالسلطات الفرنسية كانت تدرس كيفية إعطاء سلطات أوسع للمجلس والحكم الذاتي للبنان. ورغم كل هذه المبررات استمرت مسألة سلطات المجلس، تنشر الاستياء بين

اللبنانيين إلى حين وضع الدستور اللبناني بعد سنوات عدة[١٠٦].

وفي أيار ١٩٢٢، أجريت أول انتخابات عامة للمجلس التمثيلي، على أساس المرسومين. والكثير من الخصائص التي أصبحت فيما بعد جزءاً أساسياً من النظام الانتخابي اللبناني، ظهرت في حينها، مثل التدخلات من قبل المندوب السامي والكنيسة المارونية، وانعدام وجود الأحزاب السياسية[١٠٧] كذلك التنافس القوي بين الطوائف والأقاليم والطموحات الشخصية. وجاء التدخل الكثيف من قبل المندوب السامي، لضمان انتخاب أشخاص موالين لفرنسا، وخاصة في ضوء المعارضة القوية للسلطات الضعيفة التي أعطيت للمجلس. وكان المندوب السامي أيضاً واقعاً تحت ضغط قوي من قبل المرشحين القلقين على مصير الانتخابات والذين أرادوا إظهار ولائهم للفرنسيين كي يدعموا ترشيحهم. وتدخلت الكنيسة المارونية علناً لدعم المرشحين الذين كان نجاحهم موضع شك. وفي المقابل قاطع السُّنة الانتخابات، وقد قدَّر القنصل الاميركي، أنه في بيروت لم يشارك في الانتخابات سوى ثلث عدد المسجلين. وهذه المقاطعة جاءت لإظهار معارضة السُّنة للدولة اللبنانية والانتداب الفرنسي. وبدون شك، إن المرشحين السُّنة الستة الذين فازوا في الانتخابات كانوا من الموالين لفرنسا، واكثرهم غير معروفين سياسياً.

وقد وصف ساتو جو لبنان بعد الانتخابات:

«الموقف العام لأغلبية السكان هو ردّة فعل على تنظيم الانتخابات. ويعتقد الجميع أن تحليلاً سلمياً للطريقة التي استعملت، هو ان المرشحين الذين رضي عنهم المندوب السامي فقط، هم الذين فازوا. وفي الحقيقة يؤمن الجميع أن المسألة كانت مهزلة»[١٠٨].

وبقي المجلس التمثيلي يتابع أعماله أكثر من سنتين ونصف حتى حلَّه ساراي في كانون الثاني ١٩٢٥. ورئيسه الأول كان حبيب السعد[١٠٩]،

الذي تلاه نعوم لبكي وإميل أده. وثلاثتهم كانوا من الموارنة. وانتخب سُنّي كتائب للرئيس، كذلك انتخب متوالي وروم أرثوذوكس كأمين سر للمجلس، كي يأخذ نظام المحافظة على التوازن بين الطوائف طابعه العام. ورغم السلطات المحدودة للمجلس، فقد بدأ هذا يلعب دوراً أكبر في نشر نفوذه في بادرة من المندوب السامي لاظهار السلطات التي يتمتع بها المجلس رغم إدعاء العكس. وفي الحقيقة تبنّى المجلس أحياناً مواقف مستقلة أكثر مما أراد الفرنسيون وأصبح مسرحاً للتهجم والمعارضة لفرنسا. وعارض أي مسؤولية للبنان بالنسبة للديون العثمانية العامة، وطالبت بايقاف الامتيازات الاجنبية، كذلك الرسوم على التبغ، كذلك رفضت إصدار حقوق استثمار للشركات الأجنبية في لبنان. وحاول المجلس تحديد موقع وسلطة المستشارين الفرنسيين والمسؤولين العاملين في الادارات اللبنانية، وهو موضوع احتجاج لبناني دائم[١١٠].

وعلى كل حال، إن أهمية المجلس والمجالس التي تبعته، لم تحدّد سلطاته فالسلطة بقيت في يد المندوب السامي، ولكن في الواقع، أن هذه المؤسسة أصبحت رمزاً لاستقلال لبنان، وحرمته ووحدة أراضيه. فقد كان مسرحاً للتدريب على تطور حياة سياسية في تناسق مع الافكار الغربية الديمقراطية، مهيأة قاعدة الحكم البرلماني. وأدى إلى ظهور قيادات طائفية أسهمت في تشكيل التطور السياسي للبنان الحديث. وساعد المجلس على دمج الزعماء السياسيين السُّنة، الذين رفضوا الاعتراف بالدولة اللبنانية، وشجع على تطور التعاون بين الطوائف، الذي أصبح طابع السياسة اللبنانية. وأخيراً، لعب المجلس الذي انتخب في سنة ١٩٢٥ دوراً هاماً في رسم الدستور اللبناني لسنة ١٩٢٦، الذي ما زال مع بعض التعديلات، ساري المفعول حتى الآن.

(٤)

الارتقاء وإعادة البناء

في ٢٣ تشرين الثاني، وبعد انتشار إشاعات عن قرب مغادرته، استقال غورو من منصبه كمندوب سامٍ وعاد إلى باريس. وكانت استقالته متوقعة منذ نيسان، عندما قلّص بوانكاريه رئيس الوزراء الجديد ميزانية الانتداب لسنة ١٩٢٣ من ١٢٠ مليون إلى ٨,٢ مليون فقط. واعتبر غورو هذا التقليص الكبير، تحدياً شخصياً له، متناقضاً مع ما بلغ مسامعه من تأكيدات مخالفة، إبان زيارة سابقة لباريس. وبسبب قلقه من هجوم تركي على سوريا، عارض غورو أيضاً تخفيض عدد القوات الفرنسية. واعتقد أن هاتين الخطوتين المتلازمتين يمكن أن يضعفا بشدة هيبة فرنسا وإمكانياتها في تنفيذ واجباتها كسلطة انتداب، وفي هذه الظروف لا يمكن البقاء في منصبه. واكثر من ذلك بسبب مطالبته بتعديل سياسته وخاصة في المجال الاداري التنظيمي للاراضي الواقعة تحت الانتداب، والتي تعرّضت لانتقادات حادة في فرنسا بسبب تعقيدها وارتفاع تكاليفها، وبسبب مجاراتها البالغة لطموحات السكان المحليين[١].

والخلف الطبيعي لغورو كان يبدو دي سيكس سكرتيره العام منذ تشرين الثاني ١٩١٩، الذي جمع معلومات شاملة حول الاراضي الواقعة تحت الانتداب وحول سكانها. وفي الحقيقة وُعد دي سيكس بالمنصب

بعد استقالة غورو. ولكن بازدياد التوتر بين فرنسا والقوميين الأتراك في أوائل ١٩٢٣، وبسبب حشودات مصطفى كمال على طول الحدود السورية مهدداً بالغزو، قرّر بوانكاريه أن الوقت لم يحن بعد لمندوب سامٍ مدني. واختار بسبب ذلك الجنرال مكسيم ويغان، وهو عسكري فذ وكاثوليكي متفانٍ. وجاء تعيين ويغان ليختم فترة ٣ سنوات من النشاطات في سوريا ولبنان، أدّت إلى اصلاحات سياسية وادارية. واحتاجت الاراضي الواقعة تحت الانتداب الآن إلى فترة استقرار لهضم التغييرات الجذرية التي مرت عليها. وخلال ١٩ شهراً من ادارته، أثبت ويغان أنه وان لم يكن مصلحاً لامعاً، الا انه كان ادارياً عرف كيف يحيط بالظروف المحلية وتشعباتها ويتصرف بناءً على ذلك. وكأحد انجح المندوبين السامين عرف كيف يكسب احترام وثقة المسلمين والمسيحيين معاً[٢].

ووضع ويغان ثلاثة أسس بنى عليها سياسته، واعتقدها ضرورية لنجاح الانتداب، استقرار، تطور اقتصادي وعدالة ومساواة[٣]. أحد أول أهدافه كان اعادة الأمن والنظام، الذي تعثر في أوائل ١٩٢٣ بسبب نجاحات القوميين الأتراك، وبسبب تقليص القوات الفرنسية والشك في قدراتها. ففي الشمال قامت مجموعات من الاتراك المدعومين من قوات مصطفى كمال بإغارات على سوريا، أما في المناطق الأخرى وخاصة في وادي البقاع فقد انتشرت أعمال العصابات. أما المشكلة المباشرة التي كان على ويغان ان يواجهها، فهي انتشار أعمال العنف بين الدروز والموارنة في منطقة الشوف، والتي أوقعت خسائر بين الطرفين. والعنف المتجدد يمكن تفسيره بالعداء التقليدي بين الطرفين والذي يمكن لأي حادثة فردية أن تفجر سلسلة من أعمال القتل والثأر. ولكن مناورات الساسة المحليين وخاصة الدروز لعبت دوراً مهماً هذه المرة،

فبدعمهم لأعمال العنف هذه أرادوا إظهار سخطهم، بسبب ابعادهم عن مراكز النفوذ من قبل الموارنة والفرنسيين والدروز المتعاونين مع فرنسا. وكان الفرنسيون واثقين من أن جهات خارجية لعبت دوراً أساسياً أيضاً، واتهموا رشيد طليع وبعض المنفيين الدروز بأنهم كانوا المسؤولين عن الحوادث[٤].

صمم ويغان على وضع حد لهذه النشاطات، التي كانت تضعف هيبة فرنسا في لبنان، وتؤثر سلبياً على الاقتصاد، وخاصة موسم الاصطياف للسياح من مصر، الذي اصبح مصدراً هاماً للدخل. وأكثر من ذلك رأى ويغان في هذه الفوضى فرصة لبعثرة الشكوك حول نوايا فرنسا في ابقاء الانتداب، ولكي يبرهن انه لن يسمح بالنشاطات المخلة بالأمن العام؛ فبسرعة أقام محكمة خاصة بسلطات استثنائية؛ لم تتوان عن اصدار أحكام بالاعدام، واعتقل وجهاء الدروز، واحتفظ بهم كرهائن لمنع تكرار أعمال القتل ونشاطات العصابات، كذلك فرض غرامات عالية على القرى التي أشتبه بأن أهلها لهم علاقة بأعمال العنف. واستُبدِل قائمقام الشوف وإثنان آخران من المناطق المجاورة، بضباط فرنسيين، كذلك نظمت قوة جديدة من الدرك اللبناني بقيادة فرنسية، كي تساعد في أعمال إحلال النظام. وقام الفرنسيون كذلك بحملة واسعة لتجريد السكان من السلاح، والتي استمرت خلال سنة ١٩٢٤ رغم كل الاحتجاجات التي واجهتها. كل هذه الاجراءات أثبتت نجاحها. وفي نهاية ١٩٢٣ تم إحلال الأمن والنظام في أكثر مناطق الانتداب. ورغم ذلك استمر التوتر بين الموارنة والدروز في الشوف، وأدعى الأخيرون أنهم عوقبوا أكثر بكثير مما عوقب به الموارنة، وهذه الضغينة ستؤدي إلى انفجار جديد للعداء بين الطوائف في الشوف أثناء الثورة الدرزية في ١٩٢٦[٥].

واعتبر ويغان ان الازدهار الاقتصادي أساسي كي يقبل السكان بالانتداب الفرنسي. ولكن جهوده في هذا الاتجاه فشلت بسبب قلة الموارد المالية اللازمة لاحياء الاقتصاد، الذي طالته الحرب بأفدح الأضرار وقد تعلم ويغان من تجربة غورو فحاول زيادة فعالية الادارة، بتخفيض المصاريف، وبالاستعمال الاقتصادي للميزانية الصغيرة التي كانت تحت تصرفه. وعمل على تقليص حصة أراضي الانتداب من ديون الدولة العثمانية العامة وريجي التبغ، وهما أمران لاقيا استياءً شديداً من قبل السكان. واستنفد إيفاء الديون العثمانية ايرادات كان يمكن أن تساعد على تنشيط الاقتصاد في سوريا ولبنان، وتستثمر في مشاريع جديدة. وطلب ويغان من دولته، اعتماد قسم من هذه المبالغ في تمويل مشاريع لجنة الانتداب. كذلك حاول تخفيض تعرفة المواصلات في السكة الحديدية التي كانت تملكها شركات فرنسية، مبرراً ذلك بأنها تعيق تطور التبادل التجاري الداخلي.. كذلك طالب بوضع حد للتردد في موقف حكومة فرنسا، كي يتشجع أرباب الأعمال الفرنسيون على استثمار أموالهم في اراضي الانتداب، الذي اعتقد انها تحوي امكانات اقتصادية كبيرة(٦).

ذهاب غورو ملأ أفئدة الموارنة بالقلق، وكتب الحويك إلى بوانكاريه راجياً إبقاءه في منصبه. فقد خشي الموارنة تغيراً في سياسة فرنسا؛ فمندوب سامٍ جديد، قد لا يشعر بنفس العاطفة التي كنّها غورو لقضيتهم. والتقارير التي تحدثت عن امكانية تعيين دي سيكس زادت من مخاوفهم، بسبب معرفتهم بموقفه تجاه مسألة الحدود اللبنانية. وجاء تعيين ويغان، ليلاقي ترحيباً كبيراً منهم، كونه دليلاً على ان حكومة فرنسا ستتابع دعمها التقليدي للمسيحيين. وقد طمأن ويغان نفسه المسيحيين، فقد زار بعد أيام من وصوله إلى لبنان، البطريرك الحويك وأكد له:

« لم يُعلَن استقلال لبنان من قبل شخص ما وباسمه فقط، هذا

الاستقلال اعلنته فرنسا برمتها وبكل عظمتها، وستدافع فرنسا بكل قوتها عن سياستها في المشرق. واستقلال لبنان له الأولوية في برنامجها »(٧).

ولكن أحد أهم أسباب نجاح ويغان، كان تفهمه بأن الصراع الطائفي والديني هو عامل أساسي في حياة المنطقة وخاصة في لبنان، كذلك معرفته بأنه فقط باتباع سياسة متوازنة بين الطوائف، يمكن لها ان تبعد تهمة الانحياز إلى هذه الطائفة أو تلك. ورأى أن مهمة فرنسا الأولى في لبنان، إقامة جسر بين المسلمين والمسيحيين، لذلك وبالعكس عن غورو، تعمّد ان لا ينسجم تماماً مع الموارنة. فأثناء ولايته، قلّ كثيراً تدخل الكنيسة المارونية والارساليات الفرنسية في قرارات لجنة الانتداب(٨).

على كل حال، كلمات ويغان المطمئنة كانت تشجيعاً، خاصة للموارنة، في وقت كان فيه السُّنة لا يزالون يطالبون بفصلهم عن الدولة اللبنانية؛ آملين ان يقنعوا المندوب السامي الجديد، بتغيير الكيان اللبناني وفصل المناطق التي ألحقت به وضمها إلى سوريا. نجاحات القوميين الاتراك ونشاطات مناصريهم، أضافت إلى التوتر لدى المسلمين في لبنان سنة ١٩٢٣، مثلما أضافت إليه اقامة الفدرالية السورية سنة ١٩٢٢ وتأسيس المؤسسات الحكومية السورية، ومطالب المسلمين لاقت دعماً من زعماء القوميين العرب في سوريا وفي الساحل، والذين كانت لهم علاقات وثيقة مع الوطنيين السوريين في الداخل وفي الخارج. أحد أنشط هؤلاء كان رياض الصلح، الذي عاد إلى لبنان من المنفى. وأخذت الحملة السُّنية المطالبة بالانفصال عن لبنان طبيعة منظمة طوال سنة ١٩٢٣، حين نسق وجهاء من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلبك نشاطاتهم. وأرسلت المذكرات إلى الحكومة الفرنسية، مطالبة بالانفصال عن لبنان

من جميع هذه المراكز. وفي تموز وافق زعماء المسلمين في طرابلس وبيروت على تصعيد نشاطاتهم وارسال وفد إلى أوروبا وخاصة إلى فرنسا وإلى عصبة الأمم في جنيف كي يؤمنوا الدعاية الكافية لمطالبهم[٩].

هذه الحملة المنسقة احتوت على جهود جديدة في محاولة لاقناع المسيحيين والطوائف المسلمة الأخرى في لبنان، بالانضمام إلى الفدرالية السورية. وكما في ١٩١٩، كذلك في ١٩٢٠، كانت طائفة الروم الارثوذوكس هي الهدف الأساسي لهذا التوجه. فالمسلمون في بيروت مثلاً، استغلوا احتفالات إسلامية مسيحية لإظهار الأخوة بين الطائفتين. وفي تعليق على هذه الظاهرة كتب سمارت وهو القنصل العام الانكليزي في بيروت:

«يمكن أن تبدوِ هذه المظاهرات، المنظمة جيداً، كما لو كانت جزءاً من الحركة العربية الاسلامية ضد الانضمام إلى لبنان الكبير، كذلك ضد تقسيم سوريا إلى عدة دول. ويريد المسلمون كسب المسيحيين إلى قضية الوحدة السورية»[١٠].

وعقد زعماء المسلمين في بيروت وطرابلس اجتماعات كان يدعى إليها أعضاء من الطوائف الأخرى. وفي حملتهم ضد دولة لبنانية متعددة الطوائف، استغلوا الخوف العام من الهيمنة المارونية، بين الطوائف الأخرى، كذلك استغلوا الصراع بين الموارنة والدروز في الشوف، وسخط المتاولة في جنوب لبنان والبقاع على الفرنسيين بسبب حملات التجريد من السلاح التي نظموها. كذلك حصلوا على دعم الماسونيين الأحرار الذين كثفوا من نشاطاتهم بين سنة ١٩٢٣ و ١٩٢٤ مطالبين بلبنان الطائفة الواحدة، وسوريا المستقلة والمتحدة، وأكثرهم نشاطاً كان الحزب الديمقراطي من أجل الوحدة، والذي ضم أعضاء ماسونيين مسلمين ومسيحيين[١١].

وبالرغم من هذه النشاطات المنظمة والمطلب العام بالانفصال عن لبنان، لم يكن المسلمون دائماً في وحدة حال. فطرابلس وبعلبك طالبتا بالانضمام الفوري إلى سوريا، أما مسلمو بيروت فقد ناقشوا مسائل أخرى. فالبعض اقترح أن تكون بيروت مدينة حرة، بينما تبنى آخرون فكرة إنشاء دولة ساحلية مستقلة. والاقتراح الأول دعمته الكثرة من طائفة الروم الارثوذوكس والقطاع التجاري المسلم. ولكن لجنة اسلامية شكلت في أوائل ١٩٢٣ نصحت الطائفة بالاستمرار في المطالبة بالانضمام إلى الفدرالية السورية. فإذا تحولت بيروت إلى مدينة حرة، سيؤدي الاستيطان المسيحي إلى تحويل السُّنة فيها إلى أقلية مستضعفة[١٢].

ولمواجهة حملة المسلمين للانضمام إلى سوريا، أعلن ويغان فوراً وبوضوح، أمام زعماء المسلمين وزعماء الوطنيين السوريين بأن فرنسا لا تنوي تغيير الوضع القائم أو الانسحاب من أراضي الانتداب. وفي تموز ١٩٢٣ وبتوقيع معاهدة لوزان، تبخَّرت آمال المسلمين بان أزمة فرنسية - تركية قد ترغم الفرنسيين على مغادرة المنطقة، وبعد شهرين من ذلك أصبح الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان رسمياً، مؤكداً بذلك رسالة ويغان. واتَّخذ المندوب السامي خطوات لمنع التظاهرات الانفصالية ولانذار زعماء المسلمين من التحريض على هذه النشاطات. ونتيجة لذلك انخفضت نشاطات الانفصاليين المسلمين في نهاية ١٩٢٣. وعمل ويغان على كسب ثقة المسلمين، مظهراً تفهماً أكثر لحاجاتهم السياسية والادارية والثقافية والتعليمية، من أقرانه الذين سبقوه، مما أدى ببعض الوجهاء المسلمين الى التوجه نحو التعاون مع السلطات الفرنسية. وتفهُّم ويغان لطموحات المسلمين والقوميين في سوريا، كان أحد الأسباب التي جعلته يعلن في تموز ١٩٢٤ عن رغبته في إنشاء دولة سورية تضم «دولتي» دمشق وحلب. هذه الخطوة أدَّت بالمقابل إلى تصاعد مطالبة الوطنيين

السوريين بالوحدة السورية التي يجب ان تضم دولة العلويين وجبل الدروز والمناطق الملحقة بلبنان في سنة ١٩٢٠؛ وقد اعتقدوا ان الضغط المتواصل قد يؤثر على قرار فرنسا. أما في لبنان فقد أدى هذا الاعلان إلى ردّة فعل عصبية لدى المسيحيين، بينما تشجَّع المسلمون على الاستمرار في المطالبة بالانضمام إلى سوريا[١٣].

وأكثر المشاكل حدّة في السياسة اللبنانية كانت لا تزال مسألة تحديد جنسية الحاكم. ففي أيار ١٩٢٣ وبعد حملة مطولة، بقيادة حبيب السعد، رئيس المجلس التمثيلي، اتهم فيها ترابو بقلة الكفاءة والفساد، اضطر الأخير إلى الاستقالة، واستبدل مؤقتاً بـ أوبوارد.

ولكن الحيرة التي أدَّت إليها حالة فقدان حاكم أصيل، أوصلت إلى مزيد من التناحر والدسائس وإحياء المطالبة بحاكم محلي. ومثل غورو ودي سيكس، أدرك ويغان ان حاكماً محلياً، سيكون مارونياً بدون شك، مما سيزيد القلق والخوف من الهيمنة المارونية في صفوف الطوائف الأخرى، وسيقوي نزعات المسلمين الانفصالية. لذلك طلب من رئيس الوزراء تعيين حاكم فرنسي أصيل حتى يتم انهاء تشكيل القانون العضوي للبلاد. وفي حزيران ١٩٢٤ عيِّن الجنرال فاندنبرغ حاكماً، ورغم كاثوليكيته، نجح في التوصل إلى موقع متواز بمواجهة الطوائف المختلفة[١٤].

وتابع ويغان خلال مدة ١٨ شهراً من ادارته، تأسيس ادارة متفهمة وبرنامج اقتصادي على أمل أن يبدأ بتنفيذه الآن وقد تم إحلال الأمن والاستقرار في البلاد. وخلال زيارته إلى باريس في صيف ١٩٢٤ بدأ التحضير لرسم الدستور لأراضي الانتداب، والتي كان على فرنسا بصفتها الدولة المنتدبة أن تقوم بتنفيذه خلال فترة الثلاث سنوات الأولى من بدء الانتداب رسمياً. وبعد عودته إلى بيروت أعلن تعيين فاندنبرغ أمام

المجلس التمثيلي. والحاكم الجديد سيبقى في منصبه لفترة يحددها الانتهاء من رسم الدستور الجديد. وأعلن ويغان أن الدستور سيزيد من سلطات المجلس ويمكن أن يشرع مسألة تعيين رأس الدولة اللبنانية من بين لائحة قصيرة بالأسماء يقدمها المجلس. وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٤، تلقى ويغان برقية من وزارة الحربية، تعلمه بأن الجنرال ساراي سيخلفه في منصبه وأن عليه العودة إلى فرنسا كي يستمر في واجباته العسكرية في المجلس الحربي الأعلى. هذه الخطوة غير المتوقعة، والأسلوب الذي اعتمد لاستبدال ويغان أثارت شكوى المسلمين والمسيحيين. وارتفعت الاحتجاجات بسبب التبديلات السريعة في مناصب المندوبين الساميين. وخرج المجلس التمثيلي بمذكرة يعلن فيها شكره لويغان، وقبل سفره إلى باريس، قدمت وفود وشخصيات من مختلف الطوائف كي تعبر له عن شعورها ودعمها. وعبَّر ساتو عن الوضع الذي ساد في ذلك الوقت:

«... كي تُرضى مطالب الدسائس السياسية الفرنسية في الوطن، تمّ تحطيم ادارة كانت على طريق النجاح. والنتائج لن تكون حسنة بالنسبة للمصالح الفرنسية الحقيقية»[١٥].

وجاء تعيين ساراي كمندوب سامٍ كقمة للمناورات السياسية الفرنسية الداخلية، ولم يكن له أية علاقة بإنجازات إدارة ويغان. فبعد انتصار «تكتل اليسار» في انتخابات أيار ١٩٢٤، وقّع إدوارد هاريو رئيس الوزراء الجديد تحت ضغطٍ كثيف من معاضدي ساراي، كي يُعفى عنه ويعاد إلى الخدمة الفعلية رغم مواقفه المتناقضة خلال الحرب. وكان تعيين هذا الجنرال المستبد والعصبي المزاج ذي الـ ٦٨ عاماً، والذي لم تكن لديه التجربة أو القدرة على التعامل في المسائل الإدارية، خطأً فادحاً ثبت سوؤه لكل الذين لهم علاقة بالموضوع. وخلال عشرة أشهر من الخدمة،

دمّرَ ساراي الكثير من إنجازات زملائه السابقين، وقاد إدارته من كارثةٍ إلى أخرى، التي توجت بثورة الدروز والوطنيين السوريين[١٦].

وأدى نبأ تعيين ساراي إلى موجة من الحيرة والقلق في أراضي الانتداب فزادت من آمال المسلمين والقوميين في سوريا، ومخاوف الموارنة، التي كان لها ما يبررها بسبب كون المندوب السامي الجديد، ملحداً وماسونياً معروفاً. وخشوا أن يكون تعيينه ايذاناً بالتحول عن السياسة الفرنسية التقليدية بالاعتماد على المسيحيين وخاصة الموارنة، وتدشين سياسة جديدة تقوم على زيادة الأخذ بعين الاعتبار برغبات الأكثرية المسلمة. وبسبب هذا بالذات، رحَّب المسلمون بتعيين ساراي. فقد كبر لديهم الأمل بأن تعدل الحكومة الفرنسية اليسارية الجديدة من سياسة سابقتها وتطبق برنامج اليسار الفرنسي، بتحقيق مطالب سكان سوريا. وانتشرت الشائعات في صفوف المسلمين وفي صحفهم، بأن ساراي قادم لتغيير النظام السياسي الحالي وإنشاء سوريا الموحدة وإعادة لبنان إلى حدود ما قبل الحرب. والاعلان الرسمي لدولة سوريا في الخامس من كانون الأول سنة ١٩٢٤، بحسب قرار ويغان في يوم رحيله إلى باريس، اعتبر الخطوة الأولى في هذا الاتجاه[١٧].

ونتيجة للقلق الذي ساور الموارنة، إتصل بعض زعمائهم بشكري غانم في باريس، طالبين منه التحقّق من صحة هذه الشائعات، والطلب من الحكومة الفرنسية التأكيد على استقلال لبنان وحرمة أراضيه. واستجابة لرغبة غانم، أصدر ألكي دورسي مذكرة في ٣ كانون الثاني ١٩٢٥ تؤكد ان حكومة فرنسا لا تسعى لحرمان لبنان الكبير من استقلاله، الذي أعلن في سنة ١٩٢٠ وأكد عدة مرات بعد ذلك[١٨]. ولأجل هذا السبب، هرع الحويك إلى بيروت، بعد فترة قصيرة من وصول المندوب السامي الجديد كي يستعلم عن نواياه. وقد استقبل الحويك لحظة وصوله

إلى بيروت من قبل آلاف المسيحيين الموارنة، في تظاهرات عارمة هدفها التأثير على ساراي واعلام المسلمين معارضتهم لأية تغييرات على الأمر الواقع. وأثناء لقائهما، أكد ساراي للحويك: «ان لبنان الكبير لن يمس، وقضية استقلاله وحرمة أراضيه لن تطرح للسؤال مرة أخرى، فهذه مسألة قد سويت، وقرار قد اتخذ ولا عودة عنه»[١٩]. وفي الوقت نفسه أظهر ساراي قلة دبلوماسيته وعدم معرفته بالظروف المحلية، عندما أعلن للبطريرك الماروني أنه سيعارض أي تدخل من قبل الكنيسة في القضايا السياسية.

والطابع الاندفاعي لكثير من قرارات ساراي، ظهر منذ الأيام الأولى لوصوله إلى بيروت، عندما قال في حفلة استقبال أقامها الحاكم فاندنبرغ للمجلس التمثيلي، وسط دهشة الجميع ان فاندنبرغ يجب ان يستبدل بحاكم محلي. وحاول بعض النواب غير الموارنة إفهام ساراي ان البلاد لا تزال غير مستعدة لهذا التغيير، وأنهم يفضلون حاكماً فرنسياً، بل وأن يبقى فاندنبرغ في منصبه، إلا أن جهودهم باءت بالفشل. وفي ٥ كانون الثاني صدر المرسوم رقم ٣٠٢٣ معلناً الاجراءات التي يجب ان تتبع لانتخاب حاكم محلي. وابلغ المجلس ان عليه الالتئام في ١٢ كانون الثاني وتسمية ثلاثة مرشحين لبنانيين أو فرنسيين للمنصب. وبعد أن يوافق المندوب السامي عليهم، يمكن للمجلس البدء باجراءات الانتخاب لاختيار واحد منهم لمدة ثلاث سنوات. وهذا كان في الواقع نفس الاقتراح الذي قدمه ويغان قبل ذلك بستة أشهر. وكان لدى ساراي هدفان من عمله هذا: كسب دعم اللبنانيين بالتعبير لهم عن رغبته باتباع سياسة أكثر ليبرالية، وإزاحة فاندنبرغ من طريقه، وهو الذي يمثل السياسة الفرنسية السابقة التي يكرهها[٢٠].

واعلان ساراي المفاجىء هذا أدى إلى فوضى وصراع ودسائس.

فالسياسيون الذين رغبوا في الوصول إلى هذا المنصب منذ ١٩٢٠ ، بدأوا حملة كثيفة من الدعاية ، بغية كسب التأييد لترشيحهم . واشتد التوتر بين مختلف الطوائف ، وخاصة بين الذين خشوا أن يؤدي انتخاب حاكم ماروني إلى هيمنة مارونية كاملة . وأكثر المرشحين حظاً بالفوز ، كان إميل إده رئيس المجلس التمثيلي . أما منافساه فكانا حبيب السعد ونجيب سرسق . وتلقى إده دعماً سياسياً ومادياً كبيراً من الكنيسة المارونية واليسوعيين ، الذين كانوا مهتمين بأن يكون أول حاكم محلي للبلاد ، سياسياً يمكن لهم الثقة به . أما ساراي فكانت لديه رغبة قليلة في أن يصبح الحاكم شخصياً ، حسب قوله : « يكون ألعوبة في يد حزب الاكليروس الذي يكن عداءً مبدئياً لكل ما أقوم به »[٢١] وأعلن بشكل واضح لإده ومناصريه ، أنه سيعارض حملتهم ، وإذا أصر المجلس على انتخاب إده فسيقوم بحله . وتأكد ساراي الآن أن قراره كان تسرعاً منه ، وأنه من الأفضل الابقاء على حاكم فرنسي . وقرَّر ان يصبح ليون كايلا حاكم « دولة العلويين » الاختيار الأفضل لحاكم لبنان . وقامت لجنة الانتداب بحملة واسعة من الترغيب والترهيب لضمان انتخاب كايلا . وذهب المندوب السامي بعيداً في ذلك إلى حد الطلب من المجلس تسليم صندوق الاقتراع بعد عملية الانتخاب إليه ، رغم أن المرسوم رقم ٣٠٢٣ يقول بسرية الانتخاب . وساهم حبيب السعد بنشاط في هذه الحملة . وبسبب قلة حظه في الفوز بالمنصب ، عمل كل ما في وسعه لمنع انتخاب إده ، رغم أنه قاد حملة المطالبة بحاكم محلي منذ ١٩٢٠ . وبمواجهة تصميم المندوب السامي على معارضة ترشيحه ، وخوفاً من توتير علاقته الشخصية به أو حل المجلس ، إقترح إده على ساراي تعيين حاكم يختاره . فرفض ساراي وأصر على أن يستمر المجلس في عملية الانتخاب[٢٢] .
وأدى الفيتو الذي وضعه ساراي على تشريح إده ، والطريقة التي

فرضها على إجراءات الانتخابات إلى استياء في صفوف أعضاء المجلس . واعتبر النواب هذه الخطوات بمثابة تعد على سلطاتهم ، بصفتهم مؤسسة مستقلة ومنتخبة ، كذلك اغتصاب لوعد غورو في أيار ١٩٢٢ بأن يكون المجلس حراً في مناقشة كل القضايا المتعلقة بلبنان . وفي ردة فعل على محاولات المندوب السامي الفظّة ، بفرض إرادته على المجلس ، دعم أكثر أعضائه ترشيح إده . وجاء اجتماع ١٢ كانون الثاني ليصبح مسرحاً للمواجهة بين المجلس والمندوب السامي . وكانت الجماهير المحتشدة في الخارج تضغط على أعضاء المجلس لإظهار حرية اتخاذ القرارات واستقلاليتهم . وفي أول الاجتماع ، سحب إده ترشيحه « لأسباب معروفة » . وطالب النواب عندئذ بمناقشة المرسوم رقم ٣٠٢٣ ، ولكن المندوب الفرنسي أصرَّ أن يبدأوا فوراً باختيار الثلاثة مرشحين . وعندما رفض النواب الأخذ بحكمه ، غادر القاعة ، بناءً على تعليمات ساراي ، وسط موجة من الاحتجاجات . وفي اليوم التالي حلَّ ساراي المجلس ، وأعفى فاندنبرغ من منصبه وعين كايلا حاكماً مؤقتاً للبنان على أن يتم إجراء انتخابات جديدة لمجلس تمثيلي جديد في فترة ستة أشهر . وكمكافأة على جهوده ، عُين السعد بعد أيام قلائل من قبل كايلا كسكرتير عام لمجلس الادارة (وزراء الدولة) وهو المنصب المحلي الأعلى . وقد حلَّ مكان أوغست أديب باشا ، الذي قام بمهام المنصب بجدارة[٢٣] .

وبسبب تسريح الجنرال فاندنبرغ وحل المجلس التمثيلي تعرض ساراي لحملة انتقادات شديدة من قبل المجلس الوطني الفرنسي وفي ألكي دورسي . وبسبب خطئه هذا ، طلب منه هاريو رئيس الوزراء ووزير الخارجية في نفس الوقت أن يستشير باريس قبل اتخاذ أي قرار متسرع . وكان تقرير ساراي حول المشكلة أقل من أن يكون كاملاً .

فقد ادعى انه حل المجلس لأنه لم يوافق على المرشحين وبسبب «الفضائح المالية» التي رافقت الحملة الانتخابية. واتهم الكنيسة المارونية واليسوعيين بفتح اعتماد بمبلغ ٢٤٠,٠٠٠ فرنك في أحد بنوك بيروت، بغرض تأمين الدعم الكافي لانتخاب إده. وادعى ايضاً ان نجيب سرسق عرض مبالغ طائلة على النواب بغية شراء أصواتهم. وبرر عدم استشارته لباريس، بأنه لم يكن بحاجة لذلك، لأنه تصرف وفقاً لحقوق منصبه حسب المرسوم رقم ١٣٠٤. ولكن ألكي دورسي أصرت على ان المرسوم رقم ٣٠٢٣ كان ابتعاداً عن القانون المتعارف عليه، وطلبت بإصرار من رئيس الوزراء أن يؤكد على ساراي الابتعاد عن أي تغيير في النظام الانتخابي الحالي لحين انتخاب المجلس التمثيلي الجديد. وفي ١٣ شباط أصدر هاريو تعليماته إلى ساراي: «أحرصوا على عدم تغيير أي بند من نظام الانتخابات في لبنان الكبير، ولا تقحموا لجنة الانتداب في أي تغييرات يجب اتخاذها، إلا بعد استشارتي». وقد وافق ساراي بعد يومين من ذلك على هذه التعليمات، وأعلن عزمه على اتباعها. ومع ذلك فبعد شهرين، بدأ يحاول إحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي اللبناني. دون إعلام رئيس الوزراء بذلك[٢٤].

كل هذا أدى إلى توتر شديد في العلاقة بين ساراي من جهة والموارنة وخاصة كنيستهم، وكذلك الارساليات الفرنسية من جهة أخرى. واستمرت شكوكهم وعداؤهم طيلة عهد ساراي. واعتبرت الكنيسة الفيتو الذي وضعه ساراي على ترشيح إده، كعمل عدائي موجه ضد كل الطائفة المارونية، التي ناضلت من أجل الحصول على منصب الحاكم الماروني منذ سنوات. وكان هذا إثباتاً لسمعته بالعداء للكنيسة، ومراميه للحدّ من دور الكنيسة في الحياة السياسية للبنان. كذلك تأكدت مخاوفهم من أن تعيينه كان تبديلاً في سياسة فرنسا وابتعاداً عن العلاقات الجيدة

التي كانت قائمة بين الكنيسة ومختلف المندوبين الساميين. وكتب ساتو حول الجو الذي خلقته تصرفات ساراي:

«في خلال ٨ أيام من وصوله، أقال الجنرال ساراي حاكم لبنان الفرنسي واستبدله بآخر، مؤقتاً، وأجهض الآمال بتعيين حاكم محلي. الذي أجل تنصيبه إلى وقت متأخر، كذلك حل المجلس التمثيلي. وقد كسب عداء الموارنة والكثير من رجال الاكليروس الفرنسي. كذلك ارتفعت حدة العداء والغيرة بين الطوائف وفي الحقيقة، انه من الافضل لمصلحة البلاد ان يوضع حد لتدخل الكنيسة في شؤون الدولة وان تختفي الحزازات بين الموارنة والدروز والمسلمين وغيرهم من العناصر التي يتألف منها مجموع السكان. ولكن من المستحيل القضاء في بضع سنين على حالة استمرت لقرون عديدة، وعلى كل حال يقوم النفوذ الفرنسي في لبنان على علاقتهم القديمة مع الموارنة، كذلك يعود إلى المؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى التي يديرها الكهنة الفرنسيون والرهبان»[٢٥].

أحد أهم المبادىء التي سارت عليها السياسة الفرنسية في المشرق، كان عدم تصدير الفئوية والعداء للاكليروس اللذين ميّزا بقوة الجمهورية الثالثة. ورغم أن حملات مستمرة معادية للكنيسة كانت تدور في فرنسا، الا أن سياسة الفرنسيين في المشرق كانت تقوم على الدفاع عن الكاثوليك. والحكومات الفرنسية المتعاقبة كانت واعية لأهمية هذا الدور في دفع مصالح فرنسا في المشرق، وابتعدت عن أي عمل يمكن أن يودي بدور فرنسا كقوة كاثوليكية رئيسية. وتعيين ساراي -جاء مخالفاً لتلك السياسة. فتحت إدارته تطورت أزمة بين الاكليروس والمعادين له ووجد اللبنانيون أنفسهم وسط صراع سياسي وايديولوجي فرنسي داخلي. والتبدل كان يعود إلى كون تعيين ساراي جاء لأسباب سياسية. فساراي كانت له ارتباطات وثيقة باليسار المتطرف، وبحث اليمين، الذي اصبح

في المعارضة عن كل فرصة لانتقاد الحكومة بسبب الطريقة التي استبدلت بها ويغان، وبسبب عدم كفاءة ساراي. وقد قدَّمت سياسة ساراي المتناقضة، كل الفرص للانتقاد. فتحركاته المعادية للدوائر الكاثوليكية، المحلية والفرنسية، قوبلت بموجة احتجاجات شديدة في المجلس الوطني الفرنسي والصحافة الفرنسية. ويجب التشديد هنا على أن المبادرة في هذه الأزمة لم تكن دائماً بين يدي ساراي، بل بين أيدي الدوائر الكاثوليكية القوية في لبنان، وخاصة اليسوعيين ومناصريهم الذين حقدوا على كل ما يمثله ساراي. وقاموا بحملة مستمرة ضده في فرنسا ولبنان. وتضخمت صفوف اعدائه بالكثير من الضباط والمسؤولين الفرنسيين الذين سرحهم من الخدمة وأرسلهم إلى باريس، تحت أسباب مختلفة، وذلك خلال مدة ولايته[٢٦].

فبعد أسبوع من وصوله، استفز ساراي الاكليروس الكاثوليكي برفضه لدعوة وجهت إليه من قبل رئيس الكبوشيين، لحضور احتفال يقام تقليدياً على شرف الممثلين الفرنسيين في لبنان، كرمز للاعتراف بفرنسا كحامية للكاثوليك في المنطقة. ورفض ساراي أدى إلى موجة احتجاجات في لبنان كما في فرنسا. وتبريريه بأن هذا القداس كان خاصاً ولا يستوجب حضوره، رفض من قبل المبعوث البابوي في لبنان غيانيني، الذي حذَّره من أن تصرفاته قد تدمر مركز وهيبة فرنسا التقليدية في المنطقة. وردة فعل غيانيني هذه يمكن ردها إلى التوتر في العلاقات المتصاعد بين الفاتيكان وحكومة هاريو. فبعد تصريحات الأخير وتهديده بقطع العلاقات البدلوماسية، رأى الحبر الأعظم أن ينبه فرنسا حكومة وشعباً بأن استمرار التوتر في العلاقات قد يهدد مصالح فرنسا في المشرق. وهذا التهديد اكتسب وزناً خاصاً، لأن ايطاليا تحت قيادة موسوليني كانت تنافس فرنسا على مركز القوة الكاثوليكية الأولى

في المنطقة[٢٧].

بمواجهة هذا التهديد والهجوم الذي شُنَّ في المجلس الوطني، بأن ساراي كان يستغل مركزه في عدائه الشخصي للاكليروس، في أراضي الانتداب، تحرك هاريو بسرعة كي يطمئن النواب. وأعلن انه يعلق أهمية كبيرة على موقع فرنسا التقليدي كحامية للكاثوليك في المشرق. فالمندوب السامي، كممثل للحكومة الفرنسية، لا يجب أن يكون واقعاً تحت تأثير أي حزب من أحزاب فرنسا، ويجب عليه احترام المذهب الكاثوليكي آخذاً بعين الاعتبار الخدمات التي أدتها المؤسسات الكاثوليكية واعضاؤها في لبنان. وأعاد هاريو تكرار هذا التأكيد في رسالة إلى غيانيني في ٤ آذار، ذكر فيها أن الحكومة الفرنسية: «لا نية لديها بالتراجع عن واجباتها وحقوقها في المشرق، التي حصلت عليها عن طريق تقاليد قديمة، معمدة باتفاقيات دولية ومعترف بها من الحبر الأعظم»[٢٨]. وبعد استلام تعليمات هاريو، حضر ساراي قداساً خاصاً بعيد الفصح، قام بخدمته غيانيني نفسه.

واثرت العلاقات المتوترة بين المندوب السامي الجديد والمؤسسات الكاثوليكية، على علاقته مع الموارنة والكنيسة. ومن جهتهم، تحاشى زعماء الكنيسة المارونية، وخاصة الحويك، أي تدخل مباشر في الصراعات السياسية والايديولوجية الفرنسية الداخلية، واعياً لخطورة مثل هذا التدخل على الروابط مع فرنسا. وفي لقائه مع ساراي في ٧ كانون الثاني أكد الحويك أن الكنيسة المارونية والمسيحيين اللبنانيين لا نية لديهم للتورط في المشاكل الحزبية الداخلية الفرنسية. فهناك فرنسا واحدة يمكنهم الاعتماد عليها، ويريدون الحفاظ على علاقات جيدة بقدر المستطاع مع الحكومة الحاضرة والمندوب السامي بنفس القدر الذي كانت عليه مع السابقين لها.. وكرر نفس وجهة النظر في رسالة وجهها إلى هاريو بعد

شهرين من ذلك:

« غرباء عن الصراع الداخلي للسياسة الفرنسية، لم نكن نريد أن نعرف خلف الاحزاب، كما أكرر دائماً في كل مناسبة، الا فرنسا الصديقة والخالدة. وهذا الشعور هو نفسه الذي أوحى بموقفي تجاه السيد الجنرال ساراي الذي عين كمندوب سامٍ في لبنان. وبدون التوقف عند الطابع المجازف الذي اتسم به هذا التعيين، اعتبرت أنه من الواجب استقباله نفس الاستقبال والاحترام الذي لاقاه أسلافه من قبل »[٢٩].

ولكن هذه التأكيدات فعلت القليل لتليين موقف ساراي فاستمر يرى في الكنيسة المارونية واليسوعيين، أعداءً له ولسياسته. بعض أعضاء الاكليروس الماروني مثل المطران مبارك، لعبوا بالفعل دوراً نشيطاً في الحملة عليه، بينما شنت الصحف المسيحية، التي كان محرروها وأصحابها، من خريجي المعاهد اليسوعية، حملة شخصية شعواء عليه وعلى كايلا الحاكم الجديد[٣٠].

وكردة فعل على هذه الحملة، امتنع ساراي عن ردّ الزيارة للحويك. وكان هذا مناقضاً لسياسة أسلافه، الذين قاموا بزيارات مجاملة للبطريرك، كمظهر من مظاهر الاحترام له وكرمز على العلاقات الطبيعية بين فرنسا والموارنة. هذا التصرف اعتبر استفزازاً كبيراً من قبل الموارنة، خاصة وأن ساراي قام بزيارة رسمية إلى بطاركة سوريا وطائفة الروم الارثوذكس. هذا الشعور ترجمه الحويك برسالة إلى هاريو في ٧ آذار، أتهم فيها ساراي بالعمل على الاساءة إلى العلاقات التقليدية بين فرنسا والموارنة. فقط بعد موجة احتجاجات وانتقادات في المجلس الوطني الفرنسي وتعليمات وصلته من رئيس الوزراء، قام ساراي بزيارة رسمية إلى البطريرك الماروني في

بكركي في ٣٠ آذار. ولكن هذه الزيارة كان لها أثر يسير في العلاقات المتوترة بين الكنيسة والمندوب السامي[٣١].

البرودة في موقف ساراي تجاه الكنيسة المارونية والارساليات الكاثوليكية، لم تكن وليدة إيمانه الشخصي، أو ردة فعل على عدائهم، فقد عكست أيضاً سياسة عامة كان يحاول هو وهاريو فرضها على أراضي الانتداب. فمنذ الحرب واليسار في فرنسا كان ينتقد سياسة الحكومة الفرنسية في سوريا، بسبب اعتمادها على العناصر الكاثوليكية، مثيرة بذلك مشاعر المسلمين والعرب السوريين. واعتقد اليسار بأنه إذا تبنت فرنسا سياسة ليبرالية وسارت بصرامة على مبادىء عصبة الأمم، واذا توقفت عن تفضيل الكاثوليك على غيرهم، فانها ستصل بالتأكيد إلى تسوية مع الأغلبية المسلمة. وخلال الـ ٦ أشهر الأولى من وظيفته، سار ساراي على سياسة أكثر ليبرالية بكثير من أسلافه، تجاه المسلمين، في محاولة لكسب ثقتهم. هذا الاعتقاد ثبت أنه ساذج وقصير النظر. فقد نجحت فرنسا فقط بالاعتماد على أخلص الموالين لها، بدون إقناع القوميين العرب السوريين بتعديل موقفهم، وقد بدا هذا واضحاً في صيف ١٩٢٥ عندما انضم هؤلاء إلى ثورة الدروز ضد الفرنسيين[٣٢].

وانزعج الموارنة من موقف ساراي تجاه القوميين العرب السوريين. وراقبوا استقبالاته المستمرة للوفود من القوميين المحليين أو الذين عاشوا في المنفى، بسبب كونهم من العناصر المعادية لفرنسا.

واستمر المسلمون في لبنان يطالبون بالانضمام إلى سوريا، بينما كانت علاقاتهم على تحسن مستمر مع السلطات الفرنسية. ووزعت المنشورات التي تطالب بالوحدة مع سوريا في بيروت، دون أن تفعل سلطات الانتداب شيئاً لمنعها. التقارير والتصريحات التي كان يدلي بها

السياسيون الفرنسيون زادت من مخاوف الموارنة. ففي مناقشة في مجلس النواب الفرنسي في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٥، أعلن مقرر الميزانية في وزارة العلاقات الخارجية، هنري سيمون، أنه من الخطأ اعتبار ان لبنان الكبير يسكنه الموارنة فقط ومتابعة سياسة تقوم على تفضيل الموارنة على العناصر الباقية[٣٣].

وقام الموارنة بمحاولات عدة لاعادة السياسة الفرنسية إلى مجراها التقليدي. ففي كل اتصالاته، لم يكف الحويك عن تذكير الرسميين الفرنسيين بالعلاقات التاريخية التي تربط فرنسا والموارنة، والتأكيد لهم على أهمية الدعم الماروني لاستمرارية الوجود الفرنسي في المنطقة، وتحذيرهم من ازدياد الشك والريبة التي تبذرها السياسة الجديدة بين مناصري فرنسا. بإضعاف الموارنة وتقوية المسلمين والقوميين في سوريا، تدمّر فرنسا مركزها ومصالحها. وفي رسالته إلى هاريو عبّر الحويك بوضوح عن آرائه هذه:

« ... ولكن سياسة السيد المندوب السامي، الأقل اطمئناناً لنا من كلامه، تخاطر في إضعاف قضية لبنان لمصلحة القضية التي انهزمت في ميسلون. وقد كان الدم الفرنسي حسب اعتقادنا، هو الذي دعم قضيتنا إلى الأبد. وكوني أقدم صديق لفرنسا في هذه البلاد، أعتقد أن سياسة المندوب السامي، المتعارضة تماماً مع مواقفه الوطنية، تعرّض مصالح فرنسا المباشرة لأخطار جدية. ويبدو أنها تجمع من حوله أعداء قدماء لفرنسا. اسمحوا لعجوز يعرف بلاده أن يقول، إن هؤلاء الاعداء لا يتجمعون حول الانتداب، بل ضد أصدقاء الانتداب الحقيقيين»[٣٤].

ورغم موقف ساراي المتحفظ تجاه الموارنة، والحماس في تطويره للعلاقات مع المسلمين والقوميين في سوريا، إلا انه وهاريو لم يكونا

يريدان بأي حال المس بكيان لبنان المستقل أو بتغيير حدوده. بل بالعكس، أمل ساراي بتحويل لبنان بسرعة من بلد مقسم الطوائف إلى دولة حديثة متحدة، وذلك بإدخال إصلاحات هامة قائمة على مبدأ التعايش بين الطوائف. وفي النصف الأول من سنة ١٩٢٥ قام ساراي وكايلا، الذي حصل على حرية مطلقة في القضايا الادارية بتنفيذ، برنامج اصلاحي طموح، قائم على فرض أساليب غربية في السياسة الطائفية. والبعض من هذه الاصلاحات كان هدفه إضعاف مواقع الاكليروس الماروني؛ ولكن أكثرها هدف ببساطة، رغم الاخطاء، لتحويل لبنان إلى دولة قابلة للحياة، يرى فيه سكانه أنفسهم مواطنين في دولة وليس أعضاء في طائفة أو كنيسة ما. فالمحاولات لتوحيد النظام الضرائبي في جبل لبنان والمناطق التي ضمت إليه، كانت على المدى البعيد، لمصلحة لبنان. ولكن بعض الاصلاحات الأخرى، مثل اصلاح النظام التعليمي، والادارة، والقانون الانتخابي، كانت متطرفة نسبة إلى ذلك الوقت، وزادت من استياء الموارنة، الذين رأوا فيها تهديداً لهيمنتهم[٣٥]. وبسبب اعتقاده بضرورة إضعاف نفوذ الاكليروس ودعم العلمانية كقاعدة للدولة اللبنانية، اقترح كايلا إدخال نظام تعليم مدني. وكون لبنان بلداً واحداً، يجب أن يكون لديه نظام تعليم موحد. ويجب على هذا النظام أن يحسن شروط التعلم للمسلمين، الذين كانت لديهم مدارس قليلة، ويكرهون ارسال أولادهم إلى المدارس المسيحية، المدارة من قبل الكهنة أو رجال الارساليات. والكنيسة المارونية التي كانت حساسة لموضوع إدخال نظام تعليم مدني عارضت بشدة خطة كايلا، معتبرة إياها تهديداً جسيماً لنفوذها، ولوجود الطائفة المارونية. فتأسيس نظام تعليم حكومي، يمكن أن يؤدي إلى قطع المساعدات المادية التي كانت تتلقاها

لقاء أعباء المدارس، من السلطات الفرنسية والميزانية اللبنانية. وشنت الكنيسة والارساليات الكاثوليكية حملة شعواء على كايلا؛ قام بقيادتها مبارك مطران بيروت، الذي رفض دعوة كايلا لحضور قداس الفصح. وأثار الحويك نفسه القضية في لقاء مع ساراي في ٣٠ آذار، مؤكداً على أهمية التعليم الديني في لبنان ومشيراً إلى ان إدخال نظام تعليم حكومي سيضعف العناصر الكاثوليكية، وهي الاكثر اخلاصاً والداعمة الأساسية للوجود الفرنسي في المنطقة. كذلك أثار الموضوع مرة ثانية في لقاء مع كايلا ودي ريفي، وهو السكرتير العام وذلك في ٢٨ نيسان. ورفض الحويك تفسيرات كايلا وطلب وعداً خطياً بأنه سيمتنع عن تنفيذ خطته تلك. ورفض كايلا ذلك بشدة، ولكن الحويك حصل على وعد من دي ريفي بأن المساعدات التي كانت الكنيسة تحصل عليها لن تتوقف، بادخال نظام تعليم رسمي. وكنتيجة لهذه المعارضة، تم إدخال القليل من الاصلاحات إلى النظام التعليمي[٣٦].

وكان لمشروع الاصلاح الاداري الجذري، الذي عمل على ادخاله الحاكم في شباط وآذار ١٩٢٥ نفس الهدف، وهو دمج المناطق القديمة والجديدة مع بعضها في لبنان. فالنظام الاداري الذي كان سائداً، تم ارساؤه في مرسوم رقم ٣٣٦ في ١ أيلول ١٩٢٠ قاسماً لبنان إلى سنجق شمال لبنان، وجبل لبنان وجنوب لبنان والبقاع كذلك بلديتي بيروت وطرابلس المستقلتين ادارياً. هذا التقسيم أبقى التجزئة الطائفية القائمة بين جبل لبنان والمناطق التي ضمت إليه وعكس سياسة دي سيكس في تجنب التغيير الجذري. اما اقتراح كايلا فكان تقسيم لبنان إلى أحدى عشرة مقاطعة تقطع أوصال الخطوط الاقليمية والطائفية القديمة. ولم يكن الاصلاح مقتصراً على الادارة فقط بل

امتد ليشمل زوايا أخرى مثل القضاء والنظام الضرائبي، التي كان يجب ان تنظم بنفس المستوى. الهدف الأساسي كان الاقتصاد في الموظفين والتكاليف. وقد وصف ساراي فيما بعد روح الاصلاح هذا:

«...اجراءات تحضيرية كانت تبدو ضرورية لايصال لبنان الكبير إلى الاحساس بما تعنيه كلمة الانتداب. والضرورة الأولى كانت في عدم ترك المعادلة الادارية السابقة، التي تفرّق بين جبل لبنان القديم الماروني وبلدية بيروت الكوسموبوليتية أو المناطق الاسلامية الأخرى مثل طرابلس ووادي البقاع. وتم تحضير نظام اداري جديد يقوم على دمج قسم من سكان الولاية العثمانية القديمة من قبل حاكم لبنان الكبير، الذي اقترحه وتمت الموافقة عليه من قبل المندوب السامي. وسمح هذا النظام بمطابقة التنظيم القضائي مع النظام الاداري، الأمر الذي وضع في سلة واحدة أعضاء مختلف الطوائف التي كانت لهم عادات وتقاليد وامتيازات خاصة بهم[٣٧].

ولكن الكثير من اللبنانيين اشتكوا من كون هذه الاصلاحات قد ادخلت دون استشارة جسم شرعي منتخب. والمجلس الوحيد الذي تمت استشارته كان مجلس المدراء الذين تمّ تعيينهم من قبل المندوب السامي نفسه. كذلك خرجت معارضة قوية من قبل الموظفين الذين كانوا سيفقدون مناصبهم بفعل الاصلاحات الجديدة. أما المعارضة الأقوى فجاءت من صفوف الكنيسة والطائفة المارونية. وفي محاولة للحفاظ على الطابع المسيحي لجبل لبنان، رفضت الكنيسة دمج مناطق مسيحية من جبل لبنان مع مناطق ساحلية أو في وادي البقاع. وفي مقابلة مع ساراي، أعرب الحويك عن رأيه بأن هذه المعادلة ستؤدي إلى اضعاف مواقع حلفاء فرنسا. ومع ذلك استمر المندوب السامي في مشروعه وفي ٩ نيسان ظهر المرسوم رقم ٣٠٦٦، مدشناً النظام

الاداري الجديد[38].

وتمركزت المعارضة المارونية في الاشهر اللاحقة في زغرتا.. وهذه المدينة المارونية التي كانت عاصمة سنجق شمالي لبنان؛ وجب عليها ان تتوحد الآن مع مدينة طرابلس المسلمة في مقاطعة واحدة، تكون الأخيرة مركزها الاداري. وخشية أن تؤدي الخطة الجديدة إلى التأثير سلباً على مركزهم الاداري والاقتصادي بدأ سكان زغرتا الموارنة بإرسال البرقيات تباعاً إلى المندوب السامي والكي دورسي محتجين على التنظيم الاداري الجديد؛ وفي أواسط أيار اتجهت قافلة منهم في ٥٠ سيارة إلى بيروت، حيث طالبوا بمقابلة كايلا، الذي رفض مقابلتهم وعندما طرح الكي دورسي، الذي لم يؤخذ رأيه في الاصلاح الاداري، السؤال حول الموضوع، أجاب المندوب السامي بان طرابلس تصلح أكثر لتكون مركزاً ادارياً بما أنها أكبر ولها أهمية اقتصادية تفوق مدينة زغرتا. واتهم الاكليروس الماروني، وخاصة المطران عبد الله الخوري، بالتحريض على المعارضة، بين سكان المدينة. وفي النهاية استطاع الفرنسيون نقل المؤسسة الادارية المحلية من زغرتا إلى طرابلس، بعد أن لجأوا إلى القوة العسكرية لمواجهة معارضة السكان لذلك[39].

وفي أحد أكثر اقتراحاتهم طموحاً، نحو الغاء الحواجز الطائفية وادخال نظام سياسي حديث، طرح ساراي ودي كايلا تطوير النظام الانتخابي بالابتعاد عن التمثيل الطائفي واستبداله بتمثيل عام مباشر. وبرروا ذلك بأن التسوية الحالية تزيد من الخلافات الطائفية والدينية، وتعطي حجة للمسلمين للتشكي من تمثيلهم الناقص، كذلك للمطالب المسيحية باضافة ربع مليون مهاجر إلى نسبة عدد المقاعد في البرلمان؛ وكانت المجموعة الارمنية الجديدة غير ممثلة اطلاقاً. وكان الاقتراح

يلغي ايضاً نظام الانتخاب القائم على مرحلتين، كي يخفض من نسبة الرشوة والفساد. فحسب النظام الانتخابي، كانت نسبة المندوبين الضئيلة في المرحلة الثانية من الانتخابات تجعلهم عرضة لكل انواع التأثيرات من قبل المرشحين وكي تقطع الطريق على الاتهامات القائلة بعدم أخذ رأي اللبنانيين في القرارات، تمّ نشر مسودة لهذا المرسوم في الجرائد اللبنانية في ٢٥ آذار ودعي الجمهور لمناقشتها والحكم عليها. وفي نفس الوقت قام كايلا بتنظيم حملة دعائية واسعة لحمل اللبنانيين على تأييد اصلاحاته[40].

ان الاصلاحات التي طرحها كايلا على قانون الانتخابات كانت أكثر حداثة بكثير مما يمكن ان يتحمله الوضع السياسي في لبنان. وقد قوبل بتحفظ شديد من قبل المسلمين والمسيحيين على حد سواء. ورغم الخلافات على عدد المقاعد التي تعود إلى كل طائفة في البرلمان، كان الجميع يتفقون على دعم التمثيل الطائفي كسبيل وحيد لضمان إسماع صوتهم في البرلمان والحفاظ على امتيازاتهم. وكان الموارنة هم الأكثر اعتراضاً، ليس فقط خوفاً من تقليص عدد مقاعد ممثليهم في البرلمان، بل ايضاً خوفاً من أن يزداد عدد المعادين للدولة اللبنانية فيه، مما يعرض استقلاله ووحدة اراضيه للخطر. وعبّر البطريرك الماروني عن مشاعر الكثيرين عندما اتهم المندوب السامي باصدار قوانين متسرعة ومعاملة لبنان كما لو كان « حقل اختبار » مضيفاً أنه « باصدار القوانين لا يمكن للمرء ان يغير طبيعة الشعب »[41].

وفي الشهور اللاحقة، استلم الكي دورسي ورئيس الوزراء الفرنسي الكثير من الاحتجاجات اللبنانية على قانون الانتخاب المقترح. ولم يكن هاريو أو وزارة الخارجية على علم مسبق بنية ساراي، ادخال هذه التعديلات. ووصلت الاخبار إلى مسامعهم عندما طرح أحد النواب

الامر في البرلمان وذلك في أوائل نيسان، بعد أن تناولت الصحف الامر على صفحاتها. وفقط بعد ان وصلت إليه مذكرة عاجلة من باريس تطلب إيضاحاً للأمر، أرسل ساراي تقريراً حول اقتراحاته طالباً موافقة رئيس الوزراء. وقد انتقد الكي دورسي مبادرته هذه واعتبرها مخالفة لتعليمات هاريو الصادرة إليه في ١٣ شباط. وفي مناقشة للأمر في الكي دورسي، التي شارك فيها دي سيكس، خرج المجتمعون برأي يقول إن قانون الانتخاب الحالي تمتع بتأييد غالبية السكان في لبنان؛ أما الاقتراح الجديد الذي يرمي إلى الحد من الخلافات الطائفية، فقد يؤدي إلى عكس مراميه، بسبب طموح كل طائفة إلى حماية مصالحها وتمثيلها. وفي نفس الوقت يمكن لهذا النظام الجديد أن يستفز أصدقاء فرنسا في المنطقة. ويكون من الأفضل الانتظار حتى صدور الدستور، وانتخاب مجلس تمثيلي للبنان؛ الذي يستطيع ان يناقش عندها أية اقتراحات تعديلية على قانون الانتخاب. وموقف ألكي دورسي حظي بموافقة رئيس الوزراء. ورغم محاولات ساراي اقناع رئيس الوزراء بالموافقة على اقتراحاته، فقد أصر هاريو وأصدر تعليماته بوجوب اجراء الانتخابات وفقاً لنظام الانتخابات، المعمول به[٤٢].

وفي ٢٨ حزيران أجريت المرحلة الأولى من الانتخابات وتبعتها المرحلة الثانية بعد أسبوعين من ذلك. ورغم ادعاء السلطات الفرنسية بالتزام الحياد التام حيال الانتخابات إلا ان الفرنسيين تلاعبوا بنتائجها بنفس الصورة التي قاموا بها قبل ٣ سنوات من ذلك. وقد كان المندوب السامي مهتماً بتأمين مجلس يتعاطف مع سياسته، خاصة كي يواجه المسألة الحاسمة وهي رسم دستور للبنان، يمكن ان يساعد على تحديد العلاقة المستقبلية بين سلطات الانتداب واراضي الانتداب.

وكانت لكايلا مصلحة كبيرة في الحصول على مجلس متعاطف معه كي يضمن فوزه بمنصب الحاكم في الانتخابات القادمة. وقد أوكل هذه المهمة إلى السكرتير العام حبيب السعد وهو الخبير في مثل هذه المسائل. وكانت نشاطات كايلا وسعد قد بلغت الذروة إلى درجة أن دي ريفي اشتكى في رسالة خاصة إلى بارتيلو أن: «الضغط الرسمي لم يبلغ ابداً مثل هذا الحد». وطالب دي ريفي بتدخل بارتيلو: «لوضع حد لهذا التصرف الشائن». محذراً بأنه: «بواسطة هذا المجلس الهزيل، المنتخب بدون حرية، والذي أبعد زعماء البلاد الأساسيون عنه، يجب علينا تشكيل دستور البلاد»[٤٣]. فقط ثلاثة عشر نائباً من المجلس القديم استطاعوا الحفاظ على مقاعدهم، وحتى الزعيم الماروني البارز إميل أده فشل في ضمان إعادة انتخابه. ومن جهة أخرى شارك وجهاء السُّنة النافذون بنشاط اكبر في هذه الانتخابات، ومن الذين انتخبوا.. عمر الداعوق، عمر بيهم، من بيروت، وخير الدين عدرة من طرابلس. هؤلاء الزعماء كانوا مستعدين للتعامل مع إدارة ساراي، كذلك أدركوا أن مقاطعة سنية للانتخابات قد تكون سلبية النتائج على مصالحهم ومصالح طائفتهم[٤٤].

وفي اجتماعه الأول في ١٦ تموز، انتخب المجلس موسى نمور، وهو ماروني من زحلة رئيساً له وعمر الداعوق نائباً للرئيس. وانتخب شبل دموس (روم ارثوذوكس) ويوسف الزين (متوالي) كأميني سر المجلس. وأول بيان صدر عن المجلس كان يعبر عن تأييد مطلق لسياسة ساراي وسلطة الانتداب. وكان من المتوقع أن ينتخب المجلس حاكماً محلياً فور انعقاده ووفقاً لوعود ساراي قبل ٦ أشهر من ذلك، إلا أن اعضاءه تبنوا «عضوياً» قراراً بأن يبقى كايلا في منصبه حتى يتم إعلان الدستور. وقد وافق ساراي على هذا القرار، الامر الذي

أدى إلى استياء الكي دورسي[٤٥].

وفي صيف ١٩٢٥ تحولت الازمة في العلاقات بين ساراي والكنيسة المارونية إلى هوة واسعة. فقد افتقد الموارنة أية ثقة في سياسة ساراي واصلاحاته واعتبروها موالية للمسلمين. ومن جهة أخرى، تحسنت علاقته مع المسلمين في لبنان والقوميين في سوريا. وقد سرَّ السُّنة من تأزم العلاقات بين المندوب السامي والكنيسة المارونية آملين ان يستعيدوا نتيجة لذلك امتيازاتهم ومراكزهم التي خسروها في عهد أسلافه. ومواقف ساراي الليبرالية تجاه القوميين السوريين شجعتهم على الشعور بأنه قد يأخذ مواقف أكثر تجاوباً مع مطالبهم في الوحدة مع سوريا. لذلك كانوا مستعدين للتعاون مع السلطات الفرنسية أكثر من ذي قبل، رغم أن استياءهم من الدولة اللبنانية ورفضهم لها استمر قائماً[٤٦]. وتحسن النظام والأمن في أراضي الانتداب. وبدأ المندوب السامي بالتحضير للدستور، الذي كان من المتوقع أن ينتهي العمل به في السنة القادمة حسب البرنامج الذي قرّرته لجنة الانتداب.

وفي أقل من شهر أهتز هذا الاستقرار، عندما اجتاحت لبنان وسوريا الثورة الدرزية التي صدمت الانتداب الفرنسي حتى جذوره وأرغمت فرنسا على إعادة النظر في كل سياستها.

إن شرح وتحليل هذا التمرد، يخرج عن نطاق كتابنا هذا، ولكن الاحداث ونتائجها كانت لها انعكاسات أبعد أثراً على سياسة فرنسا في سوريا ولبنان، وعلى العلاقة بين لبنان وسوريا وكذلك على الشكل الأخير للدستور اللبناني في سنة ١٩٢٦. هذا التمرد أحيا التناقض حول وجود لبنان ككيان مستقل عن سوريا، وأعاد إلى الاذهان خطط فرنسا في تقليص حجم لبنان الكبير. كذلك أكدت الثورة واقعاً بقي ثابتاً طوال فترة الانتداب وبعده؛ العلاقة الوثيقة بين

السياسة اللبنانية والحالة داخل سوريا[٤٧].

إن الاحداث التي ادت إلى نشوب الثورة الدرزية، أظهرت كل ثغرات سياسة ساراي، وعرت طبيعتها الدكتاتورية وانعدام الدبلوماسية فيها. ففوراً حال وصولهم إلى سوريا ولبنان وعى الفرنسيون الحاجة إلى كسب دعم الدروز في جبل الدروز، وهم الطائفة الاكثر حربية في سوريا، وفصلهم عن القوميين فيها. ففي ٤ آذار ١٩٢١ عقد دي سيكس وكاترو إتفاقاً مع سكان جبل الدروز قدما لهم بناء عليه الكثير من الاستقلال الذاتي في منطقتهم والحد الأدنى من التدخل الفرنسي في شؤونهم. ولكن موت حاكم الدروز سليم الأطرش في أيلول ١٩٢٣ واستعار أوار العداء بين وجهائهم المحليين، أديا إلى تعيين الكابتن كاربييه كحاكم مؤقت للمنطقة. وهو المستشار الفرنسي للحاكم المتوفي. وفي الـ ٢٠ شهراً اللاحقة حاول الضابط الشاب تحويل هذه المنطقة الاقطاعية إلى مجتمع حديث متطور وذلك بفرض اصلاحات ادارية وسياسية واجتماعية جذرية، بغض النظر عن الطابع المحافظ للمنطقة. وخلال نشاطه هذا، زرع الاستياء بين الوجهاء المحليين وخاصة في عائلة الأطرش الواسعة النفوذ، بعد أن اضعف نفوذهم، وهيبتهم[٤٨].

وطيلة النصف الأول من سنة ١٩٢٥ توافدت الوفود من وجهاء جبل الدروز إلى بيروت كي تقدم لساراي اعتراضاتها على تصرفات مندوبه كاربييه، وتطلب استبداله بحاكم محلي، كما نصت عليه اتفاقية آذار ١٩٢١. ورفض ساراي دائماً مقابلتهم، بل وأعلن ان المندوب السامي لا توجد لديه وثائق عن اتفاق من هذا النوع. وعندما قوبل بنسخة عنها، أعلن ان لها قيمة تاريخية فقط وانها في الواقع تمثل صفراً فارغاً.

ولما اشتدت المعارضة الدرزية لكاربييه والادارة الفرنسية، اعطى ساراي تعليماته إلى مندوبيه كي يدعوا أكثر المعادين جرأة من وجهاء الدروز إلى دمشق، بحجة السماع إلى شكاويهم. وعندما وصلوا إلى دمشق تم اعتقالهم وأودعوا السجن. هذا التصرف أشعل نار الفتنة، التي اعلنت في أواسط تموز من قبل سلطان الأطرش وهو وجيه شاب له علاقات وثيقة مع القوميين في دمشق. وفي هذه المرحلة كانت الثورة لا تزال قضية محلية، ولم يشارك فيها إلا قلة من الدروز الذين التفوا حول الأطرش. ولكن في بداية آب، ارتكب ساراي خطأه السياسي الفادح، بالاضافة إلى خطأ عسكري ليس أقل وزناً، عندما أمر بإرسال قوة عسكرية غير كافية وبالتوجه نحو السويداء وهي عاصمة المنطقة. وكانت هزيمة هذه القوة على يد سلطان الأطرش انتصاراً له زاد من هيبته وحوّل التمرد إلى ثورة عارمة. كما شجعت القوميين في سوريا على الانضمام إليه، حين رأوا الفرصة سانحة لاخراج فرنسا من سوريا وتحقيق مطالبهم بالقوة بعد أن عجزوا عن تحقيقها بالسياسة[٤٩].

في البداية لم يكن للتمرد تأثير على لبنان؛ الا تأكيد خصوصية لبنان وزاد من تصميم السكان المسيحيين على عدم التورط في القضايا السورية. وأقيمت احتفالات حاشدة في أيلول في ذكرى إعلان دولة لبنان الكبير كمظهر للدلالة على الاستقلالية والولاء لفرنسا. ووعى المسيحيون للفوائد التي يمكن أن تجنيها قضيتهم بسبب التمرد، الذي يمكن أن يضع حداً لمحاولات ساراي التقرب من المسلمين. وابتهجوا بسبب تحقق تنبؤاتهم بأن المسلمين لا يمكن الاعتماد عليهم وأن المسيحيين أثبتوا أنهم العنصر الوحيد الموالي لفرنسا في المنطقة. وأدى وصول الجرحى الفرنسيين إلى بيروت، ونشر مطالب سلطان الأطرش في

الصحافة المصرية، كذلك موجة اللاجئين المسيحيين من دمشق وحوران إلى اتساع القلق، ولكن كان هذا ايضاً إثباتاً بأن لبنان هو الملجأ الوحيد للمسيحيين في المشرق.

وفي أيلول ازداد قلق المسيحيين في وادي البقاع ووادي التيم في الجنوب الشرقي للبنان من امكانية الاعتداء عليهم من قبل عصابات الثوار أو من قبل جيرانهم الدروز. وطالبوا الفرنسيين بالسلاح وبقوة لحمايتهم. وحاول ساراي، الذي كان لا يزال يرى في التمرد، حالة محلية، أن يهدئهم، وأرسل قوة صغيرة من الجنود الفرنسيين والدرك اللبناني إلى المنطقة، ووزع كمية قليلة من السلاح على القرى المسيحية. وفي تشرين الأول، بعد أن ذاع نبأ الهزيمة الفرنسية ووصلت تقارير عن تقدم الدروز نحو جبل حرمون ووادي التيم، وازداد الخوف من قيام الدروز في لبنان نفسه، فقد المسيحيون اللبنانيون ثقتهم بقدرة القوات الفرنسية على حمايتهم[٥٠].

وفي أوائل كانون الأول، اصبح لبنان على علاقة مباشرة بالتمرد. وفي مذكراته يدعي سلطان باشا الأطرش انه ومنذ أوائل أيلول بدأ يتلقى نداءات من دروز جبل حرمون ووادي التيم، يسألونه فيها المساعدة، بعد أن بدأ الفرنسيون ينتزعون سلاحهم ويوزعونه على جيرانهم المسيحيين. ويمكن أن يكون بعض الضباط الفرنسيين أقدموا على هذه الخطوة، كي يبعدوا الدروز عن الانضمام إلى الثورة أو لمهاجمة جيرانهم المسيحيين. وقد شعر دروز جبل الدروز دائماً أنهم مسؤولون عن مصير اخوانهم في لبنان، ولكن اصبحت لديهم الآن أسباب سياسية وعسكرية إضافية للقدوم لنجدتهم. ففي بداية كانون الأول اصبح واضحاً انه من غير الممكن مهاجمة دمشق بالتحالف مع القوميين فيها. الأمر الذي جعل امكانية تجميع قوات الدروز للهجوم

على وادي العجم وجبل حرمون وجنوب لبنان ممكناً. ان السيطرة على هذه المنطقة يمكن ان تعطي الدروز السيطرة على شبكة طرق مهمة تربط دمشق بالقنيطرة ومرجعيون، وتسمح لهم بالتقدم شمالاً نحو وادي البقاع لقطع طريق بيروت - الشام وخط سكة الحديد، التي كانت حيوية للفرنسيين. وأكثر من ذلك، إنهم إذا غزوا لبنان وهددوا مركز نفوذ الفرنسيين في بيروت، يمكنهم تحويل قوات الفرنسيين من مناطق أخرى في الداخل. إن احتلال جبل حرمون ووادي التيم يؤمن لهم زيادة قواتهم من بين صفوف الدروز المحليين ويجعلهم في اتصال مباشر مع دروز جبل لبنان ومتاولة جبل عامل ووادي البقاع، مما سيحفز هؤلاء على الثورة. وقد يكون سلطان باشا الأطرش والزعماء الدروز الآخرون، قد جالت في رؤوسهم فكرة انشاء كيان مستقل يجمع الدروز بدءاً من جبل الدروز مروراً بجبل حرمون ووادي التيم حتى القسم الجنوبي من جبل لبنان. ومهما يكن هدفهم فقد تقدمت في تشرين الأول، قوة درزية من ١٠٠٠ مقاتل بقيادة زيد الاطرش وهو أخو سلطان، نحو وادي العجم وجبل حرمون وعند نهاية الشهر استطاعوا السيطرة على كل المنطقة، مع مجدل شمس وهي مركز درزي أساسي في جبل حرمون، واستعدوا للهجوم على جنوب لبنان[٥١].

وكان سلطان الأطرش وزعيم القوميين في سوريا شهبندر، على دراية بالخطر الذي يكمن في مهاجمة مناطق درزية مسيحية مختلطة. وكانوا قلقين من اندلاع صراع طائفي، بسبب رغبتهم في اظهار التمرد أمام عصبة الأمم والرأي العام الأوروبي وخاصة في فرنسا، كثورة وطنية ضد الانتداب تدعمها أكثرية السكان. وأرادوا اضعاف أي ادعاء فرنسي بأن وجودهم في المنطقة إنما لحماية المسيحيين فيها. وبعد دخولهم إلى

جنوب لبنان، أعلن زيد أمام المسيحيين بأن قواته منهمكة في نضال وطني وليس طائفياً، وان الهجوم موجه بالدرجة الأولى ضد الفرنسيين وأعوانهم. ودعا المسيحيين للانضمام إلى القضية الوطنية المشتركة، مؤكداً على أن: «الدين لله والوطن للجميع»[٥٢].

ولكن ثبت ان الرغبة الاكيدة للدروز وقيادة القوميين في سوريا بعدم الدخول في أزمة مع المسيحيين اللبنانيين، كانت صعبة التحقيق. فالعلاقات بين الدروز والمسيحيين في وادي التيم كانت قد تأزمت بالفعل وقوات زيد كانت تتألف من عناصر غير نظامية وغير منضبطة. فبعد قليل من اجتياحهم للبنان دخلوا مع حلفائهم من الدروز المحليين في صراع مع المسيحيين. وفي ١٠ تشرين الثاني احتلت قوات زيد حاصبيا وهي المركز الدرزي الرئيسي في المنطقة، بدون مقاومة. واعلنوا إنشاء حكومة مؤقتة هناك. وفي اليوم التالي استعدت القوات الدرزية بقيادة حمزة درويش أحد زعماء الثوار للهجوم على قرية كوكبا المسيحية المجاورة. وقاومهم سكانها المسيحيون. وكانت نتيجة المعركة مقتل ٣٠ مسيحياً وتدمير معظم بيوت القرية بعد إجلاء النساء والأطفال عنها. وكان هذا بالضبط ما عمل سلطان الأطرش وحلفاؤه على عدم التورط به. وحاول زيد والوجهاء الدروز المحليون طمأنة المسيحيين في المنطقة، وأخروا هجومهم على مرجعيون خمسة أيام في وقت كانت فيه القوات الفرنسية واقعة في مأزق حرج. وعندما احتلت المدينة، أتخذت قيادة الثوار اجراءات حازمة لعدم تكرار حادثة كوكبا، كي تتجنب صراعات طائفية محتملة. حتى أن زيداً سمح للدرك اللبناني بمغادرة المدينة سالمين، وعين مسيحياً على رأس «اللجنة الوطنية» المحلية، التي شكلت لادارة المنطقة المحررة[٥٣].

ورغم ذلك لم تزدْ جهود زيد إلى الأهداف التي أرادها، فبعد

أن انتشرت أنباء حادثة كوكبا عمَّ الذعر بين مسيحيي لبنان. وأعادت ذكريات مجزرة حاصبيا في سنة ١٨٦٠ إلى الأذهان حيث قتل أكثر من ١٠٠٠ مسيحي على يد الدروز. وهرب الآلاف من المسيحيين تاركين قراهم في المنطقة باحثين عن ملجأ في زحلة وصيدا وبيروت وشمالي فلسطين. ودب الخوف في أفئدة المسيحيين في جبل لبنان، خشية غزو درزي وتمرد في الشوف ممَّا جعل الجنرال ديبور، المندوب السامي المؤقت حينئذاك والجنرال غاملين، قائد القوات الفرنسية، يلتقيان بالحويك والمطارنة الموارنة الآخرين في محاولة لتهدئتهم، مؤكدين لهم أن فرنسا قادرة على حماية المسيحيين. وصورة حيَّة عن خوف المسيحيين في تلك الحقبة قدَّمها لنا عطية:

«في سوق الغرب ارتفعت حدة الخوف من يوم إلى يوم. فالدروز تحت السلاح، رغم انقضاء مدة ٦٥ سنة، كانوا هم دروز ١٨٦٠. وسيطرت حالة من التبلّد الذهني، وانتشرت القصص حول المجازر التي ترتكب ضد المسيحيين في قرى الداخل، جاعلة من أقل حادثة مجزرة هائلة. وكانت تصل إشاعات متوحشة كل يوم إلى القرية، ان الدروز يتقدمون عصابات منهم شوهدت في الوادي، مسلحون ويائسون، ويمكن ان يهاجموا القرية في أية لحظة. واشتد الخوف. وكان القرويون يتجمعون كل ليلة في ساحة القرية يناقشون الاخبار. حتى الناس المثقفين من بيروت ساورتهم القلاقل. واصبح من الشجاعة التنقل داخل القرية في الليل. وفي كل ليلة وفي كل بيت لم يكن الناس يتحدثون إلا عن ذلك. وبدأ الرجال المسنون في القرية بسرد الأقاصيص المرعبة حول سنة ١٨٦٠. وقرَّر الناس القادمون من بيروت أن الجبال اصبحت غير مأمونة الجانب. فلم يكن للفرنسيين قوات كافية. فالدروز كانوا يهزمونهم في كل مكان... ومن الافضل الانتقال إلى بيروت. وبدأوا بالنزوح»(٥٤).

وَضَعَ الغزو الدرزي لجنوب لبنان الفرنسيين في مأزق حرج، فالتقارير التي أرسلها المندوب السامي لأيام من أواسط تشرين الثاني وصفت الحالة بأنها «خطيرة» بل وحتى «مأساوية». وفي ذلك الوقت لم تكن الامدادات الفرنسية الكافية قد وصلت بعد فأكثر القوات الفرنسية كانت مشغولة باخضاع تمردات محلية في الداخل، تاركة جنوب لبنان الذي يكاد يكون خاوياً من المدافعين عنه. وحتى إذا اندفع زيد نحو الشمال باتجاه وادي البقاع ورياق أو جبل لبنان وبيروت، لم تكن لدى الفرنسيين سوى قوات ضئيلة لمواجهته، وارسلت قوات قليلة العدد إلى جزين وبيت الدين وصور والنبطية وجسور الليطاني. كذلك وزعت الاسلحة على المسيحيين في جزين، حيث يتوقع أن يقوم الدروز بهجوم عليها. وحفرت المواقع الدفاعية وركزت المدافع حول بيروت. وفي نفس الوقت أرسل زورقان مسلحان فرنسيان نحو صيدا لحماية المسيحيين ولمنع المتاولة من القيام بتمرد. واتجهت مدمرتان أميركيتان إلى بيروت لحماية الرعايا الاميركيين فيها، ولكن طلباً ايطالياً لفعل نفس الشيء رفض من قبل السلطات الفرنسية(٥٥).

وادَّت قلة القوات وازدياد نشاط المتمردين بالفرنسيين إلى توزيع السلاح على المسيحيين وتجنيد المتطوعين. ففي تشرين الأول نشرت الصحف المسيحية بتشجيع من المندوب السامي حملة على صفحاتها، تطالب المسيحيين بالتطوع من أجل الدفاع عن وطنهم وحماية إخوانهم في الجنوب. وتشكلت قوة من بضع مئات من المسيحيين بقيادة بطرس كرم، وهو ماروني من شمال لبنان. فبعد حادثة كوكبا أرسل هؤلاء إلى مرجعيون للدفاع عنها، حيث اشتبكوا في مناوشات مع الدروز المحليين، وبعد معارك قليلة مع قوات زيد اضطروا إلى التراجع. وبعد ذلك استعمل الفرنسيون هذه القوات غير النظامية في قمع مجموعات الثوار في

وادي البقاع وجبل عكرون إلى الشرق من طرابلس. كذلك جنّد متطوعون من أقليات طائفية أخرى خاصة الأكراد الشركس والأرمن، وغالباً تحت قيادة فرنسية مباشرة. وقوبلت نشاطاتهم بالاستياء حيث اتهموا بالانصراف إلى السرقة والاساءة إلى المواطنين بدل التوجه نحو قتال المتمردين (٥٦).

زاد تسليح المسيحيين وتجنيد الأقليات الطائفية الاخرى من الازمة بين المسلمين والمسيحيين وأدى إلى اتهام وطني للفرنسيين بأنهم يؤججون، وعن عمد الصراع الطائفي كجزء من سياسة « فرق تسد ». والدعم الذي قدمه المسيحيون والأرمن للفرنسيين جعلهم هدفاً لاعتداءات المسلمين(٥٧). ففي رسالة إلى القنصل الاميركي والبريطاني في بيروت، بعد فترة قصيرة من حادثة كوكبا، نفى سلطان الأطرش مسؤوليته في الهجوم على المسيحيين، واتهم الفرنسيين بتأزيم العلاقات الاسلامية - المسيحية:

« إن انجازاتهم الشريرة أدت للاساءة إلى بعض إخواننا المسيحيين، فقد وزَّعوا السلاح عليهم ودعوهم إلى مقاومتنا، مما جعل هؤلاء المسيحيين يفقدون صوابهم ويهاجمون قواتنا التي كانت تتقدم نحو العدو. وقد أثبتنا في أماكن مختلفة، ان قواتنا إذا ما دخلت مكاناً ما، لا تهاجم السكان المسالمين، لأننا كلنا أخوة في الانسانية وسوريا تعود إلى السوريين، مهما اختلفت طوائفهم وتفرقت أديانهم (٥٨).

وقلق المسلمون في لبنان، خشية الاعتداء عليهم من قبل المسلحين المسيحيين. وقام وفد درزي من وجهاء الدروز بالتوجه إلى بيروت للاحتجاج لدى السلطات الفرنسية. وازدياد الانتقادات في سوريا ولبنان، وردة فعل ألكي دورسي السلبية تجاه التقارير التي نشرت في الصحافة الفرنسية والأجنبية، دفعت المندوب السامي إلى إيقاف تسليح

المسيحيين، ولكن استعمال القوات غير النظامية من الأقليات الطائفية الأخرى لم يتوقف خلال فترة التمرد(٥٩).

ووضع دروز جبل لبنان في مأزق حرج بسبب ثورة جبل الدروز وميلهم الطبيعي لمساندة إخوانهم كان يشجع من قبل بعض وجهاء الدروز أمثال عادل أرسلان ورشيد طليع اللذين كانا مساهمين نشيطين في الثورة. وأنضم مئات من شباب الدروز في الشوف إلى قوات الثوار. ولكن الكثير من وجهاء الدروز خافوا أن تتأثر مصالحهم ومصالح طائفتهم وعلاقتهم بالفرنسيين والمسيحيين في جبل لبنان إذا تجانسوا تماماً مع الثورة. وبسبب معيشتهم بقرب مركز نفوذ الفرنسيين الأساسي كانوا على علم بقدرة فرنسا على تحريك قوات كافية للجم التمردات. والبعض منهم كالجنبلاطيين وبعض أفراد عائلة أرسلان كفؤاد وتوفيق أحجموا عن مساندة الثورة علناً. ولاحظوا اجراءات الفرنسيين الاستثنائية، التي شملت تحضير لوائح بأسماء الذين شاركوا في الثورة وتوجيه انذارات للذين دعموها. وفي محاولة لمنع أي اصطدام طائفي في جبل لبنان، قام الفرنسيون بتنظيم اجتماعات بين وجهائهم. وفي الحقيقة حاول أكثر وجهاء الدروز والموارنة الابتعاد عن المواجهة الطائفية؛ ورغم ازدياد حدة التوتر نجحوا في لجم الفتنة خلال الأشهر الأولى من الثورة(٦٠).

كان لابد للفتنة الطائفية أن تنفجر، لو أن الثوار حاولوا اقتحام جبل لبنان. وفوراً بعد حادثة كوكبا توجه أمين أرسلان ووجيهان درزيان آخران إلى حاصبيا لمقابلة زيد بغية الاستعلام عن الحادث. وأخذوا معهم رسالة من فؤاد أرسلان وهو عضو في المجلس التمثيلي، ينصح زيداً فيها بعدم مهاجمة جبل لبنان. ولم يكن واضحاً فيما إذا كان الثوار قد خططوا لعملية من هذا النوع، ولكن من الطبيعي أن يكونوا قد حرضوا على التمرد في الشوف والمتن للحصول على آلاف

المقاتلين من دروز تلك المناطق في صفوفهم. ومع ذلك فان حادثة كوكبا والدعاية التي واكبتها وردّة الفعل العنيفة من قبل المسيحيين في لبنان، اعطت صورة مصغرة عما يمكن ان يحدث لو حاول الدروز اجتياح مناطق يعيش فيها الدروز والمسيحيون جنباً إلى جنب وبسبب ذلك ردّ زيد الأطرش على رسالة فؤاد أرسلان في ١٣ تشرين الثاني، مؤكداً أن قواته لن تحاول التقدم باتجاه جبل لبنان[٦١].

وبعد احتلال مرجعيون في ١٦ تشرين الثاني، تقدمت قوات زيد نحو شمالي حاصبيا، بهدف احتلال رياق وقطع طريق الشام وسكة الحديد بين بيروت ودمشق، وايضاً من أجل الانضمام إلى تجمعات المتمردين بالقرب من بعلبك والنبك. والمانع الوحيد الحقيقي كان مدينة راشيا، وكانت قلعتها، وهي في الحقيقة قصر بناه أحد الأمراء الشهابيين، تدافع عنها حامية من بعض مئات من الجنود الفرنسيين، والدرك اللبناني والسكان المسيحيين. وبين ٢٠ و ٢٤ تشرين الثاني تحولت المدينة إلى مسرح لأعنف المعارك التي جرت خلال الثورة. وتحمل الدروز خسائر جسيمة بينما دُمِّرت المدينة عن بكرة أبيها. وأنقذت الحامية الفرنسية بإمدادات وصلتها من رياق والنبطية وأجبرت قوات المتمردين على التراجع إلى حاصبيا. وكانت هذه أول هزيمة درزية ونقطة تحول في تاريخ الثورة. وقُضي على التهديد الذي واجهته شبكة المواصلات في البقاع، بينما كسب الفرنسيون الوقت الكافي لاستقدام الامدادات من فرنسا. وفي بداية كانون الأول بدأ الفرنسيون بهجومهم المعاكس. وفي الخامس من الشهر استعادوا حاصبيا بعد قصف عنيف ومعارك ضارية، اضطر بعدها المتمردون ومعظم سكان المدينة من الدروز إلى الهرب إلى مجدل شمس. وبعد يومين من ذلك أعلن وجهاء جبل عامل دعمهم للانتداب، كما

توجهت بعثة من الدروز اللبنانيين إلى بيروت كي تؤكد ولاءها للسلطات الفرنسية[٦٢].

كان للغزو الدرزي للجنوب اللبناني، كما وكل مجرى التمرد، أثر بعيد المدى على العلاقات الطائفية في لبنان، كذلك على العلاقة بين المسيحيين اللبنانيين والقوميين في سوريا. وأدى الغزو واستمرار نشاطات المتمردين في وادي البقاع في السنة اللاحقة إلى تدمير جزئي لكل المنطقة من مرجعيون في الجنوب حتى بعلبك في الشمال. إجمالاً، قتل ١٠٨ من المسيحيين ودمّر أكثر من ١,٢٠٠ منزل للمسيحيين في المنطقة (٤٢٩ في راشيا، ١٣٦ في كوكبا) وتحول اكثر من ١٠,٠٠٠ مسيحي إلى لاجئين. وبدأ المسيحيون اللبنانيون، بتشجيع من صحافتهم ومن تنظيم للاجئين من راشيا وكوكبا، يطلقون صيحات الاستنكار كلما تكلم الفرنسيون عن عفو عام عن الدروز.

وطالبوا بمعاقبة المتمردين بقسوة وإجبار الدروز على دفع غرامات كبيرة للتعويض عن خسائر المسيحيين. ولكن السكان الدروز كانوا بالفعل قد خسروا الكثير. فعند احتلال الفرنسيين للمنطقة، قصفت القرى الدرزية بضراوة، وحدثت أعمال سلب ونهب من قبل جنود المستعمرات الفرنسية، كذلك أعمال انتقامية للمسيحيين العائدين رغم الأوامر المشددة من المندوب السامي بعدم التعرض للمدنيين. وكنتيجة لذلك فرّت أغلبية الدروز من المنطقة إلى جبل حرمون وشمالي فلسطين[٦٣].

وأدى اشتداد التوتر بين الدروز والمسيحيين، الذي ساهم في تأزيمه أطراف من الخارج، إلى اندلاع أعمال العنف في آذار ١٩٢٦، في مناطق الشوف والمتن، واستمرت الفوضى حتى الصيف مسجلة خسائر بشرية في صفوف الطرفين. فقط بعد جهود مضنية، استطاعت

السلطات الفرنسية استعادة الأمن والنظام. وفي نفس الوقت توترت الأجواء بين الموارنة والسُنة، بعد أن شدَّد الاخيرون حملتهم للانضمام إلى سورية. وعلّق ماير القنصل العام المؤقت الانكليزي في بيروت، على نتائج الغزو الدرزي للبنان:

« إن خروج ثورة الدروز من جبالهم أدى إلى إيقاظ العداء القديم بين المسيحية والاسلام، وتأكيد من كل الجوانب للشخصية المستقلة للبنان »[٦٤].

وأبرزت الثورة الدرزية من جديد الاختلاف الجذري السياسي والثقافي بين المسيحيين اللبنانيين الطامحين إلى دولة مسيحية مستقلة تحت حماية الفرنسيين، بعلاقات وثيقة مع الغرب، وبين القوميين العرب في سوريا، الذين طالبوا بسورية موحدة مستقلة تماماً عن أية قوة أجنبية. وكما في فترة ١٩١٨ و ١٩٢٠ حين رأى القوميون في سوريا الخيانة في مواقف المسيحيين اللبنانيين المعادية لطموحات أكثرية سكان المنطقة، فهم المسؤولون عن الوجود الفرنسي في المنطقة وتقسيم سوريا الناتج عن هذا الوجود. واستاء القوميون من الدعم النشيط الذي قدَّمه المسيحيون للقوات الفرنسية ضد الثوار واعلان زعمائهم كالحويك ان التمرد اثبت الحاجة إلى لبنان الكبير المستقل كقاعدة للنفوذ الفرنسي. وأثار عداؤهم الهجوم الذي شنه المسيحيون في جرائدهم ضد الثورة ومطالبها، وخاصة ضد فكرة الوحدة مع سوريا. فإحدى الجرائد مثلاً وصفت هذه المطالب « هدف المتخلفين السوريين المتطرفين » وجريدة أخرى أعلنت أن اللبنانيين لا تعجبهم الوحدة السورية بسبب...

« كونهم رسل الحضارة الغربية، بينما تتجه الوحدة السورية بأقدامها نحو الشرق »، وبرَّرت جريدة ثالثة « إن الذي يمنع اللبنانيين، من التوحد مع سوريا هو كون معظم السوريين بغض النظر عن اختلاف

مطامحهم، يعيشون في ظلمات تخلف مدقع، وهم يشبهون البدو أكثر من شبههم للبشر المتحضرين »[٦٥].

واقتنع المسيحيون ان غزو جنوب لبنان ونشاطات المتمردين في البقاع وحول طرابلس ليس موجهاً فقط ضد الفرنسيين بل وأكثر من ذلك ضد وجود لبنان ووحدة أراضيه. وأشاروا كإثبات على ذلك إلى مطالب الثوار بعودة الأراضي السورية التي ألحقت بلبنان سنة ١٩٢٠، كذلك إلى الحملة الاسلامية المطالبة بالوحدة مع سوريا. وصدر قرار في ٣٠ تشرين الثاني من ١٩٢٥ عن المجلس التمثيلي (باقناع نائبين سنيين ودرزيين) يشكر فرنسا لدفاعها عن استقلال لبنان وحرمة اراضيه ضد الثوار. كذلك عبَّر مجلس المدراء عن عرفانه بالجميل « لابطال راشيا » الذين دافعوا عن الاراضي اللبنانية ضد « عصابات الغرباء » بينما كتب الحويك إلى كايلا طالباً ان تصك ميدالية خاصة، على شرف هؤلاء الذين دافعوا عن « لبنان وطن الأجداد » ضد الاعتداء الخارجي[٦٦].

ولم يكن المسيحيون اللبنانيون وحدهم الذين وجهوا هذه الاتهامات، بل وكثير من المسؤولين الفرنسيين، ومنهم الجنرال ديبور، المندوب السامي المؤقت، والجنرال غاملين كذلك السكرتير العام دي ريني، الذين كانوا على ثقة بان نشاطات المتمردين في لبنان كانت موجهة ضد استقلاله وحرمة أراضيه. وكتب مسؤول فرنسي كان قد أرسله الكي دورسي إلى سوريا ولبنان في تشرين الثاني في مهمة للتحقيق:

« في هذا الوقت نشاهد حرب سوريا ضد لبنان. وكما تعرفون يطالب السوريون بإعادة المناطق التي اقتطعناها وضممناها إلى لبنان. هذه الأراضي تقع في جنوب لبنان، وسهل البقاع بين السلسلة الغربية

والشرقية، وفي شمال لبنان حول طرابلس. لذلك واجهنا هجوماً ثلاثياً من قبل عصابات الأطرش في جنوب لبنان، الهجوم على مرجعيون، حاصبيا، وراشيا. وكان هدف الهجوم الحصول على مساعدة المتاولة في جنوب لبنان؛ والسير معهم إلى الشمال ضامين إلى صفوفهم كل الدروز الذين يعيشون في الجبال كي يهاجموا بيروت.

وفي نفس الوقت اتجه هجوم نحو الشمال باتجاه بعلبك، الارض « المفقودة » بالنسبة للسوريين، ونحو جنوب حمص كي يهاجموا ضواحي حمص في طرابلس التي يسكنها المسلمون. ولو نجح هذا الهجوم، لطالب المتطرفون السوريون بضم هذه الاراضي التي احتلوها إلى سوريا. وهكذا ترون ان الامر لا يدور فقط حول اعمال عصابات للسلب، بل ويوجهها ذكاء حدَّد لها أهدافها، استغل الروابط الدينية لمصلحته وتقاليد الغزو المنتشرة بين السكان »[٦٧].

يمكن للمرء أن يقول إن هذه الاتهامات مبالغ فيها. فالمسيحيون اللبنانيون كانوا دائمي الشك بنوايا القوميين في سوريا، ولم يكن الرسميون الفرنسيون إلا مسرورين لاضافة هذه الحوافز إلى أهداف الثوار. ولكن الواقع يبقى أنه طوال النصف الأول من سنة ١٩٢٦، استمرت المطالب السورية بالأراضي الملحقة بلبنان، كسبب رئيسي لفشل جوفنيل في التوصل إلى تسوية في نهاية سلمية للتمرد. وفي صيف ١٩٢٦، اعتقد كثير من الرسميين الفرنسيين ومنهم جوفنيل، كذلك بعض المراقبين الأجانب أن مسألة الاراضي كانت عاملاً حاسماً في اندلاع التمرد. وعكس سمنة هذا الايمان عندما كتب:

« وإذا لم تكن الحدود هي السبب الرئيسي في اندلاع التمرد الدرزي، فقد ادت بلا شك إلى اضرام أواره. ولكن من جهة

أخرى، إنه من المؤكد أن مسألة الحدود كانت حافزاً أساسياً في تمرد دمشق وكل التحريض الذي تبع ذلك منذ سنة حتى الآن، في بلاد الدروز. وهذا الرأي لا أمثله لوحدي؛ بل هو رأي كل الفرنسيين، عسكريين ومدنيين، رسميين وغير رسميين، الذين عاشوا في لبنان خلال الأشهر الأخيرة محاولين فهم الاحداث وقد كانوا الشهود الحياديين عليها، لا مصلحة لهم فيها، وعلّقوا عليها بمنطق خال من العواطف والاحكام الجاهزة[٦٨].

على كل حال وقبل البحث فيما إذا كان القوميون في سوريا استغلوا الثورة الدرزية كي يدعموا مطالبهم بالمنطقة التي ضمت إلى لبنان في ١٩٢٠، من الافضل ان تدرس عميقاً أسباب الاشكال حول الاراضي بين سوريا ولبنان. فجزء من الحملة التي كان يخوضها القوميون في سوريا من أجل وحدة اراضيها، كان ادّعاؤهم بأنه إذا لم يرد الموارنة أن يصبحوا جزءاً من سوريا الموحدة، فيجب عليهم عندها التنازل عن كل الاراضي التي استولوا عليها، وان يعودوا إلى حدود جبل لبنان لما قبل الحرب. وكانوا مهتمين جداً بالحصول على وادي البقاع الخصب ومرفأ طرابلس. والأول كان يعتبر جزءاً طبيعياً من الاراضي السورية، سلخ عنها بالقوة من قبل الفرنسيين وأعطيَ إلى لبنان، بعد أن كان جزءاً من ولاية دمشق منذ قرون، وتابعاً للدولة السورية تحت حكم فيصل من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠. ومثل فيصل، اعتبر القوميون في سوريا ان الوصول إلى البحر هو هدف حيوي بالنسبة لسوريا التي ابعدت عنه بعد إنشاء لبنان والدولة العلوية وسنجق الاسكندرون المستقل. ورأوا في طرابلس مرفأ الداخل الطبيعي، وطوال فترة الانتداب طالبوا باعادة ضمه إلى سوريا. ولتقوية مطالبهم، أشاروا دائماً إلى رغبة سكان هذه المناطق في الانضمام إلى

سوريا . أما المنطقة الساحلية وجبل عامل فيجب إجراء استفتاء بين سكانها كي يقرروا إذا ما كانوا يريدون الانضمام إلى سوريا أو لبنان[٦٩] .

وواجه القوميون في سوريا معضلة دائمة في ملاحقتهم لهذه المطالب ، حيث أنهم كانوا يطمحون لكسب دعم المسيحيين اللبنانيين في الصراع المشترك من أجل الاستقلال التام لكل اراضي الانتداب . واعتقدوا ان الفرنسيين كانوا يستغلون رغبة المسيحيين في الحماية الفرنسية من أجل الابقاء على قاعدة لهم في لبنان ، يمكن بواسطتها السيطرة على كامل سوريا . وكانوا على علم بالضغط المتنامي في فرنسا من أجل إخلاء سوريا ، ولكن كانوا ايضاً قلقين من الشعور بالواجب تجاه المسيحيين اللبنانيين ، المتأصل في نفوس كثير من الفرنسيين والذي يمكن أن يمنع الحكومة الفرنسية من الانحناء أمام الضغوط والتخلي عن الانتداب . وخلال فترة الانتداب استمروا في محاولة اقناع المسيحيين اللبنانيين بالتخلي عن مطالبهم بالحماية الفرنسية والتوجه نحو الاستقلال التام . وباتجاه هذا الهدف كانوا حذرين في معالجة قضية الاراضي ، خوفاً من استنفار المسيحيين . ويمكن لمس هذا في القرار الذي صدر عن المؤتمر الفلسطيني السوري المنعقد في جنيف في ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، الذي لخص الاهداف القومية العربية في خلع الاحتلال الفرنسي عن سوريا . وحاذر القرار الاقتراب من مسألة الحدود اللبنانية ، مفضلاً التأكيد على مطلب الاستقلال التام لسوريا ولبنان . وأكثر من ذلك ، أدرك القوميون العرب ، مثل فيصل قبلهم ، بانه إذا فصلت الأراضي المثقلة بالمسلمين عن لبنان ، فستبقى الدولة اللبنانية الصغيرة المسيحية ، وستوجه مباشرة من قبل الغرب ، بحيث تفقد نهائياً من أيدي العالم العربي المسلم . وفي مناسبات عديدة استغل الزعماء القوميون في سوريا

مسألة الحدود للضغط على المسيحيين اللبنانيين ، كي يفصموا عراهم عن الفرنسيين . وفي النهاية عندما تخلى المسيحيون اللبنانيون عن مطلب الحماية الفرنسية وطالبوا بالاستقلال التام عن فرنسا اثناء الحرب العالمية الثانية ، ألقى السوريون مطالبهم جانباً واعترفوا بحدود لبنان ، الموجودة كأمر واقع ، كجزء من الصفقة[٧٠] .

ومع ذلك ، فقد مرّت عشرون سنة على وجود لبنان ككيان مستقل ، وتحول جذري في مواقف المسيحيين تجاه فرنسا ، قبل أن يخفف القوميون في سوريا من مطالبهم في الاراضي . ففي أوائل سنوات الانتداب ، أدى ضم المناطق المذكورة للبنان إلى استياء واسع من الفرنسيين والمسيحيين اللبنانيين بين القوميين في سوريا ، والدوائر التجارية والجماهير المسلمة في سوريا . وطالب الزعماء السوريون باعادة وادي البقاع وطرابلس إلى الدولة السورية . وفي بداية ١٩٢٣ عند اشتداد المطالبة الطرابلسية بالانضمام إلى سوريا ، زار صبحي بركات ، رئيس الفدرالية السورية المدينة ، بينما هدَّد الزعماء السوريون بطرح القضية أما عصبة الأمم . وشجَّع القوميون في سوريا وخارجها ، المسلمين في لبنان على المطالبة بالانضمام إلى سوريا . وفي أيار عام ١٩٢٣ زار إبراهيم هنانو ، وهو قومي واسع النفوذ في سوريا ، بيروت وطرابلس ، لمناقشة وجهاء السُّنة من أجل تنسيق الجهود في حملتهم المطالبة بوحدة سوريا . ومباشرة بعد وصول ساراي ، جاءت وفود من دمشق وحلب إلى بيروت كي تقدم مطالب بالوحدة السورية ، التي تشمل المناطق التي ضمت إلى لبنان سنة ١٩٢٠ . وظهر نفس المطلب في برنامج حزب الشعب الذي أسسه شهبندر في شباط والذي شارك فيه مندوبون من لبنان[٧١] .

وفي ٢٣ آب ١٩٢٥ ، بعد شهر من اندلاع الثورة أعلن سلطان

الأطرش بصفته « رئيس الحكومة الوطنية المؤقتة » المطالبة بالاستقلال التام لسوريا، وجلاء الجيوش الاجنبية عنها وإنشاء الدولة العربية السورية « من الساحل حتى الداخل ». ورأى القوميون في سوريا، فرصة سانحة في الثورة الدرزية، كي يحرضوا على تمردات واسعة ضد الفرنسيين كوسيلة لجعلهم ينسحبون من اراضي الانتداب كلها، أو كحد أدنى أخذ مطالب القوميين بعين الاعتبار. وباحتلال البقاع أو حتى على الأقل خلق المشاكل فيه وفي منطقة طرابلس، أملوا في إجبار الفرنسيين على اعادة هذه المناطق إلى سوريا. ومثل فيصل قبلهم، اعتبروا أن مثل هذه الفوضى، وخاصة في لبنان ستؤكد للمسيحيين ان فرنسا غير قادرة على حمايتهم أو ضمان استقلال لبنان ووحدة أراضيه. وفي هذه الحال سيضطرون للتخلي عن مطلب الحماية الفرنسية والتوصل إلى تسوية مع السوريين[٧٢].

بغض النظر عن الغزو الدرزي لجنوب لبنان، بقيادة زيد الأطرش، كانت المناورات السياسية والعسكرية التي استعملها الثوار، مشابهة لتلك التي تبناها فيصل والسوريون المتطرفون في القطاع الغربي في سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠. فقد شجعوا عصابات مسلحة من مناصريهم المحليين، كذلك عصابات أخرى من الداخل، على القيام بحرب فدائيين ضد الفرنسيين، الذين وجدوا صعوبة كبيرة في التعامل مع هذه النشاطات وقد عملت هذه العصابات في مناطق ثلاث: جنوب البقاع، ووسط وشمالي البقاع، حول بعلبك، كذلك في جبل عكرون. وبعد انسحاب قوات زيد، استمرت مجموعات من الدروز في تنفيذ عمليات عسكرية ضد الفرنسيين، منطلقة من قواعد لها في مجدل شمس وجبل حرمون. وحتى بعد احتلال هذه المناطق من قبل الفرنسيين في نيسان ١٩٢٦ بقي الدروز يضايقونهم بقيادة عادل

أرسلان وشكيب وهّاب. فقط عملية عسكرية واسعة النطاق، في تموز وآب اضطرتهم إلى الانسحاب. اما في منطقة بعلبك فقد نشطت العمليات العسكرية والسياسية بتنظيم من عائله حيدر؛ فقد تزعم توفيق حيدر عصابة مسلحة، استمرت تضايق الفرنسيين في وادي البقاع والسلسلة الشرقية حتى سنة ١٩٢٦. أما في جبل عكرون وعكار، فقد استمرت عصابة بقيادة زين مهدي جعفر، وهو متوالي، ناشطة في عملياتها ضد الفرنسيين، ثم وسَّعت دائرة اعمالها في صيف ١٩٢٠ حتى امتدت إلى ضواحي طرابلس مزعزعة الأمن والاستقرار فيها[٧٣].

بالاضافة إلى الضغط العسكري، مارس القوميون في سوريا ضغطاً سياسياً مستمراً ففي كل لقاءاتهم مع الفرنسيين، وخاصة جوفينيل وهو المندوب السامي الجديد، كانوا يطرحون مطلب اعادة الاراضي الملحقة بلبنان. وفي تشرين الثاني ١٩٢٥، ومباشرة بعد تعيينه، دعا جوفينيل شكيب أرسلان للتوجه إلى باريس، كي يطرح شروط القوميين لانهاء التمرد وايجاد تسوية مع الفرنسيين ومن هذه الشروط، كان الاستقلال التام لسوريا ولبنان، واقامة استفتاء في المناطق الملحقة بلبنان، لمعرفة إرادتها في الانضمام إلى سوريا أو البقاء كجزء من لبنان.

وفي اجتماع عقد في القاهرة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني، بين جوفينيل واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني، الذي يراسه ميشال لطف الله، طالب الأخير بعودة لبنان إلى حدوده السابقة قبل الحرب. وفي كانون الأول وكانون الثاني خلال المفاوضات في بيروت بين جوفينيل والقوميين في سوريا، حول تشكيل حكومة سورية، تم تقديم طلب مماثل من قبل الشيخ تاج الدين الحسيني، الذي كان جوفينيل قد عرض عليه رئاسة الدولة السورية. ويدعي توينبي، في الواقع ان مطلب إعادة الاراضي كان « العائق الأساسي » في

المفاوضات، ويعتبر أن فشل الفرنسيين في التعامل مع هذا المطلب هو الذي أدى إلى عدم استطاعة السيد دي جوفينيل التغلب على عداء السُّنة والدروز[٧٤].

وخلال التمرد، لم ترتفع المطالبة بإعادة الاراضي الملحقة من قبل القوميين في سوريا فقط، بل وطالب بها السكان المسلمون في هذه المناطق، وخاصة السُّنة. ومن فترة نهاية ١٩٢٥ حتى صيف ١٩٢٦، انتشرت موجة من النشاط المناصر لسوريا، لم يكن لها مثيل منذ ١٩٢٠، في كل منطقة الساحل. وارسلت المذكرات إلى المندوب السامي والحكومة الفرنسية وكذلك إلى عصبة الأمم، ونظمت الاضرابات التجارية، وعقدت اجتماعات عديدة للزعماء والوجهاء، كذلك نشرت مقالات داعمة للوحدة مع سوريا في الجرائد الاسلامية. هذا التحريض كان نتيجة مباشرة للشعور القومي القوي الذي انتشر في أراضي الانتداب بعد اندلاع الثورة. فمسلمو الساحل، الذين لم يحملوا السلاح كي يظهروا مقاومة فعالة في وجه الانتداب الفرنسي، رأوا في هذا النشاط السياسي مساهمتهم الوحيدة القادرة على دعم النهوض القومي. وقد شجعهم على رفع مستوى الاحتجاج على الدولة اللبنانية، تغير شخص المندوب السامي والعمل المستمر في الدستور اللبناني. وكما في الماضي، رأى المسلمون في كل تغيير في شخص المندوب السامي فرصة جديدة لتكرار مطالبتهم بالوحدة مع سوريا، أملاً في أن يتجاوب المندوب السامي الجديد مع مطالبهم. وفور وصوله، استلم جوفينيل من وجهاء السُّنة الذين استقبلوه، مذكرة تفصِّل أسباب عدائهم للدولة اللبنانية. بالاضافة إلى المذكرة، رفعت إليه عرائض موقعة من قبل وجهاء وزعماء دينيين من بيروت، طرابلس، صيدا، وصور، وبعلبك تطالب بالانفصال عن

لبنان والانضمام إلى سوريا. كذلك أدى اعلان الدستور إلى استياء كبير في أوساط المسلمين، ففي النصف الأول من ١٩٢٦، اصبح هذا الدستور سبباً أساسياً لمعارضتهم للدولة اللبنانية[٧٥].

هذه الاثارة لم تكن دائماً عفوية. فمعظمها كان منظماً ومشجعاً من قبل اللجان الوطنية الجديدة في المناطق الساحلية وفي بعلبك. هذه اللجان كانت تربطها علاقات وثيقة بزعماء الثوار في جبل الدروز والقوميين في دمشق كذلك مع المجموعات خارج سوريا مثل اللجان السورية ـ الفلسطينية في مصر وفلسطين. وعمل القوميون في سوريا على تشجيع هذه النشاطات، بما أنها تزيد من قوة المطالب السورية بالأراضي الملحقة، وتبرهن للرأي العام الفرنسي وعصبة الأمم بأن سكان هذه المناطق كانوا معارضين تماماً للانتداب الفرنسي. وفرنسا، سلطة الانتداب، كانت رغم كل شيء مجبرة على التصرف حسب رغبات السكان المحليين. وألحَّ زعماء المسلمين والقوميين العرب في بيروت وخاصة رياض الصلح وأمين أرسلان، على الزعماء السوريين، عدم ايجاد تسوية على حساب المسألة اللبنانية، بعد أن خشوا أن يكون الأمر كذلك في المفاوضات التي كانت تدور بين الشيخ تاج الدين وزملائه وبين جوفينيل في بيروت بتاريخ كانون الأول ١٩٢٥ وكانون الثاني ١٩٢٦. وأكثر ما أقلقهم أن يوافق السوريون على اعادة البقاع وطرابلس تاركين مسلمي الساحل في موقف ضعيف بمواجهة الفرنسيين والمسيحيين اللبنانيين. هذا الموقف غير المساوم لهؤلاء المسلمين أجبر قومي سوريا أحياناً على اتخاذ مواقف أكثر تطرفاً مما أرادوا، في مجال التفاوض حول الأراضي الملحقة. وقد نبَّه المندوب الفرنسي في لبنان، جوفينيل تكراراً بأن «الزعماء السُّنة في بيروت... قد أصبحوا القيادة السرية للقوميين في سوريا»[٧٦]. التهمة تبدو مبالغاً فيها،

ولكنها تحتوي على أكثر من ذرة من الحقيقة. فبسبب وجودهم بالقرب من مركز السلطة الفرنسية، أصبح سُنّة بيروت في وضع ممتاز يسمح لهم بمراقبة سياسة ورغبات المندوب السامي. والمعلومات والنصائح التي كانوا قادرين على تزويد القوميين في سوريا بها، كانت ذات قيمة عالية، وسمحت لهم بالتأثير بشكل غير مباشر على مواقع القوميين.

وخلال الشهرين الأولين من التمرد، فشلت الحكومة الفرنسية والجمهور الفرنسي في فهم خطورة الموقف، بسبب تقارير ساراي الغامضة والغير دقيقة. فقد اعتبر هذا التمرد كحالة محلية. وكان عازماً على قمعها بسرعة كي يمنع أي انتقاد من فرنسا لإدارته. وعلم الرأي العام الفرنسي بخطورة الوضع من تقارير أجنبية وخاصة في الصحف الانكليزية. وفي تشرين الأول ١٩٢٥ عندما انتشرت الثورة في جبل الدروز وأجزاء واسعة من سوريا، بدأ ساراي يرسل تقارير تطالب بالامدادات العاجلة. وكما كان متوقعاً، أدت الاحداث إلى انتقاد عنيف لسياسة ساراي في المجلس الوطني الفرنسي والصحافة الفرنسية. وبعد قصف دمشق في أواسط تشرين الأول، وصرخات الاحتجاج التي تبعتها، اضطر بريان، رئيس الوزراء الجديد إلى التصرف بسرعة، وفي ٣٠ تشرين الأول طلب من ساراي العودة إلى باريس[٧٧].

جاءت الثورة مفاجأة وخيبة أمل مريرة للحكومة الفرنسية والجمهور الفرنسي. فقد شاع الأمل بأن الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة قد أدت إلى نشوء وضع مستقر من التعايش وأن سياسة فرنسا في أراضي الانتداب قد وجدت الطريق الصحيح. وبعكس ذلك وجدت فرنسا نفسها مرة أخرى متورطة في مجابهة عسكرية واسعة باهظة التكاليف، تزامنت مع أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى سقوط ثلاث حكومات متعاقبة بين ١٩٢٥ و١٩٢٦. وبسبب تجدد

الاضطرابات في سوريا ولبنان، والتكاليف الكبيرة التي تطلبتها، عادت الاصوات ترتفع من جديد، معارضة لحكم الانتداب في سوريا، ومطالبة بالجلاء عن المنطقة، وإعادة حق الانتداب إلى عصبة الأمم. والدعاية الواسعة والتناقضات التي سببتها الثورة في فرنسا والصحافة العالمية، كانت مصدر حرج دائم للحكومة الفرنسة. ورغم موجة الانتقاد الشديدة في فرنسا، أكدّ بريان، الذي شكل الحكومة الفرنسية الجديدة في تشرين الثاني، في خطاب أمام المجلس الوطني، أن فرنسا غير عازمة على التخلي عن سوريا، وأنها ستستمر في القيام بواجباتها بوصفها سلطة الانتداب. ولكن الثورة أجبرت الحكومة الفرنسية على إعادة النظر في مجمل السياسة السورية. وتبنى بريان، الذي كان مصمماً على إنهاء التمرد بسرعة، سياسة أكثر ليبرالية من كل الذين سبقوه. وقرر اختيار مندوب سامٍ مدني، بسبب اعتقاده، أن العسكريين ينفعون في مهمات معينة، ومن الخطأ تسليمهم إدارات مدنية[٧٨].

هذه المهمة الصعبة، أولاها بريان لهنري دي جوفينيل، وهو سناتور، صحافي، ناشر «لوماتين» وعضو في لجنة مجلس الشيوخ للقضايا الخارجية، وايضاً في «جماعة اليسار الديمقراطي» ومندوب سابق في عصبة الأمم. استمر دي جوفينيل ٦ أشهر في منصبه، ولكن مدته هذه تلازمت مع أشد المراحل تأزماً في حياة الانتداب الفرنسي، عسكرياً وسياسياً. وقد أشار دي جوفينيل ومناصروه، بعد ذلك، إلى الكثير من الانجازات التي حققت في ذلك الوقت القصير: إنهاء التّمرد، إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة محلية، فتح حوار مع القوميين في سوريا وضمان الحقوق الدستورية للبنان. ومن ناحية أخرى إتهمه أعداؤه بأنه ساذج وانتهازي، وادَّعوا أنه رغم أعماله الكثيرة، لم يترك شيئاً كي يعمر طويلاً، وأن الذين جاؤوا بعده، أضطروا إلى

ادخال تعديلات كثيرة على إصلاحاته وادارته. وفي الحقيقة واجه دي جوفينيل وضعاً بالغ الصعوبة، بعد أن ترك ساراي أراضي الانتداب في فوضى مطلقة. فقد انتشرت الثورة في كل المنطقة، بعد ان فقد الفرنسيون الثقة، التي يمكن ان يكونوا قد تمتعوا بها لدى الدروز والقوميين في سوريا. وكان دي جوفينيل واقعاً تحت ضغط مستمر من قبل الحكومة الفرنسية، كي ينهي هذه الحالة المحرجة، ويحقق نتائج حاسمة. وواجهته ضغوطات أيضاً من لجنة الانتداب التي أجتمعت في شباط وحزيران وتشرين الثاني من سنة ١٩٢٦، كي تتداول في اجراءات الفرنسيين بعد اندلاع الثورة. بالاضافة إلى ذلك، اقترب أيلول ١٩٢٦، وهو الموعد النهائي لوضع دستور للبلاد.

واستعمل المندوب السامي الجديد مجموعة من الممارسات السياسية والعسكرية الفذّة في جهوده، من أجل إعادة مواقع فرنسا إلى أراضي الانتداب في سوريا ولبنان، ولكن يجب عليها كي تحتفظ بحقها هذا، أن لا تستخدم القوة العسكرية، بل أن تتوصل إلى تفاهم مع القوميين في سوريا والاكثرية المسلمة. وكان يتبنى توقيع اتفاقية مع سوريا مشابهة للمعاهدة العراقية ـ الانكليزية، تضمن الحكم الذاتي للسوريين، وتأخذ موقفاً أكثر إيجابية تجاه مطالب القوميين في سوريا الموحدة. وفي رسالة خاصة، كتب دي جوفينيل حول مسألة كيفية المحافظة على الانتداب:

« إن خطأنا الأساسي والكبير، هو في قلة اعتبارنا لنخبتهم وزعمائهم. فحزب الشعب يحوي شخصيات ذات قيمة عالية، كنا قد وصفناهم بغير وجه حق بأشباه المثقفين، والسياسيين المبتدئين، فشهبندر والكروني، والأمير تكسر والأرسلانيين الخ... لا يمكن وصفهم بقلة الكفاءة، وخاصة شهبندر الذي يمكن أن يوصف بأنه مصطفى كمال أو

زغلول سوريا »(٧٩).

ولمواجهة المطالب المستمرة من قبل القوميين، بضرورة اعادة المناطق الملحقة بلبنان، كذلك المقاومة الضارية التي عارض بها المسلمون داخل هذه المناطق، انشاء الدولة اللبنانية، وصل دي جوفينيل إلى قناعة بأن إيجاد حل لمشكلة هذه الاراضي، يكون مقبولاً من القوميين العرب، هو ضروري إذا اراد ايجاد تسوية مع المسلمين. وعلى امتداد سنة ١٩٢٦ درس الفرنسيون خططاً مختلفة، لتقليص مساحة لبنان. وكما في ١٩٢١ و ١٩٢٢، واجهت هذه الخطط معارضة قوية من قبل المسيحيين اللبنانيين، وساعدت على خلق جو من التوتر والشك، في وقت كان الدستور فيه على طاولة الوضع.

ومثل دي سيكس رأى دي جوفينيل أن اقتطاع طرابلس من لبنان، وضمَّها إلى سوريا له الأولوية الكبرى. وفور وصوله إلى بيروت، بدأ المسؤولون الفرنسيون يؤكدون على ضرورة هذه الخطوة في نقاشاتهم مع المسيحيين اللبنانيين. وفي لقاء عقد في كانون الأول مع وفد ماروني من زغرتا، جاء يطالب بإعادة مركز إدارة سنجق الشمال إلى بلدتهم، أعلن دي جوفينيل: «أنه شخصياً لا يعارض إلحاق طرابلس بسوريا، وأنه مستعد لاجابة مطالبهم إذا قدمت إليه عن طريق البطريرك الماروني»(٨٠). وكان دي جوفينيل يعلم مدى معارضة الكنيسة المارونية لسلخ طرابلس عن لبنان ولكنه كان يأمل، في أن تغير الكنيسة من موقفها على ضوء نتائج الثورة، والاضطرابات التي عمت المدينة.

وفي بداية كانون الثاني ١٩٢٦، أرسل دي جوفينيل حاكم لبنان السابق، أوبوارد إلى طرابلس في مهمة خاصة.

«... كي يتحقق من رغبات السكان المحليين في سلخ طرابلس

ومحيطها ذي الأغلبية السُّنية عن لبنان، وحول رغبتهم في الانضمام إلى الدولة السورية»(٨١).

ومن ١٣ إلى ١٦ كانون الثاني، اجتمع أوبوارد مع وجهاء وزعماء طرابلس والمينا وعكار، في محاولة لمعرفة أسباب المظاهرات التي عمَّت المدينة، والتأكد من مطالب السكان المحليين. وقد تحاور مع عدد صغير من الوجهاء المطالبين بالانضمام إلى سوريا، ولكنه ابتعد عن مقابلة عبد الحميد كرامي قاضي طرابلس السابق، والمدافع الأساسي عن الوحدة مع سوريا، «كي لا يزيد من هيبته»(٨٢). ولكن معظم هؤلاء الذين قابلهم أوبوارد، كانوا من المتعاملين مع فرنسا، وقد سبق أن اندمجوا في النظام الاداري اللبناني، ولذلك كانوا على استعداد للموافقة على الأمر الواقع. من بينهم كان هناك اثنان من أعضاء المجلس التمثيلي، هما: خير الدين عدرة وعبود عبد الرزاق، رئيس مجلس المينا، نائب ماروني، ووجهاء مختلفون، كذلك تاجر فرنسي. وشرح المطالبون بالانضمام إلى سوريا، أسبابهم، فعزوها أولاً إلى طموحاتهم القومية والدينية المشابهة لسكان الداخل، كذلك الأسباب الاقتصادية القوية. أما الذين دعموا إلحاق طرابلس بلبنان، فقد ادعوا أن مطلب الانضمام إلى سوريا أمرٌ مُبالغٌ فيه، وهو يعكس آراء مجموعة قليلة من القوميين العرب المتطرفين وبعض الأشخاص الطموحين، تضخمها بعض المشاكل الادارية والاقتصادية التي يمكن التغلب عليها. بعد هذه الاجتماعات، اقترح أوبوارد عدم إعطاء أهمية زائدة لصيحات الانفصاليين في طرابلس، فبرأيه لا تعبر مطالبهم هذه عن رغبات الأغلبية الغير مهتمة بالأمر من السكان، «شأن كل الشرقيين»، كما قال، وهذه النشاطات، هي «عمل مجموعة صغيرة من الأشخاص الغير منظمة». وفي تقريره أوصى، بأن تبقى المدينة جزءاً

من لبنان، كما حذَّر السلطات الفرنسية، بأن سكوتها عن المسألة سيشجع المتطرفين(٨٣).

الطريقة التي استعملها أبوارد في تنفيذ مهمته في طرابلس، أثارت حفيظة ابناء المدينة. وفي برقية إلى دي جوفينيل وقَّعها ٣٤ من وجهاء طرابلس، من ضمنهم عبد الحميد كرامي، احتجّ هؤلاء على «الأساليب التي اعتمدها أوبوارد، والذي استشار فقط الموظفين الحكوميين، الذين قدموا آراءهم الشخصية التي لا فائدة منها». وكرروا مطلبهم بالانضمام إلى سوريا، طالبين من المندوب السامي، زيارة المدينة بنفسه، كي يطلع عن كثب على حقيقة الدعم الذي تلقاه هذه المطالب من قبل أكثر سكان طرابلس. وكان لزعماء الحركة الانفصالية أسباب كافية للتشكي. ليس فقط بسبب عدم تمثيل الذين تمت استشارتهم في الموضوع لطموحات سكان المدينة، ولكن بسبب اتخاذ السلطات الفرنسية، تدابير ضاغطة لمنع الناس من التعبير عن آرائهم في الانضمام إلى سوريا. هذه السلطات اتخذت اجراءات قاسية لمنع تكرار المظاهرات، التي رافقت زيارة دي سيكس لطرابلس في السنوات الماضية. وعندما حاول الانفصاليون تنظيم إضراب تجاري، كي يثبتوا دعم الجمهور لمطالبهم، أقفل دي لوز الاسواق لمدة ٣ أيام(٨٤).

إن تصرف أوبوارد أثناء التحقيق، يعكس المعارضة التي واجهت سياسة المندوب السامي الجديد، من قبل أعضاء لجنة الانتداب القدماء. هذه الظاهرة رافقت فترة دي جوفينيل في منصبه، وكانت مسؤولة عن الكثير من التناقضات في سياسته تجاه الثوار والقوميين في سوريا. الموظفون القدماء، الذين كانوا بمجملهم من العسكريين، لم تعجبهم سياسة دي جوفينيل في التصافي مع الثوار. وكانوا يرون، أن الوسيلة

الوحيدة لانهاء الثورة، هي استعمال القوة العسكرية. واعتبر الكثير من الرسميين الفرنسيين العاملين في هيئة الانتداب، أن انتزاع أراضٍ من لبنان وضمها إلى سوريا، بغية إرضاء المسلمين فيها، قد يكون إشارة إلى ضعف فرنسا ويهدد بانهيار هيبتها في المنطقة. واعتبروا موقف المسيحيين اللبنانيين الداعم لفرنسا إثباتاً، أن لبنان هو الموقع الوحيد، الذي يمكن لفرنسا الاعتماد عليه في المنطقة، للحفاظ على نفوذها، ومن الأفضل لفرنسا تقوية المسيحيين بدل العمل على إغضابهم. وكانوا متأكدين ان الحملة المتضامنة مع سوريا في لبنان، كانت موجهة ليس فقط ضد استقلال لبنان ووحدة اراضيه، بل وأيضاً ضد فرنسا التي أنشأت لبنان. وكما أوضح دي لوز في أحد تقاريره:

« هذه الحملة ليست موجهة فقط ضد لبنان الكبير. فخلف الفكرة اللبنانية الكبيرة تقف فرنسا، وهي الهدف الذي يحاولون النيل منه، بسبب مواقفها في المشرق»[٨٥].

وعندما اشتدت مطالبة المسلمين بالوحدة مع سوريا في كانون الأول والثاني، نصح هؤلاء المسؤولون الفرنسيون، المندوب السامي بأخذ موقف صارم تجاه الانفصاليين. وحذروه بأنه إذا لم يتخذ اجراءات قاسية، فإن الوضع الأمني في لبنان سيتدهور بسرعة فائقة. وفي رسالة إلى دي جوفينيل في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٦، كتب سولومياك المندوب الفرنسي في لبنان، مقترحاً، اتخاذ اجراءات سريعة ضد العناصر الانفصالية في لبنان. واعادة الشيخ تاج الدين وغيره من القوميين، الذين كانوا في بيروت بغرض التفاوض مع المندوب السامي، إلى سوريا فوراً، وقطع الروابط بين القوميين في الساحل والداخل بكافة الأساليب. كذلك، أوصى برقابة أكثر تشدداً على صحف المسلمين، واقترح أن يمنع الموظفون في الادارة اللبنانية من

المشاركة في نشاطات سياسية ضد الدولة اللبنانية. وقدمت نصائح مماثلة من كايلا ودي لوز وأبوارد[٨٦].

في هذه المرحلة، كان دي جوفينيل مقتنعاً بضرورة اللجوء للقوة ضد الدعاية الانفصالية، التي بدأت تخرج عن سيطرته، وزادت من قلق المسيحيين.. وفي ١٧ كانون الثاني أعلن، أن كل المذكرات التي سترفع إليه، مع أو ضد انتزاع أية أراضٍ من لبنان الكبير ستكون بلا فائدة، وأنه من الافضل لسكان سوريا ولبنان، ان يعبروا عن مطامحهم، بالمشاركة في الانتخابات، وفي رسم الدستور الجديد. وحذَّر من:

في هذه الساعة التي لم تنته فيها الحرب بعد، ولم ينقذ الجيش الفرنسي لبنان فيها من الغزو إلا بصعوبة، يتوجب على كل شخص الابتعاد عن كل موقف، يمكن أن يفسر بانه تواطؤ مع العصابات، التي تنشط من أجل تدمير سلامة جيش الدولة[٨٧]. وفي الأسابيع المقبلة، ازدادت الضغوط على رياض الصلح والزعماء الآخرين للحركة الانفصالية على الساحل، كي يتوقفوا عن التوسع في معارضتهم للدولة اللبنانية، وفي نفس الوقت حذَّر كايلا بعض الرسميين في الادارة اللبنانية بأنه:

من غير المقبول، ان يتساءل بعض موظفي الادارات العامة حول وحدة أراضي الدولة، التي يجب ان يكونوا أول من يخدمها. واذا كانت آراؤهم تتعارض مع أقل واجبات وظيفتهم، فنحن لا نفهم، كيف أنهم لا يضعون حداً لهذا التناقض، بالاستقالة من مراكزهم[٨٨].

وفي رسالته إلى دي جوفينيل اقترح سولومياك، أن يتبنى المندوب السامي سياسة أكثر اعتدالاً تجاه المتاولة، لمنعهم من التنسيق مع السُّنة ضد الدولة اللبنانية. فمنذ ١٩٢٥ يحاول زعماء السُّنة، إقناع وجهاء

المتاولة، لدعم حملتهم من أجل الانضمام إلى سوريا، ورفض المشاركة في رسم الدستور. من بين أكثر الناشطين في هذه الحملة، كان رياض الصلح، الذي كانت لعائلته في صيدا علاقات وثيقة مع وجهاء المتاولة في جبل عامل. ونتيجة لجهوده، وقّع ٤٠٠ وجيه متوالي عريضة تطالب بالانفصال عن لبنان، رغم ان عدداً آخر من الوجهاء النافذين والزعماء الدينيين رفضوا الاشتراك في هذه المبادرة. ومن أجل منع عدد أكبر من المتاولة الانضمام إلى المعارضة، وكي يكافىء الطائفة لعدم مشاركتها في الثورة، أعلن دي جوفينيل في ٢٥ كانون الثاني، بأن المتاولة سيعترف بهم من الآن فصاعداً، كطائفة منفصلة عن السّنة، وستضمن لهم محاكمهم الشرعية الخاصة بهم، وهما هدفان كان المتاولة يطالبون بها منذ فترة ما قبل الحرب. وقد استقبل المتاولة هذا القرار بأبتهاج عارم. وفي اليوم التالي توجّه زعماؤهم الدينيون ووجهاؤهم إلى بيروت للاعراب لدى جوفينيل عن شكرهم ودعمهم للدولة اللبنانية ضمن حدودها التي رسمت في سنة ١٩٢٠[٨٩].

ورغم ذلك، استمر المتاولة في البقاع، تحت قيادة عائلة حيدر في معارضة الدولة اللبنانية والانتداب الفرنسي، والطلب بالانضمام إلى سوريا. وعبّروا عن موقفهم هذا في بيان أصدروه في ١١ كانون الثاني، من قبل مجلس بلدية بعلبك، رافضين فيه المشاركة في مشاورات وضع الدستور، محتجّين على ضم بلدتهم إلى لبنان، مطالبين بالوحدة مع سوريا. وكانت ردّة فعل الفرنسيين سريعة، فحلوا المجلس مُدَّعين بأنه تجاوز صلاحياته، بالتدخل في الشؤون السياسية. وفي الشهر اللاحق توجّه كايلا وسولومياك برفقة موسى نمور، رئيس المجلس التمثيلي، وهو من سكان زحلة، لزيارة بعلبك وزحلة وقرى أخرى في المنطقة. وكان للزيارة أهداف عدة: للتأكيد على أن المنطقة

هي جزء من الدولة اللبنانية، ولطمأنة السكان المسيحيين، الذين ازدادت مخاوفهم في الفترة الأخيرة، بسبب تزايد أعمال مجموعات الثوار في المنطقة، ولاقناع زعماء القبائل بعدم الانضمام إلى التمرد. وحاول الفرنسيون استغلال إبراهيم حيدر، وهو مدير الزراعة، كي يؤثروا على أعضاء من عائلته لتحويل موقفهم، ولكن النجاح لم يكن من نصيبهم. ففي صيف ١٩٢٦، وبعد هجوم كبير شنته عصابة توفيق حيدر، القي القبض على إبراهيم حيدر، وكان قد عُيّن سناتوراً في ذلك الوقت مع ابن عمه صبحي حيدر وهو نائب في المجلس التمثيلي. ومنذ نهاية ١٩٢٥ بدأ الفرنسيون يعتمدون على آل حمادة. وهي عائلة متوالية من الهرمل تنازعت النفوذ مع آل حيدر على سهل البقاع؛ وقد اعتمدوا بشكل خاص على صبري حمادة وهو نائب في المجلس. وقد استغل الأخير نفوذه لمنع أعضاء عائلته من الانضمام إلى الثوار، ولحماية القرى المسيحية في المنطقة، وقد كافأهم الفرنسيون بمناصب عالية[٩٠].

ورغم دعمه للاجراءات التي اتخذت من قبل هيئة الانتداب، ضد الاتجاهات الانفصالية لمسلمي لبنان، إلا أن دي جوفينيل، استمر على قناعته بضرورة ايجاد حل للمسألة اللبنانية، يمكن ان يرضي بعض المطالب التي نادى بها مسلمو وقوميو سوريا. وفي كانون الثاني وشباط من ١٩٢٦ قام جان ميليا، وهو موظف فرنسي أحضره دي جوفينيل معه من باريس، ليكون ضابط اتصاله، بالمناقشة مع زعماء المسلمين اللبنانيين والقوميين في سوريا، كما مع المسيحيين اللبنانيين، لمعرفة وجهة نظرهم وطموحاتهم وردات فعلهم، تجاه مختلف الأحداث. ومن الأفكار التي نوقشت، كانت فكرة إذا كان يجب ضم لبنان إلى الفدرالية السورية، أو تقليص مساحته، أو تحويل جبل لبنان والمنطقة

الساحلية إلى قطاعات ذات حكم ذاتي تربط بينها فواصل فدرالية.

وقد حاول بشكل خاص كسب تأييد المسيحيين لفكرة تقليص الاراضي اللبنانية. فقد قابل الحويك في أواسط شباط وناقش معه الموضوع. وكانت ردّة فعل البطريرك غاضبة، معارضة لأي اقتراح باقتطاع بعض المناطق من لبنان، وهدد بالسفر إلى أوروبا لمنع أية خطوة بهذا الاتجاه. وعندما احتج لدى دي جوفينيل بسبب تصرف ميليا، ادعى الأخير، بأن هذا قد تصرف بناء على رأي شخصي، وفي الحقيقة، هذه الأحاديث كانت بدون شك، تتم بالتنسيق، وبمعرفة كاملة من دي جوفينيل نفسه[91].

التعرض من قبل المندوب السامي الجديد، لاستقلال لبنان ووحدة اراضيه، كما موقفه النسبي الاعتدال تجاه القوميين في سوريا، أعادا شكوك المسيحيين إلى الحياة، وخاصة لدى الموارنة وكنيستهم. صحيح ان دي جوفينيل حال مجيئه إلى لبنان، أعلن عن دعمه لاستقلاله، وحيا بطولة القوات الفرنسية في الدفاع عن حريته ووحدة أراضيه. وكذلك سارع إلى القداس الاحتفالي بمجيئه، وبعد ذلك بأيام، قام بزيارة للبطريرك الماروني في بكركي حيث أكد على العلاقات التاريخية بين فرنسا والموارنة. هذا الاعلان، أخذه الموارنة كإثبات لتحسن العلاقات مع المندوب السامي، بعد أن فترت في عهد ساراي. وشعاره «السلام لمن يريد السلام والحرب لمن يريد الحرب»، كذلك الخطوات التأديبية بحق نشاطات الانفصاليين المسلمين التي اتخذتها هيئة الانتداب، جاءت كتأكيد للسياسة الجديدة، واستقبلت من قبل المسيحيين بالكثير من الترحاب. وفي رسالة إلى بريان بتاريخ ١ شباط ١٩٢٦، مدح الحويك المندوب السامي الجديد، وشكر رئيس الوزراء على تعيينه. كذلك بعث برسالة إلى كايلا، معبراً عن رضاه عن الاجراءات

الشديدة التي اتخذت للحفاظ على «وحدة لبنان، وهي الثقة التي وضعت بين أيدي فرنسا»[92].

ولكن بعد شهرين من إعلان دي جوفينيل عن دعمه لاستقلال لبنان الكبير، بدأ المسيحيون اللبنانيون يشعرون بان المندوب السامي الجديد، كان في الواقع، يخطط لانتزاع بعض المناطق من لبنان واعادتها إلى سوريا، من أجل ارضاء القوميين في سوريا. هذه الاشارات شملت مهمة أوبوارد إلى طرابلس، ونشاطات ميليا، كذلك خطاب دي جوفينيل في دمشق، حيث تكلم عن «الدولة السورية اللبنانية المتحدة»، والتقارير من روما (حيث اجتمعت لجنة الانتداب حينها)، التي تحدثت عن نية المندوب السامي في تنظيم أراضي الانتداب على أساس نظام الكانتونات. والآن ومثل الماضي، كان الموارنة هم أوائل الذين واجهوا أي محاولة لايذاء استقلال لبنان وحدوده الموجودة. وفي أوائل شباط، قام يوسف السودا وبعض الوجهاء الموارنة، بتأسيس جمعية المحافظة على لبنان والدفاع عن وحدة أراضيه. وقد طلب من المغتربين اللبنانيين أن يشاركوا في العمل فيها.

وبدأت الصحف المسيحية بشن حملات على سياسة المندوب السامي الجديدة، وهاجمت المطالب الداعية إلى الوحدة السورية. وفي ١٨ شباط قدم ميشال شيحا وبعض النواب الموارنة، والروم الكاثوليك، سؤالاً في المجلس التمثيلي حول معنى خطاب دي جوفينيل في دمشق[93].

وكما في الماضي، كانت الكنيسة هي التي تقود هذه الحملة، وفي لقاء تم في أواسط شباط بين المطران مبارك ومغبغب، البطريرك الجديد لطائفة الروم الكاثوليك، اتفق الطرفان على اتخاذ قرار في المجلس التمثيلي، بدعم من كل النواب المسيحيين ينص على فرض عقوبات على كل من يعمل ضد وحدة أراضي لبنان؛ ووافق مغبغب

على السفر إلى باريس كي يؤمن الدعم ضد سياسة المندوب السامي. وبعد أسبوع من ذلك، اجتمع في بكركي، البطريرك الحويك وكل زعماء الطوائف المسيحية، التي تشمل بطريركي الروم الكاثوليك والكاثوليك في سوريا، كذلك مطارنة الروم الأرثوذكس في بيروت وصور وصيدا. أكّد المجتمعون بعد ذلك، دعمهم التام لاستقلال لبنان ووحدة أراضيه ضمن الحدود التي رسمت في ١٩٢٠ وحذروا المندوب السامي والمجلس التمثيلي من تقديم أي تنازلات للانفصاليين. كذلك هدد الحويك بأنه إذا قدمت أي تنازلات من هذا النوع، فإنه سيسافر إلى أوروبا، ويطالب بعودة الضمانات الدولية لحماية استقلال لبنان. وبضمهم المجلس التمثيلي إلى المندوب السامي في إنذارهم، أعرب المسيحيون عن عدم ثقتهم بهذا الجسم، وخشيتهم من حكومة دستورية، لا سيطرة للموارنة عليها، يمكن ان تقدم على تقديم تنازلات عن استقلال لبنان ووحدة أراضيه[٩٤].

ومثل كل المندوبين الذين سبقوه، واجه دي جوفينيل المعضلة ذاتها: مواصلة العلاقات الجيدة مع الموارنة، أو محاولة الوصول إلى تسوية مع الأغلبية المسلمة. وكما في السابق أثمرت تهديدات البطريرك الماروني بالذهاب مباشرة إلى فرنسا. فدي جوفينيل لم يكن يرغب بذهاب الحويك أو أي من ممثليه إلى باريس، في وقت لم تزل فيه القضية السورية على جدول النقاش في المجلس الوطني الفرنسي والصحافة الفرنسية. وأكثر من ذلك إشارة الحويك إلى الضمانات الأوروبية، مذكراً بالقوى الستة التي ضمنت استقلال سنجق جبل لبنان في الماضي، كان فيها تهديد واضح بأن الموارنة مستعدون للالتجاء إلى قوى أوروبية أخرى، ومنها ايطاليا، ثاني أكبر قوة كاثوليكية، كي يدافعوا عن مصالحهم. وأرسل دي جوفينيل دي ريفي

فوراً إلى بكركي لارضاء البطريرك الماروني والزعماء المسيحيين الآخرين. وقد أكد دي ريفي أمام المجتمعين، بأن المندوب السامي لا نية عنده في المس باستقلال لبنان أو بأراضيه، وأخذ معه نسخة عن تقرير إلى لجنة الانتداب ليؤكد لهم أن الأقوال، التي نسبت إلى دي جوفينيل، إنما كانت مدسوسة عليه. هذه الخطوة السريعة هدأت من بال الحويك والزعماء المسيحيين الآخرين، الذين أرسلوا رسائل إلى دي جوفينيل وبريان شاكرين لهما هذه الثقة، مؤكدين دعم طوائفهم لفرنسا والانتداب[٩٥].

هذه الأحداث أقنعت دي جوفينيل بأن المشكلة ليست قائمة بين فرنسا وأراضي الانتداب، بل بين سكان المنطقة أنفسهم، وخاصة بين مسلمي سوريا ومسيحيي لبنان. وعندما قرب موعد عودته إلى باريس في نهاية أيار كي يمثل أمام لجنة الانتداب في حزيران، ازداد قلقه لاعادة المفاوضات مع القوميين في سوريا، وتشكيل حكومة محلية فيها. فهذا سيظهر للحكومة الفرنسية وشعبها، وللجنة الانتداب، ان الثورة قد انتهت وان حلاً سياسياً للأزمة السورية قد تمّ التوصل إليه، وعرض منصب رئيس الدولة السورية على أحمد نامي، وشجعه على إدخال زعماء قوميين في حكومته، لمعرفته بأنها لن تحوز على رضا الشعب أو البقاء إلا بضم هؤلاء إليها. ولكن تغيير الاشخاص لم يكن كافياً. وكما حدث أثناء المفاوضات مع تاج الدين من قبل، طالب القوميون في سوريا بضم طرابلس ووادي البقاع. وفي هذا الوقت كان دي جوفينيل مقتنعاً، بضرورة ايجاد تسوية مع الأغلبية المسلمة في سوريا، حتى ولو على حساب إغضاب المسيحيين. وفي مفاوضاته مع أحمد نامي، والزعماء القوميين الآخرين، أكد دي جوفينيل لهم سراً بأن الفرنسيين سيتركون مسألة الحدود كي تسوى بين البلدين أنفسهما،

وأنهم سيحاولون إقناع المسيحيين بقبول وجهات النظر السورية. وبالمقابل وعد أحمد نامي وزملاؤه بعدم استخدام القوة في سبيل الوصول إلى أهدافهم. ويعطي أمين سعيد تفاصيل أكثر لهذه الاتفاقية السرية. فهو يدعي ان دي جوفينيل أرسل إلى أحمد نامي رسالتين بخط يده يعترف فيهما بحقوق سوريا في مرفأ بحري، ويعد بضم طرابلس وعكار ومنطقة بعلبك إلى سوريا، بحيث لن يكون ضرورياً ان تمر سكة حديد طرابلس - دمشق داخل الأراضي اللبنانية. وحسب أقوال سعيد، كان بعض الزعماء الموارنة ومن ضمنهم الحويك وإميل إده عالمين بتفاصيل الخطة. وحتى أن إده وعد بكسب تأييد طائفته لهذه الخطة، ووقع على إحدى رسائل دي جوفينيل لضمانة ذلك. وأعطى دي جوفينيل موافقته لبرنامج ٢٨ نيسان، الذي اعلنت فيه حكومة أحمد نامي، رغبتها في الوصول إلى البحر بالطرق السلمية كواحد من أهدافها الوطنية الثلاثة. وعندما أصر المجلس التمثيلي على التأكيد على حدود لبنان في الدستور اللبناني وذلك ضمن تحديد الاراضي اللبنانية (فقرة ١ و ٢)، أصرَّ دي جوفينيل على صيغة أخرى (فقرة ٩٣) نشير إلى أن لبنان سيحتكم إلى سلطات الانتداب، إذا حصلت أية مشكلة حول الحدود مع جيرانه، يمكن أن تزعزع الأمن والاستقرار[96].

وبسبب مواصلته لهذا الخط، واجه دي جوفينيل معارضة من قبل أركانه أنفسهم تماماً، مثلما حصل في كانون الثاني. وفي مذكرات خمس أرسلها كايلا إلى الكي دورسي ودي جوفينيل في أيار، رفض هذا أن تكون طرابلس هي المرفأ الطبيعي لسوريا. وبدون نزع طرابس وعكار عن لبنان، اقترح ان تتم تسوية اقتصادية تؤخذ فيها مصالح سوريا بعين الاعتبار دون المساس بوحدة الأراضي اللبنانية. وفي الشهر اللاحق وتحت ضغط المجلس التمثيلي، اضطر سولومياك إلى الاعلان، بأن فرنسا لم

تتخلَّ عن دعمها لاستقلال لبنان ووحدة أراضيه. وفي التحضير للدستور، أكد المندوب السامي ضمان فرنسا الحدود اللبنانية. هذه التصريحات أثارت انتقادات دي جوفينيل، ولكن دي ريفي، الذي أوكل دي جوفينيل إليه قضية رعاية المفاوضات بين البلدين، أبدى استعداداً قليلاً للقيام بواجبه، وأشار في إحدى المناسبات امام الملحق العسكري البريطاني في بيروت، بأنه يعمل ليس بناءً على اعتقاد شخصي، بل فقط كي ينسق مع تعليمات دي جوفينيل التي وصلته من باريس[97].

ولم تثمر جهود دي جوفينيل في إرضاء الطرفين. وانتقل النزاع إلى وضح النهار في ١٣ حزيران، عندما أعلن رئيس الجمهورية الجديد، شارل دباس في خطاب له ألقاه أمام متخرجي الجامعة اليسوعية، أنه طالما بقي رئيساً للبلاد سيدافع عن وحدة أراضي لبنان، الأمر الذي أقسم على فعله أمام الدستور، وأنه لن يفرط في حبة تراب من أراضيه. هذا الاعلان، مع مقال نشرته جريدة «لاسيري» النصف رسمية، والتي كانت تتكلم بأسم هيئة الانتداب، جعل أحمد نامي يهدد بالاستقالة، فالبيان يناقض برنامجه الحكومي، وطالب الفرنسيين بتأكيد وعودهم التي قطعوها. وقد عدل عن الاستقالة، فقط بعد أن أكد له دي ريفي ان الدباس كان يتكلم باسمه الشخصي. وفي ١٨ حزيران، وبحضور دي ريفي أعلن رئيس الدولة السورية، أن لاحق للدباس بالتحدث عن وحدة الأراضي اللبنانية، في وقت يطمح فيه كل الشعب لوحدة سوريا ولبنان. وكان القنصل البريطاني في بيروت، على حق في اتهامه للفرنسيين، بأنهم السبب خلف اشتداد التوتر بين الدولتين، فقد لاحظ أن:

«وبعد أن وعدوا لبنان بأن حرمة أراضيه ستحترم، كذلك وافقوا سياسة حكومة سوريا، التي تطالب بمنفذ على البحر، غير الاسكندرون. وهذا يعني أنهم يريدون طرابلس، التي توجد ضمن أراضي لبنان. لقد

أعطى الفرنسيون وعدين متناقضين لا يمكن أن يحققوهما »[٩٨].

ولزيادة الضغط على الفرنسيين بشأن مطالبهم في لبنان، وكي يظهروا استياءهم من الدستور اللبناني وإنشاء الجمهورية اللبنانية. بدأ القوميون في أيار وحزيران، يشجعون العصابات المسلحة على توسيع نشاطها في وادي البقاع وضواحي طرابلس. وقد أدى هذا إلى تأزم شامل في الوضع الأمني. وقطعت عصابة بقيادة توفيق حيدر خط سكة الحديد بين بعلبك وحمص، وفي إحدى المرات دخلت بعلبك وأضرمت النار في المركز الاداري للمدينة. وفي جبل عكرون قطعت عصابات الثوار خط سكة الحديد بين طرابلس وحمص، ووصلت بنشاطاتها إلى ضواحي طرابلس نفسها، مجبرة الفرنسيين على تركيز المدافع الرشاشة وإحاطة المدينة بالأسلاك الشائكة للدفاع عن أنفسهم. وكان الفرنسيون على ثقة بأن أعضاء في الحكومة السورية هم خلف هذه النشاطات. وطلب دي ريفي وغاملين قائد الجيش الفرنسي في المنطقة، من باريس السماح لهما باستعمال القوة العسكرية ضد الثوار، وفي بداية حزيران أعطى الكي دورسي تعليماته إلى دي ريفي بتوجيه إنذار إلى الحكومة السورية، بأن المفاوضات بينها وبين لبنان حول مسألة الأراضي لن تبدأ، إذ لم تتوقف عن تشجيع نشاطات الثوار، واذا ما حاولت استعمال القوة لانتزاع هذه الأراضي من لبنان. وعندما لم يجد هذا الانذار آذاناً صاغية، بدأت القوات الفرنسية بهجوم شامل ضد المتمردين في وادي البقاع وجبل عكرون. وفتحت السفن الحربية الفرنسية النار على قرى المسلمين المحيطة بطرابلس، وفي المدينة نفسها ألقي القبض على ٤ من زعماء القوميين ومنهم عبد الحميد كرامي. وبدأت القوات الفرنسية بمعاونة الدرك اللبناني، والمتطوعين الأرمن، والشركس والموارنة من زغرتا بحملة عسكرية واسعة النطاق ضد معاقل المتمردين، وعوقبت بقسوة القرى التي كان يشك بمساعدة سكانها

للثوار. هذه الاجراءات أدت إلى أتهام المسلمين لهذه القوات غير النظامية، بالقيام بعمليات السلب والنهب في المنطقة[٩٩].

وفي نفس الوقت عملت السلطات الفرنسية، سراً، للحصول على موافقة المسيحيين وخاصة في البرلمان اللبناني، على اقتطاع طرابلس وعكار ووادي البقاع عن لبنان. وقد ساند بعض الوجهاء المسيحيين هذه الخطة ضمناً، ومنهم إميل إده. ومع ذلك فقد كانت أغلبية الموارنة بالاضافة إلى الكنيسة المارونية، تعارض هذه السياسة الفرنسية بشكل مطلق. فبالنسبة لهم، أثبتت الثورة شيئاً واحداً، الا وهو حاجة الفرنسيين إلى لبنان الكبير الموحد السليم والموالي، إذا كانوا يريدون الابقاء على نفوذهم في المنطقة. فمن الجنون بالنسبة لفرنسا ان تضعف مواقع « المسيحيين اللبنانيين » الذين بقوا على ولائهم لها وتقوي نفوذ « المسلمين في سوريا » الذين قاموا بالتمرد عليها، كما جاء على لسان الحويك. وبرهن الغزو الدرزي لجنوب شرق لبنان على أهمية الحدود الموسعة للبنان. فبدون السلسلة الشرقية ووادي البقاع، لكان الثوار غزوا جبل لبنان مباشرة، وسببوا اندلاع فتنة دينية وطائفية. وقد أبدى الحويك غضبه وسخطه في خطاب القاه خلال زيارة له قام بها دي ريفي:

« خلال رحلتنا الأخيرة إلى باريس، قمنا بزيارة رئيس الجمهورية السيد بوانكاريه، كذلك زرنا رئيس المجلس السيد كليمنصو، اللذين أكدا لنا حرصهما على التقاليد القديمة، وعلى استقلال لبنان بحدوده الحالية. فمن أين تخرج هذه الأقاويل إذن، حول تقطيع أوصال لبنان، باقتطاع طرابلس منه وضمها إلى سوريا! السلام والسعادة لسوريا، ولكننا نصر على المحافظة على حقوقنا. فطرابلس جزء لا يتجزأ من لبنان. الهواء الذي تتنشقه، ماؤها وغناها هو لبناني. فكيف تريدون سلبها من لبنان واعطاءها إلى سوريا، رغم أنه حتى في وقت الأتراك كانت المدينة تتبع

ولاية بيروت.

إن لبنان لم يدعُ إلى الثورة، كي تجعلوه اليوم يدفع ثمنها. ففرنسا كما نعرف لا تنقض عهدها. وقد وعدتنا، وعليها الايفاء. نحن لا نطالب بامتياز، بل نطالب بالعدالة والحق والحفاظ على لبنان بحدوده الحالية. وفي هذا العمل تكون فرنسا قد حافظت على مصالحها هي بالذات. فهي تبحث عن موطىء قدم ثابت في الشرق. وإذا كانت تعتقد أنها وجدته في مكان آخر، يمكن لهذا الرأي ان يبرر مواقفها. ولبنان قادر على إثارة الاضطرابات وازعاج الحكومة، ومعارضتها بشكل دائم. ولكن بسبب ولائه وجدية عواطفه وتقاليده، يجب لبنان قبل كل شيء السلام والاستقرار»[١٠٠].

لم يعارض الموارنة وكنيستهم فقط أي محاولة لتغيير حدود لبنان، بل إن الحويك وبعض زعمائهم، بالاشتراك مع منظمة أسسها مهجرو راشيا، إقترحوا على الحكومة الفرنسية في صيف ١٩٢٦ أن تجري تبديلاً بسكان منطقة حاصبيا وراشيا، بحيث تصبح مسكونة فقط بالمسيحيين. فمعظم سكانها من دروز ومسيحيين فرّوا منها بسبب الحوادث الأخيرة، ورفض المسيحيون العودة إلى منازلهم بدون الحصول على تعويضات لهم وإنزال العقوبة بالدروز الذين هاجموهم. ورأى بعض الرسميين الفرنسيين الايجابية التي يمكن أن يأتي بها إسكان المنطقة بمسيحيين موالين لهم، فهكذا يمكن فصل مركز الدروز الأساسي في جبل الدروز وجبل حرمون عن دروز جبل لبنان. وفي الواقع طالب دي ريفي الذي كان يمارس صلاحيات المندوب السامي، بمبالغ كبيرة لمساعدة المسيحيين على العودة، بل وطلب إسكان المهجرين الأرمن في المنطقة. كذلك دي سيكس، أعلن لاحقاً انه كان يجب اغتنام فرصة خلو المنطقة من الدروز لاسكان المسيحيين فيها[١٠١].

إن إعادة أجزاء من لبنان إلى سوريا كان جزءاً من تسوية، آمَلَ دي جوفينيل بها أن يتوصل إلى اتفاق مع القوميين في سوريا. وعامل أساسي آخر كان توقيع معاهدة صداقة مع سوريا مدتها ٣٠ عاماً، وإنشاء فدرالية سورية تضم عدا الدولة السورية، جبل الدروز، دولة العلويين وسنجق الاسكندرون. وبينما كان دي جوفينيل في باريس يحاول الحصول على دعم الحكومة لخطته، واجهته اعتراضات كبيرة من الكي دورسي ومن اليمين في المجلس الوطني الفرنسي. ومن جهة آخرى لاقت خطته دعماً من اليسار وبعض المجموعات الليبرالية. ورغم التحفظات أعطى بريان أخيراً موافقته على إجراء مفاوضات مع القوميين في سوريا[١٠٢].

فبعد فشل الثورة استعد زعماؤها وزعماء القوميين في سوريا للتفاوض، أملاً بالوصول إلى أهدافهم بالوسائل السياسية بعد أن فشلوا في تحقيقها بالوسائل العسكرية. وأدلى شهبندر، زعيم الثورة السورية بتصريح إلى صحافي ألماني، كان دي جوفينيل قد أرسله إليه قبل شهور، بأن السوريين مستعدون للتخلي عن المطالبة بوادي البقاع إذا ضُمت طرابلس إلى سوريا. وفي تموز بدأ دي جوفينيل بالتفاوض مع الزعماء القوميين في سوريا؛ ؛دعا ثلاثة منهم للسفر إلى باريس: ميشال لطف الله، شكيب ارسلان وإحسان الجابري. وادعى القوميون فيما بعد، أن تسوية كانت على قاب قوسين أو أدنى من الابرام. ولكن سقوط حكومة بريان، بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة بوانكاريه، أنهت مبادرات دي جوفينيل. ولم يكن بوانكاريه المحافظ الذي فضل علاقات فرنسا التقليدية وسياستها القائمة على دعم المسيحيين في المنطقة، راضياً عن سياسة دي جوفينيل الليبرالية، خاصة وأن الثورة كانت قد أخضعت وتعززت سلطة فرنسا في أراضي الانتداب. وأكثر من ذلك، أدت هذه السياسة المتناقضة إلى ارتفاع أصوات المعارضة من

اليمين، وإلى ازدياد التناقضات داخل الحكومة وبينها وبين المجلس الوطني، وهو أمر كان بوانكاريه يتحاشاه، كي لا تتعرض محاولاته لتخفيف الأزمة الاقتصادية إلى المصاعب. لذلك رفض بوانكاريه اقتراحات دي جوفينيل، الذي استقال من منصبه كمندوب سامي في آب ١٩٢٦[١٠٣].

إستقالة دي جوفينيل أنهت آخر محاولة فرنسية لاقتطاع أجزاء من لبنان، تلك التي ضمت إليه في سنة ١٩٢٠. رغم أن الفكرة كانت لا تزال تراود رؤوس بعض المسؤولين الفرنسيين في الكي دورسي وفي لجنة الانتداب. فايضاً في تشرين الأول ١٩٢٦، قبل مغادرة هنري بونسو المندوب السامي الجديد إلى بيروت. رفع دي سيكس مذكرة إلى الكي دورسي، مفصلاً فيها خطة لتقليص مساحة لبنان، مقترحاً فيها ضم طرابلس ووادي البقاع إلى سوريا. كذلك اقترح بناء خط لسكة الحديد بين بيروت وطرابلس، بغرض تقليل الخسائر الاقتصادية على بيروت، فيما إذا أصبحت طرابلس ميناء سوريا الحديث. وكان بونسو نفسه يحبذ تحقيق بعض مطالب القوميين، ولكن عندما واجهته المعارضة المسيحية القوية فضل الاستغناء عن الفكرة بكاملها، وخاصة أن باريس كانت قد تبنت سياسة مختلفة. وهكذا أنجز الموارنة وكنيستهم انتصارهم الأخير، في منع أي تحوير في حدود لبنان التي رسمت له في سنة ١٩٢٠[١٠٤].

أخرت الثورة السورية في ١٩٢٥ - ١٩٢٦ إنجاز الدستور لأراضي الانتداب، وهو واجب كان على سلطات الانتداب الانتهاء منه في سنة ١٩٢٦. ورغم ذلك كان اعلان الدستور اللبناني في ٢٤ أيار ١٩٢٦ أهم حدث سياسي في المنطقة، تماماً بنفس أهمية إنشاء لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ وتوقيع الميثاق الوطني في ١٩٤٣، فقد حدد هذا الحدث طبيعة لبنان الحديث. وضمن الدستور للبنان نظاماً برلمانياً ديمقراطياً. وسمح

هذا النظام السياسي الفريد بتمثيله الطائفي، لكل الطوائف وخاصة المسلمين، بالاندماج في الدولة اللبنانية. وبعد تبنيه تحول دستور لبنان إلى رمز من رموز استقلال لبنان، رغم التناقض في كون فرنسا هي المساهم الأساسي في وضعه. وادعى الكثير من اللبنانيين فيما بعد مسيحيين ومسلمين وخاصة المؤرخين منهم، بأن الكي دورسي لعب الدور الأساسي في رسم الدستور، وأنه فرض على لبنان فرضاً. ومن جهة أخرى، دافع لبنانيون آخرون عنه، ومنهم المؤرخ صليبي وروندوا (مؤرخ فرنسي) وادعوا انه وضع من قبل اللبنانيين أنفسهم، وانه عكس رغبات الشعب اللبناني. أما الوثائق الفرنسية، فتقول إنه نتيجة عمل مشترك بين اللبنانيين والفرنسيين: رغم اعتماده بشكل كبير على دستور فرنسا لعام ١٨٧٥، وبشكل عام عكس الاحتياجات الموضوعية للبنان[١٠٥].

الدستور اللبناني، كان واجباً أجبرت فرنسا على إعداده بناءً لشروط الانتداب. فالبند الاول من الانتداب على سوريا ولبنان يقول:

«على سلطة الانتداب أن تعد، في مدة ٣ سنوات، منذ بدأ توكيلها الانتداب رسمياً، دستوراً للبنان وسوريا. هذا الدستور يجب أن يوضع بموافقة السلطات المحلية ويعبر عن حقوق ورغبات كل السكان في أراضي الانتداب. كذلك على سلطة الانتداب ان تسهل عملية تطور سوريا، ولبنان نحو الاستقلال. وبربط هذا بالدستور، يجب تشكيل حكومة في سوريا ولبنان حسب روح شروط الانتداب. ويجب على سلطة الانتداب، كلما سمحت الظروف بذلك، تشجيع الذاتية المحلية»[١٠٦].

وهكذا وضع الانتداب مسؤولية اعداد الدستور بين يدي فرنسا. وهذا كان أهم عمل تقوم به سلطة الانتداب، في اعداد أراضي الانتداب للاستقلال التام. فيكون بذلك أي انتقاد لفرنسا بسبب مساهمتها في اعداد الدستور، أمراً غير محق. وقد تركزت المعارضة في الفقرة التي

تتحدث عن: « بموافقة السلطات المحلية ويعبر عن حقوق ورغبات كل السكان... » وقد اعتبر اللبنانيون والسوريون أن السلطات المحلية تعني « ممثلين منتخبين »، وطالبوا بناء على هذا بتشكيل لجان دستورية تكون مهمتها المساهمة بفعالية في اعداد الدستور. ومن جهة أخرى، عارض الفرنسيون بشدة، وحتى سنة ١٩٢٥ أي استشارات جماعية. فلأسباب « خاصة » فضلوا اعتماد مبدأ الاستشارات الفردية.

وهناك عامل آخر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، إذا اردنا تحليل أساسات الدستور اللبناني، الا وهو التغيير المستمر في منصب المندوب السامي، وكذلك في الحكومات الفرنسية المتعاقبة. فمنذ أيلول ١٩٢٣، حين وضع الانتداب بشكل رسمي حتى أيار ١٩٢٦ عند إعلان الدستور اللبناني، حدثت ثلاثة تغيرات في منصب المندوب السامي وأربعة تغييرات حكومية فرنسية. وعدم الاستقرار في السياسة الفرنسية الذي نتج عن ذلك، يفسر التفسيرات المختلفة لدور فرنسا في وضع الدستور اللبناني. وقد آمن المندوبون الساميون المتعاقبون والحكومات الفرنسية بضرورة اعطاء أراضي الانتداب مؤسسات ادارية ليبرالية وحديثة، وضرورة استشارة أهاليها في القضايا السياسية الملحة، بناءً على شروط الانتداب. ولكنهم في نفس الوقت عملوا على أن يضمن الدستور، الذي سيؤدي بالبلاد إلى الاستقلال، لهم امتيازاتهم ومصالحهم، ويسمح للمندوب السامي بالمحافظة على سلطته في المنطقة، وكانت هذه الرغبة الأخيرة هي التي حدّدت مواقف فرنسا حتى سنة ١٩٢٥، وجعلت الكي دورسي يرفض تشكيل لجان دستورية محلية أو مشاركة المجلس التمثيلي في وضع القانون الأساسي للبلاد. وكان الفرنسيون على دراية تامة، بأن المجلس التمثيلي سيعارض بشدة أية بنود في الدستور يمكن أن تضمن للفرنسيين المحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم. ويجب الأخذ بعين الاعتبار ان

الدستور اللبناني، كان جزءاً من القانون الأساسي لكل أراضي الانتداب. فلم يكن الفرنسيون يستطيعون اعطاء لبنان حريات أكبر من غيره، الأمر الذي سيجعل السوريين يطالبون بنفس الشيء لمصلحتهم[١٠٧].

وفي صيف ١٩٢٤، كان ويغان في باريس، يحضر للقانون الأساسي بالاشتراك مع لجنة تابعة لألكي دورسي، وبناء على تعليمات بوانكاريه الصادرة في سنة ١٩٢٣. وكانت رغبته أن يسمح لعدد قليل من الأفراد المحليين بالمشاركة في صنع الدستور، ومنهم بعض أفراد المجلس التمثيلي. ولكن استبداله بساراي في كانون الأول، أدى إلى تغيير شامل في سياسة فرنسا فهاريو وساراي تبنّيا وجهة نظر تقول، بدستور أكثر ليبرالية، والسماح لسكان أراضي الانتداب بالمشاركة بصورة فاعلة في رسم هذا الدستور. ولكنهما كانا غير مستعدين للسماح بتشكيل مجمع دستوري، أو بإشراك المجلس التمثيلي في وضع هذا الدستور. والأزمة التي واجهته بالمجلس التمثيلي في سنة ١٩٢٥ حول انتخاب الحاكم، زادت من تصميم ساراي على عدم القبول بأي استشارة جماعية. وفي مقابل ذلك شكل الفرنسيون سلسلة من اللجان المحلية، التي كان لها دور استشاري محض، فأعضاؤها كانوا معينين من قبل المندوب السامي، وكانت استشارتهم تتم على أساس انفرادي. وفي نهاية شباط عيّن ساراي لجنة من هذا النوع في لبنان، مؤلفة من ممثلين عن كل الطوائف والفئات الشعبية، ضامة في صفوفها، وجهاء نافذين وسياسيين وتجار وصناعيين ومحامين وصحافيين، ولكن بدون زعماء دينيين[١٠٨].

على كل حال، أدت سياسة ساراي المتناقضة، والتي قوبلت بموجة من الانتقادات في أراضي الانتداب كما في فرنسا، إلى اعتقاد بعض نواب المجلس الوطني الفرنسي، بأنه غير قادر على إرساء قواعد قانون أساسي، مستوحى من روح الانتداب وينسق مع رغبات السكان المحليين. وأكثر

من ذلك وبسبب كونهم أعضاء في البرلمان الفرنسي، كانوا أكثر استجابة لمطالبة اللبنانيين والسوريين، بإلغاء مبدأ الاستشارات الانفرادية، والسماح لهم بتشكيل مجامع دستورية. وفي مذكرة رفعها هنري سيمون بتاريخ ٤ آذار ١٩٢٥، إلى رئيس الوزراء، إنتقد هذا غياب الاستشارات الواسعة مع سكان أراضي الانتداب؛ ثم اقترح إرسال وفد يضم أعضاء في المجلس الوطني الفرنسي إلى سوريا ولبنان، كي يساهموا في رسم القانون الأساسي. هذا الاقتراح كان صعب الهضم على هاريو وبينليفي الذي خلفه في رئاسة الوزراء في أيار، وكان بالتأكيد مرفوضاً من قبل الكي دورسي وساراي. فلم يكن أحد منهم يريد أن يتدخل السياسيون الفرنسيون الذين لم تكن لديهم معلومات حول طبيعة أراضي الانتداب، والذين من الممكن أن يتخذوا مواقف أكثر ليبرالية مما يودون هم أن يقدموه. وقدوم مثل هذا الوفد إلى سوريا ولبنان، يمكن أن يرفع من مستوى الاثارة السياسية. كذلك من الممكن أن تضعف من هيبة ساراي، وتظهر قلة الثقة بقدراته على تسير الأمور، وهو الذي كان يواجه في ذلك الوقت انتقادات شديدة. ومع ذلك، استجابة للضغط المتزايد، اضطرت الحكومة الفرنسية للرضوخ وأرسلت أوغست بروني، وهو نائب وصديق حميم لساراي، إلى أراضي الانتداب، كي يتعرف إلى مختلف آراء ورغبات السكان المحليين، بالنسبة إلى القانون الأساسي. ووصل بروني إلى بيروت في ١٩ أيار. وبعد لقاءات مكثفة طوال الشهر اللاحق، مع نواب مختلفين وزعماء نافذين، أوصى بأن يستمر أسلوب الاستشارات الانفرادية الذي كان ساراي والكي دورسي يعملان به[١٠٩].

ورغم رفض اقتراح هنري سيمون، لم يكن لبينليفي ولا لبريان وزير خارجيته، ثقة بقدرة ساراي على رسم قانون أساسي للبلاد. هذه الشكوك والانتقاد المتزايد من قبل المجلس الوطني، جعل بريان يرسل في

١٥ حزيران، لجنة إلى سوريا ولبنان، تضم اعضاء من المجلس الوطني، وممثلين عن الكي دورسي، (ومنهم روبرت دي سيكس) كذلك خبراء بالدستور، وكان يرأس هذه اللجنة جوزف بول بونكور، وكانت مهمتها رسم القانون الأساسي. ومنذ البداية اختلف بول بونكور وممثلي ألكي دورسي، حول الشكل الذي ستتم فيه استشارة السكان المحليين. فرئيس اللجنة، تبنّى وجهة نظر أكثر ليبرالية بكثير مما مارسه ساراي والكي دورسي. وبعد تأخير استمر أكثر من شهر، وبمشاركة بيرني، تبنّت اللجنة وجهة نظر الكي دورسي، وقررت استمرار الأخذ بمبدأ الاستشارة الانفرادية. ولكن تحت ضغط بول بونكور، توسعت لائحة أسماء الاشخاص الذين يجب استشارتهم. ففي لبنان، أضيف إلى الـ ٣٥ شخصية التي اختارها ساراي في آذار، أسماء زعماء الطوائف المختلفة، وممثلين عن القطاعات الاقتصادية وأعضاء في الادارة اللبنانية. وطلبت اللجنة إلى هؤلاء إرسال رسائل إلى باريس عن طريق المندوب السامي، تبين وجهات نظرهم حول رسم الدستور. هذا النوع من الاستشارة يمكن بسهولة مراقبته من المندوب السامي، فلم يختر ساراي فقط هؤلاء الذين يجب استشارتهم، ولكن أيضاً قرر أن تمر رسائلهم إلى اللجنة عبر يديه، مما جعل البعض منهم بالتأكيد يتردد في التعبير عن وجهات نظره وبصراحة[١١٠].

هذه الرسائل التي وردت من أراضي الانتداب، تلقتها لجنة بونكور بين آب وتشرين الأول ١٩٢٥. وفي لبنان مثل هؤلاء المستشارون فئات واسعة من المجتمع وبضمنهم أعضاء نافذين من مختلف الطوائف. ومن بينهم رئيس ونائب رئيس المجلس التمثيلي، نواب، زعماء روحيون، ورجال اختصاص، كذلك رؤساء البلديات وموظفون رئيسيون في

الادارة اللبنانية. وقد طلب منهم إبداء آرائهم حول الشكل الذي سيأخذه الدستور، وحول العلاقات بين لبنان وباقي أراضي الانتداب. وأرسل البعض خططاً مفصلة للدستور، بينما عرض الآخرون مبادىء عامة. والكثير منهم (الحويك، فؤاد أرسلان، عمر الداعوق ومفتي بيروت) طالبوا بتشكيل مجمع دستوري. وأجمعت الآراء على إنشاء الجمهورية ونظام برلماني قائم على مجلسين مع سلطات تشريعية واسعة. واقترح البعض ان ينتخب البرلمان مباشرة على أساس نسبي، بينما دعم آخرون (شبل دموس، وشيخ عقل الطائفة الدرزية) مبدأ نظام التمثيل الطائفي. وطالب الكثيرون (وخاصة المسلمون) بأن لا يتم تحديد دين الدولة، على أن تكون قائمة على أسس ديمقراطية الانتماء الديني. وحدث تباين واضح في وجهات النظر بين المسلمين والمسيحيين حول شكل العلاقة مع سوريا، فأكثر المسلمين (مثل سامي الصلح ومحمد مخزومي) دافعوا عن فكرة ضم لبنان إلى الفدرالية السورية، بينما طالب المسيحيون (مثل حويك، أوغست أديب باشا، شبل دموس، وإميل إده)، بالاستقلال السياسي التام عن سوريا. ولكن القسمة بين الطائفتين الأساسيتين لم تكن تامة، فبعض المسلمين (مثل الشيخ محمد الجسر من طرابلس) دعموا فكرة استقلال لبنان، بينما طالب بعض المسيحيين (مثل نجيب سرسق) بروابط متينة مع سوريا الفدرالية[١١١].

إنتخاب المجلس التمثيلي واندلاع الثورة الدرزية في تموز ١٩٢٥، كثفا من مطالبة اللبنانيين بالمشاركة الكاملة في وضع القانون الأساسي. وعارض أعضاء المجلس التمثيلي واقع أن الدستور اللبناني يتم وضعه في باريس، بدون مشاركتهم الفعالة كجسم شرعي. هذا الواقع أعاد شكوكهم بنوايا فرنسا إلى الحياة، وكانوا مصممين على فرض سلطتهم في المسألة بصفتهم الممثلين الحقيقيين للبنان. وفي أول جلسة انعقد فيها

المجلس، في ١٦ حزيران، طالب يوسف الخازن، وهو نائب ماروني من جبل لبنان، وصاحب جريدة الأرز، بتحضير الدستور بأسرع وقت ممكن. وفي ٤ آب قدم سؤالاً خطياً إلى المندوب السامي مطالباً بأن يرسم الدستور مطابقاً لطابع الانتداب والأسس الليبرالية لسلطاته. وفي رده على السؤال، أجاب سولومياك، المندوب الفرنسي في لبنان، ان القانون الأساسي، يتم تحضيره بمشاركة مستشارين من «السلطات المحلية»، مع الأخذ بكامل الاعتبار حقوق ومصالح ورغبات سكان لبنان الكبير. والذين تم استشارتهم، هم موظفون كبار في الادارة اللبنانية كذلك شخصيات نافذة أخرى[١١٢].

الثورة الدرزية والانتقادات لسياسة ساراي التي نتجت عنها، في فرنسا ولجنة الانتداب في سوريا ولبنان، أدت إلى تغييرات جذرية في سياسة فرنسا حول رسم الدستور. ففي لبنان الذي تزعزع فيه الأمنّ، وانتشرت المشاعر القومية، ارتفعت لدى المسلمين والمسيحيين على حد سواء، المطالبة بالمجمع الدستوري، بينما شنت جرائد الطائفتين حملة شعواء على مبدأ الاستشارة الانفرادية. ولكن الطائفتين اجتمعتا على رأي واحد لأسباب مختلفة: المسيحيون وخاصة الموارنة، الذين فقدوا كل الثقة بساراي، كانوا مهتمين برؤية الدستور وقد ضمن وجود لبنان كدولة مسيحية مستقلة، بينما أراد المسلمون، الذين زادت الثورة من مشاعرهم القومية المعادية لفرنسا، ان يحققوا أحد مطالب إخوانهم في سوريا، الذين طالبوا منذ البداية بتشكيل مجامع دستورية. وهكذا وفي الاجتماع التالي للمجلس التمثيلي، في ١٧ تشرين الأول، اجتمع نواب الموارنة والسُّنة على المطالبة بأن يأخذ المجلس التمثيلي قضية وضع الدستور على عاتقه، وأرسل هذا الطلب إلى لجنة بونكور في باريس بواسطة رئيس المجلس موسى نمور[١١٣].

واهتزت اللجنة ايضاً بسبب الثورة. وانتقد بول بونكور ايضاً،

الطريقة التي عالج فيها ساراي والكي دورسي مسألة وضع الدستور . واعتبر أن هذا هو السبب الأساسي لاندلاع التمرد ، وضغط على الكي دورسي لاعتماد سياسة أكثر ليبرالية ، موازية لروح الانتداب . وفي رسالة إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٢١ أيلول ، نصح بالسماح لمجامع دستورية أو لجان خاصة بالمشاركة في وضع القانون الأساسي . كذلك رفض في وقت لاحق اقتراحات عديدة من ساراي والكي دورسي . ومنها اقتراح بالسماح لكل أعضاء المجلس التمثيلي ، بالمشاركة بالاستشارات ولكن كل على حدة ، وأصر على أن يعود ساراي إلى باريس كي يدافع عن سياسته وخططه [١١٤] .

وبعد استدعاء ساراي في نهاية تشرين الأول ، أوضح بول بونكور لبريان أنه غير مستعد للاستمرار في ترؤس اللجنة إلا إذا اضيف أعضاء جدد من البرلمان إليها ، وإلا إذا تغير أسلوب عملها . وكرر مطالبته بتشكيل مجامع دستورية أو إنشاء لجان خاصة ، أو بالسماح للمجلس التمثيلي بالمشاركة في إعداد الدستور . وطلب بأن يسمح لأعضاء المجلس بالتعبير عن آرائهم بحرية ، وان تقدم اللجنة تقريراً بتنظيم أراضي الانتداب ، وبعد أن تستمع إلى رغبات الشعب . وأخيراً طالب أن تسرع بجمل هذه العملية . ولم يكن بول بونكور وحده صاحب هذه الاقتراحات . فنتيجة لاندلاع التمرد ، بدأ حتى أشخاص من الكي دورسي وأعضاء هيئة الانتداب ، يفكرون بانه مع اعتبار المحافظة على سلطات الانتداب ، يمكن السماح لممثلين محليين في كل دولة أن يقرروا شكل التنظيم السياسي للبلاد . وفي هذه المرحلة أدرك بريان نفسه ، أنه من أجل التقليل من نتائج أخطاء ساراي ، يجب على فرنسا أن تتبنى سياسة أكثر ليبرالية من قبل . وبعد ان تبنى اقتراحات بول بونكور عينه رئيساً للجنة الجديدة لوضع القانون الأساسي ، ووافق على السماح لسكان كل من الدولتين بالمشاركة في وضع

دستورهما . وكانت هذه التعليمات هي الأساس الذي اعطاه لدي جوفينيل قبل ذهاب هذا إلى أراضي الانتداب [١١٥] .

وهكذا كانت الثورة السورية هي السبب الأساسي لتبني فرنسا سياسة أكثر ليبرالية ، تجاه مشاركة السكان في أراضي الانتداب برسم الدستور الخاص بهم . والمناقض هنا ، ان اللبنانيين هم الذين ربحوا من هذا التغير في السياسة الجديدة . وكان لدي جوفينيل أسبابه الخاصة كي يضمن للبنانيين حرية أكبر في هذه المسألة . فقد حاول أن يظهر مواقفه الليبرالية أمام هيئة الانتداب ، التي كانت تنتقد بشدة سياسة فرنسا في سوريا ولبنان ، كذلك يشجع الثوار السوريين برمي السلاح ، إذا أرادوا الحصول على نفس المعاملة . وفي ٤ كانون الأول ، وبعد يومين من وصوله إلى بيروت ، أعلن دي جوفينيل في خطبة أمام المجلس التمثيلي اللبناني أن فترة الاستشارة الانفرادية قد انتهت . فحيث تم استتباب الأمن ـ فقط هناك ـ ستبدأ مرحلة النشاطات الدستورية . واسترسل يقول :

« بما أن المجلس التمثيلي قد أثبت بمواقفه ، مثل كل الأمة اللبنانية ، الارادة الصلبة والقلق النبيل للحفاظ على نظام من السلام تحت إشراف الانتداب الفرنسي ، فيجب ان يستفيد الشعب اللبناني من الثمار التي يجلبها هذا السلام وذلك الانتداب . لقد انتخب مجلسكم في تموز الماضي ، ولن نضيع وقت البلاد ، وننتظر تحقيق آمال هذا المجلس في نهاية مدته ، بل إنني طلبت من السيد الحاكم كايلا أن يفتتح اجتماعاً استثنائياً للمجلس التمثيلي للبنان الكبير ، كي يترك بين يديه مسألة النقاش حول الدستور . والمجلس سيجده أمراً ملائماً ان يدعو لمساندته في اللجان المشتركة ، وجهاء لبنان الكبير ، وخاصة ممثلين عن مختلف الاختصاصات ، كي يحيط بمجمل الآراء الرسمية وكل الواجبات التي فرضها على فرنسا قبولها بالانتداب في أراضي لبنان وسوريا ، تجاه عصبة الأمم ، وتجاه حقوقها

وواجباتها في المنطقة.

وعندما تسجلون كل هذه الاستشارات الضرورية من أجل وضع الدستور، تستطيعون البدء بالعمل، وتحددون بناءً على طموحات الشعب الذي أعطاكم مسؤولية تحديد السلطة وطريقة انتخاب المجلس التمثيلي ورئيس الدولة. وهكذا تستطيعون تكريس الاستقلال الوطني للبنان الكبير»[١١٦].

وفي الأشهر الستة اللاحقة باشر المجلس بتنفيذ المهمة التي حددها له دي جوفينيل. وفي ١٠ كانون الأول اجتمع المجلس استثنائياً، وافتتح المندوب الفرنسي الجلسة في رد على سؤال فؤاد أرسلان، الذي طلب تأكيد حق المجلس في وضع الدستور: «بغض النظر عن المس بسلطة الانتداب، يحق للمجلس بكامل الحرية ان يقرر دستوراً للبلاد». وانتخب المجلس ١٢ من أعضائه، على أساس طائفي واقليمي، لتأليف لجنة لرسم الدستور. واختير شبل دموس وهو روم كاثوليك من لبقاع، بأكثرية الأصوات ليكون رئيساً للجنة، وأصبح بترو طراد وميشال شيحا المهندسين الأساسيين للدستور. وعينت لجنة الدستور ٥ من اعضائها (الداعوق، دموس، حيدر، شيحا وأبو نادر)، للجنة فرعية، كان عليها بناء لتوجيهات دي جوفينيل، أخذ آراء السكان. وقررت هذه اللجنة أن ترسل اسئلة الى ممثلي مختلف الطوائف، والوجهاء البارزين والشخصيات المختصة كذلك رؤساء الدوائر والاداريين من مختلف المناطق. وبسبب الاختلاف في الآراء حول دور لجنة دموس يبدو لنا من الافضل أن ننشر الأسئلة التي قامت بوضعها[١١٧]:

١ - ما هو شكل الحكومة الذي تفضله: ملكية دستورية، أو جمهورية ولماذا؟

٢ - هل يقسم البرلمان إلى مجلسين أو مجلس واحد ولماذا؟

٣ - هل يكون رئيس البلاد مسؤولاً وأمام من؟

٤ - هل تكون الحكومة (مجلس الوزراء) مسؤولة أمام رئيس الدولة أم أمام البرلمان ولماذا؟.

٥ - هل تكون مسؤولية الحكومة على عاتق كل وزير على حدة أم مسؤولية مشتركة بين أعضائها. أو الاثنان معاً ولماذا؟.

٦ - هل يكون التمثيل النيابي على أساسْ طائفي أو على أسس أخرى ولماذا؟.

٧ - هل يكون الانتخاب مباشراً أم يتم على مرحلتين، وهل يحق للشخص الواحد أن ينتخب مرة واحدة أم عدة مرات، وهل يحق لأصحاب النفوذ أن يكون لهم الحق في الانتخاب أكثر من مرة واحدة.

٨ - كم هو عدد الأصوات الذي يجب على النائب الحصول عليها، وكم هي فترة بقاء النائب ولماذا؟.

٩ - اذا قررنا تأسيس مجلس شيوخ، هل يجب انتخاب أعضائه، وبأية طريقة؟ أو هل سيتم تعيينهم، ومن قبل من؟ أو هل سينتخب بعضهم ويعين البعض الآخر وبأي نسبة؟ كم هو عدد الشيوخ ولماذا؟.

١٠ - اذا تقرر إنشاء مجلس شيوخ، كم هي مدته ولماذا؟.

١١ - كيف سيتم تشكيل مندوبي الناخبين، وكيف سيتم تنظيم الانتخابات ولماذا؟.

١٢ - هل يجب على تعيينات الحكومة، وخاصة الوزراء في الحكومة، أن يتوزعوا بنسب طائفية ولماذا؟.

١٣ - ملاحظات.

المهمة الصعبة والأولى التي واجهت اللجنة، كانت في تحديد عدد الأشخاص الذين سيستلمون الأسئلة، وخاصة عددهم في كل طائفة وقطاع. ورغم ان اللجنة رفضت رأياً قدمته بعض الجماعات مثل المحامين

والصحفيين، بأن يقرر اعطاء الحق، في إجراء استفتاء للموافقة على الدستور، فان رأي هؤلاء الذين ستتم مشاورتهم كان سيأخذ وزناً كبيراً. وهكذا كان للطوائف مصلحة بأن يكون عدد من سيقدم رأيه منها، كبيراً إلى أقصى حد. والموارنة كانوا مستائين من كل الأسلوب، لأنهم شعروا ان مصالحهم وآراءهم لم تكن ممثلة بالشكل الملائم، لا في المجلس التمثيلي ولا في لجنة وضع الدستور؛ وطالبوا باعادة انتخاب مجلس تمثيلي. هذه الحملة قادها إميل إده ويوسف السودا اللذان حاولا كسب تأييد الكنيسة. والكنيسة كانت مستاءة جداً بسبب اختيار زعيمين من كل طائفة ليكونا مستشارين، وطالبت بزيادة عدد ممثليها. ولكي ترضى الكنيسة وتكف عن دعم حملة إده والسودا، وافق موسى نمور واللجنة المكلفة بوضع الدستور، على زيادة عدد الذين سيدلون بآرائهم، وذلك بأن تمثل كل طائفة بعضوين من كل منطقة تتواجد فيها، وقد قوبل هذا القرار بابتهاج من قبل الكنيسة المارونية. أما المسلمون الذين لم يكونوا موزعين على شاكلة الموارنة، فقد ازداد عدد ممثليهم حسب نسبة توزعهم(١١٨).

وفي الأسبوع الأخير من كانون الأول، أرسلت اللجنة ٢١٠ بدلاً من ١١١ لائحة بالاسئلة، التي كانت قد خططت لها. أما الذين أخذت آراءهم فهم: ممثلون عن الكنيسة المارونية (١٦) بطركية الروم كاثوليك (١٤) بطركية الروم أرثوذوكس (١٤) زعماء المسلمين (١٤) وجهاء المتاولة (١١) وجهاء الدروز (٦) نواب سابقون (١٧) ممثلو الهيئات الزراعية (٢٤) اتحاد المحامين (١١) اتحاد الصحفيين (٥) البلديات (١٢) مدراء الدوائر الادارية (١١)، كذلك ممثلو اتحادات الأطباء، الكيمائيون، التجار، أصحاب الممتلكات ومن غرف تجارة بيروت وطرابلس وكذلك مسؤولون في الادارة اللبنانية. كان يجب إعادة

الاجابات حتى ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦، ولكن حتى ١٨ كانون الثاني استلمت اللجنة فقط ٤٤ إجابة مع ١٨ لائحة بدون رد إيجابي. وطالب ١٠٠ من الذين أرسلت إليهم الاسئلة بتمديد وقت الإجابة حتى آخر الشهر. ووافقت اللجنة على التمديد وفي النهاية وصلها ١٣٢ إجابة. واكثر الذين رفضوا المشاركة في إعطاء الآراء كانوا من المسلمين وخاصة السُنة(١١٩).

فأثناء مقارعة اخوانهم في سوريا ضد الانتداب، ومعارضتهم المطلقة للدولة اللبنانية المستقلة، كان من الصعوبة توقع مشاركة السُنة في وضع دستور سيصبح رمزاً لكيان لبنان المستقل. فمشاركتهم ستعني اعترافهم بشرعية وجود لبنان، في حدوده الحالية، وموافقتهم أن يكونوا جزءاً من هذه الدولة. وهما رأيان كانا مرفوضين تماماً من قبلهم. ووضع الدستور كان بالنسبة لهم مناسبة لاظهار معارضتهم للدمج مع لبنان، ورغبتهم في الانضمام إلى سوريا. وفي اجتماع عقد بتاريخ ٥ كانون الثاني، ١٩٢٦، وحضره ٣٧ من أبرز وجهاء السُنة والزعماء الروحيون لبيروت، كذلك نائبا السُنة في المجلس، تم وضع بيان يعبر عن رأيهم. وأرسلت هذه المذكرة بواسطة القاضي ومفتي بيروت إلى موسى نمور، وكان النص كالآتي:

« نحن الذين وصلتنا الأسئلة العشرة المطروحة من قبل لجنة وضع القانون الأساسي للبنان، قررنا إجماعاً عدم المشاركة في تحضير الدستور، احتراماً لقرار كل المسلمين الذين يمثلون الاكثرية الساحقة في المناطق التي ألحقت بلبنان، في سنة ١٩٢٠، والذين يرفضون الدمج ويطالبون بالانضمام إلى اتحاد سوري قائم على أساس لا مركزي.

إن الطائفة الإسلامية رفعت تكراراً معارضتها لهذا الاجراء الذي تم رغماً عن إرادتها، وقدمت مذكرات احتجاج في مناسبات مختلفة للمندوب السامي، وفي باريس وعصبة الأمم مؤكدة مبرراتها لرفض هذا

الدمج القسري المصطنع، الذي سمح لأقلية انتهازية أن تستفيد على ظهر الأغلبية التي ترفض هذا الالحاق وبكامل الحق.

إن آخر احتجاج من قبل هذه الطائفة، قدم مؤخراً إلى سعادة المندوب السامي، من قبل وفد مؤلف من وجهائها الذين قدموه شفهياً وخطياً، ويمكن لكم رؤية نسخة عن هذه المذكرة مرفقة ببياننا هذا.

من أجل هذه الأسباب: إن الطائفة الإسلامية في بيروت قررت بشكل إجماعي، منتهزة فرصة طرح السؤال عليها من قبل لجنة وضع القانون الأساسي، ان تؤكد مرة أخرى معارضتها المطلقة لدمجها مع دولة لبنان، وترفض المشاركة في وضع الدستور أو الاجابة على أسئلتكم. وتكرر وتتمسك برغبتها في الانضمام إلى الاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية كي تحافظ على حقوقها المشروعة والمقدسة في كل وقت وتحت كل الظروف، وهكذا نرى أنه من غير الضروري إرسال مندوبين عنها لهذا الخصوص»[١٢٠].

وفي الأسابيع اللاحقة أعاد أكثر ممثلي السُّنة ومنهم الزعماء الروحيون من طرابلس وعكار وصيدا وبعلبك كذلك أعضاء مجالس بلديات طرابلس وصيدا وبعلبك وغرفتا التجارة في بيروت وطرابلس ووجهاء آخرون، الأسئلة التي طرحت عليهم بدون إجابة عليها. فبعد أكثر من ٦ سنوات من انضمامهم إلى الدولة اللبنانية، ما زال السُّنة يعارضون كونهم جزءاً منها. وتم وضع الدستور اللبناني، أهم حدث سياسي في تحرير النظام السياسي للبنان الحديث بدون مشاركتهم[١٢١].

وهنا يجب الملاحظة، أنه رغم امتناع السُّنة الكامل عن المشاركة في الاستشارات الدستورية، إلا أن الطائفة كانت بعيدة عن عدم الحضور في حكومة لبنان. فالكثير من وجهاء السُّنة وسياسييهم كانوا قد اندمجوا فعلاً في أجهزة الدولة الادارية، معتبرين ان المحافظة على المناصب التي وصلوا

إليها أفضل بكثير من الاقتناع بدور صغير في دولة سورية موسعة، سيكون مركزها في الداخل إن في حلب أو دمشق. ولكن الذين أرادوا أن يشاركوا في وضع الدستور لم يكونوا قادرين على التعبير عن آرائهم بحرية. فالثورة السورية أدت إلى ظهور معارضة قوية بين جماهير المسلمين الواسعة، لكل أنواع التعاون مع فرنسا والدولة اللبنانية، وكانت العناصر المتطرفة منهم تهدد وتضغط على العناصر التي لم تعلن دعمها للوحدة السورية. وضغط وجهاء السُّنة المتطرفون مثل كرامي وجميل وعمر بيهم والدكتور سميح فاخوري وحسان القاضي على المعتدلين أمثال عبود عبد الرزاق، وخير الدين عدرة كي يتماشوا مع الموقف السلبي للأغلبية. وهذا الضغط أثمر نتائجه، رغم أن بعض وجهاء السُّنة شاركوا في وضع الدستور، ومنهم الرزاق وخير الدين عدرة ومحمدالجسر، وهذه الخطوة كانت مبعث ترحيب كبير من قبل الفرنسيين[١٢٢].

والبعض منهم أخذ مواقف أكثر ازدواجية. فعمر الداعوق مثلاً وافق أن يكون عضواً في اللجنة التحضيرية كذلك شارك في أعمالها، ولكنه فيما بعد، وبسبب الضغط الذي مارسته طائفته عليه، اضطر لاتخاذ موقف سلبي. مع انه لم يكن مستعداً لدعم الموقف العام الداعي للاتحاد مع سوريا، وبالتنسيق مع عبد الله بيهم واعضاء في غرفة تجارة بيروت وتجار مسلمين ومسيحيين، حاول رفع لواء فكرة جعل بيروت مدينة حرة. وبالتعاون مع صبحي حيدر اقترح على اللجنة التحضيرية تقسيم لبنان إلى كانتونين ـ جبل لبنان والمناطق التي كانت تتبع لولاية بيروت والتي ضمت إليه ـ على أن تكون الروابط بينهما فدرالية. واعتبر بأنه طالما ان المسلمين لم يأخذوا دوراً في وضع الدستور، فيجب السماح لهم بالمثول أمام اللجنة لتقديم هذا الاقتراح، ولكن طلبهم قد رفض[١٢٣].

ورغم المقاطعة السُّنية للانتخابات، رأت اللجنة التحضيرية ان تفتح

حواراً مع المسلمين لسماع رأيهم حول مستقبل النظام السياسي للبنان. ولم يكن أعضاء اللجنة وحدهم الذين قاموا بهذه المبادرات. فقد ازداد عدد المسيحيين، الذين خابت آمالهم بإمكانية قيام فرنسا بحمايتهم أو بضمان استقلال لبنان، ازدادوا قناعة، بان الحل الوحيد لضمان أمن البلاد هو التوصل إلى تسوية مع المسلمين، وان تكفل لهم مشاركتهم في ادارة الدولة[١٢٤]. والكثير من السُّنة كانوا تواقين لعرض وجهات نظرهم، وان بصورة غير رسمية، أمام اللجنة التحضيرية. هذه هي خلفية الاجتماع الذي عقد في ٣ آذار ١٩٢٦ في بيت نجيب سرسق، بناء على مبادرة من فارس مشرق الذي كان يرأس حزب التضامن الوطني، في محاولة لإيجاد قواعد مشتركة بين المسيحيين والمسلمين. وقد شارك في الاجتماع أكثر من ١٠٠ من الوجهاء النافذين ومن مختلف الطوائف، ومنهم أعضاء في المجلس التمثيلي. ولكن النقاشات التي كانت مفتوحة وصريحة لم تؤد إلى نتيجة. وقد شرح المشاركون السُّنة وخاصة رياض الصلح وعمر بيهم وحسان مخزومي، الأسباب التي جعلتهم يعارضون الدولة اللبنانية ويطالبون بالوحدة مع سوريا. وعبّر مخزومي عن مشاعر الكثير من السُّنة حين قال:

« إنني مضطر للقول إن لبنان الكبير قد أنشىء ضد المسلمين. فهنا يدور الأمر حول خلق دولة مسيحية. فحين أنشأت السلطات لبنان الكبير، قامت بالتضحية بنا، نحن المسلمين لأن بلادنا هي سوريا. وإذا اضطررنا في يوم من الأيام ان نصبح لبنانيين كباراً فلأننا أجبرنا على ذلك. لذلك نطالب بالانضمام إلى سوريا تحت نظام فدرالي »[١٢٥].

وأشار بعض السُّنة، مثل عبود عبد الرزاق، بالاتفاق مع بعض المتاولة مثل يوسف الزين إلى عدم عدالة توزيع الضرائب، والتفاوت في التطور الاقتصادي بين جبل لبنان والمناطق التي ألحقت به، وطالبوا بتوحيد النظام الضرائبي وبتمثيل أكبر لطائفتيهما في المراكز الحكومية والادارية.

أما الموارنة من جهتهم فقد رفضوا أية محاولة لاضعاف استقلال لبنان ووحدة أراضيه. وعبر بعض المسيحيين، وخاصة الذين عملوا في لجنة تحضير الدستور، مثل شبل دموس وبترو طراد وجورج تابت عن استعدادهم لتفهم بعض مطالب المسلمين، ولكن داخل إطار الدولة اللبنانية. وأشار شبل دموس إلى الحل المعقول الذي تبنته لاحقاً لجنته، من أجل التقليل من مخاوف الطوائف المسلمة، عندما كتب:

« نستنتج من نقاشاتنا أن أقلية من السكان في هذا البلد تخشى أن تبتلعها الأكثرية. وبما أن القانون ينظم العلاقات بين حقوق وواجبات كل مواطن، وبما أن الدستور هو قيد البحث، أؤكد أنه بصفتي نائباً عضواً في اللجنة التحضيرية لن أعطي موافقتي إلا للدستور الذي يضمن حقوق ومصالح كل الطوائف في هذا البلد »[١٢٦].

وبعد تحليل الاجابات التي وردت إليها، وجدت اللجنة أن أكثرية الذين استشارتهم في الموضوع يفضلون نظاماً جمهورياً، وبرلمانياً مؤلفاً من مجلسين، وأن يكون الوزراء مسؤولين إفرادياً أمام البرلمان، كذلك نظاماً سياسياً قائماً على التمثيل الطائفي؛ وكان الاقتراح الأخير مدعوماً من قبل ١٢١ من أصل ١٣٢ أجابوا على الاسئلة. وفي بداية شباط، عينت اللجنة إثنين من أعضائها كي يهيئا دستوراً قائماً على هذه المبادىء. وفي ٢٢ شباط التقت اللجنة بالأشخاص، الذين طلبت آراءهم، وابلغتهم عن نتائج الاستشارات، كذلك سمعت مطالبهم ووجهات نظرهم في قضايا مختلفة. وطلب المندوبون أن تناقش مواد الدستور بعد الانتهاء من تحضيره. وحافظت اللجنة التحضيرية على علاقات مباشرة مع سلطة الانتداب، التي طلبت نصائحها في كل مشكلة واجهتهم، وفي إحدى المناسبات أعلن دي جوفينيل: « منذ أن أولينا المجلس التمثيلي مسألة رسم الدستور، وهمّ يطلبون نصائحنا في كل شاردة وواردة ». وساعد بول سوشيه اللجنة

بشكل كبير، وهو الذي أرسلته باريس للمشاركة في تحضير الدستور. ومع ذلك فان اللجنة تمتعت بقدر كبير من الحرية، بينما اكتفى الفرنسيون بلعب دور الموجِّه. واعتبر بريان والكي دورسي، بعد أن ارسلت مسودة الدستور إليهم، أنه ليبرالي اكثر من اللزوم، وحتى هذا كان يدور حول المواد المتعلقة بسلطات الانتداب، دون التدخل في التنظيم السياسي الداخلي للبنان[١٢٧].

واذا كان يوجد انتقادات حول دور فرنسا في رسم الدستور، فهو بالتأكيد فقط الحاح دي جوفينيل على الاسراع في إنجازه. فقد كان مهتماً بانهاء وضع الدستور والموافقة عليه قبل عودته إلى باريس في ٢٧ أيار، وذلك كي يستطيع تقديمه إلى هيئة الانتداب والحكومة الفرنسية، بهدف إظهار نجاح سياسته الليبرالية. ووقعت اللجنة التحضيرية تحت ضغط مستمر لإنهاء أعمالها قبل ذلك التاريخ. وفي ١٨ أيار وصلت تعليمات إلى المجلس التمثيلي كي يعقد في اليوم التالي جلسة للنظر في الدستور. وبعد سماع تقرير شبل دموس حول عمل اللجنة، ناقش المجلس مسودة الدستور لمدة ٤ أيام، ووافق عليها في ٢٢ أيار مع ملاحقها المتعلقة بعلاقة سلطات الانتداب مع أراضي الانتداب والعلاقة بين لبنان وباقي المناطق المجاورة، وهي مواد اقترحتها سلطات الانتداب[١٢٨]. وفي اليوم التالي، وكان يوم أحد، تم عقد اجتماع خاص للمجلس التمثيلي، حيث أعلن دي جوفينيل موافقته على الدستور الجديد، الذي تم إعلانه حينها رسمياً[١٢٩].

هذه العجلة قد تفسر النواقص التي شابت الدستور. فالأمر كان معقداً، وثبت أن التنظيم الحكومي فيه مرهق التكاليف على بلد صغير كلبنان؛ وبالفعل تم تقليصها في السنوات اللاحقة. وكانت الكنيسة المارونية والصحافة اللبنانية تغمرهما الشكوك حول الحوافز التي تدفع المندوب السامي للاسراع في الانتهاء من المهمة، مما أدى بهما إلى توجيه

الاتهام بان الوثيقة بأكملها هي من صنع فرنسي فرضت على لبنان[١٣٠].

بحسب الدستور الجديد، تعين على اللبنانيين أن ينتخبوا رئيسهم بأنفسهم. وكما في الماضي أدت هذه المسألة إلى تكثيف النشاطات السياسية والمناورات. وصمم الموارنة وكنيستهم على أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً، ونظمت الكنيسة حملة دعائية هدفها ترشيح نجيب ملحم، وهو ماروني من جبل لبنان، تربطه علاقة وثيقة بحبيب السعد، ولكن قضية ترؤس ماروني للدولة قوبلت بمعارضة شديدة من قبل باقي الطوائف، التي كانت تخشى الهيمنة المارونية على الدولة. واقترح الكثير من النواب والوجهاء إبقاء المنصب في يد الفرنسيين، ورشحوا كايلا للمنصب ولكن دي جوفينيل شعر ان من الأفضل الالتزام بمواد الدستور الجديد وضرورة انتخاب رئيس محلي للبنان، وبعد استقالة كايلا في ١٨ أيار ١٩٢٦، إختار دي جوفينيل شارل الدباس ليحل في منصبه، وهو من طائفة الروم أرثوذوكس، وكان يخدم بصفة سدير العدل وأظهر ولاءً مطلقاً للفرنسيين. وكان واضحاً للفرنسيين بأنه كعضو في طائفة صغيرة، لن تواجه مسألة تعيينه المعارضة التي يمكن أن تظهر إذا كان رئيس الدولة مارونياً، وكانوا واثقين من أن الدباس سوف يتبع نصائح وتعليمات المندوب السامي. وفي ٢٤ أيار سمى دي جوفينيل اعضاء مجلس الشيوخ الستة عشر، الذين أختيروا على أساس طائفي. وبعد يومين من ذلك عقد المجلس التمثيلي الذي أصبح اسمه الآن غرفة النواب اجتماعاً مع مجلس الشيوخ حيث انتخب شارل الدباس رسمياً رئيساً للجمهورية اللبنانية. وفي ٣١ أيار تم تشكيل حكومة برئاسة أوغست أديب باشا، ودخل لبنان مرحلة جديدة من تطوره السياسي[١٣١].

الخاتمة

في بداية هذا العمل حاولنا الإجابة على سؤال يطرح، ألا وهو كيفية نشوء الدولة اللبنانية، وهل كانت نتيجة لحركة وطنية قومية لها أهدافها وطموحاتها، أم كان لبنان كياناً مصطنعاً خلقته فرنسا كي يخدم أهدافها الاستعمارية في المنطقة كما يدعي المسلمون، كذلك حاولنا تحديد دور فرنسا والمسيحيين والمسلمين في عملية إنشاء لبنان الكبير. وفي الحقيقة للبنان تاريخ عريق في الاستقلالية. وتأسيس لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ كان نتيجة للعملية التاريخية، التي استطاعت بها إحدى الطوائف وهم الموارنة المتمركزون في جبل لبنان، بالمشاركة مع الدروز مقاومة الذوبان في المجتمع الإسلامي المجاور، **أولاً**: في عهد الإمارة **وثانياً**: في زمن المتصرفية. وأساساً جاءت القومية اللبنانية كتطور للقومية المارونية، كذلك جاء انبعاث لبنان الحديث كتتويج لطموحات الموارنة منذ أجيال طويلة. لذلك يبدو من المستحيل فصل تاريخ الموارنة عن تاريخ البلاد. والمساعدة التي حصل عليها الموارنة من الفرنسيين، لتشكيل دولتهم المستقلة لا تؤثر على شرعية حركتهم القومية، التي كانت تتوازى مع جهود المجموعات العرقية الأخرى في المنطقة، مثل الأرمن والأكراد واليهود والعرب المسلمين أنفسهم، للحصول على مساعدات من دول عظمى في سبيل تحقيق أهدافهم. ويمكن القول إن لبنان كان مصطنعاً بنفس القدر

الذي كانت به بعض الدول العربية الأخرى؛ فسوريا كوّنها الفرنسيون من أجزاء ولايات حلب ودمشق وبيروت العثمانية بينما أنشأت بريطانيا العراق من ولايتي بغداد والموصل. كذلك ما عرف فيما بعد بالمملكة الهاشمية تكون على أنقاض أجزاء أخرى من الامبراطورية العثمانية..

بالنسبة للمسيحيين اللبنانيين وخاصة الموارنة كان طلب المساعدة من فرنسا، له أسس تاريخية، ودينية وثقافية. ففرنسا كانت تحميهم منذ قرون، في الوقت الذي كانت فيه توطّد مصالحها في المنطقة. ولكن إنشاء لبنان الكبير لم يكن الوسيلة الوحيدة لتدبيج هذه العلاقة التاريخية أو لحماية مصالح فرنسا في المنطقة. وتظهر الوثائق الفرنسية عن فترة ١٩١٨ و ١٩٢٠ أن فكرة إقامة كيان لبناني ذي علاقة وطيدة مع فدرالية سورية، لم تكن غريبة أو غير مقبولة من أصحاب القرار الفرنسيين. فهذه الفكرة دعمت من قبل بيكو وغورو ودي جوفنيل، كذلك من قبل اللجنة المركزية السورية. وحتى وجد من دافع عن فكرة إقامة اتفاق مع الأغلبية الإسلامية حتى على حساب مصالح الموارنة.

إن نجاح الموارنة في تحقيق أهدافهم القومية في إنشاء كيان مسيحي مستقل بحدود أوسع، يعود إلى الظروف التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى، وبنجاحهم في كسب تعاطف الرأي العام الفرنسي مع قضيتهم. التنافس الذي ساد بعد الحرب بين فرنسا من جهة وإنكلترا والحركة القومية العربية بقيادة فيصل من جهة أخرى، ساهم في تحسين ظروف أتاحت لهم تحقيق أهدافهم. فلكي تحمي فرنسا مصالحها في المنطقة والتي هدّدتها بريطانيا، والحركة القومية العربية، كانت مجبرة على الاعتماد على المسيحيين اللبنانيين. واستغل الموارنة هذا الأمر حتى الحد الأقصى. ويمكن القول ان الحكومات الفرنسية المتعاقبة في تلك الفترة، كانت واقعة تحت

تأثير المناورات المارونية، التي أقنعتهم بضرورة إقامة لبنان الكبير والدفاع عن حدوده.

فلماذا يقال ان لبنان الكبير أنشيء على يد فرنسا لحماية مصالحها في المنطقة؟.

بالطبع نظر الفرنسيون إلى لبنان بعد إنشائه كقاعدة يمكن لهم منها الانطلاق للسيطرة على سوريا. ودعم المسيحيون هذا الاعتقاد، وأكد زعماؤهم تكراراً أن فرنسا يمكنها أن تعتمد على لبنان لحماية مصالحها في المنطقة. وذلك لأعتقادهم أن الوجود الفرنسي في المنطقة ضروري لحماية مكتسباتهم. كذلك نظر البعض إلى الكيان اللبناني على انه مصطنع بسبب إنشاء الكيانات المصطنعة الأخرى في المنطقة. وكثف القوميون العرب من دعاياتهم المعادية للكيان اللبناني في فترة ما بين الحربين، وذلك في جهودهم من أجل الحصول على استقلالهم واسترجاع الأراضي التي ضمها الفرنسيون إلى جبل لبنان. واعتبروا لبنان من صنع القوى الاستعمارية وليس وليد طموحات حركة قومية.

وبعد ١٩٢٠ تحولت المسألة اللبنانية، فالأقلية المسيحية التي كانت تخشى الذوبان في الجوار المسلم، نجحت في تحقيق هدفها في دولتها المستقلة. وخلق هذا النجاح مشكلة جديدة فالأقلية المسلمة الكبيرة جاء دورها كي تخشى الذوبان في الدولة المسيحية الجديدة. ويجب على المسيحيين اللبنانيين الندم لمقاومتهم محاولات الفرنسيين تقليص حدود لبنان، واقتطاع الأجزاء ذات الأكثرية المسلمة عنه. وكان يجب عليهم إنشاء كيان أصغر مساحة ذي أكثرية مسيحية مطلقة، والاستغناء عن طرابلس وعكار وأجزاء كبيرة من البقاع، هكذا دولة كان يمكن لها الصمود في وجه المعارضة الإسلامية. ولكن ظروفاً تاريخية ونفسية واقتصادية مع عوامل الطمع والشعور المبالغ به بالثقة بالنفس، أدّت

بالموارنة وقيادتهم الكنسية للمطالبة بحدود أكبر. والنتيجة كانت مجتمعاً بالغ التقسيم والشرذمة، أحاط بالخطر كل مكتسبات الموارنة القومية.

وفي الثلاثينات وخاصة بعد إحصاء ١٩٣٢. لاحظ الكثير من السياسيين الموارنة التناقض بين أرقام الواقع في لبنان الكبير حيث يتكون نصف السكان من المسلمين ومعادلة الدولة المسيحية. ويصف سمنة هذه الحالة بـ «محاولة تربيع الدائرة». ووصل أحد أهم زعمائهم إلى قناعة بأنه إذا أريد للبنان أن يبقى على صفته المسيحية، يجب التخلص من الأجزاء المزدحمة بالمسلمين، ولكن المعارضة الشديدة من اغلبية الموارنة وخاصة كنيستهم أفشلت كل المحاولات التي كان يمكن أن تحل الأزمة.

والطريق الذي مشاه لبنان لحل هذه المعضلة يمكن تسميته «بالتقارب التجريبي» وممثلا هذا الأسلوب بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ هما بشارة الخوري وميشال شيحا، اللذان اعتبرا أن الزمن كفيل بخلق هوية لبنانية جديدة لكل الطوائف، تقوم على العيش المشترك في دولة تعددية.

وأدت التجربة إلى تأكيد بطلان هذه النظرية، التي قللت من شأن العوائق الدينية والطائفية والثقافية بين مختلف المجموعات وخاصة بين المسيحيين والمسلمين. وثبت أن لبنان لا يستطيع المحافظة على لونه المسيحي الغربي وأن يكون مُعترفاً به ككيان شرعي من قبل العالم العربي. ومحاولات اعتماد نجاح سنجق جبل لبنان، كمثل لامكانية الحياة للبنان الكبير بطوائفه العديدة كانت غير صحيحة، كون الموارنة كانوا يؤلفون أغلبية ساحقة في المتصرفية، بينما لم يكونوا سوى أقل من نصف عدد السكان في لبنان الكبير. والآن وبعد ٦٠ سنة حدثت تغيرات سكانية بالغة الأهمية جعلت المسلمين يؤلفون أغلبية واضحة، في بروز للطائفة المتوالية كأكبر مجموعة سكانية[١]. وفي الماضي كانت الدولة العثمانية تمارس دور الحكم بينما مارس الفرنسيون دوراً ضامناً الطابع المسيحي للدولة، أما

بعد خروج الانتداب فقد تركت الطوائف فيما بينها وجهاً لوجه[٢].

وأدَّت هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية، إلى انتصار «المبدأ التجريبي» في لبنان، وأدَّى الاحتلال الانكليزي للمشرق إلى اخراج فرنسا من اللعبة، فالانكليز الذين دأبوا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على إضعاف مواقع فرنسا في المنطقة وجدوا الآن الفرصة سانحة لكسب كل الأوراق، وفي لبنان وجدوا في شخصي بشاره الخوري وكميل شمعون، اللذين حفزتها المصالح الشخصية، خير متعاونين لتحقيق الأهداف الانكليزية. وأدى انتصار بشارة الخوري على إميل إده المدعوم من فرنسا، في الانتخابات التي شارك فيها رسميون فرنسيون وانكليز بكامل ثقلهم، إلى انتصار الخط الذي يريد الانفصام عن فرنسا والتقرب من العرب، الذين كانت إنلكترا تعتبر مطامحهم جزءاً من الحفاظ على مصالحها في المنطقة. وجاء الميثاق الوطني الذي عقد بين رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح، بدعم انكليزي وموافقة من حكومتي سوريا ومصر، كنتيجة لهذا التحول.

والميثاق هو محاولة لردم الهوة التي تفصل بين هويتي الدولة اللبنانية، المسيحية اللبنانية أو العربية الاسلامية. كذلك تقسيم للسلطات السياسية بين مختلف المجموعات على أساس طائفي، كما جاء في دستور ١٩٢٦. وهذه التسوية الاسلامية ـ المسيحية فتحت الطريق للحصول على الاستقلال من فرنسا، وبناء دولة متعددة الطوائف في إطار ديمقراطي غربي.

ولكن ظهر فيما بعد أن الهوة التي فصلت بين المسيحيين والعالم العربي الاسلامي كانت أكبر من أن تردمها هذه المحاولة. فالشكوك والخوف والآراء المسبقة والعداء المستحكم منذ قرون لا يمكن القفز فوقها بمجرد إقامة تسوية بين فئة عليا من البرجوازية السياسية لم تعكس مواقف طوائفها

بمجملها . واستمر الكثير من السُّنة على رؤيتهم للبنان ككيان متعارض مع مطامحهم الدينية والقومية ، واستمروا في محاولاتهم لردفه إلى العالم العربي المسلم . كذلك استمرت الدول العربية المجاورة تنظر إلى لبنان ، كدولة مسيحية مرتبطة بالغرب . هذه الأمور جعلت المسيحيين يبحثون عن حلفاء خارج العالم العربي الاسلامي ، حتى بعد الاستقلال . وبدأ التقارب بين الكنيسة المارونية وإميل إده المعارضين لسياسة الخوري ، واليهود في فلسطين منذ سنة ١٩٤٥ ، كانعكاس للحالة المشابهة بين هاتين الأقليتين اللتين كانتا تحاولان تحقيق طموحاتها القومية . كذلك في سنة ١٩٥٨ حين ثارت الموجة القومية العربية بقيادة عبد الناصر اتجه المسيحيون نحو الغرب ، نحو الولايات المتحدة الأميركية في طلب النجدة . وفي ١٩٨٢ بعد اغتيال بشير الجميل وانتخاب أخيه أمينْ ، لبَّت الولايات المتحدة طلب المساعدة لفترة وجيزة . كل هذا زاد في التأكد لدى العالم العربي أن لبنان الحاضر ليس صحباً على تطور القومية العربية .

واليوم بعد ٦٠ سنة من التطور ، دار الزمن دورته ، ففي سنة ١٩٢٠ كان السُّنة يعارضون إنشاء لبنان ويطالبون بفصل الأجزاء المسلمة عنه ، بينما عارض الموارنة ذلك ، أما الآن فالموارنة يريدون العودة إلى حدود جبل لبنان المسيحي . بينما يعارض العالم العربي والمسلمون ذلك[٣] . في الماضي طالب السُّنة بإقامة لامركزية بينما عارضها الموارنة ، واليوم يطالب الموارنة باللامركزية ويعارضها السُّنة والمتاولة . في سنة ١٩١٨ و ١٩٢٠ كان يمكن للموارنة الحصول على استقلال لكيان مسيحي صغير بضمانات كافية ، ولكنهم رفضوا ذلك ، واليوم يعاودون مراجعة قرارهم ويحاولون الوصول إلى التقسيم ، بينما يعارض المسلمون ذلك وخاصة سوريا التي منعت بالقوة سنة ١٩٧٦ الوصول إلى هذه النتيجة . وخطة تقسيم لبنان عندها أمل صغير جداً بالنجاح بسبب المعارضة القومية من قبل المسلمين والعالم

العربي ، فمن المستحيل التغاضي عن ٦٠ سنة من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

إن الدرس الذي أخذناه ، عن تطور لبنان السياسي في الماضي يمكن أن يؤدي بنا إلى اعتماد حل يقوم على نظام سياسي لا مركزي وكانتونات طائفية كما تبنّاها دي سيكس .

NOTES

الهوامش

Chapter One

الفصل الأول

1. Geographical Syria is defined as the territory bordered by the Taurus range in the north, Sinai in the south, the Mediterranean in the west and the Syrian desert in the east.

2. For a statement of Arab Muslim aspirations for unity and independence, see memorandum from Muhammad Rashid Rida to Lloyd George, FO 371/4232, no. 105317, 25 June 1919.

3. FO 141/581, Faisal's interview with the American Commission of Inquiry, Damascus, 5 July 1919, Major Clayton to GHQ.

4. Hourani, A.H., *Arabic Thought in the Liberal Age 1798–1939* (Oxford, 1970), p. 290; and Husri, Sati al-, *Yawm Maisalun* (Beirut, 1964), pp. 263–4.

5. For example, see Rabbath, E., *Unité syrienne et devenir arabe* (Paris, 1939), Chapter II. On Rabbath, see Hourani, *Arabic Thought*, pp. 310–11.

6. Syria has never agreed to Lebanon's request to officially exchange ambassadors, claiming that as the two states have a special relationship, there is no such need.

7. See Appendix A: 'Revendication du Liban: Mémoire de la Délégation Libanaise à la Conférence de la Paix', submitted by Patriarch Elias Hawayik, Paris, 25 October 1919; Resolution approved on 9 December 1918 by the Administrative Council of Mount Lebanon before the departure of the first Lebanese delegation to the Paris Peace Conference in Muzhir, Yusuf, *Ta'rikh Lubnan al-'Amm* (Beirut, 1957), vol. II, pp. 873–5; and 'Mémorandum sur les Aspirations des Libanais', Alliance Libanaise, Cairo, 8 January 1918, FO 371/3398 25575/25575, no. 13, 26 January 1918, The Residency, Cairo to Balfour.

8. Salibi, K.S., *The Modern History of Lebanon* (London, 1968), p. xiii.

9. On the Imarah and the Maronites, see: Salibi, *the Modern History of Lebanon*; Harik, I.F., *Politics and Change in a Traditional Society, Lebanon 1711–1845* (Princeton, 1968); and Hourani, A.H., 'Lebanon: The Development of a Political Society' in Binder, L. (ed.), *Politics in Lebanon* (New York, 1965), pp. 13–29.

10. Harik, *Politics and Change*, p. 128.

11. The Mardaites were a warrior group who resisted the Arab invasion of Syria in the seventh century. The Maronite claim of being descendants of the Mardaites was to become an important national tradition.

12. Hourani, A.H., *Syria and Lebanon* (Oxford, 1954), p. 130.

13. Salibi K.S., 'The Traditional Historiography of the Maronites' in Lewis, B. and Holt, P.N., *Historians of the Middle East* (London, 1962), p. 215. See also: Hourani, A.H., 'Historians of Lebanon' ibid., pp. 226–45; Harik, *Politics and Change*, pp. 127–66; and Salibi, K.S., *Maronite Historians of Mediaeval Lebanon* (Beirut, 1959).

14. Harik, *Politics and Change*, Appendix I, The Maronite Imarah: The Church Plan for the Political Reorganization of Lebanon, pp. 294–5.

15. For studies on economic and social change in Lebanon, see: Polk, W.R., *The Opening of South Lebanon, 1788–1840* (Harvard University, 1963); and Chevalier, D., *La Société du Mont Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe* (Paris, 1971).

16. Hourani, A.H., 'Lebanon from Feudalism to Modern State', *Middle Eastern Studies* (April 1966), pp. 256–63. See also: Kerr, M.H., *Lebanon in the Last Years of Feudalism, 1840–1868: A Contemporary Account by Antun Dahir al-Aqiqi and Other Documents* (Beirut, 1959); Porat, Y., 'The Peasant Revolt of 1858-1861 in Kisrawan', *Hamizrah Hehadash*, vol. XV, no. 4 (1965), pp. 379–400, and vol. XVI, no. 1 (1966), pp. 31–57.

17. Hourani, 'Lebanon from Feudalism to Modern State', p. 257; and 'Atiyah, E., *An Arab Tells His Story* (London, 1946), p. 10.

18. The 'Double Caimacamia' regime was imposed on Mount Lebanon in 1845 after repeated clashes between Maronites and Druze. The Mountain was divided into two administrative districts roughly along the Beirut-Damascus highway, with the Maronites to the north and the Druze to the south.

19. For the Règlement Organique see Hurewitz, J.C., *Diplomacy in the Near and the Middle East* (Princeton, 1956), vol. I, pp. 165–8. For the preparation and analysis of the Règlement Organique see: Jouplain, M., *La Question du Liban* (Paris, 1908), pp. 386–437; Spagnolo, J.P., *France and Ottoman Lebanon 1861–1914* (St Antony's College Oxford, 1977), pp. 41–7 and Chapter 4; and 'Constitutional Change in Mount Lebanon: 1861-1864', *Middle Eastern Studies* (January 1971), pp. 25–48.

20. In 1867 Italy joined the other signatory powers.

21. Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, pp. 36–41.

22. Salibi, K.S., 'The Lebanese Identity', *The Journal of Contemporary History*, vol. 6, no. 1 (1971), pp. 76–88. See also Tarbin, Ahmad, *Lubnan Mundhu 'Ahd al-Mutasirrifiya ila Bidayat al-Intidab* (Damascus, 1968).

23. In 1865 the population of Mount Lebanon was given as 266, 487 — comprised of 220,496 Christians and 45,991 Muslims. The distribution of the six main sects was: Maronites — 171,800; Greek Orthodox — 29,326; Druze — 28,560; Greek Catholics — 19,370; Mutawallis — 9,820; Sunnis — 7,611, Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, p. 24, note 3. In 1896 Cuinet gave a total of 399,530 comprised of 319,296 Christians and 80,234 Muslims: Maronites — 229,680; Greek Orthodox — 54,208; Druze — 49,812; Greek Catholics — 34,472; Mutawallis — 16,846; Sunnis — 13,576, Cuinet, V., *Syrie, Liban et Palestine* (Paris, 1896), pp. 202–11. See also table on p. 98.

24. Samné, G., 'Le Liban Autonome de 1861 à Nos Jours' (Paris, 1919), p. 6; Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, pp. 132, 141–2.

25. Harik, p. 149. On Bishop Niqula Murad, see pp. 139–47.

26. On the relations between Karam and the Church see Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, Chapters 3 and 4. See also Harik, pp. 147–52.

27. On the revival of Maronite ideas of independence and autonomy after 1876, particularly after the Balkan insurrections, see Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, pp. 151–5; and Deebs, J., 'Les Maronites du Liban, Appel aux Catholiques' (Paris, April 1875).

28. Khalaf, S., 'Primordial Ties and Politics in Lebanon', *Middle Eastern Studies* (April 1968), pp. 243–69; Hourani, 'Lebanon from Feudalism to Modern State', p. 259; and Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, pp. 85–93.

29. Jouplain, *La Question du Liban*, pp. 469–70.

30. Salibi, *The Modern History of Lebanon*, p. xiii.

31. For a description of physical, social, economic and administrative aspects of Lebanon before the First World War, see: Samné, G., *La Syrie* (Paris, 1920), Chapters IX and X; and Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, *A Handbook of Syria, including Palestine* (London, 1920), Chapter XII.

32. Such arguments had already been raised by Da'ud Pasha, the first governor of Mount Lebanon. On his attempts to enlarge the boundaries of the Sanjak, see Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, pp. 113–17.

33. Jouplain, *La Question du Liban*, pp. 563–75; *Handbook of Syria*, p. 175; Samné, *La Syrie*, p. 276; and Dahir, M., *Ta'rikh Lubnan al-Ijtima'i* (Beirut, 1974), pp. 45–50.

34. Saba, P., 'The Creation of the Lebanese Economy — Economic Growth in

the Nineteenth and Twentieth Centuries' in Owen, R., *Essays on the Crisis in Lebanon* (London, 1976), pp. 1–22; and Safa, E., *L'Emigration Libanaise* (Beirut, 1960), pp. 159–64.

35. Jouplain, pp. 555–60; and Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, pp. 223–6.

36. Jouplain, pp. 469–70. Owing to its increasing importance, in 1888 Beirut became the capital of the new vilayet of Beirut which was formed from the sanjak of Beirut (comprising the cazas of Tyre, Sidon and Marjayoun) and the four sanjaks of Latakia, Tripoli, Acre and Nablus. It covered 30,500 sq. km and in the 1880s its estimated population was 533,554 of whom 230,173 were Muslims and 166,443 were Christians, Cuinet, pp. 13–14. Beirut's population increased from an estimated 15,000 in 1848 to 70,000 in 1863, to 120,000 in the 1880s, and to 180,000 in 1914. See: Porter, H., *The History of Beirut* (Beirut, 1912), pp. 89–92; Jessup, H., *Fifty-Three Years in Syria* (New York, 1910), vol. I, p. 265; *Handbook of Syria*, p. 175; and Cuinet, p. 53. Cuinet gives the following breakdown of the population of Beirut: Muslims — 36,000; Catholics — 39,400, of whom 28,000 were Maronites; non-Catholic Christians — 37,000; Jews — 2,500; Druze — 400; Foreigners — 4,320.

37. For various estimates on the extent of emigration see: Jouplain, pp. 563–8; *Handbook of Syria*, pp. 185–9; Safa, *L'Emigration Libanaise*, pp. 187–91; and Issawi, C. (ed.), *The Economic History of the Middle East 1800–1919* (Chicago, 1966), pp. 269–73.

38. Jouplain, M., *La Question du Liban* (Paris, 1908). On Jouplain, see Hourani, *Arabic Thought*, p. 275.

39. Jouplain, *La Question du Liban*, pp. 576, 582.

40. Ibid., pp. ix, 598.

41. On the Maronites' traditional attachment to France see: Ristelhueber, R., *Les Traditions Françaises au Liban* (Paris, 1925); Baudicour, L., *La France au Liban* (Paris, 1879); and Lamy, E., *La France du Levant* (Paris, 1900). On the legal aspects of the French Catholic protectorate, see a paper prepared by the Foreign Office, FO 608/102, no. 3962, 10 March 1919.

42. Baudicour, Chapter 6. For Bishop Murad's activities in Paris, see Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, pp. 20–1.

43. Jouplain, *La Question du Liban*, p. 589.

44. In fact, Cumberbatch, the British consul-general in Beirut, suspected that this action was motivated mainly by personal interests and rivalry between Lebanese politicians, FO 195/2277, no. 65, Beirut, 18 September 1908, and no. 66, 25 September 1908, Cumberbatch to Lowther. For a detailed description of the affair, see Khairallah, K.T., *La Syrie* (Paris, 1912), pp. 130–40.

45. FO 195/2277, no. 51, Beirut, 1 August 1908; no. 64, 9 September 1908; and no. 69, 8 October 1908, Cumberbatch to Lowther; and Lohéac, L., *Daoud Ammoun et la Création de l'Etat Libanais* (Paris, 1978), pp. 43–7.

46. FO 371/561 42599/39567, no. 812, Beirut, 19 November 1908, Cumberbatch to Lowther.

47. FO 371/561 39810/39567, no. 752, Constantinople, 6 November 1908, Lowther to Grey.

48. FO 371/762 331/331, no. 895, Const., 29 December 1908, and 1231/331, no. 1, 2 January 1909, Lowther to Grey.

49. FO 371/1006 6669/6669, Beirut, 25 February 1910, letter from Philippe al-Khazin to the British government requesting its support in resisting the attempt of the Ottoman government to incorporate Lebanon as a province in the empire. Sawda, Y. al-, *Fi Sabil al-Istiqlal* (Beirut, 1967), pp. 22–3; and Samné, 'Le Liban Autonome', pp. 8–10.

50. FO 371/781 44346/44346, no. 921, Const., 20 November 1909, Marling to Grey; and *AF* no. 126 (September 1911), pp. 405–12.

51. In his opinion 'The two principle scourges of Lebanon are the universal corruption among officials high and low and the unremitting struggle for office in all ranks. Every functionary has personal enemies who seek every opportunity to do him harm with the object of getting him dismissed and securing his place for one of their members.' FO 195/2311, no. 16, Beirut, 15 February 1909. See also: FO 195/2342, no. 10, Beirut, 18 February 1910, Cumberbatch to Lowther; FO 371/1006 7785/7785, 25 February 1910; and 23955/6999, no. 435, 28 June 1910, Lowther to Grey.

52. FO 195/2312, no. 58, Beirut, 16 August 1909; no. 68, 5 October 1909; and FO 195/2342, no. 18, 28 March 1910, Cumberbatch to Lowther; FO 371/1006 6669, no. 213, Const., 9 April 1910, Lowther to Grey. The original petitions are included in the dispatch. For the opposition of French financiers who had interests in the port of Beirut, see Monicault, J., *Le Port de Beyrouth et l'Economie des Pays du Levant sous le Mandat Français* (Paris, 1936), pp. 22–3.

53. FO 371/1006 13043/6669, no. 214, Const., 9 April 1910, Lowther to Grey; and Lohéac, pp. 47–52.

54. For various reform programmes see: FO 424/231, no. 75, Const., 4 May 1912; no. 115, 22 May 1912; no. 131, 22 May 1912; and no. 137, Lowther to Grey. See also Lohéac, pp. 52–62. Details can be found in *AF* which followed closely the events leading to the appointment of the new governor. See: no. 134 (May 1912), pp. 179–90; no. 136 (July 1912), p. 286; no. 137 (August 1912), pp. 345–6; and no. 141 (December 1912), pp. 515–20.

55. FO 371/1522 54463/52330, no. 79, Beirut, 4 December 1912, Cumberbath to Lowther. The position of president of the Administrative Council was officially held by the Mutasarrif, but it was actually the vice-president who filled the role.

56. FO 424/233, no. 165, Const., 23 December 1912, Lowther to Grey.

57. FO 371/1507 50279/33672, no. 984, Const., 21 November 1912; and FO 371/1848 54142/52892, no. 947, 22 November 1913, Lowther to Grey. For a description of the visit of the battleship *Jules-Ferry* in January 1912 to the Lebanese coast, see *AF* no. 131 (February 1912), pp. 81–2; and Atiyah, p. 25.

58. Jamal Pasha, *La Vérité sur la Question Syrienne* (Constantinople, 1916), pp. 38–43. In 1910 Philippe al-Khazin published a book, *Perpetuelle indépendance legislative et judiciaire du Liban*. See his letter to the British parliament, FO 371/1006 6669/6669, Beirut, 25 February 1910. Samné, *La Syrie*, pp. 220–1. The two Khazin brothers were executed in 1916 by the Turks.

59. Rabbath, E., *La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel* (Beirut, 1973), p. 281.

60. Sawda, pp. 11–58. The author was one of the leading members of the 'Alliance Libanaise' in Egypt during the War.

61. See the letter sent by six prominent Christian leaders in Beirut to the French consul-general, 12 March 1913, in Jamal Pasha, *La Vérité*, pp. 50–4.

62. Ibid. See also the appeal by Nahla Mutran, a Greek Catholic notable, from Ba'albek to the French consul-general in Damascus, 15 January 1913, pp. 41–3; and Dahir, p. 49. He quotes a memorandum entitled 'The Beqa'a for the Lebanese', presented by the municipal council of Zahle to Ohanes Pasha in 1913. The inhabitants of Zahle, which was part of the Mountain, sought annexation of the Beqa'a Valley to Mount Lebanon, as the town was the main economic centre of the valley and many of them had land and property there. See Hakim, Y. al-, *Bairut wa Lubnan fi al-'Ahd al-'Uthmani* (Beirut, 1964), pp. 90–1.

63. Hourani, A.H., *Minorities in the Arab World* (London, 1947), pp. 23–7; and Ma'oz, M., *Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861* (Oxford, 1968), Part V. See also: Jessup, *Fifty-Three Years in Syria;* and Bliss, F.J., *The Religions of Modern Syria and Palestine* (New York, 1910).

64. Jessup, *Fifty-Three Years in Syria*, vol. II, pp. 729–30. For the attitude of the Muslims of Beirut towards the Christians, see pp. 675 and 729; Bliss, *Modern Syria*

and Palestine, pp. 28–9; and 'Atiyah, pp. 10–14.

65. For the complaints of Christians in Beirut that the municipality was dominated by Muslims, and their demand for separate municipalities — Christian in the east and Muslim in the west, see: FO 371/766 16532/3119, no. 298, Const., 24 April 1909, Lowther to Grey; and *AF* no. 121 (April 1911), pp. 195–6.

66. Salibi, K.S., 'Beirut under the Young Turks as Depicted in the Political Memoirs of Salim 'Ali Salam', (Beirut, 1974). Salam was a leading member and one-time president of the Society. See also Johnson, M., 'Factional Politics in Lebanon: The Case of the "Islamic Society of Benevolent Intention" (Al-Maqasid) in Beirut', *Middle Eastern Studies* (January 1978), pp. 56–75.

67. FO 195/2277, no. 51, Beirut, 1 August 1908, and no. 72, 16 October 1908, Cumberbatch to Lowther. Shekib Arslan, a deputy in the Ottoman parliament, was a prominent Druze notable who became a Muslim.

68. FO 195/2311, no. 32, Beirut, 28 April 1909; no. 38, 14 May 1909, and 2312, no. 53, 15 July 1909, Cumberbatch to Lowther; FO 371/766 19532/3119, no. 298, Const., 23 April 1909, Lowther to Grey.

69. FO 371/1256 43727/30691, no. 767, Const., 31 October 1910; and FO 371/1258 47158/30691, no. 830, 18 November 1911, Lowther to Grey.

70. Sa'id, Amin, *al-Thawra al-'Arabiya al-Kubra* (Cairo, 1933), vol. I, pp. 13–14. For a description of the shelling of Beirut by Italian warships in February 1912, and the inhabitants' reactions, see Porter, pp. 93–8; and 'Atiyah, pp. 19–20.

71. FO 371/1256 43727/30691, no. 767, Const., 31 October 1911, Lowther to Grey.

72. FO 371/1522 54463/52330, no. 79, Beirut, 4 December 1912, Cumberbatch to Lowther.

73. FO 371/1507 50279/33672, no. 984, Const., 21 November 1912, Lowther to Grey; and FO 371/1522 54463/52330, no. 79, Beirut, 4 December 1912, Cumberbatch to Lowther.

74. Ibid.

75. Salibi, Salam-Memoirs, p. 19; and Sa'id, Amin, *al-Thawra* vol. I, pp. 18–24.

76. Zeine, N. Zeine, *The Emergence of Arab Nationalism* (Beirut, 1966), pp. 101–2.

77. Jamal Pasha, *La Vérité*, p. 53.

78. FO 371/1788 7281/3535, no. 104, Const., 7 February 1913, Lowther to Grey. Although no documentary evidence could be found, the establishment of the reform movement in Beirut was probably supported by Kamil Pasha as part of his campaign against the CUP.

79. FO 371/1775 17975/253, no. 311, Const., 15 April 1913; 18583/253, no. 320, 18 April 1913; and 20328/253, no. 357, 28 April 1913, Lowther to Grey. See also *AF* no. 146 (May 1913), pp. 223–9.

80. FO 371/1775 22581/253, no. 409, Const., 13 May 1913, Lowther to Grey.

81. FO 371/1775 24349/253, no. 455, Const., 24 May 1913, Lowther to Grey; and 29858/253, no. 349, Paris, 28 June 1913, Carnegie to Grey.

82. FO 371/1775 28573/253, no. 543, Const., 18 June 1913, Lowther to Grey.

83. Salibi, Salam-Memoirs, pp. 25–6; and Haim, S.G., *Arab Nationalism: An Anthology* (London, 1962), p. 33.

84. See note 60. Salam referred to a request by Ahmad Mukhtar Bayhum, one of the Muslim delegates from Beirut, at a meeting with a French official in the Quai d'Orsay, to quote publicly the latter's assurance that France had no intention of annexing Syria. The Christian delegates opposed his request. Salibi, Salam-Memoirs, pp. 29–30. See also Sa'id, Amin, *al-Thawra*, vol. I, pp. 30–1, 98–101.

85. Jamal Pasha claimed that he had changed his attitude towards the leaders of the reform movement after discovering an attempt by two of its members, 'Abd al-Karim al-Khalil and Rida al-Sulh, to organise a rebellion in the Sidon area: Jamal Pasha, *Memories of a Turkish Statesman 1913–1919* (New York, 1922), pp. 206–9:

and Salibi, Salam-Memoirs, pp. 34–6. For an expression of anti-Turkish feeling among Muslim notables in Lebanon, see letters from Ahmad Mukhtar al-Sulh in Cairo to various notables in Lebanon and Syria in August 1918. FO 371/3384 173437/747, 15 October 1918.

86. Sfer, 'Abdallah Pasha, *Le Mandat Français et les Traditions Françaises en Syrie et au Liban* (Paris, 1922), pp. 22–3; Sawda, pp. 65–7; and Hakim, *Bairut wa Lubnan*, pp. 150–1.

87. Muzhir, vol. II, pp. 854–5; and Hakim, *Bairut wa Lubnan*, pp. 153–4.

88. Jamal Pasha, *Memories*, p. 202.

89. Jamal Pasha, *La Vérité*, pp. 124–5; and FO 141/526, no. 11056, Report on Lebanon, 10 January 1915. Upon the outbreak of the War, Maronite emigrants in Egypt attempted to organise a force of volunteers, but they were discouraged by the British. They also sent representatives to Greece and obtained the agreement of the Greek government to sell them arms and ammunition and to ship them to Lebanon provided that safe conduct through the British blockade was assured. See Tibawi, A.L., *A Modern History of Syria* (London, 1969), pp. 213–14.

90. Rabbath, *La Formation Historique du Liban*, pp. 247–54. For a detailed description of the War period, see Hakim, *Bairut wa Lubnan*.

91. For correspondence between Hawayik and the Turkish authorities, see Muzhir, vol. II, pp. 854–62. See also intelligence reports in FO 141/664. During the War, clergymen, in particular Bulus Aql, smuggled money from Lebanese emigrants into Lebanon through the French-occupied island of Arwad opposite Tripoli, and distributed it among the Mountain's inhabitants. Muzhir, pp. 862–3. See also Ajay, N.Z., 'Political Intrigue and Suppression in Lebanon during World War I', *International Journal of Middle East Studies*, 5 (1974), pp. 140–60; and Hakim, *Bairut wa Lubnan*, pp. 172–4, 271, 277–82.

92. Such accusations had already been made during the War by Lebanese Christian agents, FO 141/664, Report no. 111, Cairo, 22 May 1916. See also appeals by Lebanese in Cairo to American consul-general for relief for the Mountain. For estimates of fatalities, see: Coury, A., 'Le Martyre du Liban', Chambre de Commerce de Marseille, *Congrès français de la Syrie, Janvier 1919: Séances et Travaux* (Marseilles, 1919), Fascicule II, pp. 62–75; Hitti, P.K., *Lebanon in History* (London, 1957), p. 486; Antonius, G., *The Arab Awakening* (London, 1951), p. 241; and Hakim, *Bairut wa Lubnan*, pp. 249–55.

Chapter Two الفصل الثاني

1. On French educational activities in the Levant before the War, see Pernot, M., *Rapport sur un voyage d'étude à Constantinople, en Egypte et en Turquie-d'Asie, Janvier-Août 1912* presented to the Comité de défense des intérêts français en Orient (Paris, 1912), pp. 277–308, tables, pp. 324–9; Cressaty, Count, 'Les intérêts de la France en Syrie. Conférence prononcée par le Comte Cressaty sous la Présidence de M. Paul Doumer et sous les auspices de l'Alliance française (Paris, 21 May 1913), pp. 27–32; and Marseille, *Congrès français de la Syrie*, Parts II and III.

2. On French economic interests in the Levant before the War, see: Marseille, *Congrès français de la Syrie*, part I; Pernot, *Rapport sur un voyage*; Cressaty, 'Les intérêts de la France'; and 'Les intérêts financiers de la France dans l'Empire ottoman', Report prepared by French companies with investments in the empire, in FO 371/4235, no. 120607, 26 August 1919.

3. Samné, *La Syrie*, p. 80; Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, pp. 282–3.

4. Pichon, J., *Le Partage du Proche-Orient* (Paris, 1938), pp. 15–31; Cassar, G.H., *The French and the Dardanelles* (London, 1971), pp. 46 ff., 73–4, 220–4; and Kedourie, E., *In the Anglo-Arab Labyrinth* (London, 1976), pp. 53–5. On the

original instructions for the establishment of the Légion d'Orient, see Samné, *La Syrie*, pp. 520–2.

5. For the French stand on the Sykes-Picot agreement, see: Pichon, *Le Partage*, Chapter VI; Samné, *La Syrie*, Chapter XXII; Caix, R. de, 'Dans l'Est — Questions pour la guerre et pour la paix', *AF* no. 173 (May-September 1918), pp. 61–9; and 'La France, l'Angleterre et la Syrie', no. 176 (August-November 1919), pp. 243–9. See also: Kedourie, E., *England and the Middle East* (London, 1956), Chapter II; and Nevakivi, J., *Britain, France and the Arab Middle East, 1914–1920* (London, 1969), Chapter II.

6. Kedourie, *In the Anglo-Arab Labyrinth*, pp. 113–15, 178–82.

7. Pichon, *Le Partage*, p. 110; Gontaut-Biron, Comte R. de, *Comment la France s'est installée en Syrie (1918–1919)* (Paris, 1923), pp. 77, 278. The author had close ties with Picot and served with him in the Western Zone in 1919.

8. Nevakivi, *Britain, France and the Arab Middle East*, p. 33.

9. Tibawi, p. 239.

10. Jung, E., *La Révolte arabe* (Paris, 1925), vol. II, p. 38; Gautherot, G. *La France en Syrie et en Cilicie* (Paris, 1920), pp. 16, 209; Caix, R. de, 'Dans l'Est — Questions pour la guerre et pour la paix', *AF* no. 173 (May-September 1918), pp. 68–9; and 'La France et la Syrie — Notre oeuvre dans le Levant et son avenir', *RDM* (Paris, 15 February 1919), p. 771. See also contents of posters distributed in Paris, FO 371/5181 5171/443, Paris, 20 May 1920, Derby to Curzon.

11. Gontaut-Biron, *Comment la France s'est installée*, pp. 43–6; Gautherot, *La France en Syrie*, Chapter VIII; 'Les affaires d'Orient à la Chambre des députés', address by Pierre Lenail, 26 March 1920, *AF* no. 181 (April 1920), pp. 130–5; and Briand, *ibid*. See also Lenail's address on 26 June 1920, no. 184 (July-August 1920), pp. 253–5.

12. See Millerand's address to the Senate, 28 July 1920, *AF* no. 184 (July-August 1920), pp. 281–7; and Flandin's address to the Senate, 5 April 1921, no. 192 (May 1921), pp. 195–8. Marcel Cachin, a socialist deputy, was an outspoken critic of French intervention in the Levant. See his addresses, 6 February 1920, no. 179 (February 1920), pp. 60–1, and 26 March 1920, no. 181 (April 1920), pp. 121–2.

13. Memorandum by Sir M. Sykes to Mr Barnes on the Anglo-French agreement in regard to the Arab state (n.d.) in private papers collection, Faisal, miscellaneous documents, Middle East Centre, St Antony's College, and Yale Papers, Report no. 6, 3 December 1917, pp. 14–15, microfilm in St Antony's College. Captain William Yale was a special agent of the USA in 1917–18 and later served as adviser to the King-Crane Commission.

14. Marseille, *Congrès français de la Syrie*, part I; 'Bulletin de la Chambre de Commerce de Marseille: Correspondance et Documents' (Marseilles, October 1919). See also a detailed study on Syria prepared for the Comité de l'action française à l'étranger', FO 608/105, no. 1192, 30 January 1919, and 'Le coton en Cilicie et en Syrie', appendix to *AF* (1922).

15. Lamy, E. *La France du Levant* (Paris, 1900); Bérard, V., *Le Sultan, l'Islam et les Puissances* (Paris, 1907); and 'Conférence de M. V. Bérard sur la France dans le Levant', address he gave at a joint meeting of l'Asie Française and the Comité de l'Orient, 8 February 1912, *AF* no. 131 (February 1912), pp. 50–8. See the way Flandin used Bérard's book to criticise his stand after the War in his address to the Senate on 5 April 1921, *AF* no. 192 (May 1921), pp. 196–7. See also Bérard's address to the Senate, 28 July 1920, no. 184 (July-August 1920), pp. 272–81; and Barrès, M., *Une Enquête aux Pays du Levant* (Paris, 1923). His visit took place in 1914. For his meeting with Hawayik, see vol. I, pp. 117–22. See also Bruneau, A., *Traditions et Relations de la France au Levant* (Paris, 1932), pp. 305–6. For bibliography of French works on the Levant, see Masson, P., *Elément d'une bibliographie française de la Syrie* (Marseilles, 1919). This was prepared for the congress in Marseilles and includes 4,530 references.

16. For details of the activities of these religious orders, see Marseille, *Congrès français de la Syrie*, part III.

17. The Syrian question became involved in the conflict between the French Catholic Church and its supporters, and the anti-clericalists. The Church attempted to exploit French public sentiment over France's position in Syria to further its own prestige. The Syrian problem also arose in France's relations with the Holy See. Some argued that the lack of diplomatic relations with the latter, which had been severed in 1904, was harmful to French interests in Syria, and that they should be renewed. See: Pernot, pp. 291–3, 301–5; 'Le Parlement et l'influence française dans le Levant', *AF* no. 154 (January 1914), pp. 91–102; and 'Les missions françaises du Levant en péril', pp. 148–51. See also Cambon, P., *Correspondance (1870–1924)* (Paris, 1946), vol. III, p. 30.

18. Pernot, p. i. For list of members see pp. ii–iv.

19. Denys Cochin, a member of Briand's government which concluded the Sykes-Picot agreement, acted in defence of the Christians in the Levant during and after the War. *AF* no. 201 (April 1922) p. 144. See a letter he sent from Beirut to the Quai d'Orsay while on a special mission in Lebanon during the Inquiry of the King-Crane Commission in Lebanon in AE, Levant, vol. 17, Beirut, 10 September 1919, pp. 173–5. See also his article in *Le Figaro*, 20 July 1919.

20. Samné, G., 'Comité de l'Orient: La question syrienne, exposé — solution, statut politique' (Paris, August 1918). See in particular the resolution adopted by the Comité on 6 October 1918, pp. 36–7. See also a visit by members of the Comité including Barthou, General Bailloud and Admiral Fournier on 29 January 1920 to Deschanel, the new president, in Gautherot, *La France en Syrie*, p. 209.

21. In 1915 Flandin published a pamphlet 'Rapport sur la Syrie et la Palestine' in defence of France's interests in the Levant. For the pamphlet and other documents on his activities, see his papers in the Bibliothèque Nationale. See also his address to the Senate on 5 April 1921 in *AF* no. 192 (May 1921), pp. 196–7, and no. 205 (September-October 1922), pp. 324–5.

22. *AF* no. 185 (September-October 1920), p. 297. See there also a list of members. For composition and aims of the society, see its first bulletin, April 1901. Eugène Etienne played an important part in French colonial activities before the War and headed 'La Ligue Coloniale Française'. Leygues, a leading member of the 'Syrian Party' became minister of the navy in Clemenceau's government in December 1917 and was responsible for French naval operations in Syria and Lebanon. After the War he continually pressured the government to defend France's interests in the Levant against the British and the Arabs.

23. For de Caix's views, see his articles which were regularly published in *AF*, for example: 'La crise orientale et les relations entre la France et la Turquie', no. 141 (December 1912), pp. 515–18; and 'La France et l'aventure turque', no. 160 (July-December 1914), pp. 271–3. At this early stage de Caix was already calling for France's participation in an invasion of Alexandretta. On his role in formulating French Syrian policy, see: Bérard's address to the Senate, 28 July 1920, p. 279; Marseille, *Correspondance et Documents*, p. 902; Rabbath, E., *L'Evolution politique de la Syrie sous mandat* (Paris, 1928), pp. 266–8; and Husri, p.82.

24. 'Le Comité et la question du Levant', *AF* no. 161 (January-March 1915), pp. 40–1; and L'Opinion française et les intérêts nationaux dans le Levant', pp. 42–8.

25. Huvelin, P., 'Que veut le Syrie?', *AF* (December 1921) (supplement); Marseille, *Congrès français de la Syrie*, and *Correspondance et Documents*. See the latter for report on Huvelin's mission. The mission's secretary was Paul Ghanem, nephew of Shukri Ghanem. For British reports and French press-cuttings on the congress, see: FO 371/3386 207880/747, no. 69, Marseilles, 12 December 1918, and 3385 201278/747, no. 64, 2 December 1918; and FO 371/4181 146021/2117, no. 127, 24

October 1919, British consul-general to FO.

26. Mutran, N., *La Syrie de demain* (Paris, 1916); Cressaty, and Jung, vol. I, pp. 135–7.

27. FO 608/105, no. 918, 15 January 1919, Curzon to Balfour; Yale Papers, Report no. 6, p. 12; and Jung, vol. II, pp. 105–6.

28. 'La Syrie devant la Conférence de la Paix'. Report prepared by Shukri Ghanem for the Quai d'Orsay. AE, Levant, vol. 7, Paris, 19 January 1919, pp. 285–7. Ghanem's declaration to the Peace Conference, FO 608/105, no. 2785, 24 February 1919. In March 1919 the Quai d'Orsay gave instructions to establish a society to counter anti-French propaganda in Egypt. The 'Comité Lebano-Syrien' was subsequently formed. It had close ties with the CCS and was headed by 'Abdullah Sfer Pasha, a Maronite who held a high position in the Egyptian administration; vol. 7, note no. 5, 9 January 1919, pp. 159–66.

29. On the CCS's attitude towards Faisal, see: Samné, *La Syrie*, Chapter XIX; and CCS, 'La question syrienne exposée par les Syriens' (Paris, 1919), pp. 26–31. Samné and Ghanem served as advisers in the preparation of the report for the 'Comité de l'action française à l'étranger' in December 1918, on the future organisation of Syria, FO 608/105, no. 1192, 30 January 1919.

30. The official programme of the CCS can be found in *CO*, 10 January 1918, pp. 24–6. For its reply to criticism on its stand on the question of Lebanon's independence, see: 'La Renaissance Libanaise de Sao Paulo', 25 April 1918, pp. 250–3; and 'Les "Minoritaires" syriens', 10 March 1918, pp. 129–33. On opposition of French economic groups to a separate Lebanon, see address by Huvelin in Marseille, *Correspondance et Documents*, p. 915.

31. AE, Levant, vol. 7, Note no. 5, 9 January 1918, and note no. 179, 24 December 1918; and FO 371/4181 98129/2117, no. 311, 23 June 1919, Clayton to Curzon.

32. For manifesto published by 'Ammun in September 1917 and the CCS attitude, see *CO* 10 March 1918, p. 157; 'La question syrienne exposée par les Syriens', p. 11. For Picot's complaints on 'Ammun's activities, see AE, Levant, vol. 14, 'Propagande chérifienne dans la zone Ouest', no. 277, Beirut, 4 July 1919, Picot to Pichon. See also Lohéac, pp. 71–2.

33. On the activities of the Alliance Libanaise, see Sawda, *Fi Sabil al-Istiqlal*. See also Auguste Adib Pasha, *Le Liban après la Guerre* (Cairo, 1917). Further details in Yale Papers: 'Historical Review of the Alliance Libanaise', 7 February 1918, and Report no. 12, 28 January 1918.

34. On the activities of the 'Comité libanais de Paris', see AE, Levant, vol. 9, pp. 228–30. The society was under the constant surveillance of the French police, at Ghanem's request. 'Note pour M. Goût', 4 February 1919, pp. 187–8; no. 108, Paris, 7 February 1919, from the minister for foreign affairs to the minister of the interior.

35. AE, Levant, vol. 2, the Admiralty to base in Port Sa'id, Paris, 4 October 1918, p. 133. On the Beirut incident, see dispatches in the same volume, pp. 121 ff., and Zamir, M., 'Faisal and the Lebanese Question, 1918–1920' (to be published in *Middle Eastern Studies*).

36. On the ceremony in Ba'abda: FO 371/3384 178951/747, no. 141, 26 October 1918, Clayton to FO. Sa'd later claimed that he had agreed to his appointment by Ayubi only after receiving Admiral Varney's approval. Coulondre decided not to appoint him, but a French officer, as governor, with Hawayik's approval. AE, Levant, vol. 3, no. 469, Beirut, 17 October 1918; no. 471, 18 October 1918; no. 489, 22 October 1918, and no. 493, 24 October 1918, Coulondre to Pichon.

37. On the Beqa'a Valley issue, see Zamir, 'Faisal and the Lebanese Question'. In petitions to the French from the Christians in the district of Ba'albek demanding annexation to Lebanon, they claimed that 75 per cent of the land and property in the district belonged to them. AE, Levant, vol. 8, 6 December 1918, p. 25; vol. 9,

no. 42, 12 February 1919; and vol. 10, no. 54, 21 February 1919, Picot to Pichon.

38. The Anglo-French Declaration in Nevakivi, Appendix B. For Christian and Muslim reactions to it see: AE, Levant, vol. 4, no. 561, Beirut, 13 November 1918, Picot to Pichon; vol. 5, no. 682, 10 December 1918; and Service des informations de la Marine dans le Levant, note no. 156, 22 November 1918. Telegram of thanks from Da'uq and Muslim religious leaders of Beirut, vol. 5, 7 December 1918, pp. 136–7. See also FO 371/3385 189886/747, no. 185, 16 November 1918, Clayton to Curzon. On Faisal's visit to Beirut: vol. 5, note no. 157, 26 November 1918.

39. AE, Levant, vol. 5, no. 644, Beirut, 3 December 1918, and nos. 680 and 683, 10 December 1918, Picot to Pichon. Pichon's dispatch, vol. 6, no. 499, 14 December 1918.

40. The original resolution in Arabic and its French translation, AE, Levant, vol. 6, pp. 72–80, Picot to Goût. Picot's request to decorate Sa'd in recognition of his assistance, vol. 11, no. 458, Beirut, 22 March 1919.

41. AE, Levant, vol. 6, no. 192, Port Sa'id, 26 December 1918, Laffon to Pichon; no. 193, 27 December 1918; and no. 194, 31 December 1918. Lebanese delegation's letter of protest, vol. 7, no. 1, 2 January 1919. For a British summary of the incident, FO 608/96, no. 1873, 12 February 1919. See also detailed French complaint against the attitude of the British and the Arabs in the Western Zone, and British reply, in FO 608/107, no. 4967, London, 19 March 1919.

42. The Administrative Council's resolution appointed seven members, but the delegation comprised only five: two Maronites — Da'ud 'Ammun and Emile Eddé; a Greek Orthodox — 'Abdullah Khuri-Sa'adeh; a Druze — Najib 'Abd al-Malek; and a Sunni — 'Abd al-Halim Hajjar, who was twenty-three years old. On rivalry between 'Ammun and Eddé, and between them and the Greek Orthodox representative, see: AE, Levant, vol. 9, note 4 February 1919, p. 51; and vol. 10, Note pour M. Goût, 21 January 1919. 'Ammun's and other members' speeches to the Council of Ten, USA, *Papers Related to the Foreign Relations of the United States. The Paris Peace Conference, 1919*, vol. IV, pp. 2–5.

43. AE, Levant, vol. 10, Délégation libanaise auprès de la Conférence de la Paix: Note sur les frontières du Grand Liban, dated 8 March 1918.

44. Protests against the delegation: FO 371/4144 10636/135, 18 December 1918; 16405/135, 26 January 1919; 21006/135, 12 January 1919; 24648/135, 29 January 1919; FO 371/4153 37058/275, 10 February 1919. Jung, vol. II, p. 115.

45. FO 608/96, no. 2552, Cairo, 5 January 1919, 'Protestation adressée par l'Alliance Libanaise aux membres du Conseil Administratif du Liban.' For protests and request by the Comité Libanais de Paris to appear before the Peace Conference, see: FO 608/96, Paris, 10 February 1919, pp. 113–14; and AE, Levant, vol. 9, 14 February 1919, pp. 228–30.

46. AE, Levant, vol. 2, no. 4141, Paris, 8 October 1918, Pichon to Cambon; and vol. 3, Paris, 16 October 1918, Picot to Pichon. See also Picot's speech to the Comité de l'Orient, 6 August 1918 in CO, 25 September 1918, pp. 129–34.

47. AE, Levant, vol. 4, nos. 559–60, 4 November 1918, Picot to Pichon; and Note pour le Ministre, Paris, 15 November 1918, pp. 151–2. See also Sykes memorandum, FO 608/105, no. 870, 22 January 1919.

48. Brémond, E., *Le Hedjaz dans la guerre mondiale* (Paris, 1931), p. 308. For Allenby's opposition to French reinforcement, see his interview with the Council of Four, 20 March 1919, USA, *The Paris Peace Conference*, vol. V, pp. 8–11; and WO 106/189, 13 March 1919, WO to Allenby. See also AE, Levant, Vol. 7, no. 95, Beirut, 19 January 1919, Picot to Pichon.

49. For description of French administrative organisation of the Western Zone and criticism of lack of funds and staff, see: Gontaut-Biron, *Comment la France s'est installée*, Chapter VI; and Gautherot, *La France en Syrie*, Chapter VI. For comparison between the organisation of the British administration in Palestine and that of the French in Lebanon immediately after the occupation, see Presland, J., *Deedes*

Bey (London, 1942), pp. 296–9.

50. AE, Levant, vol. 4, nc. 575, 16 November 1918, Picot to Pichon.

51. For the propaganda war between the French and the Arab government in the Western Zone, see Zamir, 'Faisal and the Lebanese Question'. Before and during the Peace Conference Picot sent petitions from the Lebanese to the Quai d'Orsay requesting a French mandate. See collections in vols. 8, 9 and 12.

52. Detailed description of the column's visit to south Lebanon in: Gautherot, *La France en Syrie*, pp. 8–12, 80–100; AE, Levant, vol. 9, no. 43, Beirut, 14 February 1919; and no. 265, 19 February 1919, Picot to Pichon. For Picot's negotiations with the Druze and a list of their demands, see vol. 10, nos. 350–2, 4 March 1919, Picot to Pichon. See also FO 371/3384 184647/747, no. 7191/P, Cairo, 4 November 1918, Allenby to WO.

53. FO 800/221, London, 16 September 1918, Sykes to Picot, and private letter from Sykes to Clayton, 3 March 1918. See also: *CO*, 30 March 1919, pp. 264–5; and Gontaut-Biron, *Comment la France s'est installée*, pp. 231–2.

54. AE, Levant, vol. 3, no. 471, 18 October 1918, Coulondre to Pichon; vol. 8, no. 133, Beirut, 26 January 1919, Picot to Pichon. See also: FO 608/93, no. 2625, 6 February 1919, Clayton to FO; and protest presented to Faisal by the Syrian Congress, FO 371/4182 130304/2117, 16 September 1919.

55. AE, Levant, vol. 8, Damascus, 18 January 1919, p. 196, extract of report by Faisal's delegate in Beirut, obtained by the French; vol. 9, no. 168, Beirut, 1 February 1919, Picot on a meeting with 'Umar Da'uq and Ahmad Mukhtar Bayhum; and vol. 11, no. 110, Beirut, 25 March 1919, 23 petitions from Muslims in Beirut requesting a Syrian federation under a mandatory power, sent by Picot to the Quai d'Orsay.

56. For Muslim complaints of French favouritism towards the Maronites, see: USA, *The Paris Peace Conference, 1919, The King-Crane Commission*, vol. XII, p. 852; and Gontaut-Biron, *Comment la France s'est installée*, pp. 104–7. For descriptions of local inhabitants' reaction to France and Britain, see: AE, Levant, vol. 6, note 157, 26 November 1918; no. 713, 13 December 1918, Picot to Pichon; and FO 371/3385, no. 190, 18 November 1918, Clayton to FO.

57. Khuri, B. al-, *Haqa'iq Lubnaniyah* (Beirut, 1960), vol. I, pp. 86–93.

58. For analysis of Faisal's reasons for opposing an independent Lebanon, see Zamir, 'Faisal and the Lebanese Question'.

59. Pichon, pp. 164–5; Brémond, p. 221, note 3, and pp. 241–54; Cambon, vol. III, pp. 275–6, 319–21; Watson, D.R., *Georges Clemenceau: A Political Biography* (Plymouth, 1974), pp. 366–72; and Bérard's address to the Senate, 28 July 1920, pp. 276–80.

60. On pressure from French public and press: Bérard, ibid., p. 79. Resolution adopted by the Committee for External Affairs in the Senate on 27 January 1919 demanding the safeguarding of French interests in 'la Syrie intégrale' in AE, Levant, vol. 8, pp. 141–3. See also: FO 371/4239, no. 2248, Paris, 3 December 1919, Crewe to Curzon; Cambon, pp. 333–4, 354–5, 370–2; and Lloyd George, D., *The Truth about the Peace Treaties* (London, 1938), vol. I, pp. 578–82.

61. On Tardieu's involvement in a plan for the Homs-Baghdad railway before the War, see Binion, R., *Defeated Leaders: The Political Fate of Caillaux, Jouvenel and Tardieu* (New York, 1960), pp. 226–39.

62. For Lawrence's role in the negotiations, see his memorandum to the Quai d'Orsay, 7 April 1919, AE, Levant, vol. II, pp. 247–9. De Caix claimed later that it had been Lawrence who prevented Faisal from concluding an agreement with the French. See his memorandum 'L'organisation donnée à la Syrie et au Liban, de 1920 à 1923 et la crise actuelle', October 1926, in vol. 200, pp. 35–6.

63. Zamir, 'Faisal and the Lebanese Question'. For Picot's stand see Yale Papers, Note on conversation with M. Georges-Picot, 17 April 1919.

64. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 37–8.

65. AE, Levant, vol. 13, no. 724, Beirut, 23 May 1919, Picot to Pichon; FO 371/4181 105815/2117, Cairo, 8 July 1919, GHQ to FO; 91483/2117, Beirut, 9 June 1919; and 98129/2117, no. 311, 23 June 1919, Clayton to Curzon.

66. AE, Levant, vol. 13, nos. 760–1, Beirut, 31 May 1919; no. 226, 'Situation politique en Syrie', 3 June 1919; and Sa'd's letter to Picot and a copy of the resolution: no. 234, 3 June 1919, Picot to Pichon. See also: vol. 15, no. 338, 'Situation politique au Liban durant le mois de mai 1919', 4 July 1919; and no. 254, 2 June 1919, telegrams of support for the resolution.

67. AE, Levant, vol. 13, no. 226, Beirut, 'Situation politique de 19 au 26 mai 1919', 3 June 1919; no. 829, 13 June 1919; vol. 14, no. 871, 22 June 1919, Picot to Pichon; and Sawda, pp. 179–81.

68. FO 371/4181 105815/2117, Cairo, 8 July 1919, GHQ to FO.

69. AE, Levant, vol. 14, no. 871, Beirut, 22 June 1919, Picot to Pichon.

70. AE, Levant, vol. 13, no. 724, Beirut, 23 May 1919; no. 226, 3 June 1919, Picot to Pichon; and FO 371/4181 98129/2117, no. 311, Cairo, 23 June 1919, Clayton to Curzon.

71. AE, Levant, vol. 13, no. 724, Beirut, 23 May 1919; and no. 226, 3 June 1919, Picot to Pichon.

72. Caix, R. de, 'L'état présent des questions orientales et l'intérêt français', *AF* no. 175 (February–July 1919), p. 176.

73. AE, Levant, vol. 13, no. 761, Beirut, 1 June 1919; and nos. 820–1, 12 June 1919, Picot to Pichon.

74. AE, Levant, vol. 14, no. 277, 'Propagande chérifienne dans la zone ouest', Beirut, 4 July 1919, Picot to Pichon. See also Hakim, Y. al-, *Suriya wa'l 'Ahd al-Faysali* (Beirut, 1966), pp. 99–100.

75. David, P., *Un gouvernement arabe à Damas* (Paris, 1923), pp. 58–9. See also AE, Levant, vol. 25, nos. 620–2, Beirut, 13 March 1920, Gouraud to Quai d'Orsay. For debate on Lebanon in the Syrian Congress, see *al Mufid*, Damascus, 12 August 1919, translation in vol. 17, no. 485, Beirut, 1 September 1919, Laforcade to Pichon.

76. USA, *The King-Crane Commission*, vol. XII, 'Confidential Appendix to the Report upon Syria', pp. 848–50.

77. AE, Levant, vol. 15, no. 338, Beirut, 4 July 1919, Picot to Pichon. In a letter of 28 January 1920 to Cambon, the French ambassador in London, Hawayik wrote: 'Les autorités françaises de Syrie se rendent parfaitement compte que malgré les sacrifices énormes qu'elles s'imposent vis-à-vis des non-chrétiens, elles n'ont pas avancé beaucoup, et que plus on agrandira le Liban, plus la France sera chez elle et moins elle rencontrera de résistance ailleurs.' Vol. 125, pp. 141–2.

78. Sawda, p. 182.

79. USA, *The King-Crane Commission*, vol. XII, pp. 756–70, 848–50. See also Kedourie, *England and the Middle East*, pp. 145–6.

80. There were also several deputations representing professional groups such as lawyers, doctors and journalists, organised mainly by the French authorities. The analysis of the stand of the various communities is based on USA, *The King-Crane Commission*, vol. XII; Yale Papers, 'Recommendations as to the future disposition of Palestine, Syria and Mount Lebanon' and 'A report on Syria, Palestine and Mount Lebanon for the American commissioners', Constantinople, 26 July 1919; *CO*, 'La commission d'enquête americaine dans le Levant', 30 July–15 August 1919, pp. 70–6; *Journal du Caire*, Cairo, 21 July 1919; Howard, H.N., *The King-Crane Commission* (Beirut, 1963); and detailed reports prepared by French officers in each region of the Western Zone in AE, Levant, vols. 15, 16.

81. AE, Levant, vol. 14, nos. 982–4, Beirut, 9 July 1919, Picot to Pichon; vol. 16, no. 410, 'Opérations des commissionnaires américaines à Tripoli', 16 August 1919, Laforcade to Pichon; and *Journal du Caire*, Cairo, 21 July 1919. See also Muzhir, vol. II, pp. 882–4.

82. AE, Levant, vol. 14, no. 277, Beirut, 4 July 1919, Picot to Pichon; vol. 16,

no. 410, Beirut. 16 August 1919, Laforcade to Pichon; *CO* 30 July–15 August 1919, pp. 72–3; and Hakim, *Suriya wa'l 'Ahd al-Faysali*, pp. 61–5, 101–2.

83. AE, Levant, vol. 15, no. 338, Beirut, 21 July 1919, Picot to Pichon; FO 371/4184 14591/2117, 'General Report on Western Syria Completed by General Staff Intelligence.' July 1919, Chapter 15 — the Druze; and Hakim, *Suriya wa'l 'Ahd al-Faysali*, pp. 81–2.

84. FO 371/4184 145791/2117, General Staff intelligence report, Chapter 16 — the Mutawallis; and AE, Levant, vol. 16, no. 368, 'Opérations des Commissaires américains dans le sanjak de Saïda', Beirut, 8 August 1919, Laforcade to Pichon.

85. USA, *The King-Crane Commission*, vol. XII, pp. 857–8.

86. Ibid., 'Arab Feeling towards the French', pp. 852–3. See also Yale Papers, 'A report on Syria, Palestine and Mount Lebanon for the American commissioners', 26 July 1919.

87. Ibid.; and 'Recommendations as to the Future Disposition of Palestine, Syria and Mount Lebanon', 26 July 1919. See also Howard, p. 131.

88. Arslan, S., 'La mort du Patriarche Maronite' in *Nation arabe*, Geneva, November–December 1931, p. 50.

89. For the resolution, see *L'Asie arabe*, Paris, 5 October 1919. See also Hawayik's address before departing from Junieh in *CO*, 'Le départ du Patriarche Maronite pour la France', 15 September 1919, pp. 136–7.

90. AE, Levant, vol. 16, nos. 1875–6, Rome, 9 August 1919; nos. 1843–5, 5 August 1919; and nos. 1848, 1850–1, 6 August 1919, Barrère to Pichon. See Hawayik's letter of thanks to Barrère for his help for the Lebanese cause, vol. 126, 8 September 1920, pp. 14–15. See also Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, p. 96.

91. *CO*, 'Le Patriarche Maronite en France', 15 September 1919, pp. 125–30. See also Feghali's interview in *Le Gaulois*, Paris, 14 September 1919 in FO 371/4182 131244/2117, Paris, 14 September 1919, Grahame to Curzon.

92. Muzhir, vol. II, p. 887. See also Hawayik's interview with Forbes-Adam, a member of the British delegation to the Peace Conference, in FO 371/4182 136086/2117, Minute by Mr Forbes-Adam, Paris, 26 September 1919.

93. For the memorandum, see Appendix A. 'Le Liban et la France: Documents publiés par le Patriarche Maronite' (Bkerki, 23 February 1936), pp. 8–9. There is some basis for 'Arida's claim, as the original draft of Clemenceau's letter to Hawayik was dated 27 October 1919, but was sent only on 10 November. See AE, Levant, vol. 19, p. 40.

94. Appendix B. On the same day Clemenceau sent a declaration to Picot for the Muslims in Syria and Lebanon, in which he stressed France's liberal policy towards them. To some extent this contradicted his letter to Hawayik. AE, Levant, vol. 19, nos. 921–3, Paris, 10 November 1919, Clemenceau to Picot.

95. Watson, p. 384; Jung, vol. II, pp. 126–7; and Bérard's address to the Senate, 28 July 1920, p. 279.

96. FO 371/5033 E1696/2, 7 March 1920, Negotiations between Faisal and the French government.

97. For an analysis of the negotiations, see Zamir, 'Faisal and the Lebanese Question'.

98. Butler, R. and Woodward, E. (eds), *Documents on British Foreign Policy, 1919–1939* (London, 1952), 1st. Ser., vol. IV, no. 310, Paris, 9 October 1919, Derby to Curzon. See also Lyautey, P., *Gouraud* (Paris, 1949), p. 219. General Lyautey, who established the French protectorate in Morocco before the War, greatly influenced French colonial policy. For a comparison between French policy in Morocco and in Syria, see Burke, E., 'A Comparative View of French Native Policy in Morocco and Syria, 1912–1925' in *Middle Eastern Studies*, vol. 9, no. 2 (May 1973), pp. 175–86. See also Bidwell, R., *Morocco under Colonial Rule, French Administration in Tribal Areas, 1912–1956* (London, 1973).

99. For Gouraud's stand on Syria, see: 'Réunion du Comité du 11 décembre, 1920 — Exposé verbal du général Gouraud' in *AF* no. 188 (January 1921), pp. 6–12; General Gouraud, 'La France en Syrie', extract from *Revue de la France*, 1 April 1920; 'L'Oeuvre de la France en Syrie'. *RDM* 15 February 1921, pp. 801–40; 'Le Général Gouraud en Syrie', *CO* 30 October 1919, pp. 247–51, 260–4; and Lyautey, *Gouraud*. The author served under Gouraud in Syria and Lebanon.

100. 'Exposé verbal du général Gouraud', p. 8. See also Picot's remark in FO 371/4185 156779/2117, no. 311, Cairo, 10 November 1919, Meinertzhagen to Curzon. On Gouraud's attempts to deploy French forces in the Beqa'a, see Zamir, 'Faisal and the Lebanese Question'. For criticism of Clemenceau's decision not to allow Gouraud to occupy the Beqa'a, see Lyautey, P., *Le Drame Oriental* (Paris, 1923), pp. 162–3. For de Caix's criticism of Gouraud's cautious policy towards Faisal, see Millerand's Papers, Bibliothèque Nationale, Box 60, letter from de Caix to Millerand, 4 May 1920.

101. Bérard's address to the Senate, 28 July 1920, p. 279. On de Caix's proposal to present Faisal with an ultimatum, see his letter in Millerand's Papers, 4 May 1920. For summary of his policy, see memoranda he presented to the Quai d'Orsay, AE, Levant, vol. 22, 'Note sur la politique de l'accord avec Faysal', 26 January 1920, pp. 50–77; vol. 31, 'Esquisse de l'organisation de la Syrie sous le Mandat français', 17 July 1920; and vol. 200, 'L'organisation donnée à la Syrie et au Liban de 1920 à 1923 et la crise actuelle', October 1926, pp. 22–141.

102. AE, Levant, vol. 126, Hawayik's letter to Barrère, Neo Kannobin, 8 September 1920, pp. 14–15. See Gouraud's attitude towards Hawayik in the official ceremony on 1 September 1920 of the proclamation of Greater Lebanon, FO 371/5040 11571/2, no. 77, Beirut, 2 September 1920, Fontana to the Secretary of State for Foreign Affairs.

103. Two people particularly active in Beirut at this time in defence of the Lebanese Christian cause were Giannini, the delegate of the Holy See and Father Catin, a Jesuit and former chancellor of the medical school at St Joseph University. See, for example, Giannini's dispatches to the Holy See in AE, Levant, vol. 26, no. 1171, Beirut, 15 March 1920, Giannini to Cardinal Gaspari, and dispatches transferred by the French chargé d'affaires in the Vatican, to Millerand, 20 April 1920, pp. 233–6. Father Catin participated in meetings of the Comité de l'Asie Française before and during the War. He also took an active part in the congress in Marseilles. On his influence in Beirut, see: Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, p. 99; and Sawda, pp. 155–8. On Father Catin's role, Bruneau quoted the following: 'C'est au "Père Catin que la France doit son mandat sur la Syrie et le Liban.' Bruneau, p. 304. See also visit by Cardinal Dubois, head of the Catholic Church in Paris, to Beirut at the beginning of 1920, and reaction of Christians and Muslims, in: vol. 19, nos. 1515–16, Beirut, 8 December 1919, Gouraud to Pichon; and FO 371/5032 1584/2, no. 8, Beirut, 20 February 1920, Wratislaw to FO.

104. AE, Levant, vol. 20, Note 13, 14 November 1919; vol. 21, Note on conversation with Faisal, Paris, 9 January 1920, pp. 141–2; and vol. 26, no. 1171, Beirut, 15 March 1920, Giannini to Cardinal Gaspari.

105. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, p. 77. Both Lawrence and Sykes claimed that the Maronites constantly tried to hinder *rapprochement* between the French authorities and the inhabitants of Syria and Lebanon, particularly the Muslims; vol. 11, Lawrence's memorandum to the Quai d'Orsay, 7 April 1919; and Sykes' memorandum, FO 608/105, no. 870, 22 January 1919.

106. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 71–8.

107. See Millerand's reply to Cachin in the Chamber of Deputies, 6 February 1920 *AF* no. 179 (February 1920), pp. 61–2; and his address to the Senate, 28 July 1920, no. 184 (July–August 1920), pp. 281–4. See also: Jung, vol. II, pp. 136–7, 143–5; and Cambon, vol. III, pp. 386–7.

108. On the formation of Millerand's Syrian policy, see his private papers, in

particular Box no. 60. See also: AE, Levant, vol. 22, nos. 98, 103, Paris, 31 January 1920; vol. 23, nos. 149–55, 10 February 1920; vol. 28, nos. 426–35, 455–63, 4 May 1920; and nos. 505–18, 27 May 1920, Millerand to Gouraud.

109. AE, Levant, vol. 19, nos. 1563–6, Beirut, 29 November 1919, Gouraud to Clemenceau; vol. 21, note 20, 12 December 1919 and note 23, 19 December 1919. See also Hawayik's letter to Cambon, vol. 125, 28 January 1920, pp. 141–2. On the publication of the Clemenceau-Faisal agreement in *al-Barq*, Beirut, 21 January 1920, see Muzhir, vol. II, pp. 908–9.

110. The delegation was headed by Bishop 'Abdullah al-Khuri and included Emile Eddé, Joseph Gemayel, Alfred Sursuk and Tawfik Arslan. For Hawayik's letter to the Administrative Council and the latter's resolution of 28 February 1920 authorising the delegation, see AE, Levant, vol. 24, no. 81, Beirut, 2 March 1920, Gouraud to Millerand. See also vol. 32, 'Note pour M. de Peretti par R. de Caix', pp. 145–6, 14 August 1920. Criticism of the three Lebanese delegations and their members, in *L'Asie arabe*, Paris, 15 April 1920.

111. AE, Levant, vol. 125, 'Les revendications libanaises: Note de la troisième délégation libanaise', Paris, 21 February 1920, pp. 145–6. For other memoranda see: pp. 147–51, 20 March 1920; pp. 165–6, 26 April 1920, and pp. 174–5, 13 May 1920. Lebanese Christian pressure on French authorities to occupy the Beqa'a, vol. 20, Note no. 13, 14 November 1919. On Gouraud's and de Caix's stand on the Beqa'a, see Zamir, 'Faisal and the Lebanese Question'.

112. Copy of the resolution in Millerand Papers, Box 60.

113. See his addresses in the Chamber of Deputies, 26 March 1920, *AF* no. 181 (April 1920), pp. 130–5, and on 26 June 1920, no. 184 (July–August 1920), pp. 253–5. Two years later when he visited Hawayik, the Maronite Bishop Pierre Feghali described him as 'the eloquent defender of Lebanese independence in the Chamber of Deputies', Hobeika, P., *Discours, Allocutions, Articles: Mgr. Michel Feghali* (Junieh, 1938), pp. 106–10.

114. Millerand Papers, Box 60, 'Réponse au questionnaire dressé par M. Lenail, 1 March 1920'; AE, Levant, vol. 26, nos. 788–97, Beirut, 7 April 1920, Gouraud to Millerand; and 'Note pour M. de Peretti de M. Bertrand', Paris, 10 April 1920, pp. 131–2.

115. AE, Levant, vol. 10, no. 356, Beirut, 4 March 1919, and no. 360, 6 March 1919, Picot to Pichon.

116. Yale Papers, 'A report on Syria, Palestine and Mount Lebanon for the American Commissioners', 26 July 1919, p. 15.

117. FO 371/4186 163275/2117, no. 92, Cairo, 2 December 1919 in Meinertzhagen's dispatch to Curzon. See also his dispatch no. 311, 10 November 1919 in FO 371/5185 156779/2117. For Muslim reaction to the agreement, see protests by the Arab liaison officer to Picot in AE, Levant, vol. 18, no. 537, Beirut, 18 October 1919, Picot to Pichon. On the rise of the extremists and increasing pan-Islamic and anti-European sentiment, see: vol. 18, note 4, 26 September 1919; vol. 21, report 24, 15 December 1919; and note 21, 2 January 1920. For a draft of a proposed treaty between the Arab government and the Turkish nationalists against the French, found in 'Adel Arslan's papers which were seized by the French, see vol. 35, no. 25, Beirut, 19 January 1921, de Caix to Millerand. On Rashid Rida's disappointment with Arab *rapprochement* with the Turks, see his interview with Picot in vol. 18, no. 1316, Beirut, 8 October 1919, Picot to Pichon. See also Sa'id, Amin, vol. II, pp. 92–104.

118. AE, Levant, vol. 18, nos. 1276–8, Beirut, 26 September 1919, Laforcade to Pichon; no. 1412, 25 October 1919, Picot to Pichon; and vol. 19, Bulletin de renseignements hebdomadaires, no. 4, 15–22 December 1919. See also: FO 371/4186 174490/2117, 13 January 1920, Meinertzhagen to Curzon; and FO 371/5032 1198/2, 8 March 1920, report attached from 3 January 1920.

119. Detailed descriptions of attacks are to be found in volumes of these months in

AE. For summary see two memoranda which Gouraud handed to Faisal in January upon the latter's return from Paris, in vol. 22, 15 January 1920, pp. 168–76. See comprehensive report prepared by the high commissioner after the occupation of Damascus, including documents seized by the French, in vol. 33, 'Note au sujet des rapports entre le Haut Commissaire de la République Française en Syrie-Cilicie et l'Emir Fayçal', 22 September 1920. See also Sa'id, Amin, vol. II, pp. 105–17.

120. After the declaration of independence, Gouraud claimed that upon his return from Paris, Faisal himself had informed him that he had provoked the troubles in the Beqa'a in order to improve his position in the negotiations: AE, Levant, vol. 25, no. 652, Beirut, 17 March 1920; vol. 26, no. 795, 7 April 1920, Gouraud to Millerand; and Gouraud's letter to Allenby in FO 371/5036 6994/2, 9 June 1920. Gouraud repeated this accusation on 7 August in a speech at a reception for Syrian notables in Damascus, *al-Barq* Beirut, 9–11 August 1920. Translation in 'Arabic Press Extracts' prepared by the Arab Bureau in FO 371/5189 10972/499, 25 August 1920. Gouraud's accusations are verified by a letter Faisal sent from London quoted in Qasimiya, Khayriya, *al-Hukuma al-'Arabiya fi Dimashq bayna 1918–1920* (Beirut, 1971), p. 151, note 4. See also vol. 21, Note on conversation with Faisal, Paris, 9 January 1920, pp. 141–2.

121. FO 371/5035 5690/2, no. 35, Beirut, 13 May 1920, Wratislaw to FO; and Lyautey, *Le Drame Oriental*, p. 167. It is impossible to ascertain the exact number of people killed, but it was probably over 200.

122. AE, Levant, vol. 18, note 6, 10 October 1919; Private letter from Kamal al-As'ad to Na'if Soubeh, 18 May 1920, in FO 371/5120 7727/85, Jerusalem, 10 June 1920, General Bols to FO; *al-Mufid* Damascus, 2 July 1920, in 'Arabic Press Extracts', FO 371/5188 9334/499, 19 July 1920; and *al-Kinana* Damascus, 'The French in Jabal 'Amel', 26 May 1920, 7808/499, 14 June 1920.

123. For Gouraud's request for 20,000 rifles to arm the Christians: AE, Levant, vol. 125, no. 1652, Paris, 26 March 1920, War Minister to Foreign Minister; and no. 905, 3 April 1920. Faisal's complaint to Lloyd George, FO 371/5035 5904/2, no. 541, 4 June 1920. Complaint by the Muslims on the coast to Gouraud, *al-Kinana* Damascus, 22 May 1920, in FO 371/5188 6497/499, 7 June 1920. On the Christians' provocative behaviour see: *L'Asie arabe* Paris, 20 August 1919; vol. 18, note 4, 26 September 1919; and Zayd's letter to Allenby, 3 January 1920, in FO 371/4187 176608/2117, no. 2, Damascus, 3 January 1920, WO to Under Secretary of State of FO.

124. AE, Levant, vol. 16, Beirut, 20 August 1919, p. 202, Laforcade to Pichon; vol. 18, no. 308/S, Rapport politique mensuel (Août 1919); no. 1278, 26 September 1919, Laforcade to Pichon; and note 6, 10 October 1919. The report claimed that a committee of Druze leaders including Amin and 'Adel Arslan, was established in Damascus and was attempting to provoke sectarian hostility in Mount Lebanon for political reasons. The report also gives the reasons for the Druze attack on Sa'd. See also vol. 19, note 4, 15–22 October 1919; and FO 371/4233 109428/109425, 28 July 1919.

125. AE, Levant, vol. 19, note 4, 15–22 October 1919; vol. 20, note 13, 14 November 1919; and note 14, 21 November 1919. See also FO 371/4185 156779/2117, no. 311, Cairo, 10 November 1919, Meinertzhagen to Curzon.

126. AE, Levant, vol. 20, note 19, 5 December 1919; vol. 20, no. 1658; and vol. 22, no. 224, Beirut, 30 January 1920, Gouraud to Pichon. Autonomy for the Druze was included in Clemenceau's agreement with Faisal, 6 January 1920. See also *al-Mufid* Damascus, 2 July 1920 in FO 371/5188 9334/499, 19 July 1920. The newspaper stated that it was Major Clayton who persuaded the Druze leaders in the Houran to refrain from invading Lebanon. On the selection of Druze as bodyguards for Gouraud, see FO 371/5032 1584/2, no. 8, Beirut, 20 February 1920, Wratislaw to FO. For detailed description of relations between the Druze and France, see Abu Rashid, H., *Jabal al Duruze* (Cairo, 1925).

127. AE, Levant, vol. 21, note 25, 26 December 1919 and note, 26February 1920; vol. 26, Rapport Hebdomadaire no. 11, 16 April 1920; vol. 28, Greek Catholic Metropolite of Tyre to Gouraud, 15 May 1920, pp. 5–14; and FO 371/5036 8101/2, Cairo, 26 June 1920, Allenby to Curzon.

128. AE, Levant, vol. 22, de Caix's memorandum, 30 January 1920, p. 141; see also p. 75; vol. 24, nos. 589–90, Beirut, 10 March 1920, and nos. 992–6 in vol. 27, 10 May 1920, Gouraud to Millerand. Faisal received reports from Paris on de Caix's intentions: vol. 29, nos. 1162–3, Beirut, 6 June 1920, Gouraud to Millerand. See also Kamal al-As'ad's letter to Na'if Subeh, 18 May 1920 in FO 371/5120 7727/85.

129. AE, Levant, vol. 28, detailed report from the Greek Catholic Metropolite of Tyre to Gouraud, 15 May 1920, pp. 5–14. For a British report of the incident see FO 371/5120 6193/85, no. 576, Cairo, 1 June 1920, Allenby to Curzon. See also As'ad's private letter.

130. FO 371/5036 7737/2, no. 47, Beirut, 12 June 1920, Wratislaw to FO; and AE, Levant, vol. 28, nos. 1015–17, Beirut, 15 May 1920, Gouraud to Millerand. See also Safa, M.J. al-, *Ta'rikh Jabal 'Amil* (Beirut, n.d.) pp. 221–30.

131. Millerand Papers, Box 60, de Caix's letter, 4 May 1920; *AF* no. 183 (June 1920), p. 199; *The Times* London, 17 May 1920 in FO 371/5035 5097/2, 19 May 1920; and Question to the Foreign Minister in the parliament on the incident of 'Ain Ibel in FO 371/5119 5231/85, 10 May 1920. See also FO 371/5035 5691/2, no. 36, Beirut, 13 May 1920, Wratislaw to FO.

132. AE, Levant, vol. 24, note 48, 27 February 1920; and vol. 26, no. 1171, Beirut, 15 March 1920, Giannini to Cardinal Gaspari. For rumours that the French were leaving Lebanon, see: FO 371/5033 1773/2, no. 303, Const., 2 March 1920, high commissioner to Curzon, enclosure no. 1; and FO 371/5120 6487/85, no. 40, Beirut, 25 May 1920, Wratislaw to FO. On the massacre in Marrash, see Véou, P. du, *La passion de la Cilicie, 1919–1922* (Paris, 1954), pp. 122–9.

133. AE, Levant, vol. 26, Rapport hebdomadaire, no. 6, 19 March 1920. Reaction in Christian and Muslim press: vol. 25, pp. 280–2; and FO 371/5034 3500/2, no. 22, Beirut, 29 March 1920, Wratislaw to FO. Protests against declaration of independence in *CO*, 'Protestations syriennes contre les décisions du "Congrès syrien" ', 15 April 1920, pp. 314–16.

134. AE, Levant, vol. 25, nos. 623–4, Beirut, 13 March 1920, Gouraud to Millerand, and no. 278, Paris, 25 March 1920. 'Abdullah al-Khuri transferred Millerand's letter to Hawayik and Sa'd; nos. 704–5, 25 March 1920, Gouraud to Millerand; and vol. 26, report no. 7, 26 March 1920. See also: FO 371/5034 3500/2, no. 22, Beirut, 29 March 1920, Wratislaw to FO; and *CO* 15 April 1920, p. 324, and 15 May 1920, p. 413.

135. AE, Levant, vol. 26, Report no. 7, 26 March 1920; vol. 33, 'Difficultés économiques provoqués entravers au commerce', pp. 208–10; SHA, Box 2B1, Rapport Hebdomadaire, 3 May 1920; and Box 4B2, nos. 929–30, 30 April 1920, protest of Chamber of Commerce of Beirut sent to Gouraud by 'Umar Da'uq. For detailed description of economic situation in the Western Zone, see reports compiled by General Staff Intelligence, July 1919 in FO 371/4184 145791/2117. See also: FO 371/5034 2539/2, no. 18, Beirut, 17 March 1920, Wratislaw to FO; and *The Near East* London, 4 March 1920, p. 317, and 25 March 1920, pp. 424–5.

136. FO 371/5032 1584/2, no. 8, Beirut, 20 February 1920; and FO 371/5032 3500/2, no. 22, 29 March 1920, Wratislaw to FO.

137. Appendix C. On the deterioration in relations between the French authorities and Sa'd and other members of the Administrative Council, see Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 99–105.

138. Gouraud had a secret 'political fund' from which money was given to various individuals and organisations for furthering French interests. Among the recipients were the Dutch consul in Beirut and the Spanish consul in Jerusalem. One Lebanese who received money was Michel Twaini, a Greek Orthodox notable from Beirut who

headed a group of Christians who supported France. For details, see: SHA, Box 5B2, no. 70, Paris, 17 January 1920, Pichon to Gouraud; Box 4B2, no. 697, 24 March 1920; no. 171, 30 December 1919; no. 773, 5 April 1920; and no. 822. On the special attitude of the French towards Michel Twaini, see Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 104–5.

139. The request for a constitution had already been included in the Administrative Council's resolution of 20 May 1919. For Gouraud's letter to Habib al-Sa'd and the names of the 14 members, one of whom was Paul Nujaim, see *CO* 15–30 July 1920, pp. 32–3. For public statements by Habib al-Sa'd and Da'ud 'Ammun on the future form of the Lebanese government, see *al-Barq* Beirut, 22 June 1920. See also: FO 371/5036 7737/2, no. 47, Beirut, 12 June 1920; and 5037 8502/2, no. 49, 2 July 1920, Wratislaw to FO.

140. AE, Levant, vol. 125, Hawayik to Gouraud, 29 May 1920, p. 179. On activities of Faisal's representatives among the Lebanese Christians, see: vol. 24, note 48, 27 February 1920; vol. 25, Report no. 2, 8 March 1920, pp. 268–70; and in particular SHA, Box 2B1, weekly intelligence reports of 8 June 1920, 22 June 1920, 29 June 1920 and 5 July 1920. See also FO 371/5037 8502/2, no. 49, Beirut, 2 July 1920, Wratislaw to FO.

141. For rumours of French agreement with Faisal, see *Lissan al-Hal* Beirut, 6 June 1920, 12 June 1920 and 17 June 1920. AE, Levant, vol. 37, no. 207, Beirut, 18 October 1921, Gouraud to Briand; SHA, Box 4B2, nos. 1403–6, Beirut, 12 July 1920, Gouraud to Millerand; no. 1044, 26 July 1921; and nos. 1364–7, 18 October 1921, Gouraud to Briand. The affair of the Administrative Council has been extensively discussed by Lebanese historians. Details which emerge from French documents, including intelligence reports in Boxes 2B1 and 12B3 are similar to descriptions given by Muzhir, vol. II, pp. 920–9. See also *CO* 30 October 1920, pp. 258–65.

142. Appendix D.

143. Sawda, pp. 293–4; Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 105–7.

144. Zamir, 'Faisal and the Lebanese Question'.

145. SHA, Box 2B1, Rapport Hebdomadaire, 15 June 1920 and Box 4B2, nos. 1403–8, Beirut, 12 July 1920, Gouraud to Millerand.

146. In a letter to Gouraud, Millerand pointed to the undesirable effect the affair of the Administrative Council would have on the French public and proposed to provoke incidents against Faisal in the Eastern Zone which would preoccupy the French press instead. In fact, Gouraud had sent his ultimatum to Faisal two days earlier. SHA, Box 5B2, no. 717, Paris, 16 July 1920, Millerand to Gouraud. See also: FO 371/5038 9644/2, no. 55, Beirut, 16 July 1920, Wratislaw to FO; and AE, Levant, vol. 37, no. 207, Beirut, 18 October 1921, Gouraud to Briand.

147. AE, Levant, vol. 126, Hawayik to Barrère, Neo Kannobin, 8 September 1920, pp. 14–15; and SHA, Box 4B2, nos. 1399–1400, Beirut, 10 July 1920, Gouraud to Millerand.

148. For the organisation of the mandated territories and Lebanon's relations with the rest of Syria, see Chapter 3.

149. AE, Levant, vol. 31, 'Esquisse de l'organisation de la Syrie sous le Mandat français', 17 July 1920, pp. 38–46. See also vol. 32, Note pour M. de Peretti par R. de Caix, 14 August 1920, pp. 145–6.

150. AE, Levant, vol. 125, nos. 796–818, Paris, 6 August 1920, Millerand to Gouraud. See also dispatch from the American consul-general in Beirut to the State Department on his conversation with de Caix: no. 170, Beirut, 15 September 1920, in Browne, W.L., *The Political History of Lebanon, 1920–1950* (Salisbury, NC, 1976), collection of documents on Lebanon in the State Department, vol. I, pp. 12–15.

151. CO, 'Discours du Général Gouraud à Zahlé', 15–30 November 1920, pp. 308–10; AE, Levant, vol. 32, no. 1256, Beirut, 4 August 1920, Gouraud to Millerand. For decree no. 299 concerning the annexation of the Beqa'a Valley to Lebanon, see Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, p. 309.

152. SHA, Box 4B2, nos. 1577–84, Beirut, 13 August 1920, Gouraud to Millerand. See also: nos. 1623–4, Paris, 19 August 1920, Millerand to Gouraud; and AE, Levant, vol. 32, nos. 1628–31, Beirut, 20 August 1920, Gouraud to Millerand. De Caix argued that it was preferable for the High Commission to be situated in the interior rather than in Beirut. One of his reasons was that pressure from Lebanese Christians in Beirut would hinder the French authorities from pursuing an impartial policy in the mandated territories. See, for example, his memorandum in vol. 31, pp. 40–1.

153. SHA, Box 4B2, no. 848, Paris, 21 August 1920; and AE, Levant, vol. 125, nos. 862–70, 23 August 1920, Millerand to Gouraud. See also Millerand's letter to 'Abdullah al-Khuri confirming that he accepted Gouraud's stand on Lebanon's borders, in vol. 32, 24 August 1920, pp. 235–7; Khuri's reply, 9 September 1920, vol. 125, pp. 269–70.

154. AE, Levant, vol. 125, Decrees nos. 318–21, pp. 273–7. The proclamation of Greater Lebanon was delayed twice by Gouraud from 15 and 23 August. For the ceremony and Gouraud's speech, see nos. 1688–90, and pp. 260–5. See also FO 371/5040 1157/2, no. 77, Beirut, 2 September 1920, Fontana to FO. For Decree no. 318, 31 August 1920 which defined Lebanon's borders, and Decree no. 336, 1 September 1920 on the administrative organisation of Lebanon, see Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, p. 310–12.

155. Lloyd George, vol. II, pp. 1101–3. Faisal believed that if Clemenceau had stayed in office, he could have reached a compromise with him, FO 141/439 4075/4, minutes of meeting with Faisal in Foreign Office, 6 April 1921.

Chapter Three

الفصل الثالث

1. The figures for 1911 are based on a report by the mutasarrif of Mount Lebanon from 1918. See Rabbath, *La formation historique du Liban*, p. 4; the 1921 census in AE, Levant, vol. 39, p. 56; and *CO*, May 1922, pp. 280–1. The Muslims were under-represented in this census; see pp. 253–4 for their attitude towards the census. For the 1932 census see 'Régie des Travaux du Cadastre et d'Amélioration Foncière: Statistiques Relatives', December 1934, in SHA, Box 13B2. This was the last official census held in Lebanon and is considered accurate. See also: Feriet, R., *L'Application d'un Mandat* (Beirut, 1926), pp. 20–1; Rondot, P., *Les Institutions Politiques du Liban* (Paris, 1947), pp. 28–9; and 'Le recensement de la Syrie de mandat français et la répartition des communautés confessionelles', *AF* no. 233 (June 1924), pp. 240–3.

2. These calculations are based on the geographical distribution of the various communities as given in the census.

3. Salmon, E., 'La communauté musulmane au Liban' in CHEAM, Document no. 291, tables on p. 10A (n.d.). For the figures for Beirut in 1943 see Rondot, *Les Institutions Politiques*, p. 32, and *Les Chrétiens d'Orient* (Beirut, 1955), pp. 27–9. In 1932 the population of Beirut was 161,947, of whom 87,872 (54.25 per cent) were Christians, including 22,989 Armenians, and 67,510 (41.68 per cent) were Muslims, *AF* no. 298 (March 1932), p. 112.

4. For a comprehensive study of Lebanese emigration prepared by the High Commission, see AE, Levant, vol. 262, Beirut, 29 July 1922, and Safa, *L'Emigration libanaise*, pp. 192–8. For French attempts to restrict emigration and the campaign against it in the Lebanese press, see SHA, Box 4B2, no. 1779, 26 September 1920, Gouraud to Hawayik; and Box 23B3, Bullet. de Rens. no. 564, 16 November 1923, and no. 568, 5 December 1923; FO 371/6453 630/117, no. 113, Beirut, 21 December 1920, Consul Fontana to Curzon; and *CO* 15–30 November 1920. On the Lebanese

emigrants' campaign for inclusion in the 1921 census see: Sawda, pp. 315–16, and Lohéac, pp. 121–4.

5. SHA, Box 23B3, Bullet. de Rens. no. 531, 2 August 1923; Rondot, *Les Institutions Politiques*, p. 55, and *Les Chrétiens d'Orient*, pp. 187–91; Jalbert, L., *Syrie et Liban — Réussite française?* (Paris, 1934), Chapter VI.

6. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 75–6; and Rondot, P., 'Les structures socio-politiques de la nation libanaise', *Revue française du Science Politique* (Paris, 1953), pp. 80–104.

7. Hess, C.G., and Bodman, H.L., 'Confessionalism and Feudality in Lebanese Politics', *Middle East Journal*, 1954, pp. 10–26.

8. On the organisation of the High Commission, see documents in AE, Levant, vols. 47A and B, in particular Decree no. 824, 17 March 1921 in vol. 47A, pp. 173–9. On this subject and on the implementation of the French mandate in Syria and Lebanon, see: Feriet, *L'Application d'un Mandat*; O'Zoux, R., *Les Etats du Levant sous Mandat français* (Paris, 1931); Rondot, P., 'L'Expérience du Mandat français en Syrie et au Liban (1918–1945)' in *Revue Générale de Droit International Public* (Paris, 1948), pp. 387–409. Two basic works in English are: Hourani, *Syria and Lebanon*, and Longrigg, *Syria and Lebanon under the French Mandate*. See also two official publications of the High Commission: Haut-Commissariat de la République française en Syrie et au Liban, *La Syrie et le Liban en 1922* (Paris, 1922), and *La Syrie et le Liban sous l'Occupation et le Mandat Français 1919–1927* (Paris, 1927).

9. FO 371/9056 4055/4032, no. 42, Paris, 22 April 1923, Phipps to Curzon. Flandin's reaction to the prospect of the evacuation of Cilicia, in *AF* no. 192 (May 1921), pp. 195–8; Huvelin, P., 'Que veut la Syrie?', Supplement to *AF* (December 1921). This report, prepared by a mission to Syria in 1919 headed by the author, was probably published to counter claims that Syria had no important economic value for France. See also: Desjardins, M., *Le Problème syrien du point devue économique* (Lille, 1928); Monroe, E., *The Mediterranean in Politics* (Oxford, 1938), pp. 75–89; and Roberts, S.H., *A History of French Colonial Policy; 1870–1925* (London, 1929), vol. II. For a critical work on French involvement in Syria, see Mazière, P. La, *Partant pour la Syrie* (Paris, 1926).

10. For example, the following motion was passed on 21 December 1920: 'The Senatorial Committee on Foreign Affairs, anxious not to attack the prestige of the French flag or the duties of France in the East, but no less anxious to preserve for her her freedom of action, to ensure the defence of her frontiers and the strict execution of the Treaty of Versailles, is of opinion that as large and as speedy a reduction as possible should take place in the sacrifices of all kinds imposed on the country in Syria and Cilicia.', FO 371/5041 16025/2, no. 3786, Paris, 21 December 1920, Lord Hardinge to Curzon. See also: FO 371/7845 3622/266, no. 844, Paris, 4 April 1922, Hardinge to Curzon; and FO 371/7848 9298/274, 22 August 1922, Director of Military Operations and Intelligence WO to FO. For detailed coverage of the debates in the National Assembly on French Syrian policy, see *AF* 1921 and 1922, in particular Jonnart's speech in the Senate, 5 April 1921, no. 192 (May 1921), pp. 203–6, and Bérard's speech, 27 October 1922, no. 207 (December 1922), pp.464–70. Bérard proposed the motion requiring the government to request the National Assembly's approval of its Syrian budget every four months, thus enabling the latter to keep close watch on the government's policy in Syria and Lebanon. See also: 'La Syrie devant le Parlement français', *CO* January 1925, pp. 16–20; and Lyautey, *Le Drame Oriental*, pp. 199–201.

11. FO 371/7845 11908/266, no. 5923, Paris, 27 October 1922, Hardinge to Curzon; Rabbath, *L'Evolution politique de la Syrie sous Mandat*, pp. 100–1; and Hourani, *Syria and Lebanon*, p. 155.

12. FO 371/5041 15478/2, no. 3676, Paris, 10 December 1920, and 16025/2, no. 3786, 21 December 1920, Hardinge to Curzon; Briand's addresses to the Senate, 5 April 1921 and 12 July 1921, in *AF* no. 192 (May 1921), pp. 206–8, 378–80; and

Poincaré's address to the Chamber of Deputies, 1 June 1921, p. 268. See also: AE, Levant, vol. 197, 'Note sur les origines du Mandat français en Syrie', 9 March 1926, pp. 195–218; and Lyautey, *Le Drame Oriental*, p. 188.

13. Gouraud was in Paris from November 1920 to April 1921 and from December 1921 to April 1922. AE, Levant, vol. 39, no. 748, Paris, 2 April 1922, Gouraud to Poincaré; FO 371/5041 15478/2, no. 3676, Paris, 10 December 1920, Hardinge to Curzon; and *CO* 15 January 1922, 'Gouraud en France', pp. 16–22.

14. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 61–2; FO 371/6454 5798/117, no. 67, Beirut, 7 May 1921, Satow to FO; FO 371/7848 11367/274, no. 122, Aleppo, 4 October 1922, Morgan to FO; *CO* 15 March 1921, 'La Foire de Beyrouth', pp. 204–8; 'Une Mission française d'Etudes Economiques en Syrie', *Bulletin officiel du Comité France-Orient*, no. 29 (October–November 1922), p. 10. The mission, headed by Lenail, included members of the Chambers of Commerce of Paris, Marseilles and Lyons. See also *AF* no. 206 (November 1922), pp. 423–4.

15. For such contacts, see: FO 371/7847 7683/274, no. 218, Damascus, 23 August 1922, and 9566/274, no. 247, 23 August 1922, Palmer to FO; and FO 371/7848 11109/274, no. 2390, Paris, 13 October 1922, Hardinge to Curzon.

16. *AF* no. 211 (May 1923), p. 133.

17. For Gouraud's reaction to drastic cuts in the Syrian budget for 1923, see AE, Levant, vol. 39, nos. 334–45, Beirut, 26 April 1922, Gouraud to Poincaré; vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 27–9, 60–2; FO 371/6453 630/117, no. 113, Beirut, 21 December 1920, Fontana to Curzon; FO 371/7848 12679/274, no. 165, Beirut, 31 October 1922, Satow to Curzon; 'L'Organisation de la Syrie sous le Mandat français', *RDM* 1 December 1921, pp. 633–63. The article was written anonymously by Robert de Caix. See in particular his reaction to criticism of the High Commission expenditure, pp. 651–7. Jonnart's address to the Senate, 5 April 1921, *AF* no. 192 (May 1921), pp. 203–6; Burckhard, C., *Le Mandat français en Syrie et au Liban* (Nimes, 1925), pp. 93–6; and Gontaut-Biron, Comte R. de, *Sur les routes de Syrie après neuf ans du Mandat* (Paris, 1928), pp. 146–7.

18. AE, Levant, vol. 47A, nos. 40–3, Paris, 9 January 1921, and nos. 317–20, 17 March 1921, Briand to the High Commission. For the programme for the organisation of Syria, and the government's approval, see: nos. 640–1, Paris, 23 June 1921, Briand to Gouraud; and vol. 126, no. 226, Beirut, 18 July 1921, Gouraud to Briand. See also *CO* 30 November 1921, pp. 853–5.

19. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, p. 48.

20. AE, Levant, vol. 31, 'Esquisse de l'organisation de la Syrie sous le Mandat français', memorandum by de Caix, 17 July 1920, pp. 46ff., and vol. 125, nos. 1626–36, Beirut, 20 August 1920, Gouraud to Millerand. FO 608/105, no. 1192, 30 January 1919, 'French plans for organisation of Syria in the event of its becoming a French sphere'. This is a copy of a comprehensive report prepared by a French committee which fell into the hands of the British. The report proposed the division of Syria into eight to ten regions combined in a confederation.

21. AE, Levant, vol. 31, de Caix's memorandum, pp. 38–40.

22. AE, Levant, vol. 125, nos. 1626–36, Beirut, 20 August 1920, Gouraud to Millerand.

23. AE, Levant, vol. 125, nos. 796–818, Paris, 6 August 1920, and nos. 862–70, 23 August 1920, Millerand to Gouraud; 'Les Gouvernements autonomes de la Syrie', *AF* no. 190 (March 1921), pp. 94–8; and Longrigg, pp. 113–18, 123–32.

24. AE, Levant, vol. 35, nos. 317–20, Paris, 17 March 1921, Briand to the High Commission; vol. 38, Ihsan al-Jabari's letters to the French premier, Geneva, 23 December 1921 and 30 December 1921, pp. 37–9, 41–3. Petition from Syrian notables including Shahbandar, Sati al-Husri, Shukri al-Kuwatli and Sa'id Haider from Ba'albek to the British authorities, FO 371/6454 5732/117, 12 May 1921, Secret Intelligence Service to FO. For the general amnesty granted by the French to the Syrian nationalist leaders in June 1921, see FO 371/6461 9932/7255, no. 113, Beirut,

19 August 1921, Satow to Curzon; Samné, G., 'L'Organisation de la Syrie et le Statut du Liban', *CO* 15–30 September 1921, pp. 625–37. For description of Syrian nationalist activities in Europe, see Amin, Sa'id, vol. III, pp. 261–86.

25. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, p. 53; vol. 35, nos. 317–20, Paris, 17 March 1921, Briand to the High Commission; vol. 36, nos. 1088–94, Beirut, 5 August 1921, Gouraud to Briand; vol. 39, nos. 334–45, Beirut, 26 April 1922, Gouraud to Poincaré. FO 371/6455 7234/117, no. 133, Jerusalem, 2 June 1921, Herbert Samuel to Churchill; FO 141/439 1090/4, no. 244, FO, 24 January 1921, Curzon to Hardinge; and FO 141/580 10855/9049, no. 137, Beirut, 24 October 1923, Acting Consul-General Smart to Curzon.

26. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 27, 70; FO 371/6454 4938/117, no. 47, Beirut, 9 April 1921, Satow to Curzon; FO 371/7852 8483/802, Beirut, no. 124, 16 August 1922, Satow to FO; and Gontaut-Biron, *Sur les routes de Syrie*, pp. 64–5.

27. AE, Levant, vol. 35, nos. 317–20, Paris, 17 March 1921, Briand to the High Commission, and 'Résumé du rapport de M. de Caix sur l'organisation de la Syrie', 5 April 1921, pp. 234–9; vol. 126, 'Conseil Fédéral de la Syrie et du Liban', 11 February 1921, pp. 97–100, and no. 226, Beirut, 18 July 1921, Gouraud to Briand, pp. 210–12; vol. 208, 'A propos d'une conversation à Paris le 13 octobre 1922 avec le Comte Robert de Caix', pp. 58–66 (une conversation avec de Caix); and General Catroux, *Deux missions en Moyen-Orient (1919–1922)* (Paris, 1958), pp. 26–9.

28. For detailed coverage of this issue, see Lebanese press reviews prepared by the High Commission, and Intelligence Reports for 1921 and 1922 in SHA, Boxes 9B3 and 11B3. See, for example, Box 9B3, Bullet. de Rens. no. 124, 3 March 1921, no. 138, 23 March 1921, no. 139, 24 March 1921 and no. 141, 26 March 1921. They give details of articles published in the Muslim newspaper *al-Haqiqa*, which conducted a campaign for Syrian unity. See also: Dahdah, S. al-,'Lubnan al-Kabir wa Suriya', *al-Mashriq* 1923, pp. 454–62; Samné, G., 'Le Grand Liban et la Syrie', *CO* 30 April 1921, pp. 337–44; Rabbath, *Unité Syrienne et devenir arabe*, pp. 159–60; and Rondot, *Les Chrétiens d'Orient*, pp. 247–52.

29. AE, Levant, vol. 35, nos. 441–4, Beirut, 17 March 1921, de Caix to Briand, and no. 536, Beirut, 7 April 1921, Gouraud to Briand; and Lohéac, pp. 116–20.

30. AE, Levant, vol. 126, Petitions from the Alliance Libanaise to Briand, 24 February 1921, p. 126, and from Habib Bustani, leader of the Lebanese National Party to the Quai d'Orsay, 11 March 1921, p. 108. See also p. 152. Vol. 208, 'une conversation avec de Caix', pp. 58–66. SHA, Box 9B3, Bullet. de Rens. no. 124, 3 March 1921, and no. 141, 26 March 1921; FO 371/6457 11985/117, no. 139, Beirut, 15 October 1921, Satow to Curzon; and *CO* 15 January 1922, pp. 22–3. For Lebanese emigrant activities in Egypt, see: Sawda, pp. 315–19, 333–54 and 381–8; and Sfer Pasha, *Le Mandat français*, pp. 58–62. The latter headed an organisation in Egypt called 'La Ligue pour la défense des droits du Grand Liban'.

31. Lohéac, p. 118.

32. AE, Levant, vol. 35, nos. 533–6, Beirut, 7 April 1921, Gouraud to Briand; vol. 47A, Gouraud's speech to the Administrative Council, 20 April 1921, pp. 181–5. See also his speeches in Damascus, 20 June 1921, pp. 187–94, and in Aleppo, 28 June 1921, pp. 196–202; and vol. 47B, 'Projet d'organisation de la Syrie', 1 September 1921, pp. 1–5. In January 1923 a provisional agreement was signed between Lebanon and the Syrian federation on the division of the revenue from the 'common interests', according to which Lebanon received 47 per cent and the rest of Syria 53 per cent, an arrangement clearly to Lebanon's advantage. For a protest from Subhi Barakat, president of the Syrian federation against this arrangement, see FO 371/9053 4981/531, no. 85, Damascus, 28 April 1923, Palmer to FO.

33. Samné, G., 'Le Grand Liban et la Syrie', *CO* 30 April 1921, pp. 337–44; 'La Question du Liban ou la quadrature du cercle', 15 May 1921, p. 385–90; 'L'Organisation de la Syrie et le statut du Liban', 15–30 September 1921, pp. 625–37;

and 'La Fédération syrienne et le Mandat français', 15-30 August 1922, pp. 449-55. See also Sawda, p. 322.

34. Samné, 'La Question du Liban ou la quadrature du cercle', pp. 388-9.

35. Samné, 'L'Organisation de la Syrie et le statut du Liban', p. 633.

36. AE, Levant, vol. 35, 'Résumé du rapport de M. de Caix sur l'organisation de la Syrie', 5 April 1921, pp. 234-9; vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 71-8, 106-18. For Jouvenel's attempts to bring about the territorial reduction of Lebanon, and de Caix's support, see next chapter. See also: Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe*, pp. 159-76; and Rondot, *Les Institutions politiques du Liban*, pp. 30-1.

37. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 71-2. De Caix refers to the territorial dispute between Syrian nationalists and Lebanese Christians over Tripoli and the Beqa'a Valley in 1926. On this subject see next chapter.

38. AE, Levant, vol. 35, 'Résumé du rapport de M. de Caix sur l'organisation de la Syrie', 5 April 1921, pp. 234-9; vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 110-17. It seems that de Caix saw Tripoli as a suitable place for establishing a French military base; see Weygand, M., *Mémoires: Mirages et Réalité* (Paris, 1957), pp. 290-1.

39. AE, Levant, vol. 35, 'Résumé du rapport de M. de Caix sur l'organisation de la Syrie', 5 April 1921, pp. 234-9; nos. 317-20, Paris, 17 March 1921, Briand to the High Commission; and vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 110-11. SHA, Box 4B2, nos. 460-3, Beirut, 20 March 1921, de Caix to Briand.

40. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 110-11.

41. SHA, Box 23B3, Bullet, de Rens. no. 415, 12-14 January 1923, and no. 419, 23-25 January 1923; FO 371/9055 1890/1890, no. 24, Beirut, 6 February 1923, Satow to Curzon; and *CO* April 1923, pp. 241-2.

42. AE, Levant, vol. 191, no. 66, Beirut, 10 February 1923, and no. 98, 22 February 1923, de Caix to Poincaré; vol. 262, Bishop 'Abdullah al-Khuri's letter to 'Abdullah Sfer Pasha, Bkerki, 23 March 1923, and the latter's letter to the director general of the Quai d'Orsay, Paris, 21 April 1923, pp. 94-5. FO 371/9056 2678/2678, Beirut, 21 February 1923, to which is attached press cutting from *La Syrie*, Beirut, 21 February 1923, informing of the establishment of 'La Ligue pour la défense de l'intégrité des territoires du Grand Liban' by the Lebanese National Party, headed by Habib Bustani. See also Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe*, p. 158.

43. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 108, 111-12.

44. AE, Levant, vol. 35, nos. 441-4, Beirut, 17 March 1921, de Caix to Briand; vol. 191, no. 66, 10 February 1923, de Caix to Poincaré, to which is attached a letter from Habib al-Sa'd, president of the Representative Council, protesting that in the mandate for Syria and Lebanon, the word 'Lebanon' appeared, and not 'Greater Lebanon'. See also: vol. 200, de Caix's memorandum, p. 108; vol. 208, 'une conversation avec de Caix', pp. 58-66; and vol. 262, Bishop 'Abdullah al-Khuri's letter to 'Abdullah Sfer Pasha, 23 March 1923, pp. 94-5.

45. Ibid. On 1 October 1921 Gouraud officially opened the Tripoli-Homs railway. It had originally been built by a French company in 1911 but was dismantled by the Turks during the War. The Tripoli-Beirut railway was opened only in 1942. See: FO 371/6463 11509/11509, no. 134, Beirut, 7 October 1921, Satow to FO; and FO 371/9055 1890/1890, no. 24, Beirut, 6 February 1923, Satow to Curzon. See also Gulick, J., *Tripoli: A Modern Arab City* (Oxford, 1967), p. 90. French companies and financiers were reluctant to develop the port of Tripoli fearing it might affect their investments in the port of Beirut. See: Monicault, J., *Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le Mandat français* (Paris, 1936), pp. 190-1; and *La Syrie et le Liban en 1922*, pp. 129-31.

46. AE, Levant, vol. 400, memorandum by the Comité Libanais de Paris to the French premier, 1 September 1926, pp. 4-13; Epstein, E., 'The Lebanon: Demographic and Political Survey' (Jerusalem, 1943), CHEAM, pp. 4-8. For details of activities of Lebanese emigrant groups see the books by Sawda and 'Abdullah Sfer Pasha.

47. Zamir, M., 'Emile Eddé and the Territorial Integrity of Lebanon', *Middle Eastern Studies* (May 1978), pp. 232-5. For example, Suleiman Kena'an, a Maronite and former member of the Administrative Council, who was exiled by the French in 1920, later co-operated with Syrian nationalists abroad and advocated Lebanon's return to its pre-war borders and complete independence from France. His activities angered the Lebanese Christians. See his pamphlets in FO 371/7846 188/274, London, 16 February 1922; and Sawda, pp. 359-64. See also Gontaut-Biron, *Sur les routes de Syrie*, p. 12.

48. AE, Levant, vol. 31, de Caix's memorandum, p. 43; vol. 32, nos. 1657-8, Rome, 10 August 1920, Barrère to the Quai d'Orsay, in which he quoted the Maronite Bishop 'Awad, who feared the Maronites might become a minority in Greater Lebanon; vol. 35, nos. 441-4, Beirut, 17 March 1921, de Caix to Briand; vol. 125, nos. 796-818, Paris, 6 August 1920, Millerand to Gouraud; and vol. 208, 'une conversation avec de Caix', pp. 58-66. The Maronite Church's attitude was undoubtedly influenced by the fact that Bishop 'Abdullah al-Khuri, who supported the idea of a Greater Lebanon, held a very influential position in the Church during the 1920s.

49. FO 371/9053 867/867, no. 7, Beirut, 10 January 1923, Satow to Curzon; FO 371/6453 630/117, no. 113, Beirut, 21 December 1920, Consul Fontana to Curzon; 1399/117, no. 5470, Cairo, 25 January 1921, GHQ Egypt, to WO; 906/117, no. 237, Paris, 17 January 1921, Hardinge to FO; FO 371/7846 2785/274, no. 44, Damascus, 23 February 1922, Palmer to FO; FO 371/7848 10961/274, no. 140, Beirut, 3 October 1922, Satow to Curzon; and AE, Levant, vol. 262, 'Notes sur la Syrie', Cairo, 25 April 1922, memorandum presented by 'Abdullah Sfer Pasha to the French representative in Egypt.

50. AE, Levant, vol. 125, Petitions from Lebanese Christians, pp. 180-4; vol. 190, no. 461, Beirut, 14 July 1922, Gouraud to Poincaré; vol. 191, no. 66, Beirut, 10 February 1933, de Caix to Poincaré, which includes a resolution passed by the Representative Council on 29 June 1922 in which the mandatory power was requested to officially inform the League of Nations of the establishment of an independent Lebanese state. See also: *CO* March 1923, pp. 176-7; and Sawda, pp. 340-2.

51. AE, Levant, vol. 37, no. 122, Beirut, 11 August 1921, Gouraud to Briand; vol. 34, a letter to Bishop 'Abdullah al-Khuri, 22 October 1920, pp. 179-86; and Sfer Pasha, *Le Mandat français*, Chapter VII ff.

52. For the role of the Maronite Church, see Kerr, D., *The Temporal Authority of the Maronite Patriarchate 1920-1958: A study in the relationship of religious and secular power*, thesis prepared at St Antony's College, 1973. The most influential of the Jesuits were Père Catin and Père Chanteur. The latter was rector of the University of St Joseph. See: FO 371/10165 11158/10588, no. 150, Beirut, 1 December 1924, Satow to Chamberlain; Sawda, p. 287; Catroux, pp. 57-67; and Weygand, pp. 235-6.

53. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 72-6; Hourani, A., 'Ideologies of the Mountain and the City' in *Essays on the Crisis in Lebanon*, pp. 33-41; Hourani, 'Lebanon from Feudalism to Modern State' and 'Lebanon: the Development of a Political Society' in Binder (ed.), *Politics in Lebanon*, p. 27. See also: Rondot, *Les Chrétiens d'Orient*, pp. 27-9; and Tannous, A.I., 'The Village in the National Life of Lebanon' in *Middle East Journal*, January 1949, pp. 151-63.

54. AE, Levant, vol. 34, letter to Bishop 'Abdullah al-Khuri, 22 October 1920, pp. 179-86; vol. 208, 'une conversation avec de Caix', pp. 58-66; vol. 262, no. 396, Aley, 30 August 1923, Weygand to Poincaré; and Hourani, 'Lebanon from Feudalism to Modern State', pp. 262-3.

55. Yamak, L.Z., *The Syrian Social Nationalist Party; An Ideological Analysis* (Harvard, 1966), p. 34. The author quotes Riyashi, I., *al-'Ayyam al-Lubnaniyah* 1957), pp. 164-5. See also Khalaf, T., 'The Phalange and the Maronite

community' in *Essays on the Crisis in Lebanon*, pp. 43-57.

56. For example, some Maronite emigrants suggested that Hawayik support the appointment of a Druze or Muslim governor of Lebanon in order to gain the support of these communities for the Lebanese state. AE, Levant, vol. 34, letter to Bishop 'Abdullah al-Khuri, 22 October 1910, pp. 179-86; and vol. 208, 'une conversation avec de Caix', pp. 58-66. See also 'Une opinion chrétienne libanaise sur le rôle du Liban auprès des pays arabes' (Anon.) CHEAM (n.d.).

57. Epstein, 'The Lebanon', p. 10.

58. For Christian-Maronite ideology, see: Yamak, Chapter III; and Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age*, Chapter XI, and *Syria and Lebanon*, Chapter VII. For a recent study of Maronite ideology as expressed by the Phalange, see Entelis, J., *Pluralism and Party Transformation in Lebanon: al-Kata'ib 1936-1970* (Leiden, 1974).

59. Zamir, 'Emile Eddé and the Territorial Integrity of Lebanon'.

60. For Chiha's views, see his books: *Le Liban d'Aujourd'hui* (Beirut, 1942) and *Politique Intérieure* (Beirut, 1964). See also: Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age*, pp. 319-23; Salibi, *The Modern History of Lebanon*, p. 167; and Lohéac, pp. 76-8.

61. Epstein, 'The Lebanon', pp. 12-13; and Salibi, *The Modern History of Lebanon*, pp. 171-5.

62. For the Sunni attitude towards the Lebanese state see: Atiyah, N.W., *The Attitude of the Lebanese Sunnites towards the State of Lebanon*, thesis prepared in SOAS, 1973; Salmon, 'La Communauté musulmane au Liban'; Epstein, 'The Lebanon', pp. 16-20; Yamak, pp. 37-42; and 'Rapport sur la situation actuelle de la Syrie', presented by the Nakib al-Ashraf of Beirut to Jouvenel (n.d.), in FHJ. See also the books of Muhammad Jamil Bayhum, such as *Lubnan baina mushriq wa mughrib, 1920-1969* (Beirut, 1969) and *'Urubat Lubnan* (Beirut, 1969).

63. Rabbath, *La Formation Historique du Liban*, p. 159.

64. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 33-4. For example, a society was established in the AUB in March by Muslim students in order to safeguard the Arabic language. In the same month Muslim notables in Beirut decided not to send Muslim pupils to Christian schools: vol. 191, no. 282, Beirut, 19 June 1923, Weygand to Poincaré; and SHA, Box 23B3, Bullet. de Rens. no. 440, 20-21 March 1923. See also: Salmon, pp. 26-34; Catroux, pp. 58-67; and Johnson, 'Factional Politics in Lebanon: The Case of the "Islamic Society of Benevolent Intentions" (Al-Maqasid) in Beirut'.

65. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 72-5. Another source of Muslim opposition was the 'Young Muslims', a group formed in Beirut by sons of well-known Muslim notables. Its members included Ahmad Da'uq, Dr Samih Fakhuri, Jamil Bayhum, Muhammad 'Ali Bayhum and Najib Talhuk. See: vol. 190, nos. 580-2, Beirut, 21 July 1922, Gouraud to Poincaré; vol. 208, p. 173, and Intelligence Report no. 684, 6 September 1923; and SHA, Box 11B3, Bullet. de Rens. no. 226, 19 July 1921.

66. See Appendix E: and 'Le régime des impôts en Syrie et au Liban', in SHA; Box 11B3, Bullet. de Rens. no. 281, 27-30 November 1921 (annexe no. 61). See also Lohéac, pp. 103-6.

67. AE, Levant, vol. 37, no. 122, Beirut, 11 August 1921, Gouraud to Briand; vol. 426, 'Syrie et Liban, Rapport Mensuel d'Ensemble', June/July 1921; SHA, Box 11B3, Bullet. de Rens. no. 219, 9 July 1921; *CO* 15-30 August 1921, pp. 606-7; and Kautharani, W., *al-Ittijahat al-ijtima'iya as-Siyasiya fi Jabal Lubnan wal-mashriq al-'arabi, 1860-1920* (Beirut, 1978). The author quotes an article by Ayub Thabet acclaiming the French victory in Maisalun, pp. 348-9.

68. AE, Levant, vol. 262, 'Note d'un notable musulman', 25 April 1922, pp. 17-20; FO 371/6455 8376/117, no. 88, Beirut, 4 July 1921; and FO 371/6456 11510/117, no. 136, 7 October 1921, Satow to FO.

69. Sulh, K. al-, 'Mushkilat al Ittisal wal-infissal fi Lubnan' (Beirut, 1937), an important pamphlet describing the change in attitude of the Lebanese Muslims towards Syria and Lebanon, published following the 'Conference of the Coast'. See also: Salmon, pp. 37-42; Yamak, pp. 37-42; and Dawn, C.E., 'The Question of Nationalism in Syria and Lebanon' in *Tensions in the Middle East*, Middle East Institute, (Washington, 1956), pp. 11-17.

70. AE, Levant, vol. 37, no. 122, Beirut, 11 August 1921, Gouraud to Briand. Some Sunni notables sought to organise a movement against the establishment of Greater Lebanon, but Salam argued that this would be useless as the French had already made their decision: SHA, Box 12B3, Bulletin Quotidien no. 1318, 7 August 1920, and Box 9B3, Bullet. de Rens. no. 14, 28 September 1920.

71. AE, Levant, vol. 37, no. 122, Beirut, 11 August 1921, and no. 222, 28 October 1921, Gouraud to Briand; telegram from the 'inhabitants of the vilayet of Beirut' protesting against their annexation to Mount Lebanon, 25 August 1921, pp. 51-2. See also: SHA, Box 11B3, Bullet. de Rens. July/August 1921; and *CO* 30 January 1922, pp. 69-70. Following Gouraud's compliance with the Muslims' request, a group of Christians set up a committee to act against it. They met with Gouraud, who reassured them that Beirut's status remained unchanged: Bullet. de Rens. no. 250, 22-23 August 1921; and FO 371/6456 9989/117, no. 114, Beirut, 23 August 1921, Satow to FO.

72. AE, Levant, vol. 36, no. 932, Beirut, 4 July 1921, and vol. 37, no. 122, 11 August 1921, Gouraud to Briand; FO 371/6455 8376/117, no. 88, Beirut, 4 July 1921, Satow to Curzon. For a list of petitions from the Sunnis in Lebanon to the League of Nations, see FO 371/7852 7246/7084, no. C.460, Geneva, 12 July 1922.

73. AE, Levant, vol. 37, no. 122, Beirut, 11 August 1921, Gouraud to Briand; vol. 208, no. 705, Beirut, 13 September 1923, Weygand to Poincaré; SHA, Box 17B3, Bullet. de Rens. 14-15 September 1922; FO 371/7848 10961/274, no. 140, Beirut, 3 October 1922, and FO 371/7852 12759/12758, no. 166, 3 November 1922, Satow to FO; FO 371/7848 10967/274, no. 274, Damascus, 23 September 1922, Palmer to FO; and *CO* 30 January 1922, 'Manifestations turcophiles', pp. 67-9.

74. The other three Sunni notables were Hassan Kadi, Salah Bayhum and Salim Tayara. See de Caix's report to Poincaré after Berthon raised the issue in the Chamber of Deputies, in AE, Levant, vol. 422, Beirut, 2 February 1923, pp. 22-38; and vol. 208, no. 283, Beirut, 20 April 1922, de Caix to Poincaré. See also FO 371/7846 4201/274, no. 54, Beirut, 11 April 1922, Satow to Curzon.

75. FO 371/6461 9932/7255, no. 113, Beirut, 19 August 1921; FO 371/7849 13060/274, no. 168, 7 November 1922, Satow to Curzon; and *CO* 15 October 1921, pp. 698-701, and 15 December 1921, pp. 890-2.

76. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 75-6; Rondot, *Les Chrétiens d'Orient*, Chapter X; Haddad, *Syrian Christians in a Muslim Society*, pp. 90-3; and Epstein, 'The Lebanon', pp. 30-5.

77. AE, Levant, vol. 37, no. 122, Beirut, 11 August 1921, Gouraud to Briand. For the draft of the agreement between Catroux and Patriarch Haddad, see: SHA, Box 7B3, no. 89, Damascus, 18 October 1920 Catroux to Gouraud; Box 9B3, Bullet. de Rens. no. 1, 13 September 1920; FO 371/6454 4931/117, no. 50, Beirut, 13 April 1921, Satow to Curzon; and Catroux, Chapter VIII.

78. AE, Levant, vol. 37, no. 122, Beirut, 11 August 1921, Gouraud to Briand; vol. 276, letter from Bishop Messara to Poincaré, Paris, 18 September 1923, pp. 14-16; 'Note pour Monsieur le Président du Conseil' (n.d.), pp. 20-1; no. 446, Beirut, 10 July 1922, Gouraud to Poincaré; and FO 371/9056 6081/4032, no. 42, Aleppo, 30 May 1923, Consul Smart to Curzon.

79. AE, Levant, vol. 38, nos. 181-3, Beirut, 22 February 1922, de Caix to Poincaré; vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 75-6. Najib Sursuk's opposition can partly be attributed to his political ambitions. He was related to Georges Lutf'allah, one of the three Lutf'allah brothers, also a Greek Orthodox, who had his

own political ambitions in Lebanon. During the early years of the mandate, plans to make Lebanon a princedom were mooted several times, especially by Habib Bustani's party, and Georges Lutf'allah sought the position of monarch for himself. In 1929 he participated in the Lebanese presidential elections but was not elected.

80. AE, Levant, vol. 36, nos. 1088–94, Beirut, 5 August 1921, Gouraud to Briand; vol. 38, p. 40, and vol. 201, memorandum from 'Ali Junblat to Ponsot (n.d.), pp. 159–72. Fu'ad Junblat's widow, Sit Nazira, was influential among the Druze in Lebanon during the mandate and their son Kamal Junblat played an important role in Lebanese politics after independence. See Gordon, H.C., *Syria As It Is* (London, 1939), pp. 24–6.

81. For the draft of the agreement between the High Commission and the Druze in Jabal Druze see: SHA, Box 7B3, no. 167, Damascus, 24 January 1921, Catroux to de Caix; Box 23B3, Bullet. de Rens. no. 465, 13–14 May 1923; Epstein, 'The Lebanon', pp. 24–30; and Sa'id, Amin, vol. III, pp. 227–31.

82. For the attempt on Gouraud's life, see documents in AE, Levant, vols. 36–8. See also: SHA, Box 9B3, Revue de la presse de Beyrouth, 19–23 September 1921; and *CO* 15–30 November 1920, pp. 308–10.

83. For the position of the Mutawallis in Lebanon, see: AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 113–14; 'Les Chiites du Liban Sud' (Anon.), CHEAM; Salmon, 'La communauté musulmane au Liban'; and Epstein, 'The Lebanon', pp. 20–4.

84. Kamal al-As'ad proposed to Herbert Samuel that he would get the Mutawallis in Jabel 'Amel to sign petitions supporting annexation to Palestine: SHA, Box 9B3, Bullet. de Rens. no. 8, 22 September 1920. On 12 December 1920 the Administrative Council passed a resolution opposing the British and Zionists' demand for the area south of the Litani: AE, Levant, vol. 126, p. 42; and Lohéac, pp. 115–16. On Herbert Samuel's visit to Kamal al-As'ad at his home in Taibeh, and the French reaction, see FO 141/580 10855/9049, no. 137, Beirut, 24 October 1923, Smart to Curzon.

85. AE, Levant, vol. 190, Petition from the inhabitants of Jabal 'Amel to the high commissioner, 9 November 1922, pp. 251–5; SHA, Box 11B3, Bullet. de Rens. no. 173, 10 May 1921; FO 371/6461 9932/725, no. 113, Beirut, 19 August 1921; and FO 371/10160 5145/218, no. 72, 29 May 1924, Satow to FO.

86. Sorel, J.A., *Le Mandat Français et l'Expansion Economique de la Syrie et du Liban* (Paris, 1929); Himadeh, S.B. (ed.), *Economic Organisation of Syria* (Beirut, 1936); *La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat français*, 1919–1927; and Owen, R., 'The Political Economy of Grand Liban 1920–1970' in *Essays on the Crisis in Lebanon*, pp. 23–32.

87. For two detailed reports on the Lebanese press, see. AE, Levant, vol. 58, 'Note sur les journaux et les revues paraissant actuellement à Beyrouth et au Liban', 1 July 1921, pp. 69–101; and vol. 286, 'Etude sur la presse du Liban', 25 February 1924, pp. 45–149.

88. See, for example, the books by Edmond Rabbath, Muhammad Jamil Bayhum and Ziadeh, N., *Syria and Lebanon* (Beirut, 1968).

89. Salibi, *The Modern History of Lebanon*, pp. 165–6; Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 121–2; Weygand, pp. 210–11; and FO 371/6457 11985/117, no. 139, Beirut, 15 October 1921, Satow to Curzon.

90. FO 371/10610 2177/218, no. 24, Beirut, 23 February 1924, Satow to FO. See also: AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 73–4; and Sawda, pp. 333–6.

91. FO 371/10160 2177/218, no. 24, Beirut, 23 February 1924, Satow to FO; AE, Levant, vol. 191, Fu'ad Arslan's address to the Representative Council, 18 February 1924, pp. 284–5; and a memorandum presented by Da'ud Barakat, president of the Alliance Libanaise to Henry de Jouvenel, Cairo, 30 November 1925, in FHJ.

92. See, for example, report prepared by a committee of members of the Representative Council appointed on 8 August 1922 to examine various aspects of Lebanon's relations with the mandatory power: AE, Levant, vol. 217, pp. 151–70; FO 371/5040 13526/2, no. 89, Beirut, 12 October 1920, and FO 371/6453 630/117, no. 113, 21 December 1920, Fontana to Curzon; FO 371/7846 4800/274, no. 61, Beirut, 28 April 1922, Satow to Curzon; and Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 108–13.

93. AE, Levant, vol. 47B, no. 69, Beirut, 30 January 1922, de Caix to Poincaré; vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 22–43; vol. 208, 'une conversation avec de Caix', pp. 58–66; and vol. 224, memorandum by de Caix, Paris, 26 January 1926, pp. 92–4. See also his article in *RDM*, 1 December 1921, pp. 633–63; and Hourani, *Syria and Lebanon*, pp. 169–70.

94. From 1920 to 1926 there were four French governors in Lebanon: Trabaud (September 1920 to May 1923), Privat-Aubouard (May 1923 to June 1924), Vandenberg (June 1924 to January 1925) and Cayla (January 1925 to May 1926).

95. A main source of opposition to the appointment of a French governor was Habib al-Sa'd, who had his own ambitions for this office. From 1920 to 1923 he conducted an intensive campaign against Trabaud, which led to tension between him and the High Commission. AE, Levant, vol. 34, letter to Bishop 'Abdullah al-Khuri, 22 October 1920, pp. 179–86; vol. 208, 'une conversation avec de Caix', pp. 58–66; SHA, Box 9B3, Bullet. de Rens. no. 10, 4 October 1920, and no. 34, 22 October 1920; Box 17B3, Bullet. de Rens. no. 292, 3–5 January 1922; FO 371/5040 13526/2, no. 89, Beirut, 12 October 1920, Fontana to FO; FO 371/7848 8945/274, no. 125, Beirut, 23 August 1922, Satow to FO; Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 114–15; and Lohéac, pp. 78–80.

96. The Council originally comprised 15 members: 6 Maronites, 3 Greek Orthodox, 1 Greek Catholic, 2 Sunnis, 2 Mutawallis and 1 Druze. After Sunni protests of being underrepresented, Gouraud added two more Sunnis.

97. The Maronite Church supported the election of Habib al-Sa'd and opposed Da'ud 'Ammun, whom it considered too secular and liberal. After his election 'Ammun met Hawayik in an attempt to seek his support. SHA, Box 9B3, Bullet. de Rens. no. 24, 10–11 October 1920; FO 371/5040 13526/2, no. 89, Beirut, Fontana to FO; Sawda, pp. 287–8; and Lohéac, pp. 96–9.

98. AE, Levant, vol. 47B, pp. 80–116; and *La Syrie*, Beirut, 24 March 1922.

99. The 30 deputies were divided as follows: 10 Maronites, 4 Greek Orthodox, 2 Greek Catholics, 6 Sunnis, 5 Mutawallis, 2 Druze and 1 Minorities.

100. AE, Levant, vol. 39, Bulletin Périodique no. 43, 1–20 March 1922; vol. 47B, no. 265, Beirut, 15 April 1922, de Caix to Poincaré. Numerous studies have been made on the Lebanese confessional political system. The basic work on this subject is Rondot's *Les Institutions Politiques du Liban*. For more recent works, see: Rizk, C., *Le Régime Politique Libanais* (Paris, 1966); and Hudson, M.C., *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon* (New York, 1968).

101. AE, Levant, vol. 47B, no. 265, Beirut, 15 April 1922, de Caix to Poincaré.

102. Ibid., vol. 38, nos. 181–3, Beirut, 22 February 1922, de Caix to Poincaré. Manipulation of the size of the electoral districts and the number of deputies was often used by the High Commission and later by the Lebanese presidents to influence the results of the elections. See: Hess and Bodman, 'Confessionalism and Feudality in Lebanese Politics'; Landau, J.M., 'Elections in Lebanon', *The Western Political Quarterly* (University of Utah), March 1961, pp. 121–47; and Ziadeh, N., 'The Lebanese Elections, 1960', *Middle East Journal*, 1960, pp. 367–81.

103. AE, Levant, vol. 47B, no. 266, Beirut, 19 April 1922, de Caix to Poincaré; FO 371/7846 3857/274, no. 40, Beirut, 29 March 1920, Satow to Curzon; Browne, *The Political History of Lebanon*, vol. I, Document 5, no. 675, Beirut, 27 April 1922, the American consul-general in Beirut to the secretary of state; 'Le Conseil Représantatif et le Gouverneur du Liban', *CO* 15–30 July 1922, pp. 385–92; and Sfer, *Le Mandat français*, pp. 84–96.

104. AE, Levant, vol. 38, Telegrams of protest, pp. 37, 157, and vol. 39, pp. 126, 201, 286-7. See also: no. 64, Cairo, 10 April 1922 and no. 81, 28 April 1922, Gaillard to Poincaré; 'Association "Le Jeune Liban"', Mémoire sur la Questionne libanaise', Cairo, April 1922 (pamphlet).

105. Following a French press publication at the end of 1921 that France intended to grant only limited power to the Representative Council, 'Umar Da'uq proposed to the Administrative Council that it discuss the issue and present its views to Gouraud, who was about to leave for Paris. His proposal was supported by other Council members but was vetoed by the French representative. AE, Levant, vol. 38, Translation from *al-Basir*, Alexandria, 21 December 1921, p. 8; vol. 39, Telegram of protest signed by Christians such as Georges Thabet, Habib Bustani and Michel Zakur, and Muslims such as Salim 'Ali Salam and 'Umar Da'uq, 10 April 1922, p. 19; pp. 224-6; and Bulletin Périodique no. 39, 5 December 1921. See also: FO 371/7846 4201/274, no. 54, Beirut, 11 April 1922, Satow to Curzon; and *CO* 15 January 1922, pp. 23-9.

106. AE, Levant, vol. 39, nos. 286-7, Beirut, 3 April 1922, and nos. 297-8, 11 April 1922, de Caix to Poincaré; vol. 47B, no. 266, 19 April 1922, de Caix to Poincaré; SHA, Box 17B3, Bullet. de Rens. no. 323, 6-9 April 1922. See also *CO* 30 January 1922, 'L'Interview du Dr Tabet', pp. 62-4.

107. There were, in fact, two political parties, the Party for Democratic Union, and the Progress Party, but they were merely groups of notables and intellectuals formed for political discussion. The former was established at the end of 1920 by Muslims and some Christians and had close ties with the Freemasons. It sought complete independence and unity for Syria and opposed the French mandate and the Lebanese state. For its programme, see *CO* 28 February 1921, pp. 169-70. The Progress Party was established shortly afterwards to counter the activities of the Party for Democratic Union and Muslim opposition to Lebanon. It was the successor of an earlier group, the 'Comité du Groupement Chrétien', which had been formed a year before in support of a French mandate and a Greater Lebanon. The president of the Progress Party was Jean de Freij and its members included Emile Eddé, Bishara al-Khuri, Michel Chiha, Yusuf al-Jumayil and Alfred Naqash. For its programme, see *CO* 15 February 1921, p. 126, and 30 March 1921, pp. 277-8.

108. FO 371/7847 3994/274, no. 81, Beirut, 1 June 1922, Satow to FO. For details of the elections see press reviews for March-May 1922 in SHA, Box 9B3. For a list of the elected deputies and brief biographical notes, see Browne, *The Political History of Lebanon*, vol. I, document no. 8, no. 717, Beirut, 3 June 1922, the American consul-general to the secretary of state. See also *CO* 15-30 June 1922, pp. 339-41, and 15-30 July 1922, pp. 414-17.

109. In fact, three months before, de Caix had suggested the election of Sa'd as president of the future Representative Council as he enjoyed popular support and could therefore withstand increasing opposition to the mandate and the Lebanese state. AE, Levant, vol. 38, nos. 181-3, Beirut, 23 February 1922, de Caix to Poincaré; and FO 371/7847 5994/274, no. 81, Beirut, 1 June 1922, Satow to Curzon.

110. AE, Levant, vol. 191, Fu'ad Arslan's address to the Council, 24 March 1924, pp. 286-91; vol. 209, no. 724, 19 October 1924; and vol. 217, pp. 151-70, report by the committee of members of the Representative Council on Lebanon's relations with the mandatory power. FO 371/7850 14552/891, no. 186, Beirut, 12 December 1922; and FO 371/9056 4512/4032, no. 56, 24 April 1923, Satow to FO.

Chapter Four الفصل الرابع

1. AE, Levant, vol. 39, nos. 334-45, Beirut, 26 April 1922, Gouraud to Poincaré; vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 27, 61; FO 371/7849 13830/274, no. 176,

Beirut, 25 November 1922, Satow to FO; FO 371/7852 13235/13235, no. 914, Cairo, 18 November 1922, Acting High Commissioner to Curzon; *CO* June 1923, p. 377; and Weygand, pp. 207, 222-3.

2. FO 371/9056 4055/4032, no. 42, Paris, 22 April 1923, Phipps to Curzon, and 4512/4032, no. 56, Beirut, 24 April 1923, Satow to FO; 'Le Général Weygand en Syrie', *AF* no. 211 (May 1923), pp. 132-5; and Weygand, pp. 209-10.

3. AE, Levant, vol. 191, no. 341, Aley, 24 July 1923, Weygand to Poincaré; vol. 200, pp. 295-6, article by Weygand in *Le Temps*, Paris, 25 November 1926; Weygand, Chapter III; 'Le nouveau Haut-Commissaire de France en Syrie', *CO* October 1923, pp. 257-60; and Giscard, R.V., 'La Syrie et le Liban sous le Mandat français, mai 1923 — novembre 1924', *RDM*, 15 April 1925, pp. 838-65. The author headed Weygand's cabinet.

4. AE, Levant, vol. 191, nos. 248-50, Beirut, 22 May 1923, Weygand to Poincaré; SHA, Box 23B2, Bullet. de Rens. no. 465, 13-14 May 1923. Detailed descriptions can be found in the dispatches of Satow, who followed closely these events. See, for example: FO 371/7849 14551/274, no. 185, Beirut, 7 December 1922; 371/9055 1223/1223, no. 17, 19 January 1923; 1891/1223, no. 47, 29 March 1923; 3641/1801, no. 57, 3 May 1923; 5288/2204, no. 61, 9 May 1923; 5554/2204, no. 67, 15 May 1923; 5555/2204, no. 68, 16 May 1923; and 6100/2204, no. 80, 29 May 1923, Satow to FO.

5. AE, Levant, vol. 191, no. 341, Aley, Weygand to Poincaré; vol. 192, no. 834, Beirut, 9 December 1924, Acting High Commissioner to the Quai d'Orsay. Further details can be found in various intelligence reports for 1923-4 in SHA, Box 23B3. See, for example: Bullet. de Rens. no. 485, 5 June 1923; no. 508, 4 July 1923; no. 525, 22-23 July 1923; and no. 554, 29 September 1923. On the organisation of the Lebanese gendarmerie, see *CO*, September 1923, pp. 551-2, and January 1925, p. 37. See also: Weygand, pp. 211-12; and Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. 1, pp. 122-3. The author was a member of the special tribunal.

6. AE, Levant, vol. 191, no. 341, Beirut, 24 July 1923, Weygand to Poincaré; Weygand, pp. 262-71; Weygand, 'L'Avenir de la Syrie', *Marche de France*, September 1924; FO 371/10160 3625/218, no. 45, Beirut, 8 April 1924; and 371/10850 451/357, no. 4, 9 January 1925, Satow to Chamberlain.

7. *CO*, June 1923, p. 376; AE, Levant, vol. 262, no. 396, Aley, 30 August 1923, Weygand to Poincaré; Weygand, pp. 235-6; and Hobeika, pp. 110-13, 123-8.

8. FO 371/10165 11158/10588, no. 150, Beirut, 1 December 1924; 11423/10588, no. 155, 8 December 1924, Satow to Chamberlain; Weygand, pp. 234-43; and Toynbee, A.J. (ed.), *Survey of International Affairs, 1925* (London, 1927), vol. I, p. 404.

9. SHA, Box 23B3, Bullet. de Rens. no. 452, 25-29 April 1923; no. 465, 13-14 May 1923; no. 485, 5 June 1923; no. 499, 23 June 1923; no. 564, 16 November 1923; Bulletin Hebdomadaire de Rens. no. 571, 22 March-5 April 1923; AE, Levant, vol. 262, p. 112; FO 371/7848 10961/274, no. 140, Beirut, 3 October 1922; 371/9053 867/867, no. 7, 10 January 1923, Satow to Curzon; and 9637/531, no. 93, Aleppo, 15 September 1923, Russel to FO. See also *CO*, April 1923, pp. 241-2, June 1923, p. 376, and October 1923, p. 612.

10. FO 371/9053 10856/867, no. 138, Beirut, 26 October 1923, Acting Consul-General Smart to Curzon. On Weygand's visit to the Greek Orthodox patriarch and the Muslims' reactions, see SHA, Box 23B3, Bullet. de Rens. no. 554, 29 September 1923. See also: no. 551, 22 September 1923; no. 562, 30 October 1923; and Bullet. Périodique, no. 64, 6-30 April 1923.

11. SHA, Box 23B3, Bullet. de Rens. no. 465, 13-14 May 1923, no. 511, 6 July 1923; no. 548, 16 September 1923; and no. 564, 16 November 1923. For activities of the Freemasons, see various intelligence reports in above Box. In November 1923 the Freemasons established their own newspaper, *al-'Ahrar*, edited by Gabriel Twaini.

12. SHA, Box 23B3, Bullet. de Rens. no. 415, 15 January 1923; no. 419, 27 January 1923.

13. AE, Levant, vol. 191, no. 341, Aley, 24 July 1923, Weygand to Poincaré; vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 67–8; SHA, Box 23B3, Bullet. Périodique no. 64, 6–30 April 1923; Weygand, pp. 238–9; and *CO*, October 1923, pp. 607–11. Weygand persuaded Subhi Barakat, head of the Syrian federation, to come to Beirut and take part in the celebrations on the anniversary of Lebanon's independence on 1 September 1923. This was the first official visit by a Syrian leader. It was received with much satisfaction by the Christians and helped to calm the Muslims. See Hobeika, p. 122.

14. AE, Levant, vol. 191, no. 341, Aley, 24 July 1923; vol. 262, no. 396, 30 August 1923; and no. 525, 30 October 1923, Weygand to Poincaré; FO 371/9056 4512/4032, no. 56, Beirut, 24 April 1923; 371/10164 5460/5460, no. 77, 14 June 1924; and 371/10160 5883/218, no. 90, 25 June 1924, Satow to FO. See also: Weygand, pp. 241–2; Toynbee, p. 406; and *CO*, July 1924, pp. 429–31. From June 1924 the French governor ceased to fill the role of both governor and delegate of the high commissioner; a separate delegate was appointed to allow the governor greater freedom.

15. FO 371/10165 11158/10588, no. 150, Beirut, 1 December 1924; and 11423/10588, no. 155, 8 December 1924, Satow to Chamberlain. See also: Weygand, pp. 285–6, 295–8; Gautherot, G., *Le Général Sarrail Haut-Commissaire en Syrie* (Paris, 1925), pp. 4–5; Gaulis, B.G., *La Question arabe* (Paris, 1930), pp. 142–3; *AF* no. 228 (January 1925), pp. 31–2; no. 229 (February 1925), pp. 61–2; and *Bulletin Officiel du Comité 'France-Orient'*, January 1925, p. 6. After Sarrail was recalled, both Muslims and Christians requested the reappointment of Weygand. This idea received some support in France, but was opposed by the Left and by those who argued that the time had come for a civilian high commissioner.

16. *Journal des Débats* Paris, 29 November 1924, in FO 371/10165 10672/10588, Paris, 1 December 1924, Crewe to Chamberlain; Gautherot, *Le Général Sarrail*, pp. 24–5; Toynbee, pp. 404–5; and Herriot's declaration in a debate in the Chamber of Deputies, 31 January 1925, in *AF* no. 229 (February 1925), p. 64.

17. SHA, Box 23B3, Bullet. Hebd. de Rens. no. 586, 27 December 1924–3 January 1925; FO 371/10165 11423/10588, no. 155, Beirut, 8 December 1924; and 371/10160 11714/218, no. 158, 16 December 1924, Satow to FO. See also: *AF* no. 229 (February 1925), p. 63; and 'Le Général Sarrail en Syrie', *CO* December 1924, pp. 657–8.

18. Gautherot, *Le Général Sarrail*, p. 23; and AE, Levant, vol. 218, Paris, 19 December 1924, Ghanem's letter to Herriot. See also Ghanem's letter to the secretary-general of the Comité 'France Orient', 30 October 1925, in *Bulletin Officiel du Comité 'France Orient'*, November–December 1925, pp. 2–3.

19. For details of the conversation see Gautherot, *Le Général Sarrail*, pp. 8–10, 33–6. See also 'Abdullah al-Khuri's speech on 6 January 1925, pp. 31–2.

20. AE, Levant, vol. 262, a detailed memorandum from Vandenberg to Herriot, 31 January 1925, pp. 171–82; SHA, Box 23B3, Bullet. Hebd. de Rens. no. 586, 27 December 1924–3 January 1925; FO 371/10850 273/273, no. 1, Beirut, 5 January 1925; and 450/273, no. 3, 8 January 1925, Satow to FO; Gautherot, *Le Général Sarrail*, pp. 6–7; and *CO*, February 1925, pp. 49–51. As further demonstration of his liberal intentions, Sarrail abolished on 10 January the martial law which had been in force since the British occupation.

21. AE, Levant, vol. 262, nos. 22–3, Beirut, 26 January 1925, Sarrail to Herriot.

22. AE, Levant, vol. 262, Vandenberg's memorandum, pp. 171–82; no. 1/c.c., Beirut, 23 January 1925, Sarrail to Herriot; SHA, Box 3B1, Bullet. Hebd. de Rens. no. 589, 17–31 January 1925; FO 371/10850 494/357, Beirut, 16 January 1925, Satow to FO; and *CO*, February 1925, pp. 81–2.

23. AE, Levant, vol. 262, no. 16, Beirut, 16 January 1925; no. 1/c.c., 23 January

1925; and nos. 22–3, 26 January 1925, Sarrail to Herriot; FO 371/10850 494/357, no. 7, Beirut, 16 January 1925, Satow to FO; *CO*, February 1925, pp. 84–5; Gautherot, *Le Général Sarrail*, pp. 11–15; and Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 126–9. Vandenberg refused to accept his dismissal by Sarrail and to return to Paris; he did so only after receiving Herriot's instructions. See also the debates in the Chamber of Deputies, January 1925, *AF* no. 229 (February 1925), pp. 59–62.

24. AE, Levant, vol. 262, no. 1/c.c., Beirut, 23 January 1925; nos. 22–3, 26 January 1925, and no. 52, 15 February 1925, Sarrail to Herriot; Note pour Monsieur le Président du Conseil, sur le Rapport du Général Sarrail en date du 23 janvier A.S. de la dissolution du Conseil Représentatif du Grand Liban, 10 February 1925, pp. 202–4; and no. 55, Paris, 13 February 1925, Herriot to Sarrail.

25. FO 371/10850 494/357, no. 7, Beirut, 16 January 1925, Satow to FO.

26. AE, Levant, vol. 218, no. 106, Beirut, 14 February 1925, Sarrail to Herriot. Under Sarrail the Sûreté Générale followed closely the activities of the Action Française in Lebanon. See reports for September and October 1925, in vol. 425. See also: FO 371/10852 6888/357, no. 136, Beirut, 27 October 1925, Mayers to Chamberlain; and the debates in the Chamber of Deputies 20–31 January 1925, *AF*, no. 229 (February 1925), pp. 48–72. For criticism of Sarrail's policies, see Gautherot, *Le Général Sarrail*, published one month after Sarrail's appointment. The author had close ties with the Catholic Church. For a critical account of French policy in Syria and Lebanon and of the role of the French religious orders and the Maronite Church, see Mazière, P. La, *Partant pour la Syrie* (Paris, 1926). The author was a journalist who went to Syria in November 1925 to report on the rebellion. See, for example, pp. 97–102.

27. AE, Levant, vol. 271, no. 22, Paris, 20 January 1925, Quai d'Orsay to Sarrail; and no. 18, Beirut, 22 January 1925, Sarrail to Quai d'Orsay. The incident was debated at length in the Chamber of Deputies in January 1925, *AF* no. 229 (February 1925), pp. 48–72. For Giannini's letter to Sarrail, 3 January 1925, see p. 57. On Franco-Italian rivalry in the Levant see: 'Sur Politique d'Abandon', no. 245 (December 1926), pp. 354–8; and Cole, S.M., *Italian Policy in the Eastern Mediterranean, 1912–1923*, PhD thesis (Cambridge, 1975). See also FO 371/10850 630/273, no. 9, Beirut, 21 September 1925, Satow to FO.

28. Toynbee, p. 418; AE, Levant, vol. 262, nos. 22–3, Beirut, 26 January 1925, Sarrail to Herriot; vol. 271, p. 67; FO 371/10850 476/273, no. 211, Paris, 27 January 1925; 705/357, no. 305, 5 February 1925, Crewe to Chamberlain; 2552/357, no. 49, Beirut, 21 April 1925, Mayers to FO; and Herriot's declaration, 31 January 1925, *AF*, no. 229 (February 1925), p. 64.

29. AE, Levant, vol. 274, Bkerki, 7 March 1925, Hawayik's letter to Herriot, pp. 32–4; and Gautherot, *Le Général Sarrail*, p. 33–6.

30. In reaction to the press campaign Sarrail and Cayla frequently suspended publication of newspapers and on 21 April promulgated a Decree (No. 3080) limiting the freedom of the press; this in turn led to further opposition. See: AE, Levant, vol. 192, no. 110, Beirut, 14 February 1925; no. 139, 28 February 1925; vol. 286, no. 149, 25 April 1925, Sarrail to Herriot, and pp. 184–6. See also a letter of 18 August 1925 defending Sarrail, sent by Emile Arabe, head of the Lebanese Association of Doctors and Chemists, to Kirilis, editor of *Echo de Paris*, which criticised Sarrail's policies, in vol. 192, pp. 196–210; *CO*, May 1925, pp. 223–4; and La Mazière, pp. 106–7.

31. AE, Levant, vol. 274, Bkerki, 7 March 1925, Hawayik's letter to Herriot, pp. 32–4; vol. 278, no. 129, Paris, 27 March 1925; no. 272, 13 May 1925, Quai d'Orsay to Sarrail; and no. 119, Beirut, 30 March 1925, Sarrail to Quai d'Orsay. For a report of the meeting between Hawayik and Sarrail, see 'Compte-rendu de l'entretien du Patriarche Maronite et du Général Sarrail, Haut-Commissaire, à Bekerké, le 30 mars 1925' in FHJ. See also: FO 371/10850 1764/357, no. 21, Beirut, 21 February 1925; and 2480/357, no. 45, 9 April 1925, Satow to FO.

32. FO 371/10850 849/357, no. 24, Damascus, 30 January 1925; and 371/10851 6390/357, no. 192, 4 October 1925, Smart to FO; 'Le Général Sarrail en Syrie', *CO* December 1924, pp. 657–8; Gautherot, *Le Général Sarrail*, pp. 22–3; Longrigg, p. 148; MacCallum, E.P., *The Nationalist Crusade in Syria* (New York, 1928), pp.18–19; and Majzoub, M., *Le Liban et l'Orient Arabe 1943–1956* (Aix-en-Provence, 1956), p. 159.

33. For Henri Simon's declaration, see: *AF* no. 229 (February 1925), p. 60; and FO 371/10850 705/357, no. 305, Paris, 5 February 1925, Crewe to Chamberlain. See also: 2480/357, no. 45, Beirut, 9 April 1925; 2552/357, no. 49, 21 April 1925, Satow to FO; Gautherot, *Le Général Sarrail*, p. 23; and *CO* May 1925, pp. 203–7.

34. AE, Levant, vol. 278, Hawayik's letter to Herriot, pp. 32–4 See also: Report of Hawayik's meeting with Sarrail on 30 March 1925; and 'Compte-rendu de l'entrevue du Patriarche Maronite avec M. de Reffye, Secrétaire Général du Haut-Commissariat et M. Cayla, délégué au Gouvernement du Grand Liban' (n.d.), the meeting was probably held on 28 April 1925, in FHJ.

35. For summary by Cayla of his policies, see pamphlet 'Anniversaire de la Proclamation de Grand-Liban: Discours prononcés le 1er Septembre 1925 par le Gouverneur de l'Etat et par le Président du Conseil Représentatif' (Beirut, 1925). See also an article by Samné in defence of Sarrail and Cayla in *CO* May 1925, pp. 203–7, and October 1925, pp. 155–9.

36. Hawayik's meetings with Sarrail, 30 March 1925, and with de Reffye and Cayla, 28 April 1925, in FHJ; FO 371/10850 2840/357, no. 45, Beirut, 9 April 1925, Satow to FO; *CO* May 1925, pp. 205–6; and Toynbee, pp. 420–1. Article 10 in the Lebanese Constitution, which was promulgated the following year, stated that: 'Education shall be free in so far as it is not contrary to public order and morals and does not affect the dignity of any of the religions or creeds (madhahib). There shall be no violation of the right of religious communities (tawa'if) to have their own schools, provided they follow the general rules issued by the state regulating public instruction.' *The Lebanese Constitution*, prepared by the AUB (Beirut, 1960).

37. 'Rapport du Général Sarrail: La situation dans les pays sous mandat pendant les 10 premiers mois de 1925'. Document no. 6 in a collection of documents in FHJ, which give Sarrail's version of the events during his term in office. See also: FO 371/10850 1463/357, no. 26, Beirut, 2 March 1925; and 1972/357, no. 36, 21 March 1925, Satow to FO; 'Le projet de réorganisation administrative du Grand Liban', *CO*, June 1925, pp. 259–64; and 'Les circonscriptions administratives nouvelles du Grand Liban', *AF*, no. 238 (February 1926), pp. 62–5. In March the French introduced reforms in the judicial system, which also led to strong opposition. See: FO 371/10850 2107/357, no. 38, Beirut, 26 March 1925; and 3590/357, no. 77, 8 June 1925, Satow to FO.

38. FHJ, Hawayik's meetings with Sarrail, 30 March 1925 and with de Reffye and Cayla, 28 April 1925; FO 371/10854 1463/357, no. 26, Beirut, 2 March 1925; and 1972/357, no. 36, 21 March 1925, Satow to FO. An attempt was made to weaken Maronite opposition by the creation of another district by granting autonomous status to Deir al-Kamar.

39. AE, Levant, vol. 192, no. 162, Beirut, 18 May 1925; and nos. 187–9, 22 May 1925, Sarrail to Quai d'Orsay; Note pour Monsieur le Directeur des Affaires Politiques et Commerciales, Paris, 27 May 1925, pp. 67–8; SHA, Box 3B1, Bullet. Hebd. de Rens. no. 593, 21–29 March 1925.

40. AE, Levant, vol. 262, no. 134, Beirut, 10 April 1925; and no. 140, 28 April 1925, Sarrail to Herriot; and FO 371/10850 2342/357, no. 46, Beirut, 9 April 1925, Satow to FO.

41. FHJ, Hawayik's meeting with Sarrail, 30 March 1925; FO 371/10850 2342/357, no. 46, Beirut, 9 April 1925, Satow to FO.; and *CO*, March 1925, p. 125.

42. AE, Levant, vol. 218, Note pour le Président du Conseil, 8 April 1925, pp. 171–2; vol. 262, no. 137, Paris, 9 April 1925, Herriot to Sarrail; Note pour

Monsieur le Directeur des Affaires Politiques et Commerciales, 25 May 1925, pp. 260–1; and de Caix's memorandum, 25 May 1925, pp. 262–4.

43. AE, Levant, vol. 263, de Reffye's letter to Berthelot, Beirut, 7 June 1925, pp. 2–5.

44. For further details of the elections, see: AE, Levant, vol. 192, no. 193, Beirut, 10 July 1925, Sarrail to Quai d'Orsay; vol. 258, Rapport Trimestriel, 21 October 1925, pp. 3–6; vol. 263, pp. 11, 37; FO 371/10850 3713/357, no. 79, Beirut, 11 June 1925; and 4210/357, no. 92, 8 July 1925, Satow to Chamberlain; *CO*, July 1925, pp. 13, 16–20; August 1925, pp. 49–51, 74; and Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 129–31.

45. AE, Levant, vol. 263, no. 268, Beirut, 12 July 1925; nos. 270–1, 18 July 1925; nos. 273–4, 20 July 1925; and no. 392, 24 July 1925, Sarrail to Quai d'Orsay; no. 262, Paris, 16 July 1925; and nos. 265–6, 18 July 1925, Berthelot to Sarrail.

46. AE, Levant, vol. 221, no. 508, Beirut, 19 September 1925, Sarrail to Briand. See also extract from *Le Réveil*, 5 November 1925, in FO 371/10852 7052/357, Beirut, 6 November 1925, Mayers to FO.

47. For further studies of the Druze revolt, see: Carbillet, G. (Capt.), *Au Djébel Druse* (Paris, 1929); Andréa, C.J.E., *La Révolte Druse et l'Insurrection de Damas 1925–1926* (Paris, 1937); Toynbee, *Survey of International Affairs*; MacCallum, *The Nationalist Crusade in Syria*; and Sa'id, Amin, *al-Thawra al-'Arabiya al-Kubra*.

48. See, for example, Toynbee, pp. 406–39.

49. For Sarrail's version of the events leading to the revolt, see his report in FHJ. See also 'Rapport du Général Gamelin, Commandant Supérieur des Troupes du Levant, sur les Opérations Militaires depuis le Départ du Général Sarrail' Document no. 7 in the same collection. For criticism of Sarrail's policy towards the Druze, see AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 79ff.

50. AE, Levant, vol. 195, p. 147; vol. 258, Rapport Trimestriel, Beirut, 21 October 1925; FO 371/10850 4626/357, no. 130, Damascus, 27 July 1925, Smart to FO; and *CO*, September 1925, pp. 104–5.

51. Sultan al-Atrash's memoirs were published in the weekly magazine *Bairut al-Massa*, Beirut, from the end of 1975 to mid-1976, see no. 108, 24 February–1 March 1976; and Sa'id, Amin, vol. III, pp. 351–2. See also: FO 141/552 7446/357, no. 156, Beirut, 23 November 1925, Mayers to Chamberlain; 7471/357, no. 254, Damascus, 23 November 1925; and 371/11505 1481/12, no. 285, 28 December 1925, Smart to Chamberlain; and AE, Levant, vol. 195, nos. 498–509, Beirut, 10 November 1925, Duport to Quai d'Orsay.

52. Sultan al-Atrash's memoirs, *Bairut al-Massa*, no. 108, 24 February–1 March 1976; no. 109, 2–8 March 1976; and no. 111, 16–22 March 1976. See also: Sa'id, Amin, vol. III, pp. 351–63; MacCallum, pp. 139–43; and Toynbee, pp. 428–34. For political propaganda of the rebels in south Lebanon, see: AE, Levant, vol. 195, no. 511, Beirut, 11 November 1925; and nos. 649, 14 November 1925, Duport to Briand.

53. For Sultan al-Atrash's version of the incident, see *Bairut al-Massa* no. 108, 24 February–1 March 1976, and no. 109, 2–8 March 1976. See also: AE, Levant, vol. 195, nos. 408–9, Beirut, 10 November 1925; no. 414, 416, 16 November 1925, AFL (Armée Française du Levant), to Ministry of War; and FO 371/10852 7291/357, no. 150, Beirut, 15 November 1925, Mayers to Chamberlain.

54. 'Atiyah, *An Arab Tells His Story*, pp. 129–30; AE, Levant, vol. 195, no. 418, Beirut, 17 November 1925, AFL to Ministry of War; no. 672, 22 November 1925, Duport to Briand; and a special report to Berthelot, Beirut, 28 November 1925, pp. 250–5.

55. AE, Levant, vol. 195, no. 511, Beirut, 11 November 1925; nos. 515–17, 13 November 1925, Duport to Briand; special report to Berthelot, 28 November 1925, pp. 250–5; and no. 487, Beirut, 4 November 1925, High Commission to Quai d'Orsay. The volume also includes extensive correspondence between Paris and

Rome concerning the Italian request to send two destroyers to Lebanon. See also FO 371/10853 7412/357, no. 152, Beirut, 17 November 1925, Mayers to Chamberlain. General Gamelin later described the situation: 'Mais à ce moment surgit un danger très grave pour l'Etat du Grand Liban et pour les populations chrétiennes de sa partie méridionale. L'insurrection du Mont Hermon s'étendait brusquement aux Druzes de la Région de Rachaya et de Merdjayoun et ces deux localités tombaient aux mains des bandits. Le Chouf, théâtre des massacres de 1860 était menacé. La route de Beyrouth était ouverte, Rachaya où se trouvaient isolés deux escadrons était menacée.'

56. Sultan al-Atrash's memoirs, *Bairut al-Massa*, no. 109, 2–8 March 1976; AE, Levant, vol. 195, no. 413, Beirut, 13 November 1925; nos. 564–5, 27 November 1925; no. 530, 19 November 1925, Duport to Quai d'Orsay; and no. 482, Paris, 17 November 1925, Quai d'Orsay to Duport. See also: FO 371/10852 7291/357, no. 150, Beirut, 15 November 1925, Mayers to Chamberlain; and Toynbee, p. 437.

57. There had been strong hostility towards the Armenians before the revolt. For example, a Syrian nationalist deputation which met with Sarrail in Beirut in January 1925 demanded, *inter alia*, that immigration of Armenian refugees to Syria be stopped. Their participation in the French auxiliary forces brought this hostility to its peak. Armenian refugee camps in Damascus were attacked by rebels and many Armenians fled to the coast. The deterioration in Muslim-Christian relations in Syria and Lebanon was reported in detail by Smart, the British consul-general in Damascus, who frequently warned that French policy was exacerbating the hostilities between the two communities. See, for example: FO 371/11517 236/236, no. 290, Damascus, 30 December 1925; 1591/236, no. 79, 24 February 1926, Smart to Chamberlain; 1836/236, no. 35, Aleppo, 4 March 1926, the consul to FO; and Toynbee, pp. 435–6.

58. FO 371/10853 7765/357, no. 260, Damascus, 2 December 1925; FO 141/552 7471/357, no. 254, 23 November 1925, Smart to FO; Atrash's letter, 25 November 1925. See also: Sultan al-Atrash's memoirs, *Bairut al-Massa*, no. 108, 24 February–1 March 1976, and no. 109, 2–8 March 1976.

59. FO 141/552 7746/357, no 156, Beirut, 22 November 1925, Mayers to Chamberlain.

60. AE, Levant, vol. 195, no. 672, Beirut, 22 November 1925, Duport to Quai d'Orsay; and FO 371/11506 2650/12, no. 72, Beirut, 9 April 1926; 2734/12, no. 76, 19 April 1926, Satow to FO. See also daily summaries of Lebanese press prepared by the Service de la Presse in the High Commission, in FHJ, for example, no. 229, 8 October 1925. During the revolt Lebanese Druze notables, both on their own and on French initiative, attempted to mediate between their brethren in Jabal Druze and the French authorities. For example, in August 1925 Nazira Junblat was sent by Sarrail to Jabal Druze for this purpose, and in January 1926 Jouvenel sent Amin Arslan on a similar mission.

61. Sultan al-Atrash's memoirs, *Bairut al-Massa*, no. 109, 2–8 March 1976, including Zayd al-Atrash's letter to Fu'ad Arslan.

62. Ibid.; Sa'id, Amin, vol. III, pp. 359–63; AE, Levant, vol. 195, nos, 424–5, Beirut, 21 November 1925; no. 433; 24 November 1925, AFL to Ministry of War; no. 692, 28 November 1925, Duport to Quai d'Orsay; vol. 196, no. 464, 6 December 1925; nos. 592–606, 6 December 1925; no. 608, 7 December 1925 and no. 726, 12 December 1925, Jouvenel to Briand. See also: FO 371/10853 7620/357, no. 162, Beirut, 29 November 1925; 7791/357, no. 166, 6 December 1925; and FO 406/56, no. 360, 20 December 1925, Mayers to Chamberlain. In his report Gamelin remarked on the resistance of the French forces in Rashaya: 'Les deux escadrons de Rachaya reçurent l'ordre de tenir sur place: ils soutinrent un siège héroïque qui égale les plus beaux faits d'armes de l'Histoire.' See also Jouvenel's speech on 3 December 1925 at a military ceremony in honour of the defenders of Rashaya, in vol. 196, no. 726, Beirut, 12 December 1925, Jouvenel to Briand.

63. AE, Levant, vol. 198, no. 157, Cairo, 5 June 1926, copy of report sent by the Syro-Palestine Committee to the League of Nations; no. 334, Beirut, 17 May 1926, 'Révolte Druze: Les Crimes commis par les Insurgés', Jouvenel to Briand. For detailed reports on the refugee problem, see: vol. 203, 30 September 1927, pp. 107–19; and 'Mesures prises en faveur des réfugiés', Document no. 9, in a collection of documents in FHJ. See also: vol.195, pp. 241, 275–80; vol. 196 nos. 622–3, 9 December 1925; no. 740, 18 December 1925, Jouvenel to Briand; FO 371/10853 7620/357, no. 162, Beirut, 29 November 1925, FO 406/56, no. 360, 20 December 1925, Mayers to Chamberlain; and Sa'id, Amin, vol. III, pp. 362–3.

64. FO 371/10853 7791/357, no. 166, Beirut, 6 December 1925, Mayers to Chamberlain. French and British sources give many details of the deterioration in Maronite-Druze relations in the Shuf in the spring and summer of 1926. See, for example: AE, Levant, vol. 197, nos. 217–19, Beirut, 1 April 1926, AFL to Ministry of War; vol. 198, Bulletin d'Information de la Direction des Renseignements du Haut Commissariat, no. 3, Beirut, 1 May 1926; vol. 199, no. 531, Beirut, 3 August 1926, de Reffye to Quai d'Orsay; FO 371/11506 2650/12, no. 72, Beirut, 9 April 1926; 3615/12, no. 121, 2 June 1926; 2734/12, no. 76, 19 April 1926; 3055/12, no. 92, 6 May 1926; and 3152/12, no. 100, 12 May 1926, Satow to FO.

65. FO 371/11517 458/236, no. 18, Damascus, 12 January 1926; 236/236, no. 290, 30 December 1925, Smart to FO; FO 406/57, no. 176, Beirut, 30 December 1925; 371/11505 631/12, no. 13, 17 January 1926, Mayers to Chamberlain; Bonardi, P., *L'Imbroglio Syrien* (Paris, 1927), pp. 84–5. The author describes the strong Maronite support for Sarrail's firm measures against the rebels, including the shelling of Damascus. Hawayik was quoted as saying to Jouvenel: 'You don't do enough hanging.' Binion, p. 373, note 16.

66. For the resolution of 30 November 1925, see Appendix F. See also: AE, Levant, vol. 195, no. 578, Beirut, 1 December 1925, Duport to Briand; FHJ, Hawayik's letter to Cayla, Bkerki, 29 December 1925; and FO 371/11505 631/12, no. 13, Beirut, 17 January 1926; 866/12, no. 20, 25 January 1926, Mayers to Chamberlain. Zayd al-Atrash's declaration to the Christians on 22 November 1925, denying any intention of harming Lebanon's borders, did not detract from their conviction, as he also announced that the future of the Lebanese areas occupied by the rebels would be decided in negotiations between Syria and Lebanon after the expulsion of the French; a statement which could hardly have been reassuring to the Lebanese Christians. See Sa'id, Amin, vol. III, pp. 353–9.

67. AE, Levant, vol. 195, Special report to Berthelot, Beirut, 28 November 1925, pp. 250–5; nos. 551–4, Beirut, 22 November 1925, Duport to Jouvenel; and no. 649, 14 November 1925, Duport to Briand.

68. 'La Difficulté Libanaise', *CO* August 1926, pp. 57–61; Toynbee, pp. 449–50; and La Mazière, pp. 191–9.

69. Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe*, pp. 172–88; and Dawn, 'The Question of Nationalism in Syria and Lebanon'.

70. See two pamphlets published by the Syro-Palestine Congress: al-mu'atamar al-suri al-falastini, Nida ila al-mujtam'a al-'amm li-usmat al-'umam (Cairo, February 1922); Mudhakirat a'amal al-wafd al-suri al-falastini (Cairo, January 1923); and Sa'id, Amin, vol. III, pp. 271–80.

71. SHA, Box 23B3, Bullet. de Rens. no. 452, 25–29 April 1923; no. 484, 4 June 1923; FO 371/9053 9637/531, no. 93, Aleppo, 15 September 1923, Russel to FO; FO 371/10850 849/357, no. 24, Damascus, 30 January 1925, Smart to FO; Sa'id, Amin, vol. III, pp. 289–92; and MacCallum, pp. 17–19. See for example the strong reaction of the Syrian Representative Council to the adjustment of the borders of Syria and Lebanon when two villages in the district of Damascus were annexed to Greater Lebanon, FO 371/10850 2109/357, no. 56, Damascus, 25 March 1925, Smart to FO.

72. Sa'id, Amin, vol. III, pp. 311–12; and Toynbee, p. 426.

73. For the activities of the rebel bands in Lebanon, see reports in AE, Levant,

vols. 195–8. See also General Gamelin's report in FHJ; Toynbee, pp. 437–9; Sa'id, Amin, vol. III, pp. 459–70, 632–3, names of the bands and areas of their activities. FO 141/552 7471/357, no. 254, Damascus, 23 November 1925, Smart to Chamberlain; and FO 371/11507 4080/2, Beirut, 17 June 1926, Report from the British liaison officer, Beirut, on the political and military situation in Lebanon.

74. Toynbee, p. 450. See also: FO 371/11505 460/12, no. 7, Beirut, 9 January 1926; 886/12, no. 20, 25 January 1926; 371/11506 1924/12, no. 52, 8 March 1926, Mayers to Chamberlain; 371/11505 1481/12, no. 285, Damascus, 28 December 1925, Smart to FO; and MacCallum, pp. 173–81. For the Arab version of the negotiations between the Syrian nationalists and Jouvenel, see Sa'id, Amin, vol. III, pp. 370ff.

75. For the memorandum, see Appendix E. Detailed description of Lebanese Muslim opposition to the Lebanese state, and their demand for union with Syria, can be found in daily reports prepared by the French delegation in Lebanon, entitled 'Rapport Journalier sur la situation politique en Grand Liban', and files of petitions from Tripoli and Sidon in FHJ; and various intelligence reports in SHA, Box 26B3. See also: FO 371/11505 460/12, no. 7, Beirut, 9 January 1926; 631/12, no. 13, 17 January 1926, Mayers to Chamberlain; and Sa'id, Amin, vol. III, pp. 411–18. Muslim opposition was also expressed in *al-'Ahd al-Jadid*, a newspaper established in Beirut in March 1925 by Khair a-Din al-Ahdab. The French suspected it received financial support from the Syro-Palestine Committee in Cairo. See, for example, Rapport Journalier, 22–23 December 1925, 31 December 1925 and 26 February 1926.

76. FHJ, no. 109 S/D, Beirut, 12 January 1926, Solomiac to Jouvenel. See also: Rapport Journalier, 25 December 1925, 1 January 1926 and 5 January 1926; AE, Levant, vol. 196, nos. 58–9, Beirut, 15 January 1926, Jouvenel to Briand; SHA, Box 26B3, Bullet. de Rens. no. 133, 12 June 1926; FO 371/11505 866/12, no. 20, Beirut, 25 January 1926, Mayers to Chamberlain; and FO 371/11508 6952/12, no. 213, 8 December 1926, Satow to FO.

77. FHJ, 'Note pour le Ministre', prepared by 'Direction des Affaires Politiques et Commerciales — Asie', Paris, 23 October 1925; FO 371/10852 6888/357, no. 136, Beirut, 27 October 1925, Mayers to Chamberlain; 7121/357, no. 2448, Paris, 18 November 1925; and 371/10851 6841/357, no. 2359, 7 November 1925, Crewe to Chamberlain; 'Les Débats Parlementaires sur la Syrie', *AF* no. 237 (January 1926), pp. 9–31; and 'Les Evénements de Syrie et le Rappel du Général Sarrail', *CO*, November 1925, pp. 193–5.

78. *AF* no. 237 (January 1926), pp. 24–8. Briand also quoted the instructions he gave to Jouvenel before he left for Syria and Lebanon. See also: 'Sur une Politique d'Abandon', no. 245 (December 1926), pp. 354–8; AE, Levant, vol. 197, 'Note sur les origines du Mandat français en Syrie', 9 March 1926, pp. 195–218; and La Mazière, pp. 211–22.

79. FHJ, no. 1678, Beirut, 7 December 1925, note entitled 'Maintien ou abandon progressif du Mandat de la France en Syrie', attached to private letter from Jouvenel to M. Vaucher. See also AE, Levant, vol. 229, no. 12, Beirut, 9 January 1926, Jouvenel to Briand. Before appointing Jouvenel, Briand had offered the post to Paul-Boncour and Paul Doumer, both of whom turned it down. On Jouvenel's appointment and his policies, see: FO 371/10852 6954/357, no. 2376, Paris, 10 November 1925; 7121/357, no. 2448, 18 November 1925; 371/11515 2213/146, no. 59, Beirut, 21 March 1926, Mayers to Chamberlain; 371/11516 5013/146, no. 1617, 27 August 1926, Crewe to Chamberlain; *AF* no. 236 (December 1925), pp. 336–9; *CO* November 1925, pp. 257–60; Binion, Chapter 13; and Gaulis, pp. 143–50. On the question of French policy towards the Lebanese Christians and the Syrian Muslims, one of Jouvenel's assistants remarked: 'Il est deux parts dans ce mandat: une part qui est minime, elle appartient au Liban, qui est siège d'une féodalité religieuse véritable; le Liban, ce petit Liban, c'est pour nous toute la Syrie, et ses désirs s'expriment hautement. Pour interprètes nationaux, il y a les patri-

arches des divers rites et pour exécutants les congrégations. A côté, est la deuxième part: c'est l'Etat de Syrie, ce sont les musulmans. Ils sont le nombre deux millions. Ceux-là, on les connaît moins bien, et le Quai d'Orsay les a longtemps ignorés. Ils ont été par nous déçus, persuadés que nous demeurions puissance chrétienne, intégralement. Sarrail, sur ce point, avait vu juste.' Vol. 196, Beirut, 28 December 1925, pp. 102–4.

80. FHJ, Rapport Journalier, 18 January 1926; the report also stated that Maronites in Zghorta supported the detachment of Tripoli from Lebanon, as this would have enabled their town to regain its position as the main administrative centre of north Lebanon.

81. FHJ, 'Rapport de M. Privat-Aubouard, Inspecteur Général des affaires administratives sur sa mission à Tripoli (13–16 janvier, 1926).'

82. Ibid. On the eve of the mission Karami requested Sheikh Yusuf Stefan, a prominent Maronite notable from north Lebanon, to accompany him to visit Hawayik and ask him to support the annexation of Tripoli to Syria. After consulting Deleuze, an officer of the Service de Renseignements, Stefan declined Karami's proposal. Rapport Journalier, 18 January 1926. One of the arguments raised by separatist leaders during the enquiry was that the detachment of Tripoli would improve Christian-Muslim relations in Lebanon.

83. Privat-Aubouard's report.

84. FHJ, telegram no. 435, 16 January 1926, from the inhabitants of Tripoli to the high commissioner. See also: Rapport Journalier, 13 January 1926, and 19 January 1926; and no. 377, Beirut, 3 February 1926, the French delegate in Lebanon to the high commissioner.

85. FHJ, Rapport Journalier, 13 January 1926. See also: AE, Levant, vol. 229, no. 12, Beirut, 9 January 1926, Jouvenel to Briand, in which he criticised the methods used by the French intelligence officers; and FO 371/11505 866/12, no. 20, Beirut, 25 January 1926, Mayers to Chamberlain.

86. FHJ, no. 109 S/D, Beirut, 12 January 1926, Solomiac to Jouvenel; AE, Levant, vol. 196, nos. 58–9, Beirut, 15 January 1926, Jouvenel to Briand; and Bulletin d'Information du Cabinet du Haut-Commissaire, no. 3, Beirut, 4 February 1926, pp. 235–6.

87. FO 371/11505 631/12, no. 13, Beirut, 17 January 1926, Mayers to Chamberlain.

88. FHJ, 'Etat du Grand Liban, Cabinet: Note Circulaire no. 610', Beirut, 13 January 1926. See also: no. 143, Beirut, 18 January 1926, Solomiac to Jouvenel; Rapport Journalier, 19 January 1926; and SHA, Box 26B3, Bullet. de Rens. no. 33, 19 January 1926. The complete failure of the amnesty which Jouvenel had offered to the rebels if they surrendered by 8 January 1926 probably strengthened his conviction of the need to adopt a tougher stand. See FO 371/11505 74/12, no. 175, Beirut, 22 December 1925, Mayers to Chamberlain.

89. FHJ, no. 109 S/D, Beirut, 12 January 1926, Solomiac to Jouvenel; Rapport Journalier, 12 January 1926 and 16 January 1926; no. 5718, 7 December 1925, and no. 5837, 10 January 1926, petitions from Mutawalli notables; AE, Levant, vol. 196, no. 112, Beirut, 31 January 1926, Jouvenel to Briand. See also: *CO*, March 1926, p. 137; and Muzhir, vol. II, pp. 969–70.

90. FHJ, Rapport Journalier, 27 December 1925, 28 December 1925 and 13 January 1926. To the last report is attached the resolution adopted by the municipal council of Ba'albek, with four in favour and three abstentions. See also: no. 377, Beirut, 3 February 1926, and no. 573, 22 February 1926, Solomiac to Jouvenel; AE, Levant, vol. 199, no. 444, Beirut, 29 June 1926, de Reffye to Briand; and FO 371/11507 3918/12, no. 131, Beirut, 16 January 1926; 4273/12, no. 140, 5 July 1926, Satow to Chamberlain.

91. FO 371/11505 866/12, no. 20, Beirut, 25 January 1926; 371/11515 1209/146, no. 30, 7 February 1926; 1569/146, no. 40, 22 February 1926; 2213/146, no. 59,

21 March 1926, Mayers to Chamberlain; and Sa'id, Amin, vol. III, pp. 384, 387. While in Paris in summer 1926, Mélia attempted to promote a liberal policy towards the Syrian nationalists' demands, including Syrian unity and the territorial reduction of Lebanon. See, for example, his articles in *CO*: 'L'Unité syrienne: il faut réviser l'arrêté du Général Gouraud', August, 1926, pp. 64–7; and 'Les Chrétiens d'Orient et la protection française', September 1926, pp. 126–9. For reaction to his campaign by Syrian and Lebanese newspapers, see Revue de la Presse, 4 August 1926 and 7 August 1926 in FHJ. See also his book, *Chez les Chrétiens d'Orient* (Paris, 1929).

92. Hawayik's letter to Cayla, Bkerki, 19 January 1926, attached to Rapport Journalier, 20 January 1926. On the Maronite Church's stand on various issues such as Lebanon's independence, amnesty for the rebels, the organic law, the power of the Representative Council and religious education, see memorandum Hawayik presented to Jouvenel probably shortly after his arrival in Beirut, entitled 'Note confidentielle à Son Excellence M. de Jouvenel Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban' (n.d.) in FHJ. See also: AE, Levant, vol. 196, no. 726, Beirut, 12 December 1925, including extracts of two speeches made by Jouvenel immediately after his arrival in Beirut; vol. 278, Bkerki, 1 February 1926, pp. 54–5, Hawayik's letter to Briand, and the latter's reply; FO 371/10853 7791/357, no. 166, Beirut, 6 December 1925; and 8139/357, no. 171, 14 December 1925, Mayers to Chamberlain. On the enthusiastic reception accorded to Jouvenel by the Maronites when he visited Hawayik, see La Mazière, pp. 54–63.

93. FHJ, 'Compte rendu succinct du Conseil Représentatif', 10 February 1926 and 18 February 1926, including Chiha's question and the French delegate's reply, Rapport Journalier, 1 February 1926; AE, Levant, vol. 258, pp. 167–9, Jouvenel's speech in Damascus, 6 February 1926; vol. 263, pp. 55–61, extracts from *Journal du Caire* 15 February 1926, *L'Orient* and *Le Réveil*, criticising Jouvenel's policy towards Lebanon. See also: FO 371/11515 1569/146, no. 40, Beirut, 21 February 1926; 1779/146, no. 51, 4 March 1926, Mayers to Chamberlain; and Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, p. 132. Following Jouvenel's speech in Damascus, the Councils of Aleppo and Deir a-Zor passed resolutions demanding the creation of a 'United Syrian State' including Lebanon; see Toynbee, p. 447.

94. FHJ, Sûreté Générale, Renseignements no. 109 i/g, Beirut, 17 February 1926; and FO 371/11515 1779/146, no. 51, Beirut, 4 March 1926, Mayers to Chamberlain.

95. AE, Levant, vol. 229, no. 176, Beirut, 24 February 1926, Jouvenel to de Caix; vol. 263, pp. 68–70, letter from Christian religious leaders to Jouvenel, 15 March 1926, and to Briand, 24 March 1926; and FO 371/11515 1779/146, no. 51, Beirut, 4 March 1926, Mayers to Chamberlain.

96. AE, Levant, vol. 198, nos. 293–4, Beirut, 27 April 1926, Jouvenel to Briand; Bulletin d'Information des Renseignements du Haut Commissariat, no. 3, 1 May 1926; vol. 200, de Caix's memorandum, pp. 86–9; vol. 225, Ponsot's memorandum, 3 May 1927, pp. 1–11; vol. 263, nos. 420–2, Paris, 26 June 1926, Jouvenel to de Reffye; and Sa'id, Amin, vol. III, pp. 428–34. Sa'id's account of the episode is accurate and consistent with French documents.

97. FHJ, 'L'accès de Damas à la mer', memorandum by Cayla, Beirut, 5 May 1926; nos. 600–2, Beirut, 30 June 1926, Souchier to Jouvenel; AE, Levant, vol. 201, memorandum by de Reffye for the period 27 May–12 October 1926, while he served as acting high commissioner, pp. 117–53, in particular pp. 123–4; vol. 263, nos. 420–2, Paris, 26 June 1926, Jouvenel to de Reffye. See also: FO 371/11507 4268/12, serial no. 26, Beirut, 30 June 1926, British liaison officer in Beirut to General Staff Headquarters, Palestine Command; 371/11516 4157/146, no. 138, Beirut, 30 June 1926, Satow to FO.

98. FO 371/11507 4268/12, serial no. 26, Beirut, 30 June 1926, British liaison officer in Beirut to Palestine Command; and Sa'id, Amin, vol. III, p. 434. See also:

SHA, Box 32B3, Bullet. d'Information de la Direction de Rens. du Haut-Commissariat, no. 5, 16 June 1926; nos. 603–4, Beirut, 30 June 1926, de Reffye to Quai d'Orsay; AE, Levant, vol. 201, de Reffye's memorandum, pp. 117–53; and FO 371/11516 4957/146, no. 165, Beirut, 13 August 1926, Satow to FO. A few days after his speech, Dabbas visited the Grand Mosque in Beirut on the occasion of a Muslim festival. His speech there was rudely interrupted and the mufti and kadi were later asked by the French authorities to apologise to the Lebanese president.

99. AE, Levant, vol. 198, no. 374, Paris, 7 June 1926; and vol. 199, no. 405, 29 June 1926, Berthelot to de Reffye. Vol. 199 contains detailed reports on the French operations against the rebel bands in Lebanon in the summer of 1926. See for example: nos. 410–15, Beirut, 16 June 1926; no. 444, 29 June 1926; no. 531, 11 August 1926, de Reffye to Quai d'Orsay; nos. 474–6, 12 June 1926; nos. 488–93, 16 June 1926, AFL to Ministry of War; extracts of newspapers, pp. 108, 206; and vol. 201, de Reffye's memorandum, pp. 117–53. Satow and the British liaison officer in Beirut also sent detailed reports of these activities. See for example: FO 371/11506 3615/12, no. 121, Beirut, 2 June 1926; 371/11507 3918/12, no. 131, 16 June 1926; 4273/12, no. 140, 5 July 1926; 4403/12, no. 144, 13 July 1926; 371/11516 4157/146, no. 138, 30 June 1926, Satow to FO; and FO 371/11507 4268/12, no. 26, 30 June 1926; report from the British liaison officer. See also Sa'id, Amin, vol. III, pp. 459–70, which gives detailed descriptions of the bands' activities including exchange of letters between the rebels and the Maronites of Zghorta.

100. AE, Levant, vol. 200, pp. 226–7, extract from *Le Réveil*, 8 October 1926. See also: Appendix G, a letter from Hawayik to Briand, 15 July 1926; vol. 263, pp. 123–5, letter from the Greek Catholic patriarch to Briand, 30 July 1926; no. 451, Paris, 23 June 1926, Jouvenel to Briand; vol. 400, pp. 4–13, memorandum from the Lebanese Committee of Paris to the French premier, 1 September 1926; and FHJ, 'Note confidentielle' from Hawayik to Jouvenel (n.d.). For French efforts to enlist Lebanese Christian support for the relinquishment of Tripoli and the Beqa'a Valley to Syria, see: nos. 600–2, Beirut, 30 June 1926, Souchier to Jouvenel; and nos. 707–9, 19 July 1926, de Reffye to Quai d'Orsay. See also: FO 371/10853 8139/357, no. 171, Beirut, 14 December 1925, Mayers to Chamberlain; speech by 'Abdullah Sfer Pasha, 6 November 1926, at a conference held by the 'Comité France-Orient' in *Bulletin officiel du Comité France-Orient*, November 1926, pp. 12–18; and La Mazière, pp. 196–9.

101. Appendix G. See also: AE, Levant, vol. 199, pp. 9–13, memorandum to Briand from the 'Délégation Permanente des Sinistrés de Rachaya', 12 June 1926; nos. 605–13, Beirut, 4 September 1926; no. 582, 15 September 1926; and vol. 200, no. 632, 11 October 1926, de Reffye to Quai d'Orsay; de Caix's memorandum, pp. 113–14; and vol. 263, pp. 123–5, letter from the Greek Catholic patriarch to Briand, 30 July 1926. After their first proposal to prevent the Druze from returning to Rashaya was turned down, its Christian inhabitants, who refused to return to the town, demanded that a new town for Christians only should be built in the Beqa'a near Shtura. See FO 371/12301 174/5189, no. 219, Beirut, 20 December 1926, Satow to FO.

102. FO 371/11516 4957/146, no. 165, Beirut, 13 August 1926, Satow to FO; 6713/146, no. 2319, Paris, 6 December 1926, Crewe to Chamberlain; Sa'id, Amin, vol. III, pp. 511–13; MacCallum, pp. 193–4; and Binion, pp. 161–2.

103. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, p. 110; vol. 225, nos. 18–21, Beirut, 7 January 1928, Ponsot to Quai d'Orsay; FO 371/11516 5013/146, no. 1617, Paris, 27 August 1926, Crewe to Chamberlain; Binion, pp. 161–2; and Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe*, pp. 26–7. On Samné's support of Jouvenel's attempts to revise Lebanon's borders, see: *CO* August 1926, 'La difficulté libanaise', pp. 57–61; September 1926, 'Vers le Petit Liban', p. 100; and October 1926, 'La tâche du nouveau Haut-Commissaire de France en Syrie', pp. 145–50.

104. AE, Levant, vol. 200, de Caix's memorandum, pp 107–20; vol. 225,

pp. 1-11, Ponsot's memorandum, 3 May 1927; and vol. 201, pp. 113-14, Beirut, 12 January 1927, letter from Dabbas to Poincaré, thanking him for the support he had expressed for Lebanon's territorial integrity when he met the Lebanese premier, Auguste Adib Pasha, in Paris.

105. Rabbath, *La Formation Historique du Liban*, pp. 360-1; Ziadeh, *Syria and Lebanon*, p. 50; MacCallum, pp. 190-3; Salibi, *The Modern History of Lebanon*, pp. 167-8; Rondot, *Les Institutions Politiques*, pp. 11, 79-81; and Rondot, 'The Political Institutions of Lebanese Democracy', in Binder, *Politics in Lebanon*, pp. 127-41.

106. Hourani, *Syria and Lebanon*, pp. 308-14.

107. AE, Levant, vol. 217, pp. 151-70, report by the committee of members of the Representative Council on Lebanon's relations with the mandatory power, April 1924; and pp. 215-16, note no. 801/C, Beirut, 19 February 1924, by Privat-Aubouard.

108. For various projects for the organic law prepared under Weygand and Sarrail, see AE, Levant, vols. 217-18. See also vol. 218, no. 8, Beirut, 12 January 1925; no. 32, 19 January 1925; no. 104, 14 February 1925; and no. 138, 28 February 1925, Sarrail to Herriot; and no. 37, Paris, 7 February 1925, Herriot to Sarrail. Among the 35 members of the commission were Habib al-Sa'd, Emile Eddé, Shibl Dammus, Petro Trad, Charles Dabbas, Auguste Adib Pasha, Najib Sursuk, Ayub Thabet, 'Umar Da'uq, Muhammad al-Jisr, Sami al-Sulh, Fu'ad Arslan, Yusuf al-Zein and Ibrahim Haider.

109. AE, Levant, vol. 218, Note pour Monsieur le Président du Conseil, 8 February 1925, pp. 171-2; *Le Temps*, 16 April 1925, p. 173; no. 243, Beirut, 22 April 1925, Sarrail to the prime minister; letter to Henri Simon, pp. 185-8, 27 May 1925; and *CO*, January 1925, pp. 16-20. On Brunet's mission, see: vol. 207, memorandum to Brunet from Gabriel Kabbaz, editor of *L'Orient* criticising Sarrail's policies, 27 May 1925, pp. 4-12; FO 371/10850 3713/357, no. 79, Beirut, 11 June 1925, Satow to Chamberlain; *AF*, no. 235 (October 1925), p. 230; Muzhir, vol. II, p. 958; Sa'id, Amin, vol. III, p. 293; and Stein, L., *Syria* (London, 1926), pp. 79-80.

110. Detailed reports of the workings of the Commission, including minutes of its meetings can be found in AE, Levant, vols. 218-19. For example, see vol. 218, memorandum on pp. 197-200; note of 4 July 1925, p. 203; minutes of its first meeting, 3 July 1925, pp. 208ff; vol. 219, minutes of its second meeting, 10 July 1925, pp. 22-90, including an appendix prepared by de Caix; and third meeting, 21 July 1925, pp. 203-25. See also: vol. 218, no. 263, Paris, 16 July 1925, and vol. 223, nos. 269-70, 23 July 1925, Briand to Sarrail; and memorandum, 29 October 1925, pp. 164-6.

111. The original letters can be found in AE, Levant, vols. 218-25. See also: vol. 223, 'Analyse: consultation de notables', 15 October 1925, pp. 85-101; and vol. 224, 'Consultations individuelles', 1 December 1925, pp. 16-42.

112. AE, Levant, vol. 219, no. 353, Beirut, 25 August 1925; no. 473, 7 September 1925, Sarrail to Briand; and no. 319, Paris, 28 August 1925, Briand to Sarrail. See also Rabbath, *La Formation Historique du Liban*, pp. 365-7.

113. For criticism of the form of individual consultations in the Lebanese press, see FHJ, daily press review prepared by the High Commission, in particular no. 238, 19 October 1925; no. 240, 21 October 1925; no. 241, 22 October 1925; and no. 247, 29 October 1925. See also: Rabbath, *La Formation Historique du Liban*, p. 367; and Rondot, *Les Institutions Politiques*, p. 11.

114. AE, Levant, vol. 221, Paul-Boncour's letter to the prime minister, 21 September 1925, pp. 259-61; nos. 365-7, Paris, 23 September 1925, Briand to Sarrail; vol. 222, nos. 420-2, Beirut, 30 September 1925, Sarrail to Briand; note, p. 243; vol. 223, memorandum, 25 October 1925, pp. 1-3; Note pour Monsieur le Secrétaire Général, 14 October 1925, pp. 83-4; and vol. 224, memorandum for Jouvenel, 21 November 1925, pp. 2-9. See also Paul-Boncour's speech in the debates

in the Chamber of Deputies, 20 December 1925, in *AF* no. 237 (January 1926), pp. 16-18.

115. AE, Levant, vol. 223, Paul-Boncour's letter to Briand, 2 November 1925, pp. 167-71; memorandum to the Quai d'Orsay, pp. 184-5, 190-3; vol. 224, memorandum for Jouvenel, 21 November 1925, pp. 2-9; and FHJ, 'Le Statut Organique: Note de M. de Reffye', 9 November 1925. See also speeches by Paul-Boncour and Briand in the debates in the Chamber of Deputies, 20 December 1925, *AF* no. 237 (January 1926), pp. 16-18, 24-8. See in particular p. 27, in which Briand quotes his instructions to Jouvenel upon the latter's departure for the mandated territories.

116. AE, Levant, vol. 196, pp. 44-7. See also: no. 745, Beirut, 21 December 1925; vol. 224, no. 12, 9 January 1926, Jouvenel to Briand; and Grousset, P., *La Constitution Libanaise du 23 Mai 1926, Révisée le 17 Octobre 1927* (Toulouse, 1928), pp. 68-70.

117. FHJ, 'Procès-verbal de la Séance du Conseil Représentatif du Jeudi 10 Décembre 1925'. The twelve members of the committee were Shibl Dammus and Petro Trad (Greek Orthodox); Georges Thabet, Georges Zua'in and Roukhus Abu Nader (Maronites); Joseph Salem (Greek Catholic); Michel Chiha (Roman Catholic); 'Umar Da'uq and 'Abud 'Abd al-Razak (Sunnis); Yusuf al-Zein and Subhi Haider (Mutawallis); and Fu'ad Arslan (Druze). On 25 January 1925 Arslan resigned because of illness and was replaced by Dr Jamil Talhuk; see Rapport Journalier, 14 December 1925, 16 December 1925, and 'Compte rendu succinct de la séance du Conseil Représentatif en date du 25 janvier 1926'. For the questionnaire see: Rapport Journalier, 21 December 1925; and FO 371/11515 481/146, Beirut, 6 January 1926, Mayers to FO. As president of the Representative Council, Nammur was also officially the president of the drafting committee.

118. FHJ, Rapport Journalier, 21 December 1925, 12 January 1926 and 19 January 1926; SHA, Box 26B3, Bullet. de Rens. no. 19, 2 January 1926; Box 32B3, Bulletin d'Information du Cabinet du Haut Commissaire, no. 1, 28 December 1925; FO 371/11505 234/12, no. 177, Beirut, 30 December 1925; 371/11515 481/146, 6 January 1926; and 1209/146, no. 30, 7 February 1926, Mayers to Chamberlain.

119. FHJ, see supplement to Rapport Journalier, 19 January 1926, which gives the division of the 210 delegates. See also Rondot, *Les Institutions Politiques*, p. 80.

120. FHJ, resolution attached to letter no. 109 S/D, Beirut, 12 January 1926, from Solomiac to Jouvenel. The memorandum mentioned in the resolution is reproduced in Appendix E.

121. The Muslim refusal to participate in drawing up the Constitution is described in detail in FHJ, Rapport Journalier, particularly for January 1926. See for example reports from 13 January 1926 and 16 January 1926. See also: Rabbath, *La Formation Historique du Liban*, pp. 378-9; and Rondot, *Les Institutions Politiques*, p. 48.

122. The French used moderate and pro-French Sunni notables in their attempts to persuade the Muslims to participate. For example, they sent Muhammad al-Jisr on a mission to Tripoli, but their efforts met with little success. See FHJ, letter no. 143, Beirut, 18 January 1926, Solomiac to Jouvenel.

123. FHJ, Rapport Journalier, 12 December 1925, 18 December 1925, 4 January 1926, 15 January 1926, 20 January 1926, 1 February 1926, and 2 February 1926. See also Gaulis, pp. 165-6. One of the reasons for Christian opposition to division into two cantons was their fear that the Muslims, who comprised the majority in the coastal area, would dominate this canton, which was economically more important. See FO 371/11515 1779/146, no. 51, Beirut, 4 March 1926, Mayers to Chamberlain.

124. AE, Levant, vol. 263, letter from Abdullah Sfer Pasha to Hawayik, Heliopolis, 2 March 1926, pp. 62-7; FO 371/11515 1209/146, no. 30, Beirut, 7 February 1926, Mayers to Chamberlain; *CO*, April 1926, pp. 154-5; and Gaulis, pp. 181-2. The author reports that a Maronite committee, with Sheikh Dahdah as president, was formed to create closer links between Syria and Lebanon and to end

the misunderstanding between the Maronites and Syrians of the interior. See also FO, 141/552 7446/357, no. 156, Beirut, 22 November 1925, Mayers to Chamberlain.

125. For report of the meeting at Najib Sursuk's house, see FHJ, Rapport Journalier, 4 March 1926.

126. Ibid. See also AE, Levant, vol. 222, Shibl Dammus' letter to the Boncour Commission, Beirut, 24 September 1925, pp. 118–23; and Rondot, *Les Institutions Politiques*, p. 80.

127. FHJ, Rapport Journalier, 6 February 1926; 'Séance tenue le lundi, 22 mars 1926 à 10 heures par la Commission du Statut Organique'; AE, Levant, vol. 196, no. 81, Beirut, 9 February 1926, Jouvenel to Briand; vol. 224, nos. 295–306, Paris, 19 May 1926, Briand to Jouvenel. SHA, Box 32B3, Bullet. d'Information de Rens. no. 4, 15 February 1926; FO 371/11516 2974/146, no. 89, Beirut, 1 May 1926; and 371/12303 471/44, no. 11, 17 January 1927, Satow to FO; and *CO*, February 1926, pp. 61–2. See also: Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 132–3; and Rondot, *Les Institutions Politiques*, pp. 80–1. Some Lebanese deputies opposed the inclusion of articles relating to the authority of the mandatory power in the Constitution. But Briand insisted that these articles be included in the Constitution of Lebanon as well as in those of the Alawites and of Alexandretta, which were being prepared at the same time.

128. There is some uncertainty concerning the vote of the Muslim deputies. Jouvenel informed Briand that the Constitution was approved unanimously. See: AE, Levant, vol. 263, no. 363, Beirut, 23 May 1926, Jouvenel to Briand; and Rabbath, *La Formation Historique du Liban*, p. 374. This may have been because the final vote was made on the Constitution as a whole. In fact during the debate some Muslim deputies opposed Articles 1 and 2, which determined the inviolability of Lebanon's territory, and Article 4, which declared Beirut to be the capital of the Lebanese Republic. See: Sa'id, Amin, vol. III, pp. 417–18; Rondot, *Les Institutions Politiques*, p. 48; and Mélia, *Chez les Chrétiens d'Orient*, pp. 180–1. The latter quotes the following resolution opposing Article 1 adopted by the Muslim deputies on 19 May 1926; 'Nous, représentants des territoires annexés au Mont-Liban, sans la consultation de leurs habitants, protestons contre le chapitre premier de la Constitution et réclamons le détachement de ses territoires, en les dotant d'une autonomie administrative, économique et politique, à condition de s'unir au Liban et à la Syrie.' According to Mélia, the result of the voting on this Article was: 14 in favour, all Christians; 11 against, 10 of whom were Sunnis and Mutawallis, while three Muslims were absent. See also FO 371/11516 2974/146, no. 89, Beirut, 1 May 1926; and 5616/146, no. 192, 21 September 1926, Satow to FO.

129. The Lebanese Constitution has been analysed and described in numerous studies. See, for example: Grousset, *La Constitution Libanaise*; Rabbath, *La Formation Historique du Liban*, pp. 374–402, and *al-Wasit fi'l Qanun al-dustur al-Lubnani* (Beirut, 1970); Hassan, Hassanal-, *al-Qanun a-dusturi wal-dustur fi Lubnan* (Beirut, 1963); Khateeb, Anwar al-, *al-'Usul al-barlamaniyah fi lubnan wa sa'ir a-duwal al-'arabiyah* (Beirut, 1961) and 'Uwaidat, 'Abdu, *al-Nuzum al-dusturiyah fi Lubnan wal-bilad al-'arabiyah wal-'alam* (Beirut, 1961).

130. FO 371/11516 3306/146, no. 107, Beirut, 18 May 1926; 3496/146, no. 113, 25 May 1926; 3634/146, no. 117, 27 May 1926; 5616/146, no. 192, 21 September 1926; and 6334/146, no. 199, 22 October 1926, Satow to FO. See also Browne, *The Political History of Lebanon*, vol. I, pp. 56–7, Beirut, 27 May 1926, the American consul-general Knabenschue to the secretary of state.

131. FHJ, Rapport Journalier, 10 May 1926, 17 May 1926, and 21 May 1926; no. 338, Beirut, 18 May 1926, Jouvenel to Briand; AE, Levant, vol. 224, nos. 360–2, Paris, 1 June 1926, Berthelot to Jouvenel; and vol. 263, no. 376, Beirut, 27 May 1926, Jouvenel to Briand, informing him of Dabbas' election by a majority of 44 in favour and 1 against. See also: FO 371/11516 3306/146, no. 107, Beirut, 18 May

1926; 3634/146, no. 117, 27 May 1926; 3805/146, no. 125, 8 June 1926, Satow to FO; *CO*, June 1926, pp. 272–3; and Khuri, *Haqa'iq Lubnaniyah*, vol. I, pp. 134–5.

Conclusion الخاتمة

1. It is estimated that the Muslims now comprise over 60 per cent of Lebanon's population. Unofficial figures published in *al-Nahar* of 5 November 1975 estimated a Muslim population of over 2 million (970,000 Mutawallis, 690,000 Sunnis and 348,000 Druze) and 1,250,000 resident Christians (496,000 Maronites, 260,000 Armenians, 230,000 Greek Orthodox and 213,000 non-Maronite Catholics).

2. The attempts of the Lebanese presidents to fulfil this role after independence completely failed, with serious repercussions on the stability of the state. Contrary to that of the Ottoman governor and the French high commissioner, the president's authority evolved from the Lebanese people and not from an external power. Moreover, the president had to fill two contradictory roles simultaneously: that of an objective arbiter between the various communities, while as a Maronite Christian, defender of Christian interests and the Christian character of the state. It was no coincidence that the most serious crises in the history of independent Lebanon were linked to the institution of the presidency, particularly to the election of a new president, as in 1952, 1958, 1975/6 and 1982.

3. See a pamphlet entitled *Greater Lebanon — Half a Century's Tragedy* published by the Maronite University of Kaslik in October 1975, in Zamir, M., 'Smaller and Greater Lebanon — The Squaring of a Circle?', *The Jerusalem Quarterly*, no. 23 (Spring 1982), pp. 34–53.

وثـائق

مذكرة البطريرك الحويك
رئيس الوفد اللبناني الثاني إلى مؤتمر الصّلح
لقبول الانتداب الفرنسي على لبنان

٢٥ تشرين أول - أكتوبر ١٩١٩

(نقلاً عن يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، ج ٢، ص ٨٨٨)

مقدمة

كانت زعامات لبنانية تسير في اتجاه يختلف عن الاتجاه الذي كانت تسير فيه الثورة العربية بقيادة الشريف حسين وأولاده، خاصة وأن عرب سورية كانوا ضد الإنتداب بكافة أشكاله. وفي هذه الوثيقة والوثيقة التالية رقم (١٤٦) موافقة ضمنية على هذا الانتداب بشرط الحفاظ على استقلال لبنان بحدوده التاريخية والطبيعية (أي لبنان الكبير)، وعلى قيام حكومة ديمقراطية.

نصّ الوثيقة

ان البطريرك الماروني رئيس الوفد اللبناني إلى مؤتمر الصلح يتقدم باسم الحكومة اللبنانية ومجلس ادارتها بمقتضى التفويض الذي بيده منها. ثم باسم أهل المدن والقرى التي تطلب الانضمام إلى لبنان على اختلاف نزعاتها

الدينية ومذاهبها وعناصرها بحسب انتدابها الشرعي له. وقد أودع هو كل وثائق انتدابه وتفويضه هذا لدى سكرتارية مؤتمر الصلح العامة بواسطة وزارة الخارجية للجمهورية الفرنسية. فيلتمس من سامي عدالة حضرة اصحاب السعادة مفوضي دول الحلفاء والدول المهالئة لها الذين يؤلف منهم المجلس الأعلى في مؤتمر الصلح.

أولاً: الاعتراف باستقلال لبنان الذي نادى به الشعب اللبناني وحكومته في اليوم العشرين من شهر أيار سنة ١٩١٩.

ثانياً: إعادة لبنان إلى حدوده التاريخية والطبيعية وارجاع البقاع التي سلختها تركيا عنه.

ثالثاً: معاقبة مقترفي الفظائع وأعمال الاعدام والمحرضين عليها مما اتته في لبنان السلطات الترك ـ ألمانية ثم التعويضات الواجبة على تركيا مما هو ضروري لاعادة لبنان إلى ما كان عليه من العمران وكثرة السكان الذين افنى العدد الوافر منهم عمل التجويع الذي دبره لهم العدو قصداً.

رابعاً: ولما كان مبدأ الانتداب قد تقرر في معاهدة الصلح المبرمة في فرساي يوم ٢٨ حزيران سنة ١٩١٩ دون أن يؤثر ذلك على حقوق لبنان بالسيادة. فيلتمس ايضاً ان يعهد بهذا الانتداب إلى حكومة الجمهورية الفرنساوية التي تتعطف بناءً على البند ٢٢ من عهد جمعية الأمم بايلاء لبنان معونتها وارشادها...

قرار مجلس الإدارة
مُستنكراً بعض تعديات السُلطات الفرنسية
على حُقوق وسيادة لبنان واللبنانيين

٢٩ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩١٩

(نقلاً عن بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١، ص ٢٧٤ - ٢٧٧)

نصّ الوثيقة

قرار مجلس الإدارة رقم ١٣٠٤ في ٢٩ / ١١ / ١٩١٩

إنه، لما كان جبل لبنان على ما هو معلوم حاصلاً على استقلال اداري يميزه عن سائر ولايات الدولة العثمانية، في المناطق المحتلة وغيرها، بموجب نظام معروف ضمنته الدول الأوروبية العظمى، وقد وضعته بعد درس طويل موافقاً لطباع اللبنانيين وعاداتهم وتقليداتهم.

وكان هذا المجلس الآن ممثل الشعب اللبناني ونائبه في المحافظة على استقلاله المذكور إلى أن تقرّر مطالبه بالصورة النهائية.

وكان مما اشتهر وتأكد حسن ظن هذا المجلس والشعب اللبناني بأجمعه في الحكومة الفرنساوية المحتلة، ووثوقه بتصريحات رجالها العظام المكرّرة بشأن ما تنويه لهذه البلاد من المساعدة الحقيقية المجردة والبعيدة عن التسلط والاستعمار.

فتسهيلاً لحسن جريان أعمال ادارة الاحتلال العسكري في لبنان وتوفيقها، مع استقلاله وامتيازاته، كان لا بد لهذا المجلس من ابداء ملاحظاته الآتية:

أولاً: ان المراقبين والمفتشين والمعتمدين الذين يعينون من قبل ادارة الاحتلال يجب أن تكون وظائفهم محدودة ومعينة، بحيث لا تتعدى المراقبة والتحري، وتقديم ما يبدو لهم من الملاحظات والتعليمات فقط لحكومة الجبل المركزية حيث هي تجري المقتضى. ولا يجوز ان يكون لهم سلطة على الموظفين الوطنيين مباشرة، تحاشياً من سقوط منزلة الحكومة الوطنية في عيون الشعب وغل أيدي المأمورين الوطنيين عن اجراء وظائفهم بالحرية اللازمة، مما يجعل خللاً في العمل ويقلب الغاية المقصودة من المراقبة والمساعدة على عكسها. فضلاً عما في ذلك من الاخلال بنظامنا الأساسي. ومن المقتضى أن تبقى المخابرات جارية على عادتها بين الحكومة المركزية والقائمقامين رأساً بدون أن يكون للمراقبين وساطة بهذا الشأن، لأن القائمقام هو وكيل الحكومة المركزية في القضاء فلا يستطيع القيام بوظيفته وتحمل اعباء مسؤوليتها إذا جعل تحت سلطات متعددة، أو إذا عرقلت مخابراته مع مرجعه الرسمي.

ثانياً: كما انه لا يجوز للحكام الاداريين التدخل بأمور الاحكام العدلية والتأثير في الدوائر والمحاكم بوجه من الوجوه، فبالأولى لا يجوز للمعتمدين والمراقبين أقل تدخل في ذلك لأن التسلط على ضمائر الحكام بأي سبب كان، ممنوع قطعياً في جميع الممالك حتى في نظام تركيا وولاياتها.

ثالثاً: لما كانت البروتوكولات الدولية المتوالية والمترابطة منذ سنة ١٨٦١ فصاعداً قد أوجبت ضمان مراكز القضاة في الجبل، ومنعت جواز عزل أو نقل أحد القضاة بدون سبق تحقيق يجري بمعرفة واهتمام هذا

المجلس، فهو يوجه انتباه ادارة الاحتلال للتدقيق في مراعاة القرارات الدولية المشار إليها.

رابعاً: كما أن الموظفين الوطنيين الاداريين والعدليين يجب أن يبقوا احراراً في استعمال وظائفهم على ما تقدم، كذلك من اللازم ان يكون رؤساء الجند اللبناني والمجلس العسكري أحراراً ومستقلين في وظائفهم، فلا يجوز للمفتشين ان يتسلطوا عليهم مباشرة بل لهم أن يبدوا ملاحظاتهم عما يجدونه من الخلل إلى الأميرالاي رئيس الجند اللبناني حيث ينظر فيها بحسب الاصول. اما إذا كانت الملاحظات بحق الأميرالاي نفسه فتقدم لحاكم الجبل وهو ينظر فيما يلزم. لأنه وان كان لا يجهل هذا المجلس لزوم وجود بعض المأمورين العسكريين الفرنساويين للمساعدة في تعليم وتدريب الجند اللبناني ومراقبة سيره، إلا أنه يرى من اللازم أن لا يتجاوز عملهم حدود هذه المواد، وان تحترم الرتب العسكرية بينهم وبين العساكر الوطنية، وان يستمر المجلس العسكري اللبناني مؤلفاً من ضباط لبنانيين فقط، حاصلين على الحرية التامة في إجراء وظائفهم القانونية.

خامساً: قد اطلع هذا المجلس على القرار العمومي عدد ٣٦١ المبيّنة فيه التدابير الموقتة في تعيين المأمورين وكيفية الترشيح والتعيين وقبول المرشحين في المسابقات من غير تمييز بين المذاهب الدينية. ولما كان ذلك مخالفاً للقواعد المرعية في الجبل حتى الآن، خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الطوائف، فهذا المجلس يرى من الانسب مراعاة القواعد السابقة إلى ان يتقرر مصير الجبل وشكل حكومته بصورة نهائية، على أن المسابقة عند الترشيح يستحسن مراعاتها تحسيناً لاختيار المأمورين.

سادساً: بلغ هذا المجلس تعيين جبران افندي بطرس من أهالي بيروت رئيساً لمحكمة الكورة مما لم يسبق له مثيل منذ تقرير نظام الجبل باستقلاله الاداري المعروف، لان القواعد اتبعت منذ ذاك ان حكام

وموظفي جبل لبنان لا يُعيَّنون إلا من حكومة لبنان، حتى ان حكومة الاستانة نفسها لم تكن تتدخل قط في أمر تعيين المأمورين في جبل لبنان.

سابعاً: يلاحظ المجلس مما هو جارٍ أحياناً سهولة كبرى في عزل المأمورين لذنوب طفيفة لا تستوجب العزل، وبما ان أكثر المأمورين في جبل لبنان قد اتخذوا الوظيفة سبيلاً لمعاشهم وأحياء عائلاتهم، وكثير منهم من وقف نفسه منذ الصغر على هذه المهنة ولم يعد يستطيع بعد خدمته الطويلة من ابدالها بعمل آخر، فضلاً عما في العزل من مس الكرامة والضرر الأدبي، فهذا المجلس يوجه الانظار إلى هذه المسائل الهامة لاتخاذ منتهى التدقيق في هذا الشأن.

فهذه الملاحظات صادرة بالنظر لنظامنا واستقلالنا فيما مضى. اما الآن وقد اصبح استقلالنا المطلق مقرراً بحسب تبليغات حضرة المسيو جورج بيكو القوميسير السامي السابق وحضرة خلفه الجنرال غورو بمساعدة دولة فرنسا المعظمة، فمن البديهي لا يمكن ان نكون ونحن مستقلون أقل حقوقاً وحرية مما كنا سابقاً.

ان المجلس الذي طلب باسم اللبنانيين مساعدة فرنسا بكل قواه لا يمكن أن يرفض ما تتكرم به من المساعدة، وقد علق عليها كل آماله، على انه يرجو أن يحصل مزيد التدقيق في جعل المساعدة معاونة حقيقية تزيد في حقوق ووظائف اللبنانيين القوة والترتيب والترقي، لا تسلطاً يَغلّ الايدي ويُضعف شأن الحكومة الوطنية.

هذا ما رغب المجلس في ابدائه من الملاحظات العائدة لتسهيل وتطبيق اعمال الاحتلال على مصالح اللبنانيين واستقلالهم، ويرجو حاكم لبنان العسكري تقديمه وابلاغه لمراجعه الايجابية.

بعبدا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٩

رسالة من كليمانسو إلى البطريرك إلياس الحويك رئيس الوفد اللبناني الثاني إلى مؤتمر الصلح يشرح فيها أهداف الانتداب الفرنسي الظاهرية

باريس في ١٠ نوفمبر - تشرين الثاني سنة ١٩١٩

(نقلاً عن بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١، ص ٢٨٠ - ٢٨١، وانظر محمد جميل بيهم: العهد المخضرم. ص ٩٠ - ٩١).

نصّ الوثيقة

رئاسة مجلس الوزراء

سيدي

إن المفاوضات التي جرت من يوم وصول غبطتكم إلى باريس، فيما بينكم وبين وزير الخارجية وبيني أنا، قد وطدت لا شك فيكم الاعتقاد ان حكومة الجمهورية متمسكة تمسكاً لا تنفصم عراه بتقاليد الولاء المتبادل. القائمة من اجيال بين فرنسة ولبنان.

تلك المفاوضات قد أكدت لكم أيضاً ان حل المشاكل، وهو الحل الذي نسعى إليه في مؤتمر الصلح. مطابق على وجه الأجمال لأماني الشعب الذي أنت ممثله السامي.

إن رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية ونظام وطني مستقل تتفق كل الاتفاق مع تقاليد فرنسة الحرة. وان اللبنانيين لمتأكدون، مع مساعدة فرنسة وموآزرتها، وبالاستقلال عن كل مجموع أهلي، أياً كان، ان يحفظوا تقاليدهم ويوسعوا نطاق نظاماتهم السياسية والادارية، وان يعجلوا بأنفسهم زمن الانتفاع التام من مرافق بلادهم، وأخيراً ان يروا أولادهم يتأهبون في مدارسهم الخاصة للقيام بالوظائف العمومية.

اما الحدود التي سيجري فيها هذا الاستقلال فلا يمكن تعيينها نهائياً قبل أن يقرّر ويحدّد أمر الوصاية على سورية.

على أن فرنسة التي بذلت كل ما في وسعها سنة ١٨٦٠ لكي تضمن للبنان، أرضاً أوسع، لا تنسى أن تضييق حدوده كما هي الآن هو نتيجة الضغط الذي أنَّ لبنان تحته زمناً طويلاً.

وان فرنسا التي ترغب في تحسين الصلات الاقتصادية بين البلاد الموضوعة تحت وصايتها ستنظر ايضاً بالعناية كلها عند تحديد تخوم لبنان في ضرورة ان تحتفظ للجبل بالاراضي السهلية والمرافىء البحرية اللازمة لعمرانه.

واني لعلى ثقة من ان التأكيدات التي أبديها لغبطتكم توافق العواطف التي حملت الشعب اللبناني هذه المرة ايضاً على طلب وصاية فرنسة على بلاده. ولي الأمل بان الحل النهائي، الذي سيبتّ فيه مؤتمر الصلح في المسألة السورية، يُفسح المجال للحكومة الفرنسية لتحقق في أوسع نطاق أماني هذا الشعب الباسل.

تنزلوا واقبلوا يا صاحب الغبطة فائق اعتباري.

كليمانسو

قرار مجلس الادارة اللبناني
بإعلان استقلال لبنان التام المطلق

١٠ تموز - يوليو ١٩٢٠

(نقلاً عن بشارة الخوري: حقائق لبنانية، بيروت، ج ١، ص ٢٧٨ - ٢٧٩؛ وانظر الوثيقة رقم ٦٦٧٦ بالمتحف اللبناني).

مقدمة

قوي اتجاه التحرر المطلق من أي تدخل أوروبي داخل مجلس الإدارة اللبناني، ولهذا اصدر قراره هذا بالتأكيد على أن يكون التعاون مع سورية أقرب إلى المشاركة في وضع السياسة العامة لكل من لبنان وسورية، مع التأكيد على استقلال لبنان الكبير.

نصّ الوثيقة

«إن مجلس ادارة جبل لبنان النيابي المؤلف نظامياً من ثلاثة عشر نائباً، والمؤلف في الوقت الحاضر من اثني عشر نائباً عاملاً بسبب خلو مركز أحد نائبي قضاء كسروان المستقيل، وقد وضع نهار السبت الواقع في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠ بأكثريته القرار الآتي:

انه لما كان اللبنانيون، منذ اعلنت الدول العظمى حق انشاء الحكومة الوطنية لشعوب هذه البلاد، قد طلبوا وما زالوا يطلبون تأييد حقوقهم بتأسيس حكومة وطنية مستقلة.

ولما كان استقلال جبل لبنان ثابتاً تاريخياً، ومعروفاً منذ اجيال طويلة، وموقعه وطبيعة أهاليه المؤالفة للحرية الاستقلالية منذ القديم، كلّه مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي ايضاً لوقايته من المطامع والطوارىء.

وكان مع ذلك من اهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلائق مع مجاوريه. وقد دلّ على ذلك ما احدثه التقاطع من ثوران الجهلاء لارتكاب الحوادث المؤلمة المقلقة المتسلسلة من السنة الماضية إلى هذه الآونة.

فبناء على ذلك كله، قد بذل هذا المجلس الاهتمام توصلاً لوفاق يضمنه البلادين المتجاورين لبنان وسوريا ومصالحها ودوام حسن الصلات بينهما في المستقبل، وبعد البحث في هذا الشأن وجد انه من الممكن الوصول إلى ذلك بمقتضى البنود التالية:

١ ـ استقلال لبنان التام المطلق.

٢ ـ حياده السياسي بحيث لا يحارب ولا يحارَب، ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي.

٣ ـ إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا.

٤ ـ المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلس نواب لبنان وسوريا.

٥ ـ يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة وضمان أحكامها.

ولأجل التمكن من العمل على ذلك بحرية وبمعزل عن كل ضغط

وتأثير خارجي، ولأجل السعي الناجع في المراجع الايجابية لتقرير احكام البنود المقدم بيانها، التي هي مطالب الأمة اللبنانية ومصلحة لبنان الحقيقية المنزهة عن المآرب والاغراض الخصوصية، وبالنظر لنيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية، والمؤيدة مؤخراً ايضاً بأصوات أكثرية الشعب الكبرى، قد قررت أكثرية المجلس موقعة هذه المضبطة: الانتقال والتوجه بالذات لملاحقة ومتابعة تقرير مضمون البنود الآنف بيانها في المحال المقتضاة والمراجع الايجابية، وابلاغ هذا القرار برمته إلى المقامات الرسمية ونشره بالطرق الممكنة على الامة اللبنانية.

في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠

سعد الله الحويك　　خليل عقل　　سليمان كنعان

محمود جنبلاط　　فؤاد عبد الملك　　إلياس الشويري　　محمد محسن.

إعادة الأقضية الأربعة إلى لبنان

٣ آب - أغسطس ١٩٢٠

(نقلاً عن بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١، ص ٣٠٩)

نصّ الوثيقة

«ان فخامة الجنرال غورو القومسير العالي للجمهورية الفرنساوية في سوريا وكيليكيا.

بناء على مرسوم رئيس الجمهورية في ٨ تشرين أول سنة ١٩١٩.

وبما أنه يجب تحقيق أماني الشعوب التي اعربت بحرية عن رغبتها في ضم أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة إلى لبنان المستقل لتنظيم شؤونها الادارية ولوضع قانون أساسي للبنان الكبير.

وبناء على اقتراح المندوب الاداري في المنطقة الغربية

قرر ما يأتي:

المادة الأولى: ضم اقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة إلى لبنان فيما يتعلق بنظامها الاداري.

المادة الثانية: يتخذ حاكم لبنان جميع الوسائل اللازمة ليضم ادارياً الاقضية المذكورة إلى ادارة أراضيه المركزية ويرسل بسرعة إلى المندوب الاداري جميع الاقتراحات سواء كانت متعلقة بالتنظيم الإداري والمالي والقضائي في الأقضية المنضمة أو المناصب التي تضمن سير المصالح المحلية بشكل معجل إلخ...».

أول إعلان رسمي لاستقلال لبنان

٢٠ نوار - مايو ١٩١٩

(نقلاً عن بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١، ص ٢٧٢ - ٢٧٣)

نصّ الوثيقة

«لما كان جبل لبنان مستقلاً منذ القديم بحدوده التاريخية والجغرافية، والقطع التي فُصلت عنه قد سُلخت عنوة واغتصاباً من الدولة التركية ولما كانت الدولة الغاصبة قد تقلص ظلّها واضمحلت سيطرتها عن هذه البلاد.

ولما كان لا يتسع له العيش والرقي ما لم تعد إليه القطع المفصولة عنه ولما كانت دول الحلفاء أعلنت انها تساعد على تحرير الشعوب المظلومة وإعادة الاراضي المغصوبة لبلادها الأصلية، وكانت القطع المغتصبة من لبنان تعتبر قسماً منه ومعظم سكانها من اللبنانيين أصلاً.

فبناء على ذلك كله، وعلى طلبات وإلحاح اللبنانيين المتواصلة والمعلنة في عموم انحاء الجبل؛ قد اجتمع هذا المجلس بصفته ممثلاً للشعب اللبناني وأصدر القرار الآتي:

أولاً: المناداة باستقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده الجغرافية

والتاريخية، واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه.

ثانياً: جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والاخاء والمساواة، مع حفظ حقوق الاقلية وحرية الأديان.

ثالثاً: إن الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية المساعدة تتفقان على تقرير العلائق الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة.

رابعاً: مباشرة درس وتنظيم القانون الأساسي بطريقته الأصولية.

خامساً: تقديم هذا القرار لمؤتمر الصلح العام.

سادساً: إعلان هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي غيرها من الجرائد الوطنية، تطميناً لافكار اللبنانيين، وبياناً للمحافظة على حقوقهم».

مجلس إدارة جبل لبنان.

مذكرة قدمها وفد مسلم من الاراضي الملحقة بلبنان، إلى هنري دي جوفنيل، المندوب السامي الفرنسي. كانون الثاني ١٩٢٥.

مذكرة

باسم أغلبية سكان المناطق الملحقة، لا شرعياً، بسنجق جبل لبنان الذاتي الإدارة، إلى سيادة المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا.

نحن الموقعون أدناه ممثلي آلاف السكان، لنا الشرف بتقديم المطالب التالية إلى سيادة المندوب السامي للجمهورية الفرنسية، وهي مطالب تعبر عن آراء أغلبية سكان المدن والقرى الملحقة بسنجق جبل لبنان الذاتي الإدارة.

هذه المطالب تتلخص بفصل المناطق الملحقة بجبل لبنان، وضمها إلى الفدرالية السورية.

هذا المطلب قائم على النقاط القانونية التالية:

١ - إن إلحاق المناطق التابعة لولاية بيروت (سنجق بيروت وطرابلس) وباقي مدن الداخل إلى سنجق جبل لبنان الذاتي الإدارة، بدون أخذ تطلعات سكانها بعين الاعتبار، هو مخالف للمبادىء التي

وضعتها وزارتا العلاقات الخارجية الفرنسية والانكليزية في شهر تشرين الثاني من سنة ١٩١٨ والتي أعلنت رسمياً :

قرار اتخِذَ من فرنسا وبريطانيا العظمى في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ موجه إلى سكان سوريا وبلاد ما بين النهرين :

« إن هدف هاتين القوتين في تحريرهما هو تشكيل حكومات وطنية تنبع سلطاتها من الاختيار الحرّ للسكان، بدون محاولة فرض مؤسسات معينة عليها، فهاتين القوتين لا هـمَّ لهما إلا ضمان دعمهما للحكومات والإدارات الوطنية التي ستشكل بكل حرية ».

وللأسف وجد سكان المناطق المذكورة أعلاه، أنهم سُلِبوا حقّ اختيار مستقبلهم بحرية، وألحقوا بين ليلة وضحاها بجبل لبنان الذي تختلف إدارته ومصالحه جذرياً عن المناطق التي ألحقت به.

وواضح أن هذه الاختلافات لا يمكن القفز عنها بتشكيل دولة، تبدو حسب تطلعاتها الوهمية غير قادرة على الاجابة عن أية حاجة عرقية ولا حتى اقتصادية.

والسبب في ذلك يعود إلى كون المناطق التي ضُمَّت إلى جبل لبنان لتشكيل الدولة المسماة « لبنان الكبير » هي أكثر غنًى وسكاناً من سنجق جبل لبنان الذاتي الإدارة. وحتى وقت إنشاء لبنان الكبير بقيت قوانين وإدارة ولاية بيروت هي نفسها التي تجمع بينها وبين سوريا. والأمر مدهش وعجيب، أن نرى فصل كيانين متوافقين متلازمين دون رغبة سكانها، فولاية بيروت الممنوعة من أن تكون جزءاً من الفدرالية السورية، لن تجد أفضلية ومزايا تفوق هذا في أي نظام آخر.

وعندما رفض سنجق جبل لبنان، أن يصبح جزءاً في هذه الفدرالية، ورغم غرابة موقفه اتخذ قراره هذا حسب حقوقه، ولم يفكر أحد بمعارضة هذا القرار.

أليس منطقياً إذاً أن يُعامل سكان ولاية بيروت بنفس المستوى وتحترم رغباتهم وتطلعاتهم المشروعة ؟.

لن نتوقف حول فكرة أن مطالبة إحدى المناطق بضم منطقة أخرى رغم أنف سكانها. بل نسأل سكان جبل لبنان، ماذا يقولون إذا طالب كل سكان سوريا بضمهم إليها غصباً عن إرادتهم.

إذاً لماذا يطلب سكان جبل لبنان ضمَّنا إليهم رغماً عن إرادتنا ؟.

ومن جهة أخرى إذا لاحظنا الخطة الضريبية للدولة المسماة لبنان الكبير، نجد، بحقنا في الاندهاش، أنه فقط ١٧٪ من الضرائب يدفعها سكان الجبل، بينما تقع الـ ٨٣٪ الباقية على كاهل سكان المناطق الملحقة، وعائدات الضرائب هذه تعيل جهازاً إدارياً متخماً يزيد على حاجة البلاد، ويصلح لدولة كبيرة يزيد تعدادها على الـ ١٠ ملايين نسمة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن أكثرية الموظفين في الإدارة هم لبنانيون (من سكان سنجق جبل لبنان الذاتي الإدارة). سنجد جواباً على السبب في حماس بعض اللبنانيين في الدفاع عن « لبنانهم الكبير ».

٢ ـ وإذا افترضنا أن لبنان الكبير يحوز على الحدود الجغرافية والتاريخية لجبل لبنان والتي حرمته إياها الإدارة العثمانية، فإن نظرة واحدة على الكتب الجغرافية لكل الأزمنة كافية لإبطال هذا الإدعاء. ومن بين الكثير يمكن أن تستشهد بكتب التاريخ والجغرافيا، لأبو الفرج، أبو القاسم عبد الله (صاحب كتاب طرق وبلاد)، إبن حوكل، أبو الفدا، القزويني، المسعودي، وكلهم عاشوا في فترة ما قبل الحكم العثماني، وكذلك يمكن الإطلاع على كتابات مؤرخين أكثر حداثة، مثل إبن سبات، الأمير حيدر بن أحمد شهاب، وغيرهما. وأخيراً العلامة الشهير كورنيليوس فون ديك وجرجي زيدان، وكل هؤلاء متفقون على تحديد

جبل لبنان: من الشمال بقمة فم الميزاب، من الجنوب بوادي ونهر الشقيف في المنطقة المعروفة بالجرمق، من الشرق معلقة زحلة والغرب بنهر بيروت وفرن الشباك.

ونستطيع زيادة التأكيد، بأنه قبل الإحتلال العثماني كان جبل لبنان في حدوده المعروفة، يُحكم من قبل التنوخيين وبعدهم المعنيين ولما سيطر السلطان سليم على سوريا، ولّى كبادرة رضاء إمبراطوري، أمير لبنان فخر الدين المعني، على ولاية صيدا وسلسلة جبال لبنان. بعد ذلك وبقرار من حاكم ولاية صيدا وعكا وُلّيَ الأمير بشير شهاب على إمارة جبل لبنان، ولم تكن سيطرته تتجاوز، كما أسلافه، حدود الجبل.

وقد انتقلت عاصمة الإمارة في أيام بشير من دير القمر إلى بيت الدين.

وهكذا نرى أنه لم يكن يوجد في يوم من الأيام دولة مستقلة، يمكن أن تذكر عن قريب أو بعيد بالحدود الحالية للبنان الكبير.

لقد كان جبل لبنان والمناطق المتاخمة له، تابعة دائماً لولاية صيدا وعكا، مثل الوالي أحمد باشا الجزار وظاهر العمر،وغيرهما وفقط بعد ١٨٦٠ ونتيجة للظروف المعروفة والتي أدت إلى تدخل القوى الأوروبية، حصل جبل لبنان للمرة الأولى على كيان ذاتي الإدارة، بنظام يفرقه عن باقي أجزاء الإمبراطورية العثمانية.

وقد حُددت مساحة هذا السنجق الذاتي الإدارة، من قبل القوى العظمى الأوروبية وعلى رأسها فرنسا. ولسنا بحاجة للقول أن تركيا كانت عاجزة تماماً عن مقاومة هذه القوى لو أرادت زيادة مساحة السنجق، شمالاً حتى جبل طوروس، وشرقاً حتى الموصل، وجنوباً حتى غزة، أو حتى شبه جزيرة سيناء. ولكن الذي منع القوى العظمى عن تجاوز حدود ١٨٦٤ لم يكن بالطبع مقاومة ما من الامبراطورية العثمانية، ولكن الأخذ

بعين الاعتبار للحق والمنطق، لأن لبنان أكبر مما كان عليه، سيتجاوز بالتأكيد أسباب قيامه.

٣ ـ «المنفذ على البحر» إن المطالبة بضم المناطق الساحلية بحجة الوصول إلى البحر، لا معنى لها، في الوقت الذي يحوز فيه جبل لبنان على ساحل أطول بالنسبة إلى عرضه، كذلك يملك مرفأ شكا والبترون وجبيل وجونية والنبي يونس والدامور وغيرها.

٤ ـ إن عدد سكان جبل لبنان بناءً للإحصاء الأخير يبلغ «٣٢٢٦٠٨» بينما يبلغ عدد سكان المناطق الملحقة به «٣٨٨٩٠٢». وإذا كان هذا العدد يمثل سكان جبل لبنان، وإذا كان هؤلاء لا يكتفون بطول الساحل الذي سبقنا الإشارة إليه، فماذا يمكن لسكان سوريا أن يطلبوا من ثغور بحرية إذا عرفنا أن عددهم يتجاوز الـ ٢ مليون نسمة، وأضفنا إلى ذلك أهمية بلادهم الزراعية والتجارية.

ويقفز أمام الأعين فوراً، أنه إذا كان هذا الساحل يجب أن يرتبط بجهة ما، فيجب أن تكون هذه الجهة هي الداخل الذي يجمعه مع الساحل روابط من المصالح الحيوية، التي يدين الساحل لها بوجوده، وسيكون حكماً بالموت عليه إذا لم تترك له علاقته الوثيقة مع الفدرالية السورية.

ونحن نعتبر أنه غير ضروري سرد النتائج الوخيمة التي ترتبت عن إنشاء دولة لبنان الكبير بالنسبة لطرابلس وبيروت.

كيف تريدون إذاً أن تفرضوا على بلد كان دائماً جزءاً لا يتجزأ من كل يُدعى سوريا، أن تُفصل عنها وأن يُسمى سكانها باللبنانيين الكبار وذلك دون أي مصلحة لهم بذلك.

وهنا اسمحوا لنا بلفت نظركم إلى المصاريف الهائلة، بالنسبة لحجم البلد، التي تستوجبها دولة مع وزارات وغرف ممثلين الخ، وقبل لبنان الكبير لم يحتَج جبل لبنان كمصاريف لادراته وحتى لأشغاله العامة لأكثر

من ٣٥٠٠٠ ليرة تركية فقط.

واليوم هذه الميزانية لا تكفي حتى لأصغر إدارة في لبنان الكبير. وفي الولاية نجد نفس النسبة بين الحاضر والماضي.

٥ - حاز سنجق جبل لبنان الذاتي الإدارة، على امتيازات من الدولة العثمانية ضمنتها له القوى الأوروبية. واليوم نرى أن سكان جبل لبنان ما زالوا يتمتعون بهذه الامتيازات، رغم الإدعاء بدولة واحدة هي لبنان الكبير تجمع بين جبل لبنان والمناطق الملحقة به، ما زال القانون في هذه الدولة بعيداً عن مساواة الجميع، فبينما تسري قوانين المتصرفية على جبل لبنان، يرزح الباقون تحت ثقل الضرائب التي ورثوها عن العهد العثماني، هذه الضرائب التي تُثقل كاهل المواطن الفقير الذي الحق رغماً عنه، وأسموه لبنانياً كبيراً بالقوة، ويرى أنه مدعوّ إلى الوليمة فقط كي يدفع الثمن. وأكثر من هذا نرى أنه بخلاف القوانين الدولية، لم تُفرض على سنجق جبل لبنان أي نوع من الضرائب، رغم استيفائها من الأقسام الأخرى من البلاد.

وهكذا نرى أنه أنشئت، دون معرفة السبب في ذلك، دولة من جزئين، حيث تسود قوانين مختلفة، وضرائب مختلفة، والعادات والتقاليد المختلفة، ومن هذين الجزئين المتناقضين اللذين لا يجمعهما أي جامع اقتصادي، يندهش البعض أن لا تنشأ دولة واحدة مقبولة من كل السكان.

كيف تريدون ان نوافق، والأرقام بين أيدينا، التي تثبت بأنه في الدولة المسمّاة لبنان الكبير، يدفع سكان سنجق جبل لبنان أقل من ١٧٪ من الإيرادات بينما يدفع الباقون ٨٣٪ منها. كذلك نجد أن أغلبية موظفي ومسؤولي إدارات الدولة هم من اللبنانيين، فكيف تريدون من سكان المناطق المُلحقة ان يدفعوا ضرائب لا تُطاق، كي يمولوا دولة

لا همَّ لها إلا ضمان مصالح سنجق جبل لبنان وسكانه، كذلك لا ننسى أن المصلحة التجارية للولاية، وكل سوريا تتطلب إعادة الوحدة السورية بشكل فدرالي بحيث تستطيع كل منطقة حرة في بيتها، أن تعالج الأمور المشتركة ذات المصلحة العامة.

٦ - إن الكثرة الساحقة من سكان المناطق التي ألحقت إلى جبل لبنان. على قناعة بعدالة ممثلي الجمهورية الفرنسية، لذلك لم تكفّ عن ترديد مطالبتها بإصلاح خطأ قد ارتُكِب وإعادة الوحدة السورية. وها قد عدنا من جديد لتكرار مطالبنا، ونغتنم الفرصة لنشكر المندوبية السامية على حسن استقبالها، لموقفنا الشرعي وذلك بأن جعلت مسألة تحديد الهوية على أوراق الإثبات، اختيارية، بحيث جعلتنا غير مضطرين إلى وصف أنفسنا «باللبنانيين الكبار».

واضعين ثقتنا بفرنسا، أم الحرية، التي صنعت أكبر ثورة من أجل حقوق الإنسان، وضحّت بمليون ونصف من أبنائها من أجل حقوق الشعوب، لا نشك أبداً بأن حقنا في تقرير المصير سيبقى محترماً، وبأننا لن نُضم مطلقاً إلى أي جزء آخر بدون استفتاء قانوني في المناطق التي يُراد لها الضم.

وأخيراً نرجو من سيادة المندوب السامي، تقبّل الاحترام.

BIBLIOGRAPHY مراجع

I Unpublished primary sources

A. *French Archives*

1. Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Série Levant 1918-29 (Paris).
2. Bibliothèque Nationale, Private Papers of Millerand and Flandin.
3. Centre de Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie Modernes (Paris).
4. Ministère de la Guerre, Service Historique de l'Armée, Section Outre-Mer (Vincennes).
5. Archives Départementales de la Corrèze, Fonds Henry de Jouvenel (Tulle).

B. *British Archives*

1 Public Record Office: Foreign Office Papers.

FO 141:	Embassy and Consular correspondence, Egypt.
FO 195:	Consular correspondence, Turkey.
FO 371:	General correspondence, Political, from 1906, Turkey, Syria and Lebanon.
FO 406:	Confidential print, Eastern Affairs.
FO 424:	Confidential print, Turkey.
FO 608:	Paris Peace Conference.
FO 800/221:	Sykes Papers.

2 St. Antony's College, Oxford, Middle East Centre. The Private Papers Collection: Yale Papers, microfilm and photostats of reports from Cairo, Jerusalem, London, etc., 1917-18, and Paris Peace Conference, 1919, and Faisal, miscellaneous documents in Arabic and English.

II Published Primary Sources and Official Publications

Browne, W.L., *The Political History of Lebanon, 1920-1950* (Salisbury, NC, 1976). Collection of documents relating to Lebanon in the State Department, including dispatches from the American consul-general in Beirut.

Butler, R. and Woodward, E.L. (eds.), *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939*, First Series, vol. iv (London, 1952).

Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, *A Handbook of Syria including Palestine* (London, 1920).

Haut Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban, *La Syrie et le Liban en 1922* (Paris, 1922).

Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban, *La Syrie et le Liban sous l'Occupation et Mandat Français 1919-1927* (Paris, 1927).

Maronite Patriarch, *Le Liban et la France: Documents publiés par le Patriarche Maronite* (Bkerki, 23 February 1936).

Turkey, Fourth Army Command (Jamal Pasha) *La Vérité sur la Question Syrienne* (Constantinople, 1916).

United States, Department of State, *Papers related to the Foreign Relations of the United States; Paris Peace Conference, 1919*, vols. iv, v, xii (Washington, 1942-5).

III Books Cited

Abu Rashid, H., *Jabal al Duruze* (Cairo, 1925)

Adib, Auguste Pasha, *Le Liban après la Guerre* (Cairo, 1917).

American University of Beirut, *The Lebanese Constitution* (Beirut, 1960).

Andréa, C.J.E., *La Révolte Druse et l'Insurrection de Damas 1925-1926* (Paris, 1937).

Antonius, G., *The Arab Awakening* (London, 1951).

Atiyah, E., *An Arab Tells His Story* (London, 1946).

Atiyah, N.W., *The Attitude of the Lebanese Sunnites towards the State of Lebanon*, PhD thesis prepared at the University of London (London, 1973).

Barrès, M., *Une Enquête aux Pays du Levant* (Paris, 1923).

Baudicour, L., *La France au Liban* (Paris, 1879).

Bayhum, Muhammad Jamil, *Lubnan baina mushriq wa mughrib, 1920-1969* (Beirut, 1969).

——, *'Urubat Lubnan* (Beirut, 1969).

Bérard, V., *Le Sultan, l'Islam et les Puissances* (Paris, 1907).

Bidwell, R., *Morocco under colonial rule, French administration in tribal areas, 1912-1956* (London, 1973).

Binder, L. (ed.), *Politics in Lebanon* (New York, 1965).

Binion, R., *Defeated Leaders: The political fate of Caillaux, Jouvenel and Tardieu* (New York, 1960).

Bliss, F.J., *The Religions of Modern Syria and Palestine* (New York, 1910).

Bonardi, P., *L'Imbroglio Syrien* (Paris, 1927).

Brémond, E., *Le Hedjaz dans la guerre mondiale* (Paris, 1931).

Bruneau, A., *Traditions et Relations de la France au Levant* (Paris, 1932).

Burckhard, C., *Le Mandat français en Syrie et au Liban* (Nîmes, 1925).

Cambon, P., *Correspondance (1870-1924)* (Paris, 1946).

Carbillet, G., *Au Djebel Druze* (Paris, 1929).

Cassar, G.H., *The French and the Dardanelles* (London, 1971).

Catroux, Général, *Deux missions en Moyen-Orient (1919-1922)* (Paris, 1958).

Chambre de Commerce de Marseilles, *Congrès français de la Syrie: 3, 4 et 5 Janvier 1919, Séances et Travaux* (Marseilles, 1919).

Chevalier, D., *La Société du Mont Liban à l'Époque de la Révolution Industrielle en Europe* (Paris, 1971).

Chiha, M., *Le Liban d'Aujourd'hui* (Beirut, 1942).

——, *Politique Intérieure* (Beirut, 1964).

Cole, S.M., *Italian Policy in the Eastern Mediterranean, 1912-1923*, PhD thesis prepared at Cambridge University (Cambridge, 1975).

Cuinet, V., *Syrie, Liban et Palestine* (Paris, 1896).

Dahir, M., *Ta'rikh Lubnan al-Ijtima'i* (Beirut, 1974).

David, P., *Un gouvernement arabe à Damas* (Paris, 1923).

Desjardins, M., *Le Problème Syrien du point de vue économique* (Lille, 1928).

Djemal (Jamal), Pasha, *Memories of a Turkish Statesman 1913-1919* (New York, 1922).

Entelis, J., *Pluralism and Party Transformation in Lebanon; Al-Kata'ib 1936-1970* (Leiden, 1974).

Fériet, R., *L'Application d'un Mandat* (Beirut, 1926).

Gaulis, B.G., *La Question Arabe* (Paris, 1930).

Gautherot, G., *La France en Syrie et en Cilicie* (Paris, 1920).

——, *Le Général Sarrail Haut-Commissaire en Syrie* (Paris, 1925).

Gontaut-Biron, Comte R. de, *Comment la France s'est installée en Syrie (1918-1919)* (Paris, 1923).

——, *Sur les routes de Syrie après neuf ans du Mandat* (Paris, 1928).

Gordon, H.C., *Syria As It Is* (London, 1939).
Grousset, P., *La Constitution Libanaise du 23 Mai 1926, Révisée le 17 Octobre 1927* (Toulouse, 1928).
Gulick, J., *Tripoli: A Modern Arab City* (Oxford, 1967).
Haddad, R.M., *Syrian Christians in a Muslim Society* (Princeton, 1970).
Haim, S.G., *Arab Nationalism: An Anthology* (London, 1962).
Hakim, Yusuf al-, *Beirut wa Lubnan fi al-'Ahd al-'Uthmani* (Beirut, 1964).
——, *Suriya wal 'Ahd al-Faysali* (Beirut, 1966).
Harik, I.F., *Politics and Change in a Traditional Society, Lebanon 1711–1845* (Princeton, 1968).
Hassan, Hassan al-, *al-Qanun a-dusturi wal-dustur fi Lubnan* (Beirut, 1963).
Himadeh, S.B. (ed.), *Economic Organisation of Syria* (Beirut, 1936).
Hitti, P.K., *Lebanon in History* (London, 1957).
Hobeika, P., *Discours, Allocutions, Articles: Mgr. Michel Feghali* (Junieh, 1938).
Hourani, A.H., *Minorities in the Arab World* (London, 1947).
——, *Syria and Lebanon* (Oxford, 1954).
——, *A Vision of History* (Beirut, 1961).
——, *Arabic Thought in the Liberal Age 1798–1939* (Oxford, 1970).
Howard, H.N., *The King-Crane Commission* (Beirut, 1963).
Hudson, M.C., *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon* (New York, 1968).
Hurewitz, J.C., *Diplomacy in the Near and the Middle East* (Princeton, 1956).
Husri, Sati al-, *Yawm Maisalun* (Beirut, 1964).
Issawi, C. (ed.), *The Economic History of the Middle East 1800–1919* (Chicago, 1966).
Jalbert, L., *Syrie et Liban — Réussite française?* (Paris, 1934).
Jessup, H., *Fifty-Three Years in Syria* (New York, 1910).
Jouplain, M., *La Question du Liban* (Paris, 1908).
Jung, E., *La Révlote Arabe* (Paris, 1925).
Kautharani, W., *al-Ittijahat al-ijtima'iya-as-Siyasiya fi Jabal Lubnan wal-mashriq al-arabi 1860–1920* (Beirut, 1978).
Kedourie, E., *England and the Middle East* (London, 1956).
——, *In the Anglo-Arab Labyrinth* (London, 1976).
Kerr, D., *The Temporal Authority of the Maronite Patriarchate 1920–1958: A Study in the Relationship of Religious and Secular Power*, PhD thesis prepared at Oxford University (Oxford, 1973).
Kerr, M.H., *Lebanon in the Last Years of Feudalism, 1840–1868: A contemporary Account by Antun Dahir al-Aqiqi and Other Documents* (Beirut, 1959).
Khairallah, K.T., *La Syrie* (Paris, 1912).
Khatib, Anwar al-, *al-'Usul al-barlamaniyah fi Lubnan wa Sa'ir a-duwal al-'arabiyah* (Beirut, 1961).
Khuri, Bishara al-, *Haqa'iq Lubnaniyah* (Beirut, 1960).
Lamy, E., *La France du Levant* (Paris, 1900).
Lewis, B., and Holt, P.N. (eds.), *Historians of the Middle East* (London, 1962).
Lloyd George, D., *The Truth about the Peace Treaties* (London, 1938).
Lohéac, L., *Da'ud 'Ammun et la Création de l'Etat Libanais* (Paris, 1978).
Lyautey, P., *Le Drame Oriental* (Paris, 1923).
——, *Gouraud* (Paris, 1949).
MacCallum, E.P., *The Nationalist Crusade in Syria* (New York, 1928).
Majzoub, M., *Le Liban et l'Orient Arabe, 1943–1956* (Aix-en-Provence, 1956).
Ma'oz, M., *Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840–1861* (Oxford, 1968).
——, *Modern Syria* (Tel-Aviv, 1974).
Masson, P., *Elément d'une bibliographie française de la Syrie* (Marseilles, 1919).
Mazière, P., La, *Partant pour la Syrie* (Paris, 1926).
Mélia, J., *Chez les Chrétiens d'Orient* (Paris, 1929).

Monicault, J., *Le Port de Beyrouth et l'Economie des Pays du Levant sous le Mandat Français* (Paris, 1936).
Monroe, E., *The Mediterranean in Politics* (Oxford, 1938).
Mutran, Nadra, *La Syrie de demain* (Paris, 1916).
Muzhir, Yusuf, *Ta'rikh Lubnan al-'Amm* (Beirut, 1957).
Nevakivi, J., *Britain, France and the Arab Middle East, 1914–1920* (London, 1969).
Owen, R. (ed.), *Essays on the Crisis in Lebanon* (London, 1976).
O'Zoux, R., *Les États du Levant sous Mandat français* (Paris, 1931).
Pernot, M., *Rapport sur un voyage d'étude à Constantinople, en Egypte, et en Turquie-d'Asie (Janvier–Août 1912)* (Paris, 1912).
Pichon, J., *Le Partage du Proche-Orient* (Paris, 1938).
Polk, W.R., *The Opening of South Lebanon, 1788–1840* (Harvard University, 1963).
Porter, H., *The History of Beirut* (Beirut, 1912).
Presland, J., *Deedes Bey* (London, 1942).
Qasimiya, Khayriya, *al-Hukuma al-'Arabiya fi Dimashq bayna 1918–1920* (Beirut, 1971).
Rabbath, E., *L'Évolution politique de la Syrie sous mandat* (Paris, 1928).
——, *Unité Syrienne et devenir arabe* (Paris, 1939).
——, *al-Wasit fi al-Qanun al-dustur al-lubnani* (Beirut, 1970).
——, *La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel* (Beirut, 1973).
Rishayi, Iskandar, *al-Ayyam al-Lubnaniyah* (Beirut, 1957).
Ristelhueber, R., *Les Traditions Françaises au Liban* (Paris, 1925).
Rizk, C., *Le Régime Politique Libanais* (Paris, 1966).
Roberts, S.H., *A History of French Colonial Policy: 1870–1925* (London, 1929).
Rondot, P., *Les Chrétiens d'Orient* (Beirut, 1955).
——, *Les Institutions Politiques du Liban* (Paris, 1947).
Safa, E., *L'Émigration Libanaise* (Beirut, 1960).
Safa, Mahmud Jaber, *Ta'rikh Jabal 'Amil* (Beirut, n.d.).
Sa'id, Amin, *al-Thawra al-'Arabiya al-Kubra* (Cairo, 1933).
Salibi, K.S., *Maronite Historians of Mediaeval Lebanon* (Beirut, 1959).
——, *The Modern History of Lebanon* (London, 1968).
Samné, G., *La Syrie* (Paris, 1920).
Sawda, Yusuf al-, *Fi Sabil al-'Istiqlal* (Beirut, 1967).
Sfer, Abdallah Pasha, *Le Mandat Français et les Traditions Françaises en Syrie et au Liban* (Paris, 1922).
Sorel, J.A., *Le Mandat Français et l'Expansion Economique de la Syrie et du Liban* (Paris, 1929).
Spagnolo, J.P., *France and Ottoman Lebanon 1861–1914* (St Antony's College, Oxford, 1977).
Stein, L., *Syria* (London, 1926).
Tarbin, Ahmad, *Lubnan Mundhu 'Ahd al-Mutassarifiya ila Bidayat al-Intidab* (Damascus, 1968).
Tibawi, A.L., *A Modern History of Syria* (London, 1969).
Toynbee, A.J. (ed.), *Survey of International Affairs, 1925* (London, 1927).
Uwaidat, 'Abdu, *al-Nazum al-dusturiyah fi lubnan wal-bilad al-'arabiyah wal-'alam* (Beirut, 1961).
Véou, P. de, *La Passion de la Cilicie, 1919–1922* (Paris, 1954).
Watson, D.R., *Georges Clemenceau: A Political Biography* (Plymouth, 1974).
Weygand, M., *Mémoires: Mirages et Réalité* (Paris, 1957).
Yamak, L.Z., *The Syrian Social Nationalist Party, An Ideological Analysis* (Harvard, 1966).
Zeine, Z.N., *The Emergence of Arab Nationalism* (Beirut, 1966).
Ziadeh, N., *Syria and Lebanon* (Beirut, 1968).

IV Articles and Pamphlets Cited

Ajay, N.Z., 'Political Intrigue and Suppression in Lebanon during World War I', *International Journal of Middle East Studies*, 5 (1974), pp. 140–60.

'Anniversaire de la Proclamation du Grand-Liban: Discours prononcés le 1[er] Septembre 1925 par le Gouverneur de l'Etat et par le Président du Conseil Représentatif' (Beirut, 1925).

Anon., 'Les Chiites du Liban Sud', CHEAM (n.d.).

——, 'Une Opinion chrétienne libanaise sur le rôle du Liban auprès des pays arabes', CHEAM (n.d.).

——, 'L'Oeuvrê de la France en Syrie', *Revue des Deux Mondes* (Paris, 15 February 1921), pp. 801–40.

——, 'L'Organisation de la Syrie sous le Mandat français', *Revue des Deux Mondes* (Paris, 1 December 1921), pp. 633–63.

Arslan, Shekib, 'La mort du Patriarche maronite', *Nation Arabe* (Geneva, November-December 1931), pp. 50–7.

Association 'Le Jeune Liban', 'Mémoire sur la Question libanaise' (Cairo, April, 1922).

Burke, E., 'A Comparative View of French Native Policy in Morocco and Syria, 1912–1925', *Middle Eastern Studies* (May 1973), pp. 175–86.

Chambre de Commerce de Marseille, *Bulletin de la Chambre de Commerce de Marseille: Correspondance et Documents* (Marseilles, October 1919).

Comité Central Syrien, 'La Question syrienne exposée par les Syriens' (Paris, 1919).

Cressaty, Count, 'Les intérêts de la France en Syrie, Conférence prononcée par le Comte Cressaty sous la Présidence de M. Paul Doumer et sous les auspices de l'Alliance française' (Paris, 21 May 1913).

Dahdah, Salim al-, 'Lubnan al-Kabir wa Suriya', *al-Mashriq* (1923), pp. 454–62.

Dawn, C.E., 'The Question of Nationalism in Syria and Lebanon', *Tensions in the Middle East* (Washington, 1956) Middle East Institute, pp. 11–17.

Deebs, J., 'Les Maronites du Liban, Appel aux Catholiques' (Paris, April, 1875).

Epstein, E., 'The Lebanon: Demographic and Political Survey' (Jerusalem, 1943) in CHEAM.

Giscard, R.V., 'La Syrie et le Liban sous le Mandat Français, mai 1923 — novembre 1924', *Revue des Deux Mondes* (15 April 1924), pp. 838–65.

Gouraud, Général, 'La France en Syrie', *Revue de la France* (1 April 1922).

Hess, C.G., and Bodman, H.L., 'Confessionalism and Feudality in Lebanese Politics', *Middle East Journal* (1954), pp. 10–26.

Hourani, A.H., 'Lebanon from Feudalism to Modern State', *Middle Eastern Studies* (April 1966), pp. 256–63.

Huvelin, P., 'Que veut la Syrie?' Supplement to *L'Asie Française*, December 1921.

Johnson, M., 'Factional Politics in Lebanon: The case of the "Islamic Society of Benevolent Intention" (Al-Maqasid) in Beirut', *Middle Eastern Studies* (January 1978), pp. 56–75.

Kedourie, E., 'Lebanon: The Perils of Independence', *The Washington Review of Strategic and International Studies*, vol. I, no. 3, July 1978, pp. 84–9.

Khalaf, S., 'Primordial Ties and Politics in Lebanon', *Middle Eastern Studies* (April 1968), pp. 243–69.

Landau, J.M., 'Elections in Lebanon', *The Western Political Quarterly* (University of Utah, March, 1961), pp. 121–47.

Al-mu'atamar al-suri al-falastini, 'Nida ila al-mujtama' al-'amm li-usmat al-'umam' (Cairo, February 1922).

——, 'Mudakirat a'amal al-wafd al-suri al-falastini' (Cairo, January 1923).

Porat, Y., 'The Peasant Revolt of 1858–1861 in Kisrawan', *Hamizrah Hehadash*, vol. XV, no. 4 (1965), pp. 379–400; vol. XVI, no. 1 (1966), pp. 31–57.

Rondot, P., 'L'Expérience du Mandat français en Syrie et au Liban', *Revue Générale de Droit International Public* (Paris, 1948), pp. 387–409.

——, 'Les structures socio-politiques de la nation libanaise', *Revue française du Science Politique* (Paris, 1953), pp. 80–104.

Salibi, K.S., 'Beirut under the Young Turks as Depicted in the Political Memoirs of Salim Ali Salam' (Beirut, 1974).

——, 'The Lebanese Identity', *The Journal of Contemporary History*, vol. 6, no. 1 (1971), pp. 76–88.

Salmon, E., 'La communauté musulmane au Liban', CHEAM, Doc. no. 291, n.d.

Samné, G., 'Comité de l'Orient: La question syrienne, exposé — solution, statut politique' (Paris, August 1918).

——, 'Le Liban Autonome de 1861 à Nos Jours' (Paris, 1919).

Spagnolo, J.P., 'Constitutional Change in Mount Lebanon: 1861–1864', *Middle Eastern Studies* (January 1971), pp. 25–48.

Sulh, Khatem al-, 'Mushkilat al Ittisal wal-Infissal fi Lubnan' (Beirut, 1937).

Taillandier, S.R., 'La France et la Syrie — Notre oeuvre dans le Levant et son avenir', *Revue des Deux Mondes* (Paris, 15 February 1919), pp. 771–804.

Tannous, A.I., 'The Village in the National Life of Lebanon', *Middle East Journal* (January 1949), pp. 151–63.

Weygand, M., 'L'Avenir de la Syrie', *Marche de France* (September 1924).

Zamir, M., 'Emile Eddé and the Territorial Integrity of Lebanon', *Middle Eastern Studies* (May, 1978), pp. 232–5.

——, 'Smaller and Greater Lebanon — The Squaring of a Circle?', *The Jerusalem Quarterly*, no. 23 (Spring 1982), pp. 34–53.

——, 'Faisal and the Lebanese Question, 1918–1920' (to be published in *Middle Eastern Studies*).

Ziadeh, N. 'The Lebanese Elections, 1960' *Middle East Journal* (1960), p. 367–81.

V Periodicals

L'Asie arabe, Paris.

L'Asie Française, Paris.

Bairut al-Massa, Beirut.

Bulletin Officiel du Comité 'France-Orient', Paris.

Correspondance d'Orient, Paris.

Revue des Deux Mondes, Paris.

The Near East, London.

الفهـرس



مع ازدياد الاهتمام الاسرائيلي بالقضايا اللبنانيـة، كثرت المقـالات والدراسات الصهيونية حول التاريخ اللبناني، كجزء من اهتمام الكيان الصهيوني بدراسة وتحليل التطورات التي تجري في المنطقة، بغية توظيفها في السياسة العدوانية للدولة الاسرائيلية. وهذا ليس بجديد على الدول ذات الأهداف الاستعمارية. فقد بدأ الانكليز والفرنسيون نشاطات مشابهة منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى ما قبله، ويتابع صنائعهم الاسرائيليين العمل، وهم يعتمدون في ذلك على الارشيف الواسع الذي يضعه صانعوهم تحت تصرفهم بغية الافـادة المشتركـة بـالطبع. هـذا الكتاب إذن هو تحليل صهيوني، يعتمـد النظـرة الصهيـرنيـة للأمـور كقاعدة لفهم مجريات الأحداث في لبنان، فهو لا يقسم اللبنانيين إلى طوائف فحسب بـل وإلى قـوميـات، وذلـك كـي يضمـن لنفسـه الحق بالوجود كقومية أخرى في هذه البوتقة منها. وانا إذ نقدم لقرائنا هذا الكتاب، يهمنا أن نُعرّف طريقة تفكير عدونا وأسلوب عمله، الأمر الذي نعاني عواقبه كل لحظة في هذا البلد، وذلك على قاعدة العين بالعين والسن بالسن، فعدونا دائب على دراسة طرق تفكيرنا وأسلوب عملنا، «هذا ما أمن له النجاح حتى الآن. كذلك يشرح هذا الكتاب لحظات من تاريخ لبنان غفل مؤرخونا الرسميون عنها أو حـاولـوا طمسها، فيعرضها تحت أنوار جديدة تعيدها إلى الصدارة، وذلك بسبب أهمية استذكارها في لحظات مصيرية كهذه التي نمر بها.